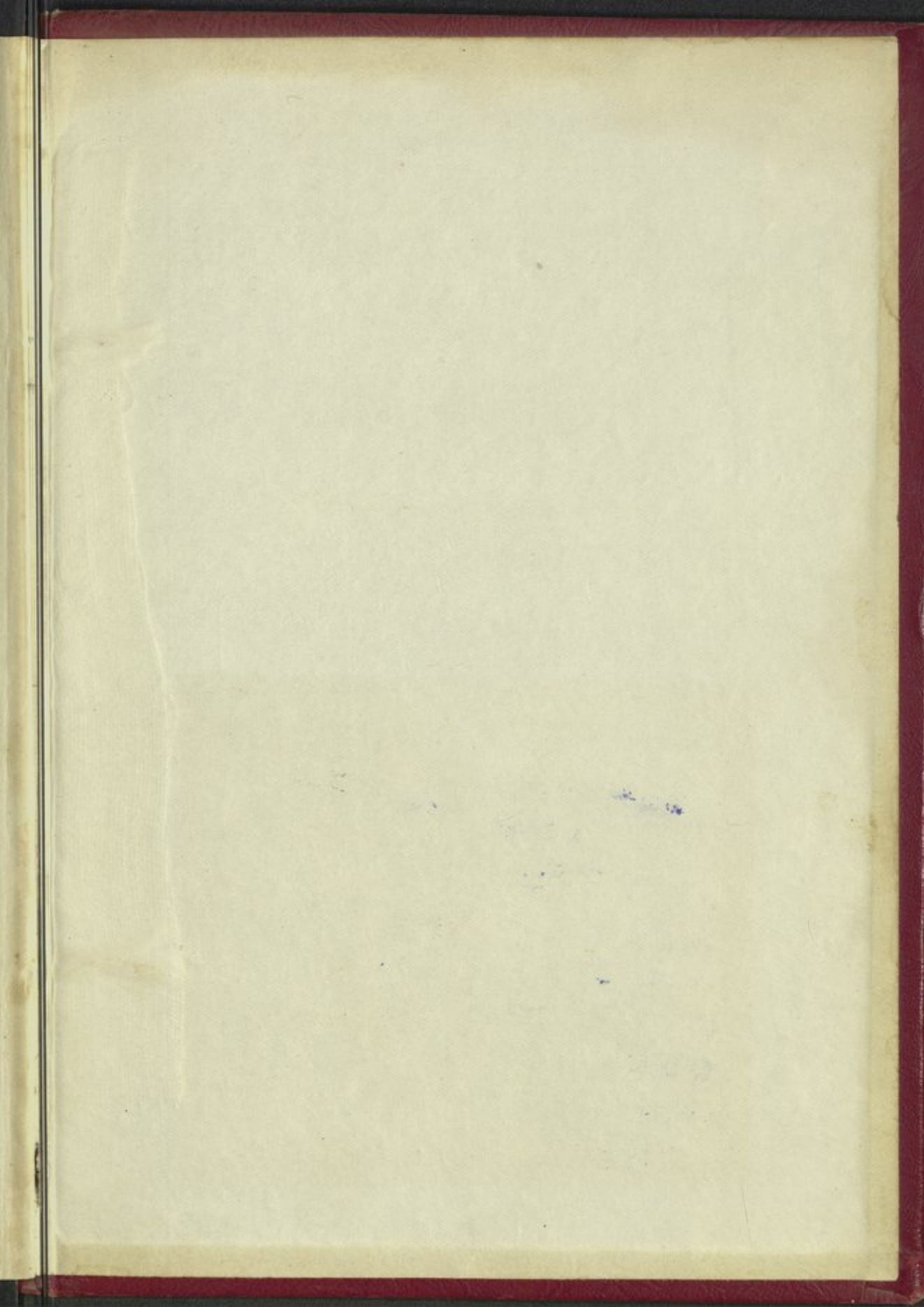


السمان

المذاهب والنظم الاقتصادية



330.9
Sa18mA

~~JL 20 '57~~

~~AP 21 '59~~

~~JAN 29~~

~~NO 19 '57~~

~~JUL 29~~

~~AUG 17 '59~~

~~JAN 2 '58~~

~~APR 1 '58~~

~~SEP 63~~

~~MY 7 '58~~

~~JUL 1 '58~~

~~30 Oct 63~~

~~NOV 19 '58~~

~~APR 2 '58~~

~~14 Dec 63~~

~~JN 2 '58~~

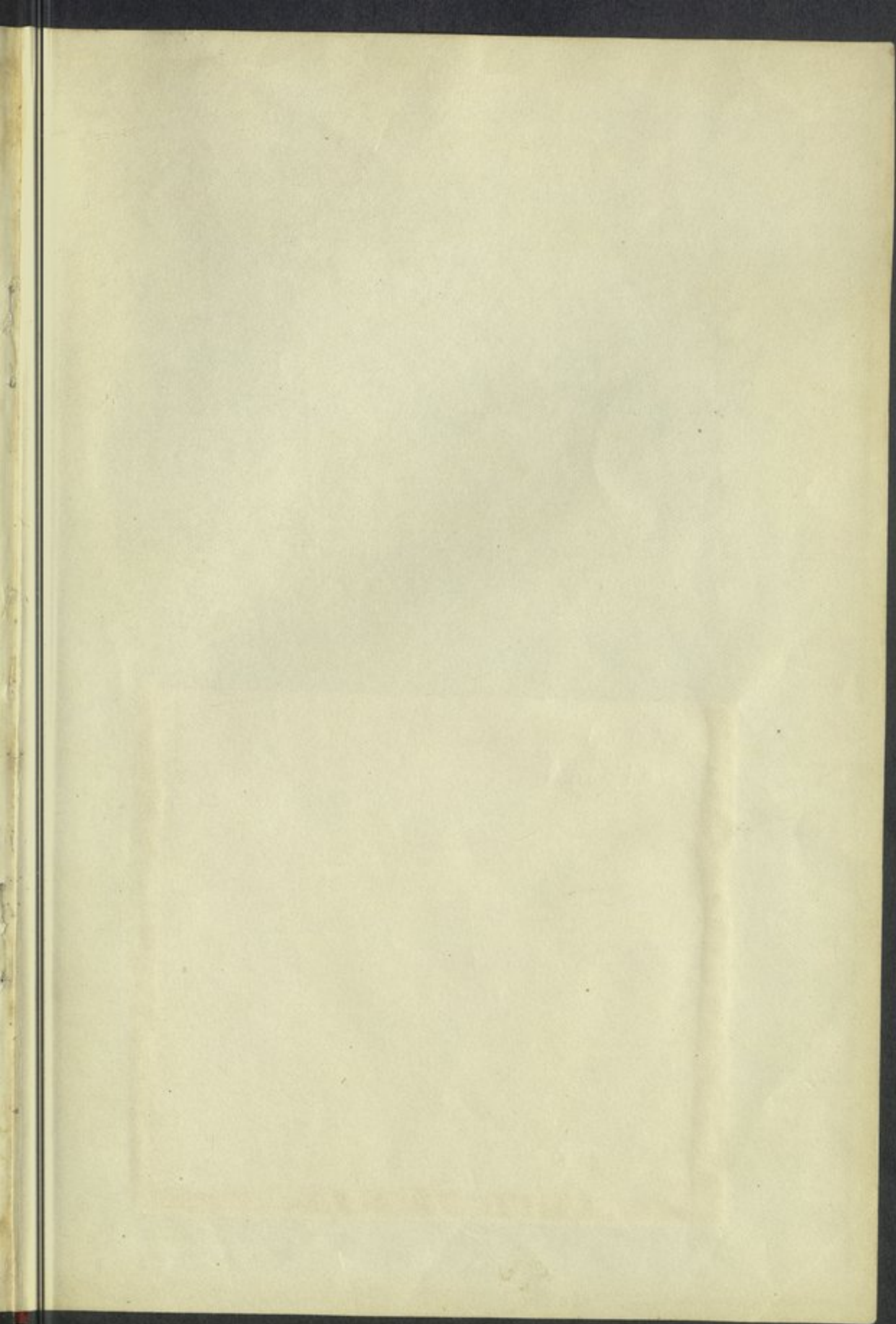
~~FEB 2 '52~~

~~APR 29 '58~~

~~JUL 1 '58~~

~~MAR 17 '59~~

~~AP 6 '56~~



موجز

تاريخ المذهب والنظر الاقتصادي

(١) تاريخ المذهب الاقتصادي علم حي: استطاع المؤلفون على أن يقدوا الدراسة
عن الاقتصاد بدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، وذلك أن النظريات الاقتصادية قد
تغيرت عن وقتها التي انبثقت منها، أصبحت ميتة لا حياة فيها، مثلها مثل أرواق
ساجدة في أطلالها على الساحة. ولكن القديس في بيئتها أصبحت مادة حيوية
تتجدد بوقتها وتغيرها وتغيرها. ثم شاهدتها بتدوينها، لأن الأفكار الموروثة
كانت لا تموت، ولا يستطيع اقتصادي أن يفتي على نظرية اقتصادية.

تأليف

أحمد السمان

دكتور في علوم الاقتصاد وأستاذ في كلية الحقوق
في كلية الحقوق

لذلك لا يوجد حد مانع من أن يكون في الفكر الاقتصادي علم
للاقتصاد جعله نظريات قائمة في التاريخ على خلافه ولا نهاية
وأعني فرجة للايضاح والتصحيح، والتاريخ على لا يفتنا هذا الجهد الذي
التصحيح. فهو محاولة الاقتصاد الأسمى، كما أن الاقتصاد اليوم يتبع الاقتصاد القديم.
(٢) استوار التاريخ: تاريخ النظريات يتم التوافق، وتاريخ النظريات هو
تاريخ الاقتصاد، لأنه تاريخ التجارب.

مفوق الطبع محفوظ

ولكن كانت النظريات والولادة فيها الوقت إلى أن تكون بمثابة مادة حيوية
ولا تفكر لا تموت، وإنما تبقى قائمة حتى يلاها الميتة، وتستبدلها الحاضرة
تتجدد للظهور، ويقتلها بالثبات. في العلم جميعاً تتواجد
على ذلك الميتة، لا يفتنا هذا الجهد الذي
وقد رافق عودة النظريات القديمة، فبعضها بأصنافه الإنسانية، فيقال اليوم:

الطبعة الثانية

مطبعة الجامعة السورية

نسخه

تتميم الخزانة النجاشية

نسخه

نسخه
في نسخة بخط اليد
في نسخة بخط اليد
في نسخة بخط اليد

نسخه

المقدمة

(١) تاريخ المذاهب الاقتصادية علم حي: اصطلاح المؤلفون على أن يهدوا الدراسة علم الاقتصاد، بدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، ذلك أن النظريات الاقتصادية اذا فصلت عن يدها التي انمها وغذتها، اصبحت ميتة لا حياة فيها، مثلها مثل اوراق جافة في اضبارة علم النبات، ولكن اذا درست في يدها اصبحت مادة حية، نشاهد مولدها ونموها وشيخوختها، ثم نشاهد بعثها بعد موتها، لان الافكار مهما كانت لا تموت، ولا يستطيع اقتصادي الادعاء انه قضى على نظرية اقتصادية.

والتاريخ هو الذي يفتح لنا ان نرى هذه الحياة المتجددة المتعاقبة. لذلك لا يوجد حد مانع بين علم الاقتصاد وبين تاريخ الفكر الاقتصادي فعلم الاقتصاد يتجلى بنظريات سائدة في الزمن الحاضر، ولكنها غير خالدة ولا نهائية وانما هي عرضة للايضاح والتصحيح، والتاريخ يجلو لاعيننا هذا الجهد الدائم نحو التصحيح. فهو بمنزلة اقتصاد الامس، كما ان اقتصاد اليوم سيصبح اقتصاد الغد. (٢) استمرار التاريخ: تاريخ النظريات يعلم التواضع، فتاريخ النظريات هو تاريخ الاخطاء لانه تاريخ التجارب.

ولئن كانت النظريات دائمة التطور والتبدل، فان تطورها اقل مما يبدو الوهلة الاولى، والولادة فيها اقرب الى ان تكون بمثابة فالافكار لا تموت وانما تبقى كامنة حتى تلائمها البيئة، وتستدعيها الحاجة فتعود للظهور، ويعتقد القائلون بها انها من ابداعهم، وفي المعلوم جميعا مشواهد على ذلك. وقد رافق عودة النظريات القديمة تسميتها بأسمائها الاصلية، فيقال اليوم:

« الماركاتيلية الجديدة » و « السن سمونية الجديدة » و « الاشتراكية الجديدة »
و « الاقتصاد الحر الجديد » و « الماركسية الجديدة » .

ثم ان الافكار تعرف النصر والهزيمة ، فنظرية « قاعدة الذهب » و « اساس
الصرف الذهبي » Gold Exchange standard « لاقت ذبوعاً عظيماً في مطلع
القرن العشرين ، واخذ بها كثير من الدول ، ثم جاءت الحرب فتحطمت النظم
النقدية القائمة عليها ، وتبينت محاذيرها .

واخيراً ان تكون المذاهب تبدو بتعاقب الفعل ورد الفعل ، والرأي والرأي المضاد
والرأي الجامع (these, synthese anlithese) ، الذي يصبح بدوره رأياً . حسب
الجدلية الهيجلية . فالفيزيوقراطيون ينتقضون على الماركاتيليين ، والاشتراكيون على
الفرديين ، والاخلاقيون Hedonistes على الاشتراكيين ، وكل مذهب يدعي انه
يستأنف عهداً جديداً ، و « كل حزب بما لديهم فرحون » .

(٣) نسبية المذاهب : ان تاريخ المذاهب يفسر كلمة طالما اسي استعمالها هي
كلمة « النسبية » ، ونعني بذلك « ان النظرية لا يمكن اعتبارها خاطئة الا بالنسبة لزمان
معين او لمكان معين » . ولذلك نجد بعض الاقتصاديين الهواة ينتقدون القدماء
من العلماء الذين لم يستطيعوا اكتشاف صلة بين بعض الحوادث ، بينما لم تكن هذه
الحوادث موجودة وقتئذ لذلك لا يمكننا ان نأخذ على اقتصاديين مثل جان باتيست
ساي انهم لم يفرقوا بين الفائدة وربح المستحدث ، لان المستحدث آنفذا كان يستثمر
امواله الخاصة في مشروعه ، كما لا يجوز ان نلوم ريكاردو لاهماله منزلة النقد الخطي
في النظرية السكمية في زمن لم يكن فيه هذا النوع من النقد واسع الانتشار .

ان الواقع خير محك للنظريات ، فاذا استحال تطبيقها تبين خطأها ، ففي
اوربا الغربية يصعب اقامة نظرية تنكر فكرة النفع الشخصي ، كما ينكر اقوام
الرافائية ، ويجهلون فكرة التقدم . وعندما كان يقول « فبان » الاقتصاد الامريكي
« ان الانسان يخضع في حياته ليله الى الجهد والى الجاذبية الاجتماعية ولحب
الاطلاع » فانه يقصد الانسان في امريكا الشمالية .

واذا كانت النظريات نسبية ، فيحتمل ان تكون خاطئة ، ولكن دراسة
الاططاء مفيدة لان الباحث يتلمس الحقيقة بين الاخطاء .

(٤) الصلة بين المذاهب والوقائع : لقد اسمينا هذا الدرس « تاريخ الوقائع
والمذاهب الاقتصادية » وحرصنا فيه على الجمع بين الفكر والواقع لان الافكار تبعث
الاعمال فقد استطاع كوبدن وباسنيا ان يهزما فكرة الحماية التجارية ، كما يرجع
لرجال المذهب التضامني الفضل في التصويت على كثير من قوانين العمل .

وكذلك فان الوقائع تبعث الافكار ، لان الافكار لا تظهر مرة واحدة من
اذهان مبدعيها ، ولكن هؤلاء يستوحونها من الحوادث ، بل ان طبيعة عمل
الباحث كثير ما تعي عليه افكاره ، فآدم سميث كان استاذاً شاهد الثورة
الصناعية وولادة الآلة وظفر تقسيم العمل ، وكان ريكاردو صرافاً يهتم بمعرفة
ما اذا كانت اوراق مصرف انكلترا في خطر او في امان ، ويتحيز لرجال الاعمال
ضد كبار المالكين .

لذلك كانت الوقائع والنظريات متشابكة ، وكل منها سبب في الاخرى واثراً لها
ونحن ان نستطيع ان نعرض المذهب الاقتصادي من غير ان نبحت في البيئة
الاجتماعية التي احاطت به ، والمؤلفين الذين هيأوا له .

(٥) منهاج البحث : اذا القينا نظرة عامة على تاريخ الانسانية منذ نهاية العهد الروماني
حتى ايامنا هذه ، نستطيع ان نلاحظ ان الانسانية مرت بأربعة عهود تطورت فيها
النظم الاقتصادية . فالعهد الاول يبدأ منذ الغزوات الجرمانية في الغرب والفتح
العربي في الشرق ، وفيه نجد زوال المؤسسات الرومانية في الغرب وحلول الاقتصاد
الاقطاعي محلها ، ويتلو هذا العهد . عهد الثورة التي انفجرت في القرن السادس
عشر في النطاق السياسي ، وادت الى حلول الدول القومية محل الاقطاعات ، والى
ظهور الرأسمالية التجارية والتنظيمية . وفي نهاية القرن الثامن عشر حدثت ثورة
جديدة ادت الى ظفر البورجوازية بالارستقراطية ، والى زوال الملكية المطلقة

« المراكنتلية الجديدة » و « السن سمولية الجديدة » و « الاشتراكية الجديدة »
و « الاقتصاد الحر الجديد » و « الماركسية الجديدة » .

ثم ان الافكار تعرف النصر والهزيمة ، فنظرية « قاعدة الذهب » و « اساس
الصرف الذهبي » Gold Exchange standard « لاقت ذبوعاً عظيماً في مطلع
القرن العشرين ، واخذ بها كثير من الدول ، ثم جاءت الحرب فتحطمت النظم
النقدية القائمة عليها ، وتبينت محاذيرها .

واخيراً ان تكون المذاهب يبدو بتعاقب الفعل ورد الفعل ، والرأي والرأي المضاد
والرأي الجامع (these, synthese anlithese) ، الذي يصبح بدوره رأياً . حسب
الجدلية الهجلية . فالفيزيوقراطيون ينتفضون على المراكنتيين ، والاشتراكيون على
الفرديين ، والاخلاقيون Hedonistes على الاشتراكيين ، وكل مذهب يدعي انه
يستأنف عهداً جديداً ، و « كل حزب بما لديهم فرحون » .

(٣) نسبية المذاهب : ان تاريخ المذاهب يفسر كلمة طالما اسى استعمالها هي
كلمة « النسبية » ، ونعني بذلك « ان النظرية لا يمكن اعتبارها خاطئة الا بالنسبة لزمان
معين او لمكان معين » . ولذلك نجد بعض الاقتصاديين الهواة يفتقدون القدماء
من العلماء الذين لم يستطيعوا اكتشاف صلة بين بعض الحوادث ، بينما لم تكن هذه
الحوادث موجودة وقتئذ لذلك لا يمكننا ان نأخذ على اقتصاديين مثل جان باتيست
سائى انهم لم يفرقوا بين الفائدة وربح المستحدث ، لان المستحدث آنفذا كان يستثمر
امواله الخاصة في مشروعه ، كما لا يجوز ان نلوم ريكاردو لاهماله منزلة النقد الخطي
في النظرية السكمية في زمن لم يكن فيه هذا النوع من النقد واسع الانتشار .

ان الواقع خير محك للنظريات ، فاذا استحالت تطبيقها تبين خطأها ، ففي
اوربا الغربية يصعب اقامة نظرية تنسك فكرة النفع الشخصي ، كما ينسك اقوام
الرافاهية ، ويجهلون فكرة التقدم . وعندما كان يقول « فبان » الاقتصاد الامريكي
« ان الانسان ينحضع في حياته ليله الى الجهد والى الجاذبية الاجتماعية ولحب
الاطلاع » فانه يقصد الانسان في امريكا الشمالية .

وإذا كانت النظريات نسبية ، فيجتمعل ان تكون خاطئة ، ولكن دراسة
الاططاء مفيدة لان الباحث يتلمس الحقيقة بين الاخطاء .

(٤) الصلة بين المذاهب والوقائع : لقد اسمىنا هذا الدرس « تاريخ الوقائع
والمذاهب الاقتصادية » وحرصنا فيه على الجمع بين الفكر والواقع لان الافكار تبث
الاعمال فقد استطاع كوبردن وباستيا ان يهزما فكرة الحماية التجارية ، كما يرجع
لرجال المذهب التضامني الفضل في التصويت على كثير من قوانين العمل .

وكذلك فان الوقائع تبث الافكار ، لان الافكار لا تظهر مرة واحدة من
اذهان مبدعيها ، ولكن هؤلاء يستوحونها من الحوادث ، بل ان طبيعة عمل
الباحث كثيراً ما تملئ عليه افكاره ، فآدم سميث كان استاذاً شاهد الثورة
الصناعية وولادة الآلة وظفر تقسيم العمل ، وكان ريكاردو صرافاً يهتم بمعرفة
ما اذا كانت اوراق مصرف انكثرت في خطر او في امان ، ويتحيز لرجال الاعمال
ضد كبار المالكين .

لذلك كانت الوقائع والنظريات متشابكة ، وكل منها سبب في الاخرى واثرها
ونحن ان نستطيع ان نعرض المذهب الاقتصادي من غير ان نبث في البيئة
الاجتماعية التي احاطت به ، والمؤلفين الذين هيأوا له .

(٥) منهاج البحث : اذا القينا نظرة عامة على تاريخ الانسانية منذ نهاية العهد الروماني
حتى ايامنا هذه ، نستطيع ان نلاحظ ان الانسانية مرت بأربعة عهود تطورت فيها
النظم الاقتصادية . فالعهد الاول يبدأ منذ الغزوات الجرمانية في الغرب والفتح
العربي في الشرق ، وفيه نجد زوال المؤسسات الرومانية في الغرب وحلول الاقتصاد
الاقطاعي محلها ، ويتلو هذا العهد . عهد الثورة التي انفجرت في القرن السادس
عشر في النطاق السياسي ، وادت الى حلول الدول القومية محل الاقطاعات ، والى
ظهور الرأسمالية التجارية والتنظيمية . وفي نهاية القرن الثامن عشر حدثت ثورة
جديدة ادت الى ظفر البورجوازية بالارستقراطية ، والى زوال الملكية المطلقة

والى حلول رأسمالية صناعية حرة محل الرأسمالية التجارية التنظيمية ، وها نحن
الآن في عهد ثورة جديدة ، مستعجلي عن نظام جديد .
ولقد حرصنا على ان نبدأ التاريخ الاقتصادي منذ القرون الوسطى ، دون
العهود السابقة ، كالعهد اليوناني والروماني ، وقد دعانا الى ذلك اعتقادنا انها
لا تصلح لافهامنا العصر الحديث ، وان استعمالها المقارنة امر ملي بالاختطار ،
لان الواقع الاقتصادي القديم غير الواقع الحديث . والتقدم الفني ، اتاح لمجتمعنا
الحاضر ان يتمتع بوسائل انتاج ومواصلات لا يعرفها الاقدمون ، وقد كان الروماني
يحتاج الى الشهور ليجتاز الامبراطورية ، بينما أصبحت بضعة ايام تكفي للطواف
حول العالم . ثم ان انتشار الثقافة قلب قضايا الاختصاصيين واليد العاملة ، ولذلك
لا يمكننا ان نتخذ من نجاح او فشل تجربة في العالم القديم اي دليل على امكان
فشل مثلها في العالم الحديث ؛ على انا بحثنا في عالم القرون الوسطى لانه هو العهد
الذي سبق النظام الرأسمالي ، والذي انبثق عنه هذا النظام .

الباب الثاني

المذاهب والنظم الاقتصادية في القرون الوسطى

انقسم العالم قسمين خلال القرون الوسطى ، ولا سيما خلال الشطر الاول منها :
العالم العربي الذي نشطت فيه الحياة الاقتصادية ، واتسعت رقعتها ، والعالم الغربي
الذي عاش عيشة اقتصادية قروية مغلقة ، وانقطعت صلاته الاقتصادية بالعالم الخارجي ،
وبدنا حمل الاول مشعل الثقافة ، ونقل علوم اليونان وفلسفتهم ، وخلق مدنسية
جديدة وفنونا جديدة ، بقي الثاني في حياته المعلقة الضيقة ، ينتظر الحروب الصليبية
ليتصل بالعالم وليبدأ حياته الاقتصادية الجديدة .



الفصل الأول

الوقائع والافكار الاقتصادية في العالم العربي

البحث الأول

الوقائع الاقتصادية

صدر القرون الوسطى (القرن السادس حتى الحادي عشر) : كان العالم العربي قبل الاسلام يعيش حياة بدوية ، وكان اقتصاده يقوم على الاسرة ، وصلاته الخارجية مع الاسر الغربية صلات حرب وغزو ، على أنه كان يخلل هذا الاقتصاد البدوي ، آثار من اقتصاد قروي او بلدي ، تظهر في فترات معينة في اسواق الحجاز التي كانت تقصدها القبائل في مواسم معينة ، كما أن هذه المدن الصغيرة مثل يثرب وصنعاء ومكة كانت مراكز لخطوط المواصلات بين الشمال والجنوب ، بين الشام واليمن والعراق ، الامر الذي أدى الى اتصالها بالعالمين الروماني والفارسي والى عقد بعض الصلات الاقتصادية معها .

فلما بدأ الفتح الاسلامي ، بدأت سيادة العرب البحرية في المتوسط ، اذ تطلعوا لتكوين قوة بحرية تنزع السيادة من بيزنطية وتعينهم على أخذ نصيبهم من تجارة العالم ، ففي عهد معاوية الاول احتلوا قبرص (٦٦٠ م) وظفروا بالاسطول

البيزنطي في واقعة ذات السوارى التي أناحت لهم فتح رودوس وبلغوا حتى اقريطش ثم سارت الاساطيل من المهدية في افريقية ومن الاندلس تفرغ الجزر والسواحل وتشد أزر الجيوش البرية التي تفرزو سواحل فرنسا الجنوبية (٧٣٢) ثم يعيدون الكرة بعد مقتل عبد الرحمن الغافقي فيجتاحون شاطيء البروفانس ويستمر هجومهم على صقلية طويلاً (٧٢٠ — ٧٥٣) حتى يحتلها الاغلبة ويحتلون الباليار (٧٩٨) ثم يحتلون مسينا بمعاونة النابوليين (٨٣١) ويفتزون ساحل ايطاليا رغم دفاع اسطولي بيزنطية وأما في ويزنلون في تارنطة (٨٣٨) ثم ينزلون في باري بعد تحطيم اسطولي البندقية ويزنطية (٨٤٠) ويصلون في منتصف القرن التاسع الى غزو ايتاليا الوسطى ويقفون أمام أسوار روما وكنيسة القديس بطرس (٨٤٦) ويقفون محتفظين بنفوذهم في البحر حتى القرن الحادي عشر ، حين بدأت سفن الصليبيين تحتل جزر البحر المتوسط وشواطئه . ولقد وصف ابن خلدون في مقدمته هذا الفتح البحري العظيم بصيغ منتقاة ولهجة حماسية غنائية فقال « وانجازت امم النصرانية باساطيلهم الى الجانب الشرقي منه من سواحل الافرنجة والصفالبة والجزائر الرومانية لا يعدونها والاساطيل الاسلامية قد ضربت عليهم ضراء الاسد على فريسته وقد ملأت الاكثر من بسيط هذا البحر عدة وعدداً واختلفت في طرقه سلماً وحرباً فلم تظهر للنصرانية فيه الواح ... حتى اذا ادرك الدولة الاسلامية الفشل والوهن وطرقها الاعتلال مد النصارى ايديهم الى جزائر البحر الشرقية فملكوها والخوا على سواحل الشام ... وكانت لهم في المائة الخامسة الكرة في هذا البحر . كان العالم العربي في هذا العهد يؤاف علماً لوحده « وكان العراق عين الدنيا كما يقول الثعالبي ، وكان المسلمون بعد أن ركزوا أعلامهم على أقسام العالم الثلاثة واطمأنوا الى الفتح ، فكروا في المساهمة بخيرات العالم وتجارته ، ونسوا زهدهم الماضي وابلوا على الترف والبدخ فبدأت النهضة التجارية في العهد العباسي ، وقامت بغداد على شاطيء الدجلة لتكون سوقاً لفارس وماوراءها وتحتل محل المدائن عاصمة الاكاسرة . ثم وصلها بالفرات قناة تصلح للملاحة لتطل على سوريا وافريقية وبلاد

الروم فأصبحت عاصمة العالم وملتقى القوافل البرية والبحرية ، فكانت السفن تحمل تجارات الهند والصين الى خليج البصرة-الذي يدعو المقدسي بحر الصين- وكانت القوافل تأتي من بلاد شمالي اوربا بطريق البلطيق فبلاد السلاف فالقولغا فبحر قزوين شمالي فارس او من بلاد الصين والخطا الى فارس ، ومنها تأتي اما الى بغداد واما الى الرقة ونصيبين لتكمل طريقها نحو الشرق او الجنوب او الشمال وترسل الى الآفاق اما في البحر المتوسط فقد كانت التجارة انما تجري بين سواحل البلاد الاسلامية وكان اكثرها وقفاً على الاساطيل العربية ، ما خلا شماله الشرقي اذ بقيت بيزنطية محتفظة بشيء من نفوذها في بحرها وبحر اليونان حتى البندقية ، ولكن الحروب الكبيرة حرمها مركزها كوسيط للتجارة العالمية ، فتغيرت الطارق التجارية القديمة واتصلت الجزر الاسكندنافية بالبلاد الاسلامية عن طريق نوفغورود وكييف بدليل النقود والسلع العربية الكثيرة التي وجدت في غوتلندة وفنلندة وبولونيا وسواحل البلطيق .

كانت سوريا تتمتع بمرکز تجاري ممتاز لتوسطها بين بلاد الرافدين « شرياني العالم » في ذلك العصر وبين جزيرة العرب ومصر وسواحل المتوسط وبلاد الروم ولقربها من بيت المقدس ملتقى حجاج العالم وكانت تصلها تحف الهند والصين عن طريق البحر الاحمر ثم تنقل على ظهور الابل وتقطع برزخ السويس في خمسة أيام ثم تشحن الى صور وعكا وطرابلس في الشرق والمهدة والاندلس في الغرب ، ولقد فكر عمرو بن العاص وهارون الرشيد في فتح قناة السويس وعدلا عن فكرتها خوفاً من فتح البحر الاحمر بوجه العالم الغربي .

ورغمًا عن حالة الحرب المستمرة بين بيزنطية وبين الاسلام فقد كانت تجري بين البلدين مبادلات تجارية في ايام السلم ، ويذكر المؤرخون كثيراً من المعاهدات التجارية مثل المعاهدة التي عقدت بين امير انطاكية البيزنطي وبين حمداني حلب (عام ٩٦٩) وتبحث في المكوس الواجب دفعها على السلع المتبادلة بين الفريقين والتي

تحميلها القوافل بين حلب وانطاكية من ذهب وفضة وأحجار كريمة ونقشة وحرير وما أشبهه. من الملاحظ أن هذه التجارة لم تكن من سبل التجارة في ذلك الوقت. وبينما كانت بيزنطية تشحيط بالمصاعب وتقاوم حصار العرب وأساطيلهم وتجارتهم كانت المدن الإيطالية مثل ييشة وجنوه وامالفي والبندقية تبدأ بعقد صلاتها مع المشرق وتعين العرب على حرب بيزنطية وبقية المدن الإيطالية، وتصبح وسيطاً للتجارة بين مراكب الشرق ومراكب الغرب، فتبيع في الشرق الاسلحة والارقاء من الصقالبة والاشخاب لصناعة السفن والمعادن والاسلحة — رغم احتجاج بيزنطية عام ٩٧١ — رتأني من الشرق بمصنوعاته ومد وجاته وتحفاه، وعندما زار شارلمان البندقية اشترى رجاله اودية زاهية الالوان تحمل اسماء البلاد التي صنعتها في الشرق. والاساطيل العربية التي كانت تشق البحار الى سواحل الهند والصين والبحر الهادي تحمل السلع والتجارات، ما كانت تحمل الى السواحل الاوربية في ذلك العهد إلا الرعب والحرب، ولكن الحروب خفت في القرن العاشر وبدأ المسلمون يزورون المدن الاوربية كما زارها الطرطوشي، ولم يخف دوينزو ألمه من رؤية الزنوج والترك والمغاربة والعرب يتجولون في شوارع ييشة، ومع ذلك فوجود التجار المسلمين في بلاد أوروبا، كان حادثاً استثنائياً.

أما التجارات فكانت تستهدف الحاصلات الشرقية مثل السكر والقطن المنتجين في سوريا وآسيا الصغرى وقبرص، ومثل الاقشة الحريرية المنتجة في الصين والهند وكان البهار والعطر المنتجان في الهند من أهم أصناف التجارة القديمة وفي سبيلها كانت تجري الحروب في أدوار التاريخ القديم لان هذين الاسمين يدلان على المخدر والترياق والسّم والخمائر والمشيمات والمقويات والمسهلات والقابضات وعلى جميع الوسائل الغيبية والدينية والطبية.

أواخر القرون الوسطى (القرن الحادي عشر) : استمرت هذه الحال في القرن الحادي عشر وما بعده ومع أن الحروب الصليبية كانت تحمل الخراب والدمار الى بلاد الشرق فانها كانت عاملاً في نمو المبادلات بين الشرق والغرب، وكانت

فترات السلم الطويلة فرصة لمبادلات تجارية فالأوروبيون وقد تملكوا القدس وعكا والاذقية وطرابلس وبيروت وانطاكية، صاروا يمارسون التجارة مع المدن الأوروبية ولقد كانت البندقية وجنوه وبيشة تؤجر الغزاة سفناً وملاحين وتشترك معهم في المراكب البحرية وفي فتح عكا وجبل طرابلس فكوفئت على ذلك ونالت مراكز وأحياء خاصة بها في مدن القدس ويافا وطرابلس وصور ونالت امتيازات بلدية حرة تخرجها عن سلطان الأمراء الصليبيين والاقطاعيين، ثم إن فترات السلم الطويلة أدت إلى عقد اتفاقات كثيرة بين المدن والدول الصليبية والدول الإسلامية تنظم الترانزيت والشؤون الجمركية، مما أدى إلى ازدياد التبادل الاقتصادي والثقافي بين الشرق والغرب.

وقد بقي الحال على هذا المنوال حتى القرن الخامس عشر، وكانت الوحيدة الإسلامية قد تحطمت، وأصبح في كل مدينة أو قطرة أمين المؤمنين ومنبر، وكانت مصر وسوريا تعيشان حياتهما الصامتة، بعد خلاصهما من الصليبيين، في خوف التناثر، وتحت سلطان ممالك أتعهم طلاب المجد فركنوا إلى ضرائب يجمعونها ورسوم يفرضونها على القوافل التي تسير من أوروبا إلى الشرق الأقصى بطريق سوريا والبصرة أو بطريق برزخ السويس فالبحر الأحمر. في هذا الوقت كان في أقصى أوروبا الغربي أمير برتغالي يرسم طريقاً بين الشرق والغرب لا يسبحار عليها الممالك وليس فيها عقبة برية كبرزخ السويس فتغلب الاطلنتيك على المتوسط في السابق نحو الهند ونحوات التجارة العالمية عن البلاد العربية، وكان ذلك بعد الغزوين الصليبي والتناثري عنصر أساسياً في اضمحلال الشرق العربي منذ القرن السادس عشر.

البحث الثاني

الافتقار الاقتصادي في العالم العربي

في صدر القرون الوسطى : كان لابد لهذه الحياة الاقتصادية التي تمت في مختلف أجزاء الامبراطورية الاسلامية من أن تخضع لنظم تسيير يهدفها ، في حدود المبادئ الاسلامية ، وبممكنات القول إن النظام الذي ساد منذ فجر الاسلام ، نظام اقتصادي يقوم على مبادئ الحرية : حرية العقود (يأيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود ، المسلمون عند شروطهم) وحرية التجارة والزراعة والصناعة ، وحرية التملك الفردي مع حرية التملك بالارث والوصية ؛ ولكن الشارع لاحظ ما في اطلاق هذه الحريات من أي قيد من مفسد اجتماعية وأخلاقية . فقيّد من اطلاق الحرية ، خوفاً من التعسف باستعمال الحق ، وتوسع في مفهوم التعسف توسعاً جعل الحق ولا سيما حق الملك أقرب الى أن يكون نسبياً منه الى أن يكون مطلقاً اما حرية العقود فقد قيدت بشرائط كثيرة تضمن سلامتها وتحمي من الفساد والبطان مثل منع التعامل بالربا .

وأما الحرية الفردية فقد اعلنت بصورة صريحة ، كما أعلنت المساواة المطلقة بين الناس أمام القانون ، مع تشجيع نحو تحرير بقية الافراد الذين يشملهم الرق . أما المشكلة الاجتماعية فقد عني بها الاسلام منذ أيامه الاولى ، إذ لا ننس ان النبي العربي نشأ في مدرسة الفقر ، وشب في مدرسة العمل ، وعاش في جو يسوده التفاوت الكبير في اثروة بين طبقات أهل مكة وعرف أسرار هذا التفاوت وأسبابه ، فاعلن الاسلام حرباً على الطبقة الظالمة المحتكرة

لموارد الثروة ، المسيئة استعمال هذه الثروة ، الآكلة أموال اليتامي والقاصرين
والساكنين ، والمطفقة في المسكايل والموازن ، وعالج المصائب الناشئة عن عدم
المساواة بالزكاة ، وعمل على تحسين حال المرأة ، وتنظيم العتق ، ومنع الربا ، واخضاع الحياة
الاقتصادية للقواعد الاخلاقية .

لا نجد لدى المؤلفين الاسلاميين في مطلع القرون الوسطى مؤلفات تبحث في
الاقتصاد السياسي بصورة علمية ، وانما نجد كثيراً من الاحكام الباحثة في العقود
والنقود في كتب الفقه ، تفرعها وتستنبطها من مصادر التشريع الاسلامي ، وهي تبني
ذلك كله على اساس الحرية الاقتصادية ، وتستبعد الحاكم من التدخل في العقود ،
الا حين تحتل الحرية .

أما علاقة الدولة بشؤون الافراد الاقتصادية ، فقد بسطها الفقهاء بتفصيل
ووضوح وظاهر منها أن الاصل حرية الافراد في اعمالهم الاقتصادية الا اذا آلت
الحرية الى الفساد ، « فيكون درء المفسد اولى من جلب المنافع » ، وتعتبر
« الولاية العامة مقدمة على الولاية الخاصة » . وقد جعل ضابط تدخل الدولة في الشؤون
الاقتصادية تحري المصلحة العامة وفقاً للقاعدة القائلة « ان التصرف على الرعية
منوط بالمصلحة » . فنرى الدولة تتدخل في العقود لحماية القاصرين والعاجزين
والسقياء والمبذرين ، والمدينين ، على ان حاجة الدولة الى المال دعته الى التدخل في
نواح أخرى من الحياة الاقتصادية ، وحصل تطور في حق تملك الاراضي ، اذ
ظهرت انواع جديدة من حق الملك ، كملكية التصرف بالاراضي الخراجية ، والاملاك
العامة ، كالخراج ، والمناجم ، وملكية الوظائف ، وغير ذلك من الشؤون ، كما ان
الوقف كان استثناء من القواعد العامة في الملك والتصرف والتوريث .

ثم ان تحري المصلحة العامة حداً بالفقهاء الى وضع نظرية توضح حدود تدخل
الدولة لمكافحة العش ، والتفجير والاختكار ، من تسمير ورقابة على الاسعار ،
ومن رقابة على التصرف بالاملاك ، مما هو وارد في كتب الحسبة ، وكتب
السياسة الشرعية . فبقولهم : « لا يملك احد من الناس ان يملك ما يشاء من الثروة » .

اواخر القرون الوسطى . — لم تتغير الحياة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي تغيراً يذكر ، بين مطلع القرون الوسطى واواخرها ، على انا نجد في اواخر القرون الوسطى طائفة من المؤلفين بحثت في الشؤون الاقتصادية بحثاً علمياً لاصلة له بالمبادئ الاخلاقية واقتصرت فيه على وصف الواقع وبيان اسبابه ، واستنبطت من ذلك ضوابط عامة جعلتها بمثابة قوانين اقتصادية وسنذكر من هؤلاء اثنين : ابن خلدون والمقرزي .

١ . — ابن خلدون هو ولي الدين ابو زيد عبد الرحمن بن الشيخ الامام عبد الله بن خلدون الحضرمي المالكي ، ينحى الى الاسرة عربية يمانية تقلبت في مناصب الحكم والقضاء في اشبيلية ، ونحدرت من جدها خالد بن عثمان الذي كان دخل الاندلس مع جند اليمانية في عهد الفتوحات ، وتحول اسمه الى « خلدون » وفقاً للتقاليد السائدة في الاندلس .

ولد ابن خلدون في تونس سنة ٧٣٢ هجرية (١٣٣٢ ميلادية) ومات في القاهرة سنة ٨٠٨ هجرية (١٤٠٦ ميلادية) وعاش في عصر انحطاط الدولة الاسلامية في جميع اقطارها ، فقد كان الحكم العربي منحصرأ في سلطنة بني الاحمر في غرناطة ، وكانت بلاد المغرب مقسمة الى ثلاث ممالك قامت على انقراض دولة الموحدين ، وكانت مصر وسوريا والحجاز تعيش تحت حكم المماليك والبحرية والجراكسة ، وكان العراق يرشح لحكم الاسرة الايلخانية ، وقد تقلب ابن خلدون في مختلف المناصب من كتابة السر الى القضاء والسفارة والوزارة .

ولكن حياة المناصب لم تنسه واجبه العالمي فاعتزل بضع سنوات وضع فيها كتابه في التاريخ باسم « كتاب العبر في المبتدأ والخبر » ووضع لهذا الكتاب مقدمة عرفت والباب الاول من الكتاب باسم « مقدمة ابن خلدون » تضمنت دراسات علمية في فلسفة التاريخ وشؤون الاجتماع تعتبر من اول الابحاث العلمية الاجتماعية في العالم ، وكان ابن خلدون يشعر بأنه يضع علماً جديداً فقال « اعلم ان الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ... واعلمي لم اقف في الكلام على

منتهجا لاحد من الخليقة » وقد اسمى هذا العلم « علم العمران » واسمى فيما بعد « علم الاجتماع » .

ولقد ادرك ابن خلدون ان الحادثات الاقتصادية جزء من الحادثات الاجتماعية ، وتتأثر بمثل ما تتأثر به من الاسباب ، فبحث في الشؤون الاقتصادية ووضع نظريات عامة في هذا العلم ، بذت على ما مشاهدته في عصره ، ويصح ان يرجع الى بعضها في هذا العصر ، ويمكن ايجاز اهمها في النقاط التالية :

١ . — تقسيم العمل الاجتماعي : افترض ابن خلدون مقدمته بالكلام على تقسيم العمل الاجتماعي ذكر فيه حاجة افراد المجتمع الى التعاون على الانتاج ، لمعجز الفرد عن الوفاء بحاجاته بمفرده ، وهو في ذلك قد سبق آدم سميت الى هذا البحث وان كان لم يبحثه في مثل شمول بحث آدم سميت ولعل سبب ذلك ان سميت كان قد شاهد الثورة الصناعية ، وشاهد اثر الآلة في الانتاج وفي تقسيم العمل .

٢ . — نظرية السكان : وضع ابن خلدون قواعد عامة في علم السكان لا تزال ملائمة لمجتمعاتنا الحاضرة ، فقد ذكر الصلة بين عدد السكان ومستوى الحضارة ، وذهب الى ان عدد السكان عامل هام في تقسيم العمل ، وفي النمو والازدهار الاقتصادي ، وفي ارتفاع مستوى المعيشة ، كما ان الاستعباد والظلم يؤولان الى قلة السكان ويقول في هذا الصدد : « اعلم ان العدوان على الناس في اموالهم ذاهب بآلهم في تحصيلها واكتسابها لما يرويه حينئذ من ان ظايتها اقتها من ايديهم ، واذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها ، انقبضت ايديهم عن السعي في ذلك ... فاذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت ايديهم عن المكاسب ، كسدت اسواق العمران ، وانقبضت الاحوال ، وابتدع الناس في الآفاق من غير تلك الايالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها ، فخفف ساكن القطر ، وخلت دياره ، وخربت امصاره ، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان ، لما انها صورة للعمران ، تفسد بفساد مادتها ضرورة ثم يقرر ابن خلدون « ان الامة اذا غلبت وصارت في ملك غيرها اسرع اليها الغناء » ويعمل ذلك بقوله « والسبب في ذلك ، والله اعلم ،

ما يحصل في النفوس من التكاسل اذا ملك امرها ، وصارت بالاستعانة آلة لسواها وعالة عليهم ، فيقصر الامل ويضعف التناسل . والاعتناء انما هو عن جدة الامل ، فاذا ذهب الامل بالتكاسل وذهب ما يدعو اليه من الاحوال ، وكانت العصبية ذاهبة بالغلب الحاصل عليهم ، تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيمهم .

٣ . — تعاطي الدولة التجارة . — يذكر ابن خلدون ان من الاساليب التي تحمل السلطان على تعاطي التجارة رغبته في الكسب وجني الارباح حين تقل حصائل الضرائب ويرى ان في ذلك ضرراً على الحياة الاقتصادية :

أ . — فهو يفضي الى القضاء على حرية المزاومة لان الرعايا متقاربون في اليسار ومزاحمة بعضهم بعضاً تنهي الى غاية موجودهم او تقرب ، واذا رافقهم السلطان في ذلك ، وماله اعظم كثيراً منهم ، فلا يكاد احد منهم يحصل على غرضه ، ويدخل على النفوس من ذلك هم ونكد .

ب . — ان ذلك يعطل قانون العرض والطلب « فقد ينتزع السلطان او الامراء عروض التجارة غصباً أو بايسر ثمن ، او لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخر ثمنه على بائعه ، وقد يشتري السلطان السلع المستوردة من الخارج ، ويفرض ما يشاء من الثمن ، ويبيعها في وقتها لمن تحت ايديه من الرعايا بما يفرضه من الثمن ... فتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة ، عاطلة من التداول الذي فيه كسبهم ومعايشهم ، وربما تدعوهم الضرورة الى شيء من المال ، فيبيعون تلك السلع على كساد من الاسواق ببخس ثمن ، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله ، فيقعده عن سوقه ويتعدد ذلك ويتكرر ، ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الارباح ما يقبض آمالهم عن السعي » .

ج . — ان ذلك يؤدي الى فساد الجباية ، « فان معظم الجباية انما هي من الفلاحين والتجار ولا سيما بعد وضع الكوس ونمو الجباية فيها ، واذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة ، وقعد التجار عن التجارة ، ذهبت التجارة جملة او دخلها النقص

الفاش ، واذا قابس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الارباح القليلة ، وجدها بالنسبة الى الجباية أقل من القليل ... والسلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية ، وادارها يكون بالعدل في أهل الاموال ، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للاخذ في تشجير الاموال وتنميتها ، فتعظم منها جباية السلطان واما غير ذلك من تجارة او فلح ، فانما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للمارة .

٤ . — نظريات الاسعار : افرد ابن خلدون ابحاثاً للكلام على نظرية السعر ، وهو يعتبر من هذه الناحية اول من بحث نظرية السعر بحثاً علمياً ، فتكلم عن رخص اسعار المواد الضرورية وغلاء المواد الكمالية في الاسواق الكبيرة واسباب ذلك ، وتكلم على حركة الاسعار في الاسواق الصغيرة ، وبحث في قانون العرض والطلب ، ثم تكلم على اثر كلفة الانتاج على ارتفاع الاسعار وضرب مثلاً لذلك ارتفاع الاسعار في الاندلس بالنسبة للاسعار في افريقيا الشمالية وعدد أنواع كلف الانتاج من قيمة علاج الارض في الفلح ، ومن مكوس ومغارم ، وجميع ما ينفقه السوق والتجار على سلعهم وبضائعهم حتى في مؤونة انفسهم .

ثم بحث في تأثير رخص الاسعار على انحطاط الزراعة والصناعة والتجارة وهبوط قيمة المقارات .

٥ . — كمية النقود والعمران : بحث ابن خلدون في اثر النقود على الحياة الاجتماعية ولم يقع في اخطاء المذهب التجاري — الذي سنراه فيما بعد — فلم ير في الذهب اساس الثروة ، وانما ادرك ان الاعمال والعمران هي التي تجتذب الاموال وتستبقها في الدولة فيقول « فانه يبلغنا عنهم — أهل المشرق — في باب الغنى والرفه غرائب يشيد الركبان بحديثها ، وبحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة في اموالهم او لان المعادن الذهبية والفضية اكثر بارضهم او لان ذهب الاقدمين من الامم استأثروا به دون غيرهم ، وليس كذلك ، فمعدن الذهب انما هو من بلاد السودان ، وجميع ما في ارضهم من البضاعة فانما يجلبونه من بلاد

غيرهم للتجارة ، فلو كان المال عتيقاً موفوراً لديهم لما جلبوا بضائعهم الى سواهم
يبتغون بها الاموال ، ولاستغنوا عن اموال الناس بالجملة .

ان هذه النظرات الخاطفة القيناها على « مقدمة ابن خلدون » تكفي لان تعلمنا
ان ابن خلدون اول من بحث في علم الاقتصاد بحثاً علمياً صحيحاً ، وان مقدمته
جديرة بالبحث واعمال الفكر كمحاولة علمية اولى .

المقريري : هو تقي الدين بن علي المقريري ولد في القاهرة عام ٧٦٦ هـ
(١٧٦٤) وتوفي عام ٨٤٥ (١٤٤٢) وكان عميد مؤرخي مصر اتفق حياته في
كتابة التاريخ ، وعزف عن مناصب الدولة في سبيله فلم ينل الوظائف الا في اول
نشأته ، فكتب « المواعظ والاعتبار بذكر الخطاط والآثار » و « السلوك لمعرفة
دول الملوك » وكتب الى جانب ذلك رسائل صغيرة في موضوعات معينة اهمها
رسالتان تبحثان في الاقتصاد النقدي : « شذور العقود في ذكر النقود »
و « اغاثة الامة بكشف الغمة » . والتصانيف العربية التي تبحث في النقود
قليلة جداً ، اهمها رسالة وضعها البلاذري في آخر كتابه « فتوح البلاد » والجزء
العشرون من « الخطط التوفيقية » اعلى باشا مبارك ، والى جانب ذلك نجد في مقدمة
ابن خلدون وفي صبح الاعشى للقلقشندي بحثاً خاصاً بالنقود الاسلامية . لذلك
كانت لرسالتي المقريري قيمتها العلمية الكبرى ، وفضلا عن ذلك ففي الرسالتين لمحات
علمية عميقة تجعل المؤلف بين احذق من فهموا الحياة الاقتصادية في نهضة
الدول وسقوطها .

الرسالة الاولى مقتصرة على ذكر النقود الاسلامية وتاريخها ويزين من مطالعتها
ان المؤلف أدرك قانون غريشام وان العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول ،
وضرب على ذلك بعض الامثال ، ولكن حذق المؤلف ونباهته يتجليان في الرسالة
الثانية ، التي اورد فيها المؤلف نظريتين هامتين :

الاولى : يعمل فيها الازمة الاقتصادية التي حلت بمصر في (عام ٨٠٨ هـ)

الفصل الثاني

النظم والافكار الاقتصادية في العالم الغربي

البحث الأول

النظم الاقتصادية

صدر القرون الوسطى : اجمع المؤرخون على ان اظلم فترة في تاريخ اوربا انما تقع في صدر القرون الوسطى فقد ساد اوربا ايل طويل لا يشع فيه فكر ، ولا يلمع فيه قس حياة ، وقضت الغزوات الجرمانية على الحضارة الرومانية ، واعقب السلطان السياسي الموحد ، الوف من الاستقلالات المحلية الاقطاعية وعاد القسم المتمرد من العالم الاوروبي من الحياة الاقتصادية النامية، الناعمة بسلم الرومان، الى حياة اقتصادية مغلقة ، ولجأت الحياة المدنية الى قصور السادة الاقطاعيين من غمانيين واكليركيين ، بينما كانت السهول والارياض مسرحاً للغزو وصراع القوي والضعيف .

ان اقتصاد هذه الفترة اقتصاد زراعي بقي حتى القرن الحادي عشر مجري في نطاق الملكية الاقطاعية وكان الاقطاع الريفي هو الوحدة الاقتصادية في ذلك الحين ويتجلى بقصر السيد الاقطاعي او الدير وما يحيط بهما من اراض ومساكن يقطنها عمال يخضعون للسيد ويتمتعون بحمايته . ولم يعد الانتاج يحصل من اجل المجتمع

اذ زالت الاسواق ، وانما اصبح يجري في الاقطاعات التي اصبحت تعيش مغلفة على نفسها وتنتج ما يحتاج اليه أفرادها ، الامر الذي ادى الى ان يتصف اقتصاد القرون الوسطى بالافصاف التالية :

- ١ - لم يعد النشاط الاقتصادي قائماً على فكرة الربح ، لان المنتج لا ينتج حاجة السوق بل من أجل الاستهلاك في داخل الاقطاع .
 - ٢ - لم تعد حاجة لانتاج زراعي فائض عن الحاجة ، فقلت العناية بالارض
 - ٣ - حلت الاعيان محل النقود في العقود ، فمالك الارض يعين حقه من الانتاج يستوفيه من الفلاح ، مما يساعده على ان يعيش ورحاله وجنوده .
 - ٤ - كانت حصة الاقطاعي من انتاج الفلاحين نتيجة للعرف ، لا ثمرة عقود حرة تربط رب العمل بماله . هؤلاء العمال هم الاقنان الذين يقومون بزراعة الارض ، وكانت تقوم صلات مبادلة منتظمة بين السيد وسكان البلاد المحيطة بمحصنه فكان يقدم للاقنان بعض الخدمات ويمنحهم حمايته حين الخطر ، وكان الاقنان يقدمون لقاء ذلك جزءاً من محاصيلهم ، كان الاقنان مرتبطين بالارض وما كان يحق لهم مبارحتها ولا الزواج خارجها ، وانما كان العرف يخولهم حق الاحتفاظ بها ، وتورث هذا الحق من بعدهم ، ولقاء ذلك يدفعون اتوات عينية جزءاً من محاصيلهم ، ويقومون باعمال السخرة على الارض الخاصة بالسيد والمفرزة من اصل الاقطاع ، وكانت السخرة ثقيلة في اول الامر تبلغ في بعض المناطق ثلاثة ايام في الاسبوع وبمفضلها يستثمر السيد ارضه الخاصة ويتاح القيام بكل ما يحتاجه سكان الاقطاع من اعمال النسيج والنجارة والحداثة وغير ذلك من الصناعات والخدمات . ولكن لم يكن بين الفريقين مبادلة حرة ولم يكن مساواة بين ما يعطى السيد وبين ما يقدم الاقنان ، فصلات الفريقين كانت مبنية اكثر منها اقتصادية ، لذا لم يكن في اوائل القرون الوسطى حياة اقتصادية حقيقية .
 - ٥ - كانت المبادلة لا تعادل القيمة الحقيقية ، ولا تعادل القيمة السوقية .
- بقيت بلاد اوربا عدداً من المدن الايتالية وبيزنطية طيلة هذا العهد ، منعزلة عن المدينة ، وبعيدة عن الطرق التجارية والحياة الاقتصادية العالمية ، ولقد درس مؤرخ

القرون الوسطى الاقتصادي « بيرن » هذه الفترة من التاريخ فذهب الى تأييد هذه الفكرة واتى على ذلك بأدلة كثيرة ووثائق رسمية فقد ثبت لديه ان عطور الشرق وبهاراته وزبوته وحيواناته ومنسوجاته وخمر غرة وبابيروس مصر لم يعد لها ذكر في سجلات المكوس الفرنجية ولا في السجلات العسكرية منذ سنة ٧١٦ فأصبحت نادرة تهدي الى البطاركة ولم تظهر من جديد في هذه السجلات الا في القرن الثاني عشر حين قيام الحروب الصليبية وكذلك قل الذهب فكان يضرب في فرنسا ممزوجاً بمقادير كبيرة من الفضة ، بل ان المؤرخ الاقتصادي الانكليزي « انجل » يتحدثنا في كتابه قصة النقد « Story of money » انه كان في الاديرة والقصور البريطانية في القرن التاسع اشخاص لم يروا في حياتهم قطعة من النقد ، ولكن اوروبا الفاتمة ، استيقظت على صوت دعاة الحروب الصليبية ، فتبعتهم في مغامرتهم ، وكانت هذه الحرب مقدمة لتطور اجتماعي واقتصادي مهد السبيل الى المدنية الحديثة .

اواخر القرون الوسطى (القرن الحادي عشر حتى السادس عشر) : حدث في الشطر الثاني من القرون الوسطى حوادث عظيمة قلبت وجه تاريخ اوروبا ، اذ بدأت الحروب الصليبية وسارت جماهير الصليبيين نحو بلاد الشرق وفيها رجال الطبقات السفلى الذين يرغبون في الخلاص من حالتهم الاجتماعية البائسة ، وفيها التجار والبورجوازيون يحدوهم حب المال ، وفيها الامراء المغامرون يملكون في العالم الغاني وفيها المثاليون يتمنون ملك العالم الثاني فنشأ عن هذه الحوادث انقلاب في حياة اوروبا الداخلية وفي صلاتها الخارجية .

نظام الملكية العقارية : أما من الوجهة الداخلية فقد بدأ انهيار الاقطاعية ، اذ تجزأ الملك الخاص بالسيد الاقطاعي إما لأنه انتقر وباعه محافظة على مستوى معيشته ، وإما لأنه وزع الارض على اتباعه الكثر ، وإما لأنه أحب الاستمساك بالفلاح على الارض فقدم له المزايا المادية . وكذلك تغير وضع الفلاحين اذ بدأت القنانة تضمحل ، والسخرة تخف بحيث هبطت في بعض المناطق من ١٥٦ يوماً في السنة

في عهد شارلمانت الى عشرة أيام في القرن الثالث عشر وذلك بسبب ضيق رقعة الملك الخاص فلم يبق للسيد مورد للدخل غير أجور الأراضي الاقطاعية غير المأجورة ، وكذلك بدأت الاعمال الصناعية تزول من الملك الخاص وأصبحت المنتجات تباع في المدينة المجاورة .

نظام المدن : والى جانب هذا الانقلاب في نظام الملكية العقارية حدث انقلاب آخر في النطاق التجاري فقد نمت الحركة التجارية والصناعية واتصلت الاوطان الاوربية بعضها ببعض وسارت التجارات خلف الحجاج والمهاجرين ، وأدى ذلك كله الى حدوث حادث رئيسي في التاريخ الاقتصادي هو نقطة المدن ، فقد كانت المدينة مجرد مكان حصين للدفاع يلجأ اليه السكان حين الخطر ، فلما وقعت الحروب الصليبية اتسعت المدن وكثر سكانها ولم تعد تكفي لتغذية ابنائها فظهر الاختصاص المهني ، وبذلك بقي سكان الريف يتعاطون الزراعة ، بدأ سكان المدينة يتخصصون بالصناعة لتحويل المنتجات الزراعية وبالمبادلة التي هي اصل التجارة ، فأصبحت المدينة مكان السوق ، واعتاد سكان الريف ان يحملوا للمدينة المنتجات الغذائية ويشتروا منها الأدوات الزراعية والمنتجات الصناعية ، هذه المبادلة بين الريف والمدينة اقتصادية في الصميم ، وهي لم تعد صلة منزلية او سياسية ، بل صلة حرة بين متعاقدين مخيرين .

فالحروب الصليبية اتاحت لكثير من البلدي المدن والفلاحين ان يحرروا ويتخلى السادة الاقطاعيين عند سفرهم الى الشرق عن حقوقهم وامتيازاتهم ولا سيما حين ائري البلديون بسبب هذه الحروب فاشتروا من الاقطاعيين صكوك تحرر المدن ، وكذلك استفاد البلديون Bourgeois من تنافس الامراء والملوك فتحالفوا مع هؤلاء للقضاء على السلطان الاقطاعي ، ونعمت المدن بحماية الملك في تعزيز مقامها وباعتزافه بامتيازاتها وسحرانها ولجأت تجارها لتأسيس جمعيات كانت دفاعية في اول الامر ولكنها صارت فيما بعد اساسية في كيان المجتمع وهي الاصناف corporation وانتشرت في اوروبا باسمائها المختلفة من اخويات وزمالات وهانس وصار لاصحابها

قوة مبنية على الثروة المنقولة توازن السلطة الاقطاعية المبنية على الثروة العقارية . وهكذا تطورت المدن من قرية مبنية حول حصن السيد وفي حمايته وكنفه الى « جامعة تجار وصناع بؤافون رابطات خاصة . ويستولون على السلطة البلدية ، ويضربون النقد ، ويحيشون الجيوش والاساطيل ، ويعمرون الدور والكنائس ، ويسمون قوانينهم في مجالس الشورى » على ان هذه ايسر شيئاً امام المدن الحديثة فقد كانت لندن اهم مدن انكلترا ومع ذلك فلم يكن عدد سكانها يتجاوز الثمانية الآلاف . هذا وقد اصبحت المدن مركز وحدة اقتصادية ، واقام فيها صغار الصناع الذين يشتغلون بالتوصية وصغار التجار الذين يبيعون بالمفرق المستودعات التي جمعوها طيلة الاسبوع بين سوقين اسبوعيتين ، ثم اصبحت الاسواق تعقد بين عدة اقاليم بعد ان كانت اقليمية فأصبحت وطنية .

الحرف والاصناف :

كان تعاطي الحرف خاضعاً في كثير من المناطق الى منظمات مهنية تدعى الاصناف corporations وهي جمعيات مهنية تضم من يتعاطون كل مهنة من المهن وتتولى امر تنظيم المهنة ، ومراقبة انتاجها ، وتحديد أسعارها ، والطرائق الفنية المتبعة في صنعها ، وكل ما يتعلق بتعاطيها ، وهي مؤلفة على قاعدة التدرج وتسلسل المراتب ، فيدخل المرء الحرفة اجيراً متعرباً Apprenti فاذا قضى زمناً معيناً اجتاز فحصاً اثبت فيه كفاءته فصار صاحباً Compagnon فاذا قضى في عمله هذا مدة معينة اجتاز فحصاً مسلياً ، وقدم طرفه صنعها بنفسه يثبت فيها حذقه ، فيقرر رئيس الصنف جعله استاذاً Maître ، على ان هذه الجمعيات لم تكن عامة في القرون الوسطى كما يتوهم ذلك البعض ، فلم تكن توجد في الأرياف ، ولا في القرى التي ليس فيها بلديات وانما وجدت في الاملاك الخاصة للملوك مباشرة وقد ساعدت الكنيسة والملوك على تأليف الاصناف رامية من ذلك الى تجزئة سلطة الاسياد والى اخراج المدن التي تنظمها الاصناف من سيادة الزعيم الاقطاعي . والواقع ان وجود هذا النظام كان يألف ووضع السوق الداخلية في القرون الوسطى وهذه السوق

كانت ضيقة لاتحمل الرساميل الكبيرة لأن هذه السوق عبارة عن سوق المدينة التي يشتغل من اجلها الصانع بناء على توصية المستهلك ، وما كان يحتاج الصانع مالاً كبيراً اذ لم يكن يستطيع توسيع مشروعه ولذا لم يكن يستعمل الاستقراض بفائدة في سبيل الانتاج .

كان الصنف ينظم الحرفة على اساس حصر تعاطيها بالاساتذة الذين يتدرجون لعملهم من طبقة المتمرنين فالاصحاب ، فلا يباح تعاطيها لغيرهم ، وكان العرف يحدد اجور الاصحاب ويجعل صلة وثقى بين الاساتذة والاصحاب والمتمرنين ويزيل فكرة التخاصم بين الطبقات الثلاث لان بإمكان كل متمرن ان يصبح يوماً من الايام استاذاً .

أما من الوجهة الخارجية : اي من حيث علاقات أوروبا بالشرق ، فقد كانت الحروب الصليبية خصبة النتائج على الغرب ، اذ ارتقى فن الملاحة واستعمات البوصلة وكثرت الاساطيل الغربية حتى سادت أوروبا البحار وتنهأت للاكتشافات الجديدة في اقاصي العالم ، وكثرت المبادلات التجارية والثقافية فأصبحت التجارة عالمية اذ عقدت بين العالمين الغربي والشرقي الصلات التي انفصلت منذ الهجمة الغربية في اوائل القرون الوسطى . ورغمما عن ان مملكة القدس كانت بحال حرب مستمرة مع الاسلام ، وكانت تسيطر على طريق القوافل التي تنقل التجارة بين الشام ومصر ، فقد كانت تعقد الاتفاقات الجمركية مع هذين البلدين لتنظيم مرور القوافل ، وتعين الرسوم التي تدفع عن البضائع التي تمر بين مصر والشام ، فعلاقات مملكة القدس مع البلدين كانت علاقة توازيت في سبيل ربح المكوس .

كانت بلاد الشرق في العهد الصليبي بلاداً زاهرة متمدنة ، وكانت تصدر الى الغرب صناعاتها وثمارها وخمورها وزيتها ومسحها وقصب السكر والقطن والحرير والزجاج والآنية والأصنفة والأقمشة ، ثم تعلم الغرب صنع هذه الاشياء ، وحمل أسرارها فيها حملة من كنوز الشرق وثرواته .

والخلاصة إن الحياة الاقتصادية كانت كثيفة في نهاية القرون الوسطى كما كانت في نهاية اليونان القديمة ومع ذلك لم يكن فيها فكر اقتصادي حقيقي، وبعلل ذلك بأسباب تتعلق بالتوجيه الفكري .

البحث الثاني

النظر الاقتصادي

كان قادة الفكر في الغرب في القرون الوسطى هم رجال الدين المسيحي أمثال القديسين باسيل وجيروم وكرزوستوم وتوماس الاكوييني ، وكانوا يبحثون في الشؤون المتواصلة بالحياة الدنيوية على ضوء مبادئ المسيحية وتعاليمها ، فكانت الافكار الاقتصادية التي قالوا بها أقرب الى ان تكون مبادئ دينية اخلاقية منها الى ان تكون نظريات علمية . كانت هذه الافكار كأفكار فلاسفة اليونان ، تعتبر الثروة ابنة الخطيئة وتشجب الثروة والمثريين ، وتحترم العمل وثمراته ، وقد هاجم رجال الدين في اول الأمر التجارة والتجار ، وحرموا الاقراض بفائدة ، ثم تمت الحياة الاقتصادية وجاء القديس توماس (١٢٢٦ - ١٢٧٤) ومن بعده بنظريات معتدلة ، رأت ان الانسان يجب ان يشتغل ليعيش ، ولكن يجب أن لا يستولي عليه حب الربح لأن الاكتناز عمل غير صالح . من هذه الافكار العامة استنتج العلماء الآراء التالية التي تصور نظرة المسيحية الى الشؤون الاقتصادية :

١ . — حق الملك : كان القديس توماس يسلم بحق الملك لا لأنه نتيجة حق طبيعي ولكن لأن حق الملك اكثر ملائمة للطبيعة البشرية . فإله خلق الرزق الأرضي من أجل النوع البشري لا من أجل شخص معين ، ولكن طبيعة

الانسان ونفسيته تجعل من الافضل التملك الخاص ، ولا نفس انت القديس توماس كان يبحث في جو لم يكن فيه تمرکز آلات ، وانه كان يقصد أدوات الاستهلاك على ان حق التملك المذكور ، يختلف كل الاختلاف عن حق التملك الروماني المطلق الاناني . لان الانسان في النظرية الجديدة إنما يدير هذه الأرزاق لحساب المجموع فهو « موزع مال الفقراء » ، والمالك ليس كما فهمه الرومان ، صاحب حق « تصرف واستثمار واستعمال وإساءة استعمال » ولكنه صاحب حق شخصي بالتصرف ، وعليه أن يعنى بالشيء وأن يديره وأن يوزع ثمراته .

٢ . — الفائدة العادلة : Le juste intérêt : أجمع رجال الدين منذ عهود المسيحية الأولى على تحريم الاقراض بفائدة ، فيما يتعلق برجال الدين أولاً ، ثم فيما يتعلق بالعلمانيين ، وسار الشريع المدني على أثرهم ، ف منذ القرن الثامن للميلاد صدر مرسوم ملكي عام ٧٨٩ يمنع الفائدة في فرنسا واستمر العمل به ألف سنة إذ ألغى عام ١٧٨٩ . أما حجة القائلين بالتحريم فهي ان المال لا يعطي الثمرات بنفسه ، ولا يمكن ان يلد مالا ، وان الوقت عطية الله للناس جميعاً وحرام ان يتقاضى الانسان ثمنه .

ولنذكر أن المجتمع القروسطي لم يكن فيه آلات وأدوات كبيرة ، لذلك لم يكن الاقراض قرض انتاج ولكنه دائماً قرض استهلاك ، ولا يستطيع المستقرض دفع الفائدة إلا اذا اقتطعها من ثروته الخاصة ، فيفتقر حتماً . على أن هذه القاعدة لم تكن تشمل إلا النقد ، فيجوز ايجار الدار ، ويجوز عقد الشراكة واقتسام الارباح والخسائر ، ومع ذلك في أواخر القرون الوسطى نجد جماعات تعاطت الاقراض بفائدة هي اليهود ، والوهابيون ، والسكاريون ، وكهان المعبد ، ولكنهم كانوا معرضين دوماً للمصادرة ، ولذلك كانوا ينزعون لرفع معدل الفائدة ، فظهرت قاعدة جديدة هي « الفائدة العادلة » . في الحياة الحديثة نجد المستقرضين بين الصناعيين والتجار ، أما في القرون الوسطى فهم من أبناء العائلات الذين يحتاجون الى المال ، لا لاستعماله في الانتاج بل لاستهلاكه فوراً ، أما

المقرضون فهم المرابون المتعطشون للربح ، وحرية الاقراض تعني استثمار المقرضين
فجاءت نظرية « الفائدة العادلة » التي تحدد مقدار الفائدة لمنع المقرض من استثمار
المستقرض وهذه النظرية لم تبق في نطاق الاوامر الدينية وإنما دخلت في طائفة
من الانظمة التي وضعها الاصناف وحكومات المدن والاقاليم .

٣ . — السعر العادل Le juste prix : لم يكن في القرون الوسطى مساواة بين
البائعين والشارين ، كما لم يكن مساواة بين المقرضين والمستقرضين ، فكان البائعون
تجاراً حاذقين ، وكانوا متفقيين فيما بينهم على الاسعار والانتاج بفضل تنظيم الاصناف
بينما كان المشترون قليلي الخبرة يسهل غشهم ، ومحرومين من وسائل المعرفة التي
صارت تتوفر للشارين الحديثين فاذا أخذ بمبدأ الحرية التعاقدية استثمر البائعون
الشارين فجاءت نظرية السعر العادل لتجدة الشارين إذ اجبرت البائعين على تحديد
اسعارهم وارباحهم ، وتأيدت هذه النظرية الاخلاقية في أنظمة الاصناف نفسها
وبمقررات اتخذتها بعض حكومات المقاطعات أما حد السعر العادل فهو الذي
يتيح للمنتج ان يعيش بصورة محترمة بشرط ان لا يستثمر المستهلك ولو أتاحت له
الظروف ذلك .

ومثل « السعر العادل » و « الفائدة العادلة » « الاجر العادل » فمن الواجب
أن لا يترك الاجراء بين ايدي المعلمين يحددون أجورهم كما يشاؤون وإنما يجب أن
يكون لامل « أجر عادل Juste salaire » ، هو الذي يتيح للعامل أن يعيش
ويعيل أسرته بصورة مرضية بحسب عادات المجتمع .

إن هذه النظرات الاخلاقية لم تضع الناس في طريق البحث العلمي ، ولم تحملهم
على دراسة الحوادث الاقتصادية دراسة علمية إذ اعتبرت قضايا التجارة والاسعار
والفائدة مسائل يجب وضع احكام لها او عاهات يجب شفاؤها ، لا حادثات يجب
تعليلها ، لذلك بقيت دراساتهم سطحية ، ولم يكن ممكناً نشوء علم اقتصادي
في هذا الجو ، وإنما ظهر العلم بعد ان انقلب هذا الجو انقلاباً تاماً ، وتكونت
عوامله وعناصره .

الباب الثاني

الثورة النقدية والسياسة الماركسية

يعتبر القرن السادس عشر من أغنى العهود التاريخية بالانقلابات الأساسية في كيان المجتمع الاقتصادي والسياسي والفكري والاجتماعي والتي استمرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد دعا المؤرخون هذا العهد بالعصر القديم Ancien Regime « ويمتاز هذا العهد من الناحية الفكرية بظهور حركتي البعث Renaissance والاصلاح الديني Réforme ، ومن الوجهة السياسية بظهور الدول المركزية وضعف الزعامات الاقطاعية ، ومن الناحية الجغرافية باكتشاف قارات جديدة وطرق للمواصلات جديدة ، ومن الوجهة الاقتصادية بتكون رأسمالية تجارية نامية وبكثرة النقد وتكون الرساميل واتساع الأسواق ، ومن ناحية السياسة الاقتصادية بظهور النظم والاباديء الماركسية .

الفصل الأول

الثورة النقدية في القرن السادس عشر

البحث الأول

مظاهر التطور في القرن السادس عشر

وقعت في القرن السادس عشر أحداث أدت إلى تغيرات عميقة في بيئة العالم الأوروبي وكانت سبباً في ظهور الخطوط الأولى لعلم الاقتصاد :

١. — فمن الناحية الفكرية حدثت حركتان فكريتان هامتان هما البعث والإصلاح ، فقد كانت حركة البعث عبارة عن حركة تقصد إلى تغيير أهداف المجتمع ، فبعد أن كانت الغايات الدينية والشؤون الدينية موضوع الدرس والبحث الفكري ، أصبحت الشؤون الدنيوية والمصالح المادية هي الهدف والموضوع . وبعد أن كان الفرد موضوعاً للبحث على أنه مظهر لقيمة علوية وفي سبيل حياة أخروية صار ينظر إليه كعضو في دولة علمانية وك مواطن وإنسان . وإذا كان لوتر لم يخرج على نظرة الكنيسة القروسطية إلى الشؤون الدينية وإلى حب الاعتدال والتعشف فإن الكالفانية ولا سيما الطريقة البوريتانية الأنغلو سكسونية خرجت على هذه النظرة وأقرت الأثراء وظهر كثير من رجالها في طبقة الرأسمالية الناشئة .

وقد نشأ من الفكرتين مبدأ حرية العمل وحرية الفكر ، وحلت فكرة التطور محل فكرة التقاليد ، وعارضت فكرة التقدم فكرة قدسية الماضي .

٢. — ثم ان الدولة الحديثة ظهرت في القرن السادس عشر ، ونعني بذلك حلول الدول الكبرى المركزية مكان الجماعات الاقطاعية المتحاربة ، وحلول الاقتصاد القومي محل الاقتصادات المحلية المتعارضة . ولم يكن ذلك مجرد مصادفة فالمستعمرات أغنت اسبانيا والبرتغال وجعلت منها امبراطوريتين مرهوبي الجانب مما اضطر الدول الاخرى الى تقوية نفسها لتستطيع مقاومة امبراطورية شارل كانت وكانت الارستقراطية الاقطاعية في ابلان أزمتهما مما جعلها تلجأ الى الملك وتعيش من مساعداته ، فانفرد الملوك بالسلطة الواسعة ، وظهرت أسر ملكية وحدت بلادها مثل : أسرة تودور في انكلترا ، وفرديناند وأليصابات في اسبانيا وشارل السابع في فرنسا . وأتاح ذلك للسلطة الملكية ان تستولي على مقاليد الاجهزة السياسية والاقتصادية في الدولة من بلديات وزعامات اقطاعية واصناف مهنية فتتظم الحياة الاقتصادية وتشعر الامم بوحدها ومصالحها ، فتتقوى الفكرة الوطنية وتترك الدول الجديدة حاجتها الى المال للاتفاق على جيوشها الدائمة وحكوماتها ، فتفرض الضرائب وتستقرض وتبحث عن وسائل تدارك نفقاتها .

٣. — ثم ان الاكتشافات الجغرافية وسعت حدود العالم وساعدت على الاكتشافات استعمال البوصلة من قبل المكشفيين الذين أخذوها عن العرب ، مما أتاح لهم الابتعاد عن الشواطئ والعمور على بلاد جديدة .

فمنذ ١٤٢٦ فكر الامير البرتغالي « هنري الملاح » برسم طريق جديدة للهند وأخذ يجمع المعلومات عنها فوضع الخطط اللازمة لعمله واستقدم اليه الملاحين والخبراء في الرياح والاثواء والتيارات وصخور البحر ووضع الاساس العلمي للجغرافية البحرية . بدأ البرتغاليون يغيرون على اطراف البحر ويدرسون الشاطئ الافريقي ويحاولون محاولتهم الكبرى مدة سبعين سنة ، وأخيراً استطاع فاسكو دوغاما الوصول الى رأس الرجاء الصالح ثم انعطفت عنه الى الجهة الثانية من افريقية وصعد الشاطئ الافريقي الى مومباسا وعلى دفته الملاح العربي ابن ماجد المشهور بأسد البحر فوصل الى كلكتونا عام ١٤٨٩ ودهش إذ وجد فيها عرباً وصينييين

ويهوداً ويهود من الهند ومعه شاهدان يهوديان مع حمولة من الحرير والقاشاني
والخمل والمجوهرات والبهار يبيعها بنصف الاسعار المعروفة في اوربا ومع ذلك
يربح ما يفرض عييرات المرات عن مصاريفه ، واستمرت الرحلات بسعة بعد ذلك .
واكتشف كريستوف كولومب امريكا انشاء بحثه عن الهند وعلى دفنه البحار
العربي الرياش الذي وصفها واسماها الهند الغربية واكتشف سباستيان كابو وفسبوز
كندا والبرازيل انشاء محاولتهما معرفة حدود المحيط الاطلسي ، واكتشف جون
كابو امريكا وهو يحسب انه بلغ بلاد التابار ، وطاف دراك الانكليزي حول العالم
بينما كان يتعقب السفن الاسبانية لسلها والايقاع بها ، واراد هدمن فتح طرق
مستقيمة نحو الهند فاكتشف النهر الذي اسمي باسمه .

نتج عن هذه الاكتشافات القارية انتقال التجارة الى شواطئ الاندلاتيك
مثل البورتغال واسبانيا ثم الى هولندة وفرنسا وانكترا . وهذا أدى الى الاكثار من
جلب البضائع الشرقية ولكن لا ينبغي ان نبالغ في ضخامة المقادير التي كان يمكن
تقلها . وماذا تستطيع مراكب صغيرة شرعية حملها مائة من الاطنان ، تجري
سفرة واحدة في السنة ، ان تنقل من البضائع ؟ ليس من شأن هذه الكميات
ولاشك اجراء انقلاب عظيم من شأنه خلق مدينة جديدة . أما الذي أجري
الانقلاب ، وأشعل النار ، فهو ذهب امريكا الذي عثر عليه المنقبون الاسبانيون
فسال من العالم الجديد الى اسبانيا وبعث في العالم الاوربي روح العمل وخلق
حركة اقتصادية ساعدتها الظروف الاجتماعية على النمو المطرد ، ولذلك وصف
المؤلفون هذا الحادث بالثورة وأسموه « الثورة النقدية » .

الباحث الثاني

الثورة النقدية La révolution monétaire

١ اكتشاف أمريكا ونتائج

في السنة التي استسلمت فيها غرناطة للاسبانيين المتحالفين ، استجابت الملكة ايزابيل والملك فرديناند لدعوة الملاح المغامر كولومب (كريستوفور و كولومبو) الجنوبي ، فعقدا و اياه عقداً (١٧ نيسان ١٤٩٢) بمنحه وذريته لقب اميرال ونائب الملك على جميع البحار والاراضي والجزر التي يكتشفها ، ويجعل من حقه أخذ عشر ما يغمه أو يجده أو يشتريه من الجواهر والذهب والفضة والحجارة الكريمة والسلع بوصفه اميرالاً على أن يساهم بثلث النفقات بعد أن تقطع النفقات من أصل الأرباح . فكان هذا العقد صفقة تجارية بين رجل أعمال وبين ملكين يجبان الربح وقد اخذت نفقاته من اسر ائيليين هما ابراهيم و سفتا نجل ، وسبق الامير كيون يذكرون ان بلدهم اذا كان أعظم بلد تاجر في العالم فانه وليد عقد تجاري .

١- أثر اكتشاف امريكا في التجارة العالمية : ظهور الامبراطوريات الاستعمارية

عندما اكتشف الاسبانبيون امريكا ساقوا منها الى أوروبا انهار الذهب والفضة وهذا أدى الى زيادة المعادن الكريمة التي أصبحت تتمتع بها بلاد أوروبا الغنية ، فبدأ الربع الاول من القرن السادس عشر بدأت المعادن الثمينة تأتي من المكسيك الى أوروبا حتى قدر ما دخلها من الذهب بين عام ١٥٢٠ - ١٦٠٠ بخمسة مليارات

فرنك و كذلك كان انتاج الفضة عظيماً فقد كان يعادل ٥٤ مليون دولار سنة ١٥٢٠ فصار يعادل ٥٨٠ مليوناً سنة ١٧٢٠ ، ولو قارنا بين كمية الذهب والفضة التي كانت موجودة في اوروبا حتى القرن السادس عشر مع ما دخلها بعد ذلك لرأينا ان المعادن الكريمة ازدادت في المائة السنة التي تلت اكتشاف امريكا بمقدار عشرة امثالها ، ومنذ سنة ١٧٥٩ صار الانتاج بطيئاً الى ان اكتشفت مناجم الولايات المتحدة وافريقيا فسببت في العالم حركة اقتصادية عنيفة ، ان اكتشاف امريكا واستئثار الاسبانين مناجم البيرو والمكسيك أتاح لأوروبا ان تتمون بالمعادن الثمينة التي لم تكن تقدر بدونها أن توسع تجارتها مع الهند والشرق الاقصى وان تحول طريق التجارة البحرية عن مرافئ البحر المتوسط الى المحيط الاطلنطيكي أما قبل ذلك فقد كانت بضائع الشرق الثمينة وقفاً على الطبقة العليا في البلاد وحرماً على الطبقة العامة لفقدان النقد السكاني لدفع أثمانها في أما كن انتاجها فلما عثر الاسبانيون على كنوز امريكا أتيح لتجارة المحاصيل الشرقية ان تتسع وتنمو ووجد الناس مادة للتعامل واسعة وأضاف الأوربيون الى الحاصلات القديمة حاصلات جديدة منها ما وجدوه في امريكا ومنها ما زرعه فيها كالقطن والأرز والسكر والقهوة والمواد الصباغية وهذه كلها مواد تشبه المعادن الكريمة من حيث انها عامة الحاجة عامة الاستعمال سهلة الادخار والمبادلة والشحن فوجود هذه الثروات التي تشبه النقد ، الى جانب المعادن الثمينة ، وإدخال كل ذلك في الحياة الاقتصادية من شأنه أن يؤدي الى انقلابات كبرى .

١ . — في اسبانيا والبرتغال : كانت اسبانيا الموحدة في ظل الفونس وزوجه أليصابات تتوفر فيها كل عناصر العظمة والثروة فقد ورثت عن العرب تركة غنية حافلة بوسائل الانتاج الصناعي والزراعي ، ولكن طفت فيها موجة التعصب العمياء بحالفها استبداد الملوك ، فعمت بذور الانحطاط في عهد البسطة والسمو وسارت هذه الدولة العظيمة نحو المصير المحتوم فأخرج الاسبان اليهود من البلاد ثم أخرجوا العرب فتركها مليونان من سكانها الأغنياء العاملين يمحون

ثروتهم وذكاهم على الرغم من احتياج الكثيرين من نبللاء الاسبانيين ممن كانوا يقولون بأن خروج المدجنين (المسلمين من السكان) من البلاد سيجعلها خراباً^(١). ولقد صدق الواقع هذا القول فبارت التجارة فيما بعد وماتت الصناعة والزراعة وتطلع الاسبانيون العاطفيون الى الملاحة والمغامرة عليهم يجدون ثروة سهلة تكفيهم غناء العمل فوجدوها في امريكا .

واقد اثرى الاسبانيون بسرعة ، ولكن كان ثراء البذر الرابع في اليانصيب ، الذي يتخذ الثروة وسيلة البتعة العارضة والتبذير الجنوني فأفقت اسبانيا كثيراً وعنت بتوسيع نطاقها التجاري وأثارت حروباً بعيدة لتزيد في نفوذها وحرصت على حوز التفوق الاستعماري والتجاري فاحتلت القسم الاكبر من العالم الجديد وجزراً كثيرة في البحر الهادي ولم يكن لها منافس غير جارتها البرتغال ولكن البابا قسم العالم بينهما قسمين: فكان للبرتغال آسيا وافريقيا واسبانيا امريكا عدا البرازيل ولكن هذه المناقصة كانت قصيرة الأجل فقد عني البوكرك بحفظ تراث فاسكو دوغاما ، فأسس المراكز التجارية على طول السواحل من افريقية الى الهند وحماها بحصون تراقب الساحل والداخل ووضع برنامجاً استعمارياً واسعاً ولاشك ان عمل البرتغال كان مدهشاً في ذلك العصر لانها استطاعت ان تبسط نفوذها على مناطق بعيدة وتنزع بحر الهند من الدول الاسلامية ، فقد ظفر البوكرك بالاسطول المصري البندقي الذي تعاونت به البندقية مع السلطان الغوري للقضاء على طريق الهند الجديد ، ثم دخل البحر الاحمر حتى جدة مع ان سكان البرتغال ما كانوا يزيدون على الثلاثة الملايين وجندها على اربعين ألفاً ، وعندما ارتبط مصير البرتغال باسبانيا وقعت مستعمراتها بأيدي اعداء اسبانيا . على ان المؤسسات التجارية

(١) كان في اشبيلية سنة ١٥١٥ ستة عشر الف نول يعمل فيها ١٣٠ ألفاً من العملة فأصبح عددها سنة ١٦٧٣ أربعاًة نول فقط .

التي أنشأها البوكرك لم يسكنها إلا الأجانب أما البرتغاليون ففضلوا ان يكونوا موظفين في بلادهم وكان شأنهم بعد ذلك شأن الاسبانيين وأصابهم من الانحطاط قبل ان يخسر واستعمراتهم ما أصاب أوائك فقد عزف الاسبانيون عن العمل المنتج والجهد المبدع واهتم ملوكهم بالفتح والتبسط واضطهاد المسلمين واليهود وعنى الشعب بتبذير ماله في شراء ما يحتاج إليه من بضائع فوجدها خارج اسبانيا فاستوردها واصبح الشعب الاسباني يشتري منتجات الهندين الشرقية والغربية ، لقاء ما يملك من ذهب وفضة لالقاء منتجاته هو ، فماتت صناعة اسبانيا وضعفت زراعتها ، ونمت الصناعة والتجارة والملاحة الهولندية والانكليزية واصبحت منافسة خطيره لاسبانيا حتى تهدم اسطولها وذهبت مصادرها واهبطت اسبانيا محرومة من الصناعة والزراعة ، مفقودة فيها روح الابتكار والابداء وحب العمل ، وهي صفات لا تمشي إلا في جو الحرية ، فخبا نجمها وأصبحت من الأمم المهملة في العالم.

٢. — الامبراطورية الهولندية

كان الهولنديون أسبق الشعوب الى عمارة السفن ووسق القوافل التجارية البعيدة حتى كان لديهم عشرون ألف مركب وحتى كان سكان ولايتين من هولاندة يعادلون نصف سكان انكلترا ، وحملت أمستردام صولجان البحر ، واصبحت عاصمة التجار والصرافين ومعمري السفن ، وكانت تستمد ربحها من نقل البضائع وتوسل لذلك بشركات السهام وغزارة رؤوس المالدور خصها فأُسست شركتين استعماريتين: شركة الهند الشرقية التي كانت غايها تعطيل الملاحة الاسبانية ، والعدوان على ما يملك ملوك اسبانيا ورعاياهم من سفن وأرزاق. وشركة الهند الغربية وغايتها تجارية محضة إذ أسست مراكز وأسواقاً تجارية ونزلت في جاوا من جزر ماليزيا منذ أوائل القرن السابع عشر ، بلد الأفوية والتحف التي كانت طلبه الأوربيين والتي كان البرتغاليون ينفردون بتقديمهم لهم .

وأخيراً تم التنظيم المالي بتأسيس مصرف أمستردام سنة ١٦٠٨ .

ولكن هولندية كانت مملكة في الماء يموزها مستقر بري ، فمجزت الثروة والعزيمة والبراعة البحرية عن مقاومة جيوش لويس الرابع عشر فألقت بنفسها بين يدي انكلترا وذهب ملكها لاجئاً الى لندن ليسلم الانكليز صولجان البحر الذي حملته هولندية اكثر من عصر ، فتسلحته انكلترا وأخذت معه لندن من أمستردام العجل الذهبي حين أسست مصرف انكلترا سنة ١٦٩٤ ورضيت هولندية بعد ذلك بالمقام الثاني وأن تكون زورقاً يسير خلف السفينة البريطانية .

٣. — الامبراطورية البريطانية

بينما كان الاسبانيون والبرتغاليون والفرنسيون يرودون امريكا وسواحل افريقيا والهند وبينما كان الهولنديون يعمرون السفن وينشئون المصارف والاسواق كان الانكليز منكشين في جزيرتهم يعيشون من الزراعة ومن الغنم وكان الملاح الانكليزي حتى عهد اليبابات حذراً وجيلاً لا يكاد يغامر الى ما بعد البحر المتوسط وكان الجوخ الانكليزي يشبه « حصر القصب » وكان سكان الانكليز أقل من ثلث سكان فرنسا (في آخر القرن السابع عشر) . تأخر الانكليز في نومهم ولكن يقظتهم كانت سريعة واعية ، وما مضى عهد إلا وبدوا العالم في السباق نحو الثروة والعظمة . ففي القرن السادس عشر الذي يمكن ان يدعى « بعصر الصوف » عثت انكلترا بصناعة الجوخ ، واخذت تنتج الصوف من مراعيها وتستورد القمح من بلاد العالم وتبيعه جوخها ، ثم فتحت صدرها للصناع الافرنسيين الفارين من الاضطهاد من صناع بلور وسيوف ومعادن ولا سيما الفساجين الذين بدأوا يصنعون الأجواخ والتفتا ، ثم جاءها البروتستانت افارون من فرنسا وصنعوا الحرير والمجوهرات والورق . وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر امتدت شركات التصدير الانكليزية حتى بلاد « المسكوب » والهند وافريقية وحلت محل البورتغاليين والجنوبيين ، ولكي يستطيع الانكليز شحن بضائعهم وحمايتهم كان ضرورياً لهم صنع مراكب كثيرة ، فصنعوها ،

وأوحى اليهم اليصابات روح المغامرة فانتقل قرصانها من الحياء الى الجرأة. وجابوا أطراف البحار يكتشفون ويؤسسون، وحاولت اسبانيا ان توقفهم وأن تجرب حظها معهم فتحطمت عمارتها التي كانت سيدة البحار، وأصبحت لندن أعلى منارات الانقليك وتعلمت لندن على امستردام حتى ورثت مستعمرات البورتغال وذهب البرازيل (معاهدة متوين ١٧٠٣) وجزءاً من مستعمرات امبانيا (١٧١٣) فبد التلميذ استاذة في الميدان المالي .

ولقد كانت « ملكة النحل ، اليصابات » تراقب العالم من خليتها ، فتؤسس البورصة وتصلح المالية وتنظم الشركات والملاحة والصيد ويضع ملاحوها اسس السلطان البحري البريطاني وعندئذ يقوى الاندفاع البريطاني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فيفوز كلايف باقصاء دوبلكس الافرنسي عن الهند ويحتل كالكوتا ويسلم الهند لبريطانيا . ويفوز وواف بابعاد مونتكالم عن كندا باحتلال كوبك سنة ١٧٥٩ ويقدمها هدية لتاج البريطاني . ولقد تلخص المؤلف كونهنهم اسباب النجاح البريطاني فقال :

« ان نجاح انكلترا لا يدعو لكثير من الدهشة اذا لاحظنا ان الانكليز لحقوا وسبقوا منافسيهم ، بالاستعدادهم الطبيعي ولا لان الحظ واتاهم ، بل لانهم بقوا مخلصين لسجاياهم وتقاليدهم حريصين على ان يتعلموا من تجارب الآخرين وان ينسجوا على منوال الناجحين وان يعتبروا بفشل الفاشلين . ولقد استوات انكلترا على امبراطورية شرقية ، كما فعل البوكر ك باسم البرتغال ، ولكن تجارتها الخارجية اثمرت في نموها الداخلي فنشطت الرقي الزراعي والصناعة التحويلية لمنتجات الارض فهذا الروح العملي وبهذه الحكمة بمازجها حسن سليم في السياسة الاقتصادية اصبحت انكلترا في طليعة الامم الغربية . »

٤. - الامبراطورية الافرنسية

في هذا المعترك المضطرم لم تعرف فرنسا النصر المبين الدائم ولا الهزيمة الذليلة،

فلم تضاه انكلترا ، ولم تسف حتى اسبانيا وانما بقيت وسطاً بين ذلك ، كان القسم الأكبر من القرن السادس عشر عهد ازدهار وتوسع اقتصادي واستعماري نشط فيه الفرنسيون المغامرة وتأسيس الاسواق والمتاجر مثل الهولنديين فتأسست اثنتان وعشرون شركة تعمل في كندا والهند الشرقية وشاطئ افريقيا الشرقية وماليزيا (قبل ان يأتي كوابر فيؤسس شركتي الهند سنة ١٦٦٧) وقد لجأت الى فرنسا صناعات كثيرة من هولندا ومن ايطاليا وازدهرت فكانت معامل الحرير في تور تستخدم اربعين الف عامل (١٥٤٦) وكان في ليون معمل للنسيج يستخدم عشرين الف عامل وخلفت ليون فلورنسا على عرش الصناعة والصرافة والتجارة « اذ ليس اسهل من انتقال سوق صرافة . فالدينه كلها بحرايرها ونقودها انتقلت الى ليون وقد ترجمت حفلة قران شهيرة معنى هذه الموجة التوسكانية: حين اصبحت كاترين دوميسيس ملكة لفرنسا » .

وقامت مرسيليا منارة عالية على طرق الملاحة البعيدة . ثم حرصت فرنسا على ان تجتذب اليها الذهب الاسباني بمختلف الطرق فأسست المصارف ، وأمنت الثروة المنقولة باشكالها التجارية والصناعية والمالية واتبعت سياسة جمركية واقتصادية تنشط الانتاج والاصدار وتنشط عزائم مستوردي المواد المصنوعة . وقد شجع كوابر هذا التوسع التجاري بتأسيسه شركتين استعماريتين على غرار الشركات الهولندية التي شاهدها ، ولكن ما نزل بفرنسا من حروب منهكة للقوى ، ميمنة للثروات جعل نشاطها الاقتصادي محدوداً اذ كانت القوة التجارية مرتبطة بالتوسع الاستعماري ولكن الظروف جعلت سياسة فرنسا اوروبية في الصميم مستنفدة كل قواها اذ ان فرنسا لم تستطع مقارعة انكلترا الا بيد واحدة لانشغالها في الحروب الاوروبية طيلة القرن الثامن عشر فانتقلت السيادة التجارية والبحرية الى انكلترا .

والهند وافريقيا وحلت محل البورتغالين انجلترا في كل هذه المجالات
شجعت الدولة انجلترا على التوسع في افريقيا والهند

٢ - اثر اكتشاف امريكا في الحياة الاوربية

ارتفاع الاسعار : لاحظ المعاصرون ارتفاعاً في الاسعار لم يسبق له مثيل في فرنسا وانكلترا والفلاندر وهولندا وجنوبي المانيا ادى الى نتائج اجتماعية هي نتائج كل تضخم نقدي Inflation .

ولكن هذا الارتفاع في الاسعار لم يكن متناسباً مع زيادة مقدار النقد فالنقد قد بلغ عشرة امثاله بينما لم ترتفع الاسعار الى اكثر من اربعة امثاله وذلك لان التجارة والصناعة والزراعة قد نمت لكثرة الطلب على منتجاتها وارتفاع اسعارها ووفرة ارباحها فاستغرقت جزءاً كبيراً من فيض النقد المتداول .

الاسباب النقدية لارتفاع الاسعار :

ادى اكتشاف امريكا الى ورود سيل من الذهب والفضة المكتشفين في العالم الجديد الى العالم القديم ، وكان الخزون العالمي المعدني في الغرب يعادل ما يافرنك في عام ١٤٩٢ فاصبح ٨ مليارات بعد مائة سنة من اكتشافها .

وحصل في الوقت نفسه ارتفاع عام للاسعار في اوربا ادى الى ابقاء الاضطراب في الحياة الاقتصادية وقد استفاد البعض من الوضع المذكور ، وتفرر آخرون . وكان العمال هم المتضررون اذ كانت لاتزال قاعدة الاجر العادل باقية منذ القرون الوسطى وكانت تقتضي تجميد معدل الاجور عند حد معين .

لم يكن في ذلك محذور لو بقيت شرائط الحياة الاخرى متجمدة لان الاجرة المحدودة كانت تكون ذات قوة شرائية ثابتة ، ولكن عندما ارتفعت الاسعار اعلن العمال ان ابقاء اجورهم في حد ثابت لا يتيح لهم ان يحوزوا الضروري لعيشهم ، وحصلت اضطرابات وفتن وتأثر الرأي العام فقررت الحكومة الفرنسية اجراء تحقيق في الامر انبثق عنه رأبان :

الرأي الاول ، ابداه احد كبار موظفي المالية الفرنسية ، المدعو « ماتروا »

في رسالة نشرها عام ١٥٦٦ واسماها « مفارقات النقد » ويتلخص رأيه في ان ارتفاع الاسعار انما هو ارتفاع ظاهري ، وان الاشياء انما بقيت في الواقع محافظة على قيمتها الاصلية ، واذا كانت تراءت مرتفعة القيمة فبسبب ذلك ان بعض الملوك قاموا بانقاص عيار العملة ، اي انقصوا كمية الذهب الصافي الذي تتضمنه كل قطعة من العملة ، وذلك حباً في استئثار الارباح .

والرأي الثاني : ويناقض هذا الرأي ، ابداه كاتب سياسي مشهور يدعى « جان بودان » في رسالة نشرها عام ١٥٦٨ واسماها « جواب على مفارقات السيد ما اترؤا » ويتلخص رأيه في ان ارتفاع الاسعار كان علماً وشديداً بحيث تتجاوز نسبته نسبة نقصان عيار العملة ، لذلك كان نقصان العيار وحده لا يعمل سبب ارتفاع الاسعار . اما السبب الحقيقي لارتفاع الاسعار فقد وجدته بودان في زيادة الاحتياطي النقدي في اوربا الغربية زيادة فاحشة حدثت به الى ان يجد صلة وثقى بين زيادة الاحتياطي النقدي الوارد من امريكا وبين ارتفاع الاسعار ارتفاعاً عاماً .

وهكذا ظهرت في القرن السادس عشر مناقشة علمية في شؤون اقتصادية صرفة ، وهذه المناقشة لا تدور حول تمييز مؤسسة اقتصادية او شجيتها ، بل حول تعليل امر واقعي ، لا في نطاق الاخلاق بل في نطاق العلم .

ولقد ادى استمرار الارتفاع الى حصول تغيرات اجتماعية ادت الى تغيير في طبقات المجتمع والى نتائج مختلفة باختلاف انواع الاعمال التي لم تكن تتبع حركة ارتفاع الاسعار .

الزراعة :

ان الارتفاع المستمر لاسعار سائر المنتجات الزراعية كان يزيد في رأس المال النقدي للمزارع من غير جهد منه بينما كان يدفع اجرة الارض بالمعدل القديم من النقد فأثرى على حساب اجرائه وزعمائه . ومن جهة اخرى كانت اتاوات الاراضي Redevances او اجورها تدفع للزعماء الاقطاعيين معينة بالنقد لمدة طويلة قد

تبلغ تسعاً وتسعين سنة ، وكان الزعماء يطلبون النقد لقاء الاجرة فلما هبطت قوة النقد الشرائية ، واصبح نفس المقدار من النقد يشترى اقل مما كان يشترى من البضائع فيما قبل ، هبط مستوى حياة المالكين والزعماء الاقطاعيين وجميع طبقة النبلاء الذين يعيشون على هذه الاجور ولم يعودوا قادرين على شراء ما يحتاجون اليه ، بينما حسنت حال المستأجر *tenancier* واستطاع ان يشتري الاراضي او حقوق الارتفاق من النبلاء المملقين فقامت حركة عامة لتحرير المستغلات الزراعية وتألفت من ذلك طبقة جديدة زراعية مالم تكن صار على يدها نهاية نظام القرون الوسطى الاقتصادية والسياسي . فزاد طلب المنتجات اكثر المستهلكين الذين تركوا الزراعة واشتغلوا بالتجارة والصناعة وادى هذا لارتفاع الاسعار فزيادة الانتاج ، وكثرة التبادل بين الامم منتجة الزراعة ومنتجة الصناعة وصاحبة النقد لان ازدياد الانتاج كان دليلاً على كثرة المستهلكين .

ب — التجارة : كانت التجارة في ذلك الوقت هي الموصلة الى الثروة ، على ان العالم قد عرف في القرون الوسطى مدناً تعاطت التجارة بمقياس واسع ، لكنها بقيت محدودة النشاط ، كما ان القوى الاجتماعية كانت مرتبطة حينئذ بالارض ولها صفة اقطاعية ودينية وحرية . اما في هذا العهد فمصادر الثروة الكبرى اصبحت في التجارة البعيدة وفي اسواق واسعة ومنتجات كثيرة تصلح للتجارة البعيدة ، وان كانت هذه التجارات تحتاج سلفاً نقدية كبرى فالنقد الكثير الجديد اصبحت بكفيها ويزيد عليها . ثم ان ارتفاع الاسعار المستمر لا يعيق التجارة بل ينشطها لان التاجر يشتري بسعر أدنى ويبيع بسعر اعلى فيربح الفرق . ثم ان هذه التجارة الخارجية جعلت الحاجة شديدة للسلف النقدية والقرض وبالتالي الى زيادة عمل مؤسسات الاعتماد واتساع المصارف ، لان امكان الحصول على النقد والنسيئة شيء هام في تحقيق هذا الاتساع . كل هذا ادى لتغير نسب الارباح وتوزيع الثروات بين الفعاليات التي كانت تستفيد من الاوضاع المناسبة للتجارة ، وبين القسوى العقارية الاقطاعية الاصل وبين الثروات الجديدة لاسيما المنقولة التي اخذت توازي

السلطة الارضية او نفوقها بينما بدأت تلك تنحط .
وكذلك نمت الفاعليات التجارية والمصرفية حتي نشأت عن ذلك زيادة في طبقات السكان التي تشتري مستهلكاتها بسعة وهذا ايضا من شأنه ان يحفز على الانتاج الزراعي وغيره . على أن ذلك ينبغي ان لا ينسينا أن القسم الاكبر من التجارة كان لا يزال مؤلفاً من صغار التجار اي أن التجارة لم تكن بلغت مرحلة الرأسمالية ، وكذلك فالنشاط البحري والاستعماري كان نشاطاً حكومياً وكانت تجارة اسبانيا والبرتغال مع المستعمرات انحصاراً حكومياً ، وعندما تكونت الشركة خاصة فتساعدتها السلطة بمختلف الطرق كما ساعدت المملكة الاسبانية في الشركات الاستعمارية .

ج - الصناعة . اذا كانت اسعار السلع الزراعية قد ارتفعت ، فلم ترتفع تكاليف الانتاج ولا سيما اجور العمال بنفس نسبة ارتفاعها (لم ترتفع اجور العمال الا بنسبة الثلثين بينما ارتفعت الاسعار بنسبة اربعة امثالها) مما زاد في ارباح رجال الصناعة ونشط اعمالهم ، وفي الوقت نفسه عثت الصناعة بكثرة الانتاج ، مما استدعى كثرة الطلب على المواد الاولية الزراعية ، وعلى اليد العاملة ، واتساع المشاريع ، فقد اتسعت المصانع واصبحت تدعى المصانع اليدوية Manufactures وهذه المصانع لم تكن تتميز عن مصانع نقابات الحرف القديمة الا من حيث انها تشغل عدداً كبيراً من العمال في آن واحد ورأسمال واحد اي ان المصنع الصغير قد اتسع وكبر وكثر فيه عدد الاجراء المتمرنين والصناع . وقد اطلق ماركس على هذا العهد الذي شكلم عنه بالعهد المانيفاتوري ويعني به الدور الذي نمت به الصناعة في هذه المشاغل ، التي كان بعضها يحتوي الف عامل او اكثر يعملون بايديهم .

ويجب ان لا ننسى ان الصناعة بقيت خاضعة لتنظيم الاصناف بسبب مصلحة الاساتذة الذين يحرصون على الاستفادة من الانحصار ، وبسبب تأييد المملوك لاسباب سياسية وضرائبية ، فصدرت مراسيم كثيرة تجعل انحراط الصناع في الاصناف

اجباريا مما أدى لجود الصناعة ، وعدم تطور الحرف والى بقائها موروثه وجعل
من الصعب الارتقاء فيها لارتفاع الرسوم المطلوبة حين الارتقاء .
فتحت المانيفاتورات ميادين عمل جديدة للفلاحين الذين طردهم انحطاط
الاقطاعية عن اراضيهم فالواد الاولى التي كان يستعملها صغار الصناع في الريف
لاستهلاكها ، تحولت الى مواد مصنوعة في المشاغل واصبح الريف سوقا لها ،
وهكذا رافق نزوح القرويين وفصلهم عن وسائلهم الانتاجية موت صناعة الارياض ،
وموت صناعة الريف العائلية وحده هو الذي يستطيع ان يعطي السوق الداخلية
الاتساع والتماسك القوي الذي تحتاجه طريقة الانتاج الرأسمالية ، وهو الذي هيبأ
للثورة الصناعية التي ستأتي عناصر الظهور والقوة .

الفصل الثاني

المبادئ والسياسات التجارية

إن هذا الانقلاب في البيئة الفكرية والجغرافية والسياسية أوجد نفاً جديداً لنشاط الناس واتجاهاً جديداً لتفكيرهم ، ففي ميدان الفكر ادى الى نقاش حول أهمية النقد ، ثم الى اقرار مبادئ عامة للسياسة الاقتصادية هي السياسة التجارية .

البحث الأول

اسس المذهب الماركسنتي

كان المؤلفون الذين يعنون بالشؤون الاقتصادية في القرون الوسطى من رجال الدين الذين يهمهم أن يسيروا الى نتائج الأوامر والنواهي الدينية في كل نواحي الحياة ، وعندما وضع القديس توماس نظريته في حق الملك ، فانما كان يقصد تعريف خطيئة السرقة ، وقد انقلب الأمر بعد القرن الخامس عشر ، فتغيرت أهداف الفكر ، وحلت العوامل الدنيوية محل العوامل الدينية واصبحت الابحاث الاقتصادية تصدر عن رجال الاعمال والادارة ، وكانت تهدف الى تعريف أبناء الوطن كيف يصلون الى الثروة .

يقوم المذهب الماركنتيلي ، على مبدأ صريح واضح هو الاعتقاد بأن الذهب والفضة هما الثروة الرئيسية المرغوبة . ولا غرابة في هذا الاعتقاد مادام المشاهد أن الانسان ينال بالنقد الذهبي والفضي كل ما يحتاج اليه ، وقد اعرب احد الماركنتيليين عن ذلك اذ قال « ان النقد ما رد في طاقته ان يظهر في كل مظهر : فهو الخبز ، والحجر ، وهو الجوخ والجواد ، وهو الدار والمزرعة والمدينة والمقاطعة » . ولقد ذهب الماركنتيليون هذا المذهب لاعتقادهم ان ماهو صحيح بالنسبة للفرد صحيح أيضاً بالنسبة للدولة . فراءوا أن النقد ، بنظر الفرد ، مستودع قيمة ، يبيع حوز أي شيء في الوقت المناسب ، وان الامر لا يتغير بالنسبة للوطن بمجموعه ، فالمستودع الذهبي الذي يملكه الوطن يبيع له ان يشري ما يحتاج اليه من خارج البلاد . والواقع أن النقد ، بالنسبة للوطن ، ليس مستودع قيمة وحسب ، وانما هو وسيلة لتسهيل المبادلات ، ولو كان النقد غير موجود ، لوقع الناس في صعوبات جسيمة حين رغبتهم في حوز الارزاق التي يحتاجون اليها فكان على من يصنع الجوخ ويرغب في حوز الخبز ان يجد شخصاً يملك الخبز ويحتاج الى الجوخ ، وبفضل النقد يتحلى ملاك الجوخ عن بضاعته لمن يحتاج اليها وينال بالنقد الخبز لدى شخص آخر فالنقد اذن مستودع قيمة وأداة مبادلة ، في آن واحد ، وكثيرته في الاعتبار الاول عنصر خير وبركة على الوطن ، ولكنها في الاعتبار الثاني تنطوي على كبير خطر : لان كمية النقد ان تجاوزت حاجات التداول — كما رأينا في القرن السادس عشر — ارتفعت الاسعار ، مما يؤدي الى نتائج وخيمة .

فالمذهب الماركنتيلي اذن ، اذ جعل الفرد بمنزلة الامة ، تمسك بالفكرة القائلة بأن النقد مستودع قيمة ، واطراح الثانية ، وفي القرن التاسع عشر ، ارتكب رجال المذهب خطأ مقابلاً ، اذ ذهبوا الى ان النقد اداة مبادلة ، واستصغروا وظيفته كمستودع قيمة . ثم ان الماركنتيليين ، وقد استقر لديهم ان المعادن الثمينة ثروة بذاتها ، وأن النشاط الاقتصادي بمجموعه يجب ان يبتغي حوزها ، اخذوا برأبين يتصلان بهذا المبدأ :

١. — ان الامم متعارضة بعضها مع الآخر ، من غير هوادة ، اذ لما كان هدف النشاط الاقتصادي — حسب المراكنتيليين — هو حوز فضل من النقد في المبادلة فان ما يربحه احد المتبادلين ، انما يخسره ، وفي هذه الناحية يختلفون عن رجال المذهب الحر الذين جاؤا فيما بعد ، والذين يعتقدون ان التجارة انما تهدف الى زيادة منفعة الارزاق بإيصالها الى شديدي الحاجة اليها ، مما يؤدي لفائدة الطرفين من المبادلة . فالفلاح الذي يبيع الحنطة الى خياط لقاء كساء ، انما ينال سلعة اكثر نفعا لهن التي يتخلى عنها ، ومثل ذلك شأن الخياط . فيقبح من ذلك البون الشاسع الذي يفصل المراكنتيليين عن رجال المذهب الحر . ومرد هذه النزعة التي رأبناها لدى المراكنتيليين ، الى انهم عاشوا في عصر تكونت فيه الامبراطوريات ، وبنيت على اختلاف المصالح فيما بينها . فاعتقدوا ان « لا سبيل لغنى الوطن الا على حساب الاضرار بالاطوان الاخرى » .

٢. — لما كانت مصالح الامم متعارضة فيجب ان تتدخل السلطات العامة في توجيه النشاط القومي . وليس يعني هذا ان المراكنتيليين خصوم للمساعي الفردية ، فهم لا يناهضون حق الملك الفردي . ولا ينكرون نفع النقد ، وإنما يعتقدون ان ليس من المعقول ان تؤول مساع فردية متفرقة الى تأمين المصلحة الوطنية ، وان « العقل والتجربة يعلمان ان الحرية تؤول دوما الى الاضرار بالوطن » .

٣. — فهو مذهب تقدي ، يعلن ان الذهب والفضة ثروة نفسها ، وان النشاط الاقتصادي يجب ان يهدف الى حوزها .

ب. — وهو مذهب وطني ، يعني بمصلحة الوطن قبل مصلحة الافراد بالذات ، ويؤمن بتناكر مصالح الاوطان فيما بينها .

ج. — وهو مذهب تدخلي ، اذ مادام الهدف تأمين المصلحة العامة ، فليس من الممكن الوثوق بالمساعي الفردية ، وانما ينبغي تدخل الدولة ، لتنسيق المصالح .

ان الخبطا في هذا المذهب هو ان يفتقد الى التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة

البحث الثاني

٢. — نمو المذهب الماركاتيلي

تجلى المذهب الماركاتيلي بمظاهر ثلاثة ، في بلاد ثلاثة وفي عهود مختلفة . فقد كانت المشكلة في اسبانيا في القرن السادس عشر هي الاحتفاظ بذهب مناجم امريكا ، وظن ان من الممكن حلها عن طريق تنظيم النقد والسبائك بالقانون ، وكانت في فرنسا وانكلترا اللتين لا تملكان معدن الذهب ، هي اجتذاب الذهب الاجنبي ، فاعتمد الفرنسيون في القرن السابع عشر على الصناعة والبريطانيون على التجارة ، وهكذا صار لدينا ثلاث صيغ للماركاتيلية : المعدنية في اسبانيا ، والصناعية في فرنسا ، والتجارية في انكلترا .

١. — الصيغة الاسبانية : الصيغة المعزينة

ان الصيغة الاسبانية هي الصيغة الاولى والابتدائية للسياسة التجارية ، وقد اطلق عليها « اسم المعدنية Metallisme أو Bullionisme » . وتناخص في ان الغاية المثلى للبلاد لما كانت زيادة احتياطي المعادن الثمينة فالوسيلة المثلى هي اتخاذ التدابير لمنع خروج الذهب والفضة من البلاد ؛ وللعمل على ادخالها اليها ، مما يقتضي التأثير المباشر على حركة المعدن الثمين . وقد اقترحت النظرية المعدنية طائفة من التدابير الآتية الى ذلك : فأجبرت السفن التي تغادر اسبانيا وهي تحمل بضائع يراد تصديرها الى بلاد اجنبية ان تعيد الى اسبانيا من النقد ما يعادل ثمن حمولتها .

وعلى العكس من ذلك ، تحجب السفن التي تحمل الى اسبانيا البضائع المستوردة من الخارج ، ان تحمل من البضائع ما يعادل جزءاً من قيمة حمولتها على الاقل ، وذلك لتحديد كمية المستوردات لأن الاستيراد يعني خروج كمية من الذهب . هذان التدبيران يتخذان في وقت واحد ويؤولان ، في ذهن واضعها ، الى زيادة الاحتياطي المعدني الاسباني بسبب تصدير البضائع ، والى عدم نقصانه نقصاً محسوساً بفعل الاستيراد ، وبالتالي الى زيادة ازدهار البلاد ورخائها .

اذا كانت السياسة المعدنية تبدو سهلة من الناحية النظرية ، فانها قد فشلت في التطبيق ، إذ يستحيل رقابة حركات المعادن الثمينة ، فهي صغيرة الحجم ، كبيرة القيمة ، ويسهل تهريبها ، وقد لاحظوا فرارها من اسبانيا رغم الرقابة الدقيقة في المرافئ . وكذلك فان دعاة السياسة التجارية ، «أو المعدنية» نسوا امراً هاماً أوضحه «بودان» هو ان زيادة الذهب والفضة في شبه الجزيرة الايبيرية كان لا بد أن يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي الى إضعاف الصادرات الاسبانية ، وإذ تبين استحالة تدخل الدولة في رقابة كل عقد من عقود الاستيراد أو التصدير ، فكرت الدول بالبحث عن تدبير آخر ، غير هذا .

ب : الصيغة الفرنسية : السياسة الصناعية

لما تبين بالتجربة أن السياسة المعدنية كانت مستحيلة التطبيق ، ظهرت صيغة أخرى للمذهب الماركنتيلي : هي الصيغة الفرنسية ، أو الماركنتيلية الصناعية ، وإذا كان هدف هذه السياسة بقي ثابتاً وتلخص في زيادة المخزون من المعادن الثمينة لزيادة رخاء الوطن ، فإن الوسيلة لذلك لم تعد في التأثير المباشر على حركات المعدن الثمين بل عن طريق زيادة المستودع النقدي بواسطة نهضة الصناعة . وقد استند دعاة هذه الفكرة على ان من واجب البلد أن يشتري أقل ما يمكن من الخارج وأن يبيعه أكثر ما يمكن ، أي ان يتاقى الذهب والفضة ثمناً للتصدير ، وذلك يكون بانماء الصناعة الوطنية ولا سيما صناعة مواد الزينة والترف ، مما يؤدي الى اجتناب شراء المنتجات الغالية من الخارج والى بيع المنتجات الغالية .

والمركانتيليون أميل الى الصناعة منهم الى الزراعة ، وهم يأخذون على الزراعة انها تخضع لتقلبات المواسم وأهوائها ، فالمحصول السنوي لا يمكن ان يكون منتظماً ولا مضموناً ، والمنتجات الزراعية رخيصة الاسعار بالنسبة لوزنها ، فقيمة وزن معين من الحنطة أو القنب أقل من قيمة الوزن نفسه من المواد المصنوعة . وإذا كان الهدف هو زيادة احتياطي المعادن الثمينة فيجب إنشاء فروع الانتاج التي تتيح تصديراً أكيداً لبضائع كبيرة القيمة فكلما كثر التصدير ، وكانت البضائع المصدرة مرتفعة القيمة تكثر كمية المعادن الثمينة المدفوعة ثمنها لها والداخله للبلاد . ويمكن ان يطلق على هذه السياسة اسم « الفرنسية » لان أكثر الذين اقترحوها من الفرنسيين ، ولأن الذي طبقها هو أحد كبار رجال الدولة الفرنسية الوزير كواير . ففي خلال وزارته التي دامت بين ١٦٦٠ — ١٦٨٣ اتخذ طائفة من التدابير التي طبق بها السياسة المركانتيكية الصناعية ، من إنشاء صناعات حكومية ومن تنشيط للصناعات الخاصة ثم أخذ رجال الدولة في مختلف بلاد أوروبا بالنظرية نفسها في سياساتهم الاقتصادية مثل كروموويل في انكلترا ، وفردريك الثاني في روسيا ، وبطرس الكبير في روسيا .

ج . — الصيغة البريطانية : السياسة التجارية :
ان المركانتيكية التجارية هي الصيغة الثالثة البريطانية ، للسياسة المركانتيكية ، وهي اذا كانت تحتفظ بمهدفها الذي هو « زيادة المستودع المعدني » فانها تعتمد في ذلك على التجارة والملاحة ويقول دعاة هذه الصيغة ان التاريخ أثبت ان التجارة الخارجية تزيد في غنى الدول أكثر مما تزيده الصناعة ، ويضربون مثلاً على ذلك المدن القديمة الزاهرة مثل صيدا وصور وقرطاجنة والاسكندرية التي لم تكن مراكز صناعية بل مراكز تجارية ، وكذلك يستشهدون بهواندة المعاصرة التي لم تكن بلداً صناعياً بصورة خاصة ، بل كانت مركزاً هاماً للتجارة الدولية والتي خلفت اسبانيا بازدهارها وثروتها .
أما التدابير التي اقتضتها هذه الصيغة فهي الاهتمام بالصادرات التي تجعل الأمة

دائسة اكثر من الاهتمام بالاستيراد (الذي يجعل الوطن مديناً) فتقوى الصلات الاقتصادية الدولية ، ولكن في سبيل الوصول الى ميزان تجاري راجح ، ترجح فيه الصادرات على المستوردات ويبقى منه رصيد ذهبي يدخل البلاد هو ربح الصفقات التجارية . فمذ النصف الثاني من القرن السابع عشر ، تغلب الاسطول البريطاني التجاري على الهولندي في ميدان المزاومة ، بفضل الحماية التي توفرت له ايام كرومويل وشارل الثاني ، وفي الوقت نفسه ، صير الى اتباع سياسة تسهيل المبادلة التجارية اذ تبين ان الدولة التجارية البحرية الكبرى تحتق في عالم لا يأخذ بالحرية التجارية .

البحث الثالث

ما للمذهب المراكنتي وما عليه

انتقد رجال المذهب الحر في القرن التاسع عشر المذهب المراكنتي انتقاداً مرراً ، بينما أعاد اليه المؤلفون المعاصرون اعتباره ، والحق ، إن مبادئه وإن كانت تنطوي على أخطاء نظرية ، إلا أنه كان مستجيماً لداعي الضرورة في زمانه . إن المراكنتية تتصف بصفات ثلاث ينبغي لنا أن نفصل في شأنها :
١ - فهي نقدية ، تؤكد أن الذهب والفضة ثروة بذاتها وأن هدف الفاعلية الاقتصادية ينبغي أن يكون تضخيم المستودع المعدني .
أما من الوجهة النظرية فلا ينكر أن المراكنتيين حين يبرزون وظيفة النقد كمستودع للقيمة ويهتمون بوظيفته كأداة تبادل ، يخطئون كثيراً ، وأما من الوجهة العملية ، فإن خطأهم هذا ما يبرره ، ولم يحدث نتائج سيئة . فقد كان الوضع السياسي مضطرباً في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكانت الدول الجديدة

التي تألفت في نهاية القرن الخامس عشر في حروب مستمرة فيما بينها ، فبقى الانتاج دون الحاجة وخيف من قلة الاغذية والمواد الاولية ، فأصبح تملك احتياطي ذهبي يتيح الشراء نقداً مزية كبرى سياسية واقتصادية . اما اقتصاديو القرن التاسع عشر الذين كانوا يمشون في عالم غني يسوده السلم نسبياً ، فلم يفهموا ذلك ، ولكن اقتصاديي القرن العشرين ، وقد عرفوا الايام السوداء الصعبة فهموه على حقيقته . واذا كانت فرنسا قد استطاعت شراء مقادير كبيرة من الولايات المتحدة بعد تحريرها من الاحتلال الالماني ، فقد كان ذلك بفضل المستودع الذهبي المتراكم في مصرف فرنسا ، واذا كانت اليوم تتناول الاعانات الامريكية فلأن مستودعها قد نفذ ، ولأن تصديرها صار ضعيفاً .

والمركانيليون ، وقد عاشوا في زمن مضطرب مقلق ، شاهدوا أهمية دور النقد كمستودع للقيمة . ولم يخطئوا في عدم اعتباره أداة مبادلة ، لأن النقد كان معدنياً يومئذ ، ولم يكن النقد المصرفي ولا النقد الخطي معروفين ، وكان التداول النقدي خاضعاً لمقدار انتاج مناجم المعادن الثمينة ، ولئن عرف القرن السادس عشر سيل الذهب الامريكي فقد كان ذلك حادثاً فريداً لم يتكرر . ولم يتغير الامر إلا في القرن الثامن عشر ، ولا سيما في فرنسا ، حين صار له إصدار الورق النقدي بصورة فاحشة من غير أن يرافق زيادته زيادة في مقدار البضائع ، مما أدى الى ارتفاع الاسعار ، ولكن المذهب المركانيلي كان وقتئذ قد بلغ ساعته الاخيرة .

٢. — ان المركانيلية وطنية ، وهذا ما أخذ عليها رجال المذهب الحر في القرن التاسع عشر ، حين اكدوا ان المسألة القومية امر سياسي يجب ان لا يعيره الاقتصاديون أي اهتمام ، وانما يجب ان يهتموا بالفرد ، وذهبوا الى ان التجارة العالمية التي تصل ما بين افراد ينتمون الى اوطان مختلفة ، انما هي شبيهة بالتجارة الداخلية التي تصل ما بين مواطني الدولة الواحدة .

ويمكن تبرير هذا الاعتقاد في مجتمع القرن التاسع عشر من حيث ان السلطات العامة كانت قليلة التدخل وكان الاتجاه نحو خفض اللوائح الجمركية

ونحو دعم حرية المبادلة اما في مجتمع القرن السادس عشر ، المؤلف من دول متعارضة متناكرة ، فان هذا الاعتقاد يتناقض والواقع ، اذ ان الماركنتيليين حين يؤكدون ان الافراد اجزاء من وطن وان الصلات الخارجية انما تصل ، لابين أفراد منفصلين ينمون لاوطان مختلفة ، بل بين هذه الاوطان نفسها ، فانهم انما يعبرون عن الواقع ، ولا سيما عن واقع عصرهم .

وقد يأخذ البعض عليهم انهم لم يتنكروا لانفصال العالم الى وحدات قومية متعارضة وانهم ساءموا في تسعير نار الخلاف ، والواقع انهم لا يستحقون هذه التهمة لان الدول نفسها كانت منقسمة داخليا الى مناطق يفصل ما بين اقتصادياتها من الحواجز مثل ما بينها وبين الدول ولقد عني الماركنتيليون بتدوين هذه الاقتصادات المحلية في بوتقة الاقتصاد الوطنية ، ولهم يعود الفضل في ازالة عدد كبير من الحواجز الجمركية الداخلية في انكلترا وفرنسا . كما أن الفضل يعود لكويلر الذي أصدر مرسوما جمع فيه طائفة من الولايات في خمس مقاطعات ، والف الوحدة الجمركية الاولى التي اصبحت التجارة الداخلية ضمنها مطلقة الحرية . فالمركانتيليون انما أحلوا اقتصاداً قومياً محل اقتصادات اقليمية فساوهم ذلك الى ان يعارضوا الاقتصادات القومية فيما بينها وهو رد فعل ضروري ولا بد منه ، وقد فهم ذلك بمارك في القرن التاسع عشر عندما حقق الوحدة الاقتصادية والسياسية الالمانية فصاح قول بروكار وان الماركنتيلية كان لها الفضل الكبير في مساعدة مدينتنا على قطع مرحلة حاسمة : المرحلة التي توصل من الاقتصاد المحلي الى الاقتصاد القومي .

٣ — . والمركنتيلية مذهب ندخلي ، وهذا ماأخذه عليها خصومها أيضاً في القرن التاسع عشر . والحق ان الماركنتيليين على اختلاف جنسياتهم يشيدون بذكر فضائل الساعي الفردية ، والحرية والمزاخرة ، ولكنهم لا يفهمون الحرية بشكها السليبي أي بفقدان كل تدخل للدولة ، وانما يرون أن هذه الحرية يمكن أن تعيش وتفيد في جو تعينه السلطات العامة .

ولكننا اذا انتقلنا من الاقوال الى الاعمال فصادف بعض الخيبة ، فالتدخل

إنما ينجح ويعطى ثمرات يانعة حين يتولاه رجال عباقرة ، وقد رأينا السلطة المركزية تحطم الحواجز الجبركية العنيفة ، وتقضي على تمسف المقاطعات والبلديات والحرف ، وتعمم الطرائق الفنية الراقية ، وتزيل كل مآثر كنهه العصور القديمة من عوائق وعقبات ولكن خطر التدخل إنما يكون عندما يتبغي تثبيت الأوضاع القائمة ، إذ متى ذهب طلائع التدخليين وقادتهم ، فإن خلفاءهم ينزعون دوماً الى خلق أسواء جديدة اولى الاحتفاظ ببقايا القديمة ، لذلك كان المؤرخون جميعاً يثنون على كوابر وكرومويل لتدخلها بينما ينقدون جمود خلفائهم. وأخيراً ، عندما زال النظام المراكنتي ، كان قد فسد وكثرت تعقيداته وأصبح ضرره أكبر من نفعه ، ووجب العودة الى الحرية ولو الى حين .

البثاء السراىع

الثورة الصناعية

La Révolution Industrielle

ان الانقلاب التجارى الذى حصل فى أوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر والذى اسمناه « بالثورة النقدية » او بثورة الاسعار كان مقدمة لانقلاب صناعى فى القرن الثامن عشر يشمل طرائق الانتاج الفنية ويفتح الطريق أمام اتقدم الاقتصادى واستعمال الآلات والقوى البخارية والكهربائية فى الصناعة عوضاً عن القوى الجسدية ، وهو الذى يسميه المؤلفون بالثورة الصناعية

. Révolution Industrielle

ولقد رأى بعض المؤلفين ان الثورة الصناعية اذا كانت قد ظهرت فى انكلترا وفى القرن الثامن عشر ولم تظهر فى سواها أو لم تظهر فى وقت آخر فمرجع ذلك الى الصدفة والى ان ثورة الآلة كانت نتيجة لسلسلة من الاختراعات الفردية وكان يمكن ان تظهر خارج انكلترا وفى أى وقت آخر ولكن المؤلفين اليوم يكادون يكونون مجمعين على أن الثورة كان لا يمكن ان تظهر الا فى انكلترا والا فى القرن الثامن عشر لان كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية والفكرية قد تضافرت لخلق بيئة اقتصادية او لخلق حالة تجارية يصبح معها استعمال الآلة رابحاً

أو أقل مؤونة من أجر العامل ، وبتعبير آخر ، يصبح فيها الحصان البخاري أقل كلفة واجدى استعمالا من الحصان البشري أو الحيواني .

والواقع ان هذا الانقلاب لم يكن صناعياً فحسب بل صاحبه او نشأ عنه ازدهار في جميع فروع النشاط الاقتصادي ، من صناعة وتجارة ونقل للبضائع والاشخاص والافكار والى تجديد طرائق المعيشة بث الاخبار وانشاء المدن الواسعة وباقامة جهاز مالي مسيطر قوي وتأسيس دول مركزية وبما نشأ عن ذلك من نتائج اجتماعية ، ثم ان هذا الانقلاب كان ذا أثر فعال في تغيير الصيغ الحقوقية واتاح سيادة الحرية الاقتصادية والحرية التجارية في العالم وجعل منه سوقا تجارية واحدة . على ان محور البحث سيدور حول حقيقة مزدوجة هي ان الانقلاب الصناعي قد ظهر في انكلترا وفي القرن الثامن عشر .

ولكي نستطيع الامام بهذا الموضوع ، سندرس في اول الامر مراحل هذا الانقلاب الصناعي ثم ندرس اسباب ظهوره في انكلترا قبل سواها ثم ندرس نتائجه الهامة وما أحدثه من انقلاب في نظم الحياة الاجتماعية وفي الشرائع الوضعية وما ادى اليه من وضع علم الاقتصاد وظهور قوانينه .



الفصل الأول

١ - مراحل الانقلاب الصناعي

لم يظهر الانقلاب الصناعي طفرة ، ولم يعم كل نواحي الصناعات منذ أول عهده ، وإنما كان في بعضها أظهر منه في البعض الآخر والواقع يدلنا على أنه ظهر أول ما ظهر في صناعات النسيج القطني أما المنسوجات الصوفية والحريرية فقد بقيت في أول أمرها بعيدة عن استعمال الآلة ومحفوظة بتقاليدها الموروثة والمكتسبة ، فلم تستعمل فيها الآلة لأنها كانت محدودة الاستهلاك ، ثم ظهرت هذه الثورة في صناعات التعدين والناجم وأخيراً في صناعات الآلات .

المنسوجات القطنية : إن وجود الصناعة القطنية في إنكلترا منذ عام ١٧٦٠ صناعي غير طبيعي ومن العجيب أن ينجح البريطانيون بإيجاد صناعة تحويلية تقوم على آلاف المراحل من مكان إنتاج موادها الأولية ومن مكان تصريفها وقد استطاعت هذه الصناعة أن تتأسس بفضل الحماية إذ طالب صانعو الصوف بمنع المنسوجات القطنية التي تصنعها الهند من دخول إنكلترا الأمر الذي ألح المعامل البريطانية أن تقف على قدميها ، وإن تزامن المصانع اليدوية الهندية وتقضي عليها لتصنع النسيج القطني المعروف بالهندي .

لم تكن هذه الصناعة الجديدة ذات ميزات فنية حديثة بل كانت تصنع في إنكلترا بمعامل كبيرة وصغيرة ولكن القائمين عليها كانوا أشخاصاً حديثي العهد بالصناعات وبالتالي ما كانوا ذوي تقاليد صناعية بمرصون عليها كصانعي الجوخ كما لم يكونوا

يتمتعون بحماية الدولة ولا يخضعون لنظام يقيد صناعتهم واساليبها ، لذلك شاهد العالم في نطاق هذه الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انقلابات فنية متتالية نذكر هنا مراحلها الهامة :

ان صنع القماش القطني يقتضي عمليتين : الغزل والنسيج ، وكان من المصادفة ان تبتكر آلة النسيج اولاً فاخترع بريطاني اسمه جون كاي (سنة ١٧٣٣) المكوك الطيار الذي يستعمل على النول اليدوي ويتيح النسيج بسرعة ولكن النساجين لم يستطيعوا الاستفادة من هذا الاختراع في اول الامر لأن الغزل بقي على حالته الاولى ولا يستطيع ان يسد حاجة آلات النسيج حتى اخترع العامل هارغريفس سنة ١٧٦٥ مغزلاً يعجل في الغزل ولكن هذه الآلات بقيت تسير بالقوة اليدوية. فصنع اركرايت المغزل الذي يسير بقوة الماء ، وجاء كرومبتون عام ١٧٧٩ فافتقن هذا الاختراع وصنع المغزل الحديث بينما صنع كارترايت المنسج الآلي الذي يسير بقوة البخار منذ عام ١٧٨٩ .

واذ تضاعفت الآلتان آلة الغزل وآلة النسيج على العمل لم يبق ما يمنع من الانتاج العظيم ، لذلك رأينا تركزاً في المشاغل يعطل الانتاج الفردي الذي يقوم به الصانع المستحدث Artisan والعامل في داره على ان هذا التركز حافظ في اول الامر على استعمال الآلات اليدوية فتم بدون ان تتغير القوى المحركة ثم نفذت اليه القوة المحركة المائية ثم البخارية واصبحت الآلات الجديدة غالية الثمن دقيقة الصنع لم تعد تأتلف مع الانتاج المنزلي ، فبدأت المركزية الاقتصادية والجغرافية تعمل عملها واصبح دور رأس المال هاماً بقدر تحسن الآلة .

ثم حصل نمو تجاري عظيم ناشئ عن كثرة الكميات المنتجة والمطلوبة واتساع الاسواق وادى الى تصدير كميات كبرى وتقدم اقتصادي لم يسبق له مثيل في سنة ١٧١٠ كانت انكلترا تصدر من المنسوجات القطنية ما قيمته خمسة آلاف جنيه فارتقى هذا المقدار الى ٤٥٠.٠٠٠ سنة ١٧٥١ و ٣٥٥٠.٠٠٠ سنة ١٧٨٠ والى ٥.٠٦٠.٠٠٠ سنة ١٨٠٠ أي بعد استعمال القوى المحركة البخارية في النسيج .

هذا التقدم جعل هذا النوع من الصناعة محط الآمال وعنواناً للصناعة الحديثة .

ب - صناعة الحديد والتعدين

كان في انكلترا في اوائل القرن الثامن عشر (١٧٢٠) ٦٠ فرنًا تنتج جميعاً في السنة ١٧٠٠ طن من الصاب أي اقل مما ينتجه فرن واحد في أيامنا ، وسبب ذلك قلة المحروقات ، لأن اذابة الفلزات كانت تجري بوقود الحطب ، الأمر الذي يستحيل معه استثمار مناجم الحديد البعيدة عن الحراج ، والذي كان سيؤدي حتماً الى فناء الحراج البريطانية . ولقد كان في انكلترا كثير من الفحم الحجري ولكن لم يكن من الجنس الذي يصلح لمعالجة الفلزات ، اذ كان يشكل مركبات كبريتية اثناء احتراقه وكان الصلب الذي ينتج عن ذلك غير صاف وسريع الانقصاص وردي . الجنس ولقد شاء حسن الحظ ان يكافئ عائلة تحترف التعدين فيتزوج تجاربها بالنجاح هي عائلة (دربي) اذ استطاعت سنة ١٧٣٥ ان تستعمل الفحم الحجري المتفحم او الكوك في تحويل الفلزات الى الصاب . هذا الاختراع كان سيكون عديم النفع لو عجز عن حل المشكلة الثانية مشكلة قلب الصاب حديدًا لان الفحم الحطبي كان الوسيلة الوحيدة فيها فكانت الصناعة البريطانية عاجزة عن مزاحمة الصناعة الاسوجية التي كانت غنية بحراج لانفودور خيصة الاسعار فالتجهاها اكتشاف هنري كورت عام ١٨٦٥ الذي استطاع استعمال الفحم الحجري في هذه الغاية بالطريقة المدعوة Pudlage . هذان الاختراعا انما لصناعة التعدين البريطانية نمواً وازدهاراً فائقين لأن انكلترا كانت كما يقولون « كتلة من فحم فوق كتلة من حديد » ومن يملك النار والحديد لا يصعب عليه ان يملك ناصية العالم . وقد استفادت الصناعات التحويلية من وفرة الحديد ورخصه فنشأت لاستعماله في صنع الآلات والادوات والاولوية المعدنية وزادت انتاجها ووسعت اسواقها من غير ان تغير اساليب الصناعة ولا اشكال المؤسسات وبقيت في حيز الصناعة الصغيرة .

وفي نطاق الصناعات المعدنية نجد انقلاباً فنياً عظيماً ولكن لم تدخله آلة جديدة بعد .

ج - الآلة البخارية

لقد استطاع العلم في الربع الثالث من القرن الثامن عشر ان يخلق الانقلاب الميكانيكي الذي استبدل المحرك البخاري بالقوى المحركة الاولى البشرية والحيوانية ، بل والمائية والهوائية ، واستعمال الآلة في هذا التاريخ قد سبقه كثير من المحاولات الخيرية والتجارب الصناعية ، فلابين من البشر رأوا منذ عصور وعصور ان بخار الماء قادر على رفع غطاء القدر التي تحوي ماء يغلي على النار ، وفي القرن الثالث للميلاد انشأ هيرون الاسكندري آلة بخارية تتألف من كرة معدنية عليها فتحتان متعاكستا الاتجاه . فالبخار الذي يتصاعد من فوهتي الكرة المسخنة بالنار كان يجعلها تدور على محور عمودي بضغط يشبه ضغط الماء على الرشاشات الدوارة التي يسقى بها عشب الحدائق ، فالبحر منذ القديم عرف ان لبخار الماء قوة ضاغطة ولكنه لم يفكر باستعمال هذه القوة لان العقل البشري لم يكن مهياً لذلك ولم تكن لدى الانسان فكرة واضحة عن تمدد الغازات وعن القوى الموجودة في الطبيعة غير الحية وهي نظريات تصادم كثيراً من المعتقدات والتجارب الراسخة في العقل البشري ولكن العلم بلغ في العصر الثامن عشر مرحلته الحديثة التجريبية وحاول كثير من العلماء استعمال قوة البخار مثل نيو كومن وسافيري على ان صاحب الجلالة الحصان البخاري لم يولد الا حوالي سنة ١٧٠٠ في قدر بابان Denis Papin ولقد كان حظ المركب البخاري الاول الذي عمره بابان ان حطمته الجماهير سنة ١٧٠٧ وجاء أخيراً جيمس ووت الرجل العالم فانشأ باختراعاته التي استمرت منذ ١٧٦٩ الى ١٧٧٤ آله التي اسميت باسمه .

ولقد كان اكتشاف القوى البخارية عاملاً قوياً في نمو الانتاج اذ اصبح الانسان يتصرف بقوى محركة تبلغ اربعين مثلاً من الطاقة التي استمر على استخدامها لوفاً من السنين ، هذه القفزة المدهشة قلبت كل شيء لان الانتاج منذ ذلك الحين

سار الى القوى الطبيعية الاخرى يستخدمها ، فاستخدم البترول الذي قلب وسائل النقل بفضل المحرك الانفجاري وأوصلنا الى السيارة والطيارة ، ثم اكتشف ديزل وسيلة لاستعمال المواد الزيتية العادية في المحركات كالتزيت النباتية والحيوانية والثقيلة وحل محركه هذا محل المضخات البخارية في المراكب وفي بعض المراكز الكهربائية . ومن ناحية ثانية جرت التجارب لنقل الكهرباء من مكان الى آخر منذ عام ١٨٨٩ .

والطاقة الكهربائية تتمتع بمزايا جسيمة فبينما يكلف نقل الفحم الاسود متاعب كثيرة من فتح آبار واستكثار من العمال ودفع نفقات ينبغي اطفائها بسرعة لان المنجم قد يفقد فان الكهرباء تتجدد كالطرر وبالتالي يمكن اطفاء نفقات انتاجها بمدة طويلة وتنتج الكهرباء بلا نفقة تقريباً متى اطفىء رأس المال وفيها يمكن الاستغناء عن عدد كبير من العمال .

وفي اثناء ذلك جاء غرام Gramme واخترع الدينامو فاصبح من الممكن ان تستخدم الآلة الواحدة كمولد للكهرباء كمحرك وبذلك صار يمكن توليد الكهرباء من الفحم الحجري او من الماء .

فباستعمال البخار والكهرباء والمواد الملمتبه لتحريك الآلات ربح الانسان مصدراً من مصادر القوة يفوق قوته وقوة الحيوانات ، هذه القوة لا تحمل ولا تعب ولا تقف بل تعمل ليل نهار بلا شكوى وهي فوق ذلك ارخص ثمناً من قوته فربح بذلك طاقات اقتصادية لا يمكن تصورها فزاد القوة التي تتمتع بها الى عشرة ملايين امثالها ، وزاد في المنتجات فرفع مستوى المعيشة في العالم ، وجعل الناس يتمتعون بخيرات الارض وثمرات العلم وبكل ما كان حاجة كالية في الماضي فدفعهم ذلك الى التكاثر وانتاسل . فبينما كانت المانيا (سنة ١٨٥٠) عاجزة عن اعالة ٣٠ مليوناً من سكانها اصبح سكانها بعد نصف قرن ٦٥ مليوناً ، وبينما كان سكان انكرا خمسة عشر مليوناً سنة ١٨٠٠ اصبح عددهم ٤٥ مليوناً يستهلك كل منهم ثلاثة امثال ما كان يستهلك جده .

الفصل الثاني

اسباب الانقلاب الصناعي

ان من مظاهر النهضة الصناعية تغير الفن الصناعي باستعمال الآلات ولا سيما البخارية وابتساع المؤسسات وتركزها وظهور المخترعات الحديثة . ولقد يتبادر للذهن ان هذا الانقلاب الفني هو الباعث على النهضة ومثيرها . والحق انه متأخر عنها واثمر من آثارها .

فقد رأينا فيما تقدم كيف ان سيل الذهب الامريكي الذي تدفق على اوربا ساقها في حركة انتاجية عظيمة ضغطت على الزراعة اولاً ثم على الصناعة فشططنها بسبب ارتفاع الاسعار وكثرة الارباح . ولقد سارت الصناعة في اول الامر سيرها الوئيد في نطاقها المغلق القديم ثم ما عتمت ان كسرت هذا النطاق واتسعت المعامل ووقف اصحاب العمل امام ضرورات تجارية واقتصادية كانت السبب المباشر في استعمال الآلات والمخترعات وفي تغير الفن الصناعي . فالآلة اولاً ، ثم الآلة البخارية لم تستعمل بسائق الصدفة ولا اجابة لداعي اللذة بل تبعاً لضرورة اقتصادية . اذ ما هي فائدة الآلة ؟ انها تستطيع ان تنتج كميات كبرى تفوق ما ينتجه جمهور من الافراد بنفقة اقل مما يتطلبون . على ان كثرة الانتاج لا تعد نتيجة اقتصادية قيمة الا إذا وجدت الكميات الزائدة من البضائع من يشتريها ، اي ان وجود سوق واسعة تباع بها المنتجات شرط في نجاح الآلة . كما أن وجود الآلة لا يتم الا متى كان استعمالها يكلف من النفقة اقل مما تكلفه اجور العمال فهو اذن تابع لحد الاجرة

الادنى ، وكثير من الصناعات تأخرت كثيراً في استعمال الآلة لأن العمال كانوا يزاحمون الآلة برضايتهم بالاجور الزهيدة .

وفضلاً عن ذلك فإن استعمال الآلات في بعض الصناعات سابق لعهد الثورة الصناعية ففي صناعة التريكو استعملت الآلة منذ القرن السابع عشر ، وكان يقدمها المستحدث للعامل ومع ذلك فلم تحدث الآلة تطوراً كبيراً في هذه الصناعة ، كما ان صناعة الحرير استعملت منذ القرن السادس عشر المحرك المائي ووصلت الى عصر الثورة الصناعية ولم تتسع كثيراً . وصناعة التعدين اهم شاهد على هذه الفكرة ، فان نموها واتساعها لم يكونا في الاول بفضل تغيير الآلات ولكن بفضل اختراع كيميائي ، وهذا الاختراع اقتضته ضرورات تجارية واقتصادية محضة لان الخطب الذي كان يستعمل في الوقود اصبح قايلاً السكمية كثير الثمن فاضطر الصناعيون الانكليز للجوء الى (فحم الارض) وهو في انكلترا رخيص كرخص الخطب في اسوج وروسيا .

وقد رأينا في دور ثورة الاسعار كيف ان سيل الذهب المتدفق على اوربا من امريكا قد بعث فيها نشوة تجارية رفعت الاسعار ونشطت الانتاج واثرت في الزراعة والتجارة وغيرت التمشك الاجتماعي في اوربا الغربية ولكن ارتفاع الاسعار كان في القرن الثامن عشر اقل منه في القرن السادس عشر والسابع عشر والسبب في ذلك هو ان الذهب الذي كان يأتي من امريكا بدأ يقل منذ منتصف القرن السابع عشر حتى اواخر القرن الثامن عشر فنجم عن ذلك وقوف ارتفاع الاسعار ثم بدأهبوط قليل في اسعار بعض المنتجات . وقد رأينا أيضاً ان زيادة الذهب في القرن السادس عشر واول السبع عشر كان من شأنها زيادة الطلب على الاشياء المصنوعة وبالتالي زيادة شراء وسائل الانتاج ولكن حركة ازدياد الذهب قد تغيرت في القرن السادس عشر والنصف الاول من السابع عشر كان الذهب يتضاعف مرة كل ثلاثين سنة ولكن لم يتضاعف بعد ذلك الا في غضون مائة سنة تقريباً . ثم ان قلة الذهب اوقعت البلاد جميعاً في أزمة قللت من النفقات الخاصة ، فالبلاد التي استفادت من الذهب مباشرة مثل اسبانيا

والبور تغال وأنفقت منه الكثير في القرن السادس عشر والسابع عشر قد قل نشاطها السياسي الخارجي كما قلت نفقاتها الداخلية الخاصة . وكذلك البلاد التي كانت تقدم لها المنتجات لقاء الذهب وتحسن وسائل انتاجها وتجدها وقعت في ضيق مستند نهاية القرن السابع عشر يتجلى بقلة الوسائل النقدية وشيء من هذه الازمة أدى لفضيحة لاو Law في فرنسا .

فهذا الضيق في الميزانيات العامة والخاصة أدى الى عدم زيادة الطلب على المنتجات ولكن وسائل الانتاج والاعمال الانتاجية كانت كبيرة نامية من قبل وكانت تنزع الى الاستمرار واذ لم يمكنها الوصول لغايتها بزيادة الاسعار حصلت مزاحمة بين المنتجين في سبيل احتلال الاسواق والبيع بأسعار رخيصة ، وذلك بالاكثر من الانتاج مع اقلال نفقاته .

نشأ عن ذلك قلة في ارباح المزارعين وهبوط في اسعار المواد الزراعية لذلك كان هم الفيزوقراطيين في فرنسا في ذلك العهد العمل على إيجاد سعر مناسب تباع فيه المواد الزراعية بأي سعر يترك ربحاً لسكن من الزارع ومالك الارض .

اما الاجور فانها لم تتبع حركة الاسعار لاسرعتها ولا بنسبتها في القرن السادس عشر ولكنها ارتفعت شيئاً ما مع ذلك وفي القرن السابع عشر بدأت المحاولات لتخفيضها بدليل اضطراب العمال والاعتصابات التي وقعت ولكنها تراكمت أكثر . ففي انكلترا مثلاً وجدت الصناعة نفسها امام أجور مرتفعة فسعت في استعمال اليد العاملة بصورة اقتصادية وهذا أدى الى نمو توزيع العمل الذي بدأ آدم سميث يقدم عنه الامثلة البارعة في صناعة الدبابيس . ثم هذا يفسر حصول الاندفاع نحو استعمال الآلات عوضاً عن العامل الغالي الاجرة .

ودائرة المعارف الافرنسية الكبرى تظهر لنا ذلك منذ الربع الثالث من القرن الثامن عشر حيث تقول « حيث تكون اليد العاملة غالية يجب الاستعاضة عنها بالآلة وهذه هي الوسيلة التي تجعلنا نستطيع مزاحمة البلاد ذات الاجور الرخيصة

ومنذ زمن طويل لا يزال الانكليز يعملون ذلك اوروباً ، فهذا هو السبب في سرعة الانقلاب في انكلترا وفي الصناعة التي تعترضها هذه الصعوبة ، ودليل ذلك ما نشاهده في صناعة المنسوجات الصوفية التي لم تتبع التطور الذي اتبعته المنسوجات القطنية . فقد جرى تحقيق في القرن التاسع عشر في هذا الشأن وتبين أن اليد العاملة المتخصصة لكيلا تخسر عملها ، قبلت أجوراً منخفضة حتى مساقتها ذلك إلى البؤس الذي كان يتزايد بازدياد مزاحمة الآلة . ولكن تزايد كان يؤخر استعمال الآلة الحديثة . فقد تزلت الاجور الى حد أصبح معه استخدام الرجال اربح من استعمال الآلة . ثم ان الاقتصاديين استوارت ميل في « مبادئ الاقتصاد السياسي » بحث هذه الناحية وقال ان رأس المال حين استعمل الآلات لم يكن يقصد استعمالها بالذات بل كان قصده إنقاص اسعار البضائع لزيادة ربح المستحدث . وقد اشار روزه الى هذه الناحية ايضاً في معرض حديثه عن صناعة الفحم الحجري فقال إنه اذا كانت الآلات الجارفة للفحم قد انتشرت في مناجم الولايات المتحدة فسبب ذلك سعر اليد العاملة المرتفع ، والربح الناشئ عن الاستعاضة عنها بعمل الآلات ، وعلى العكس من ذلك ، لم تنتشر هذه الآلات في اوروبا انتشارها في امريكا لرخص اليد العاملة فيها .

ولا بأس من ايراد أمثلة أخرى للتدليل على ان السر في انتشار استعمال الآلة هو زيادة أجور العمال بالنسبة لتكاليفها . ففي منتصف القرن الثامن عشر قل عمل الاطفال بل زال في بعض فروع الصناعة الصوفية في انكلترا لان قانون العمل Factory act . جعل من الواجب إيجاد نسقين من الاطفال يعمل أحدهما ست ساعات والآخر أربعاً أو خمساً ولكن اهلهم طالبوا بنفس الاجرة التي تدفع في اليوم الكامل ، وهكذا حلت الآلة محل العمال الذين يعملون نصف الوقت .

وللسبب نفسه كانت هواندة في القرنين ١٦ و ١٧ هي التي استعملت آلات

مخترعة في ألمانيا ، كما أن أكثر من اختراع افرنسي في القرن الثامن عشر لم يستثمر إلا في انكثرا .

قبل منع عمل النساء والاطفال في المناجم كان يدعى رجال الصناعة ان استخدام النساء والبنات العازبات مع الرجال في المناجم والمقاحم في آن واحد يتلأم مع الأخلاق ولا سيما مع حساب الصندوق ، لذلك لم يلجأ الى الآلات إلا بعد هذا المنع ، كما ان الانكليز لم يستعملوا الآلات التي اخترعها الاميركيون لكسر الحجارة ، لأن « التعميس » كما كان يدعى الفلاح الذي يقوم بهذا العمل قليل الاجرة ولأن استعمال الآلة كان يزيد تكاليف الانتاج .

هذه الامثلة تربنا الصلة بين نفقات الانتاج وبين استعمال الآلة ، فحيث لا يمكن إزال الاجور وحيث يربد المنتج ان يجعل نفقات الانتاج قليلة لضرورة المزاومة فانه مدفوع لبعث الانقلاب الميكانيكي واستعمال وسائل تنقص نفقاته .

هذه الظروف جميعاً يمكن أن تملل الفرق بين تأثير الصناعات المختلفة بهذه النهضة ، فصناعة الحرير التي كان فيها منذ القرن السادس عشر مركزية ومستحدثون أي كل مامن شأنه ان يؤدي الى نهوضها في هذا الدور ، لم تنهض نهضتها الكبرى لأنها كانت تستعمل مادة اولية غالية وتعددها لاشخاص محدودين لذلك لم يكن مايمعنها على النشاط ولكن لما اصبح الحرير « ديمقراطياً » وكثر استعماله في ايامنا أصبحنا نشاهد صناعته متمركزة وميكانيكية .

أما في صناعات المعادن فان صناعة الخرداوات الانكليزية كانت بدأت تدخل في التمرکز بدون تغيير حتى أيامنا ماعد بعضها (مثل سكاكين شيفلد) ، وسبب ذلك الصلة بالاسواق وأسعار المواد الأولية والمنتجات والمزاومة . فازدهار صناعة السكاكين هدم في الوقت الحاضر دايبل على وجود العلاقات التي فصلناها .

وفي صناعات النسيج ، نجد ان صناعة القطن هي التي برزت في هذا الانقلاب دون صناعة الصوف . ان صناعة الصوف قديمة انكثرتا وكانت تساعد السلطات العامة بحمايتها وتنظيمها ، اما صناعة القطن فمادتها الاولية ترد من الخارج ويدفع الانكليزي ثمنها ولا يسيطر عليه ، كما ان منتجاتها تباع في اسواق بعيدة في خارج البلاد فليس له تأثير على كميات المنتجات واسعارها اذا جاء مزاحمون . هذه الصناعة مجبرة على الجهد الاقتصادي ، لاسيما والقائمون بها جديدون ، وليس لها تقاليد وليست مرتبطة بالنول الذي يرى عمال الجوخ يرتبطون به بأجور بالسة ، فهي تدعو عمالا حديثين وتقدم لهم الأجور الحسنة ، ورؤساؤها الذين جاؤوا من كل مكان كانت غايتهم ان ينجحوا فهم يعلمون انهم لم يخسروا شيئا ولكنهم يأملون بالربح فجاءوا بروح المغامرة وروح الاقتصاد وهما أساس المؤسسة الحديثة ، وأهم مايقوي هذه الصناعة الاقتصاد والمزاحمة الخارجية وإنقاص نفقات الانتاج وإدخال الآلة ولقد عمل الانكليز على استكمال هذه العوامل الهامة في صناعتهم ، فبلغت من النتائج مايفوق التصور حتى صارت هذه الصناعة نموذجا للتقدم الاقتصادي .

أما الفرق في التطور بين فرنسا وبريطانيا العظمى وسبق بريطانيا لفرنسا بمصر تقريبا فكيف يمكن تفسيره ؟ كانت الممكثات الفنية واحدة تقريبا واذا كان الفحم أقل وجودا في فرنسا منه في انكلترا فإن هناك محروقات اخرى تستعمل اليوم في صناعة التعدين لا يستهات بها وهي خير منه ، ولكن فرنسا كانت في ذلك الدور مرتبطة بأنظمة الانتاج القديمة ، وبقيود العمل وبأحكام الاصناف والنقابات ، وكانت أقل من انكلترا تعرضا للمزاحمة الخارجية لأنها كانت تنتج الداخل كما وكانت تقاوم نتائج المزاحمة برغبتها بالانتاج الحسنة والمضمون . ودليل ذلك ما جاء في تقرير قدمه صناع ليون في ذلك العهد ، اذا شئنا الدخول في التنافس على الأسعار خسرتنا الكمال . إن ثمن قماش

فرنسا يزيد على قماش الهند ٢٥ في المائة فيجب حماية العمل الوطني ، وعلى ذلك بدأت الصناعة تدافع عن نفسها برسوم الحماية وبدى بمنع دخول المنتجات الاجنبية وهنا نجد أن نفقة اليد العاملة بالنسبة للنفقة التي يتيجها استعمال الآلة والفحم هي التي تؤثر على الفرق بين البلدين ، يقول شابتال « اذا لم نكن في أوائل القرن التاسع عشر قد استعملنا الآلة بتوسع كما استعملها الانكليز فذلك لأن أجرة العامل لدينا أقل منها لديهم وان رخص اسعار المحروقات في انكلترا يتيح استعمال الآلات البخارية في كل مكان » .

الباب السابع

الثورة الفردية

ان الثورة الصناعية لم تحصل في جو من الحرية الاقتصادية بل في نطاق تملؤه القيود والامتيازات والتنظيمات التي كانت تقيد حرية المستهلكين والمنتجين ويخضع لها الانتاج الصناعي والزراعي حتى اواخر القرن الثامن عشر والتي كانت في الوقت نفسه عاملاً من عوامل الازدهار .

ولكن رجال القرن الثامن عشر رأوا ان الحواجز الجبركية والداخلية والخارجية التي تعيق سير البضائع والأشخاص ما بين المناطق والأوطان والانظمة المفروضة على الزراعة والتجارة والصناعة والتي تقيد الانتاج وتحدد نوعه وسعره ومقداره ، وتقاليده الحرف والاصناف في الصناعات والمتاجر الصغيرة ، وكل ما تقتضيه السياسة التجارية المراكنتيلية ، رأوا ان ذلك كله اذا كان مفيداً في دور تأسيس الصناعات لحمايتها ونشيطها وانماؤها — كفائدة مياسة التسايط والسيطرة في بدء تأسيس الدول — فانه يصبح ضاراً متى قامت هذه الصناعات على قدميها وأصبح أمامها اسواق واسعة تقتضي الانطلاق الحر والتراحم بالمناكب ، وكثرة الانتاج والسباق نحو الاسواق البعيدة في افريقيا وآسيا والأمريكيتين ، مشترية الانتاج الصناعي الأوربي ، فطالب العلماء والتجار والصناع بالحرية الاقتصادية منذ القرن الثامن عشر وكانت مصلحة الفريقين واحدة وكان خصمهما واحداً هو

الدولة المتسلطة التي تجاهل الفرد الاقتصادي والفرد الحقوقي السياسي بينما كان يطالب الفلاسفة الاحرار بالحرية السياسية .

وتتلخص الدعوة الى الحرية الاقتصادية بكلمتين مشهورتين أصبحتا رمزاً لها هما « ذرونا نعمل ذرونا نسير » . ولقد حسب البعض انها نتيجة تفكير فيلسوف او حكمة عاقل ، ولكن الواقع انها قيلتا في مناسبتين وعلى دفتين . قال الجملة الاولى لكولبر في القرن السابع عشر تاجر يدعى « لوجندر » اذ بينما كان كولبر يتفقد المناطق الصناعية الافرنية في احدى جولاته ، سأل صناعي ايون عما ينبغي فعله في سبيلهم فاجابه لوجندر « ذرونا نعمل » ومهما كانت صحة هذه الحادثة فان كولبر اشاد بهذه الجملة حين قال قبل الفيزيوقراطيين : « ان امتيازات المعامل المؤسسة في المملكة تقيد التجارة والحرية العامة فيجب ان ندع الناس يعملون فيمعنون من دون معلم بالاصح والاكثر ربحاً » .

وجاءت الجملة الثانية على لسان افرنسي مشهور وهو « غورنه ي » اذ قال في تقرير له رفعه الى كولبر حين كان ناظراً للتجارة « دعوا الجبوب والبضائع تمر من ولاية الى اخرى ، حرروا التجارة والصناعة من هذا التنظيم الذي يخنقها والذي يعارض والتقدم » .

والجملتان تفيدان الحكمة التي كانت دستوراً لهولندة الغنية النشيطة في ذاك العصر « عيشوا ودعوا الآخرين يعيشوا » .

لقد كانت الدعوة الى الحرية الاقتصادية ، ولا سيما حرية التجارة الخارجية قوية وصريحة في انكلترا على لسان كثير من العلماء وبينهم بعض الماركاتيليين لذلك لم يجد آدم سميث صعوبة في المناذاة بالحرية الاقتصادية ، وكذلك الامر في فرنسا فكثير من العلماء منذ اواخر القرن السابع عشر مثل ميرابوالاب ، وبواغياير ومونتكريتيان تكلموا على حرية التجارة ، لذلك لم يتلق الناس بالاستغراب دعوة الفيزيوقراطيين في فرنسا الى الحرية الاقتصادية المطلقة ، بينما كان يناادي بها سميث في انكلترا ، فهيا الجو للانقلاب الحقوقي ، الذي عم بلاد العالم منذ القرن التاسع عشر ،

الفصل الأول

مؤسسو الاقتصاد السياسي

البحث الأول

الفيزيوقراطيون Les physiocrates

تعني كلمة الفيزيوقراطيين « انصار حكومة الطبيعة » وتطلق على طائفة من الفلاسفة الاقتصاديين الذين اجتمعوا حول الدكتور كه نهيم (١٦٩٤ - ١٧٧٤) طبيب لويس الخامس عشر ومدام بومبادور ورئيس المذهب الطبيعي او الفيزيوقراطي وهو لم يكتب نظريات المذهب بصورة كاملة ونهائية ، وانما نجدها مبثورة في مقالاته وفي المؤلفات التي وضعها تلاميذه بين عام ١٧١٥ - ١٧٨٩ ، امثال الاب بودو ، ودبون دونومورو وميرابو (اب خطيب الثورة) وتورغو ويمكن ايجاز المذهب الفيزيوقراطي في ثلاثة مبادئ :

المبدأ الأول : ان في الحياة « نظاماً طبيعياً للأشياء » اي ان الناس لا يتدخلون في سير الحوادث الاقتصادية عن طريق النصوص التشريعية ، واذا تركوا الامور تسير من نفسها ، تسلسلت وفق نظام معين ، واكتشاف هذا النظام ، الطبيعي المفوي ، هو هدف علم الاقتصاد .
وقد وصف « كه ني » هذا النظام الطبيعي في « الاوحات الاقتصادية » التي قال عنها ميرابوان اختراعها يشبه من حيث اهميته لتاريخ الانسانية اختراع الكتابة

والنقد / قارن كنه ي بين سيرة الثروة في الجسم الاجتماعي وبين سير الدم في الجسم الانساني ورأى ان المجتمع يتألف من ثلاث طبقات تدور الثروة فيما بينها : اولها الطبقة الزراعية ويهي بها « كنه ي » طبقة مستثمري الارض ، ويدعوها أيضاً « الطبقة المنتجة » وهي تقوم في جسم المجتمع بالدور الذي يقوم به القلب في الجسم البشري فمنها يصدر معين الثروة بالف قناة الى طبقة الملاكين العقاريين أي الى الطبقة العقيمة « Sterile » وهذه الطبقة العقيمة تتضمن الصناعة والتجارة بكاملها ، واذا كان الفيزيويطيون يعتبرون التجار والصناعيين طبقة عقيمة ، فليس ذلك استصغاراً لشأن الزراعة والصناعة ، او اعتقاداً منهم بعدم ضرورتها ، بل لانها لا تخلقان ثروة وانما تخلص ثرواتها في تحويل الثروات الموجودة .

وهنا ينقض كنه ي المذهب الماركسي القائل بان المعادن الثمينة هي الثروة فيقول . « ان النقد ثروة عقيمة ، لا تنتج شيئاً وليس يمكن ان تنتج دخلاً الا بحوز مال آخر ينتج هذا الدخل . انما النقد واسطة . ان الثروة الحقيقية هي مال قابل للاستهلاك من غير ان يفقر ، هي « الربيع الصافي او الغلة الصافية » *Produit net* أي الحصة التي تزيد عن النفقات المبذولة لحوزها .

ولكن هذا الربيع الصافي لا يمكن ان يظهر الا في الزراعة ، لا في التجارة ولا في الصناعة .

ففي الزراعة يعمل الانسان بمعاونة الطبيعة التي تتجلى بعناصر إخصاب الارض ، واثر الشمس ، والمطر وغير ذلك ، فاذا نضج الزرع يأخذ الفلاح من الارض اكثر مما يعطيها ، فهو يأخذ المحصول الذي يتألف من جهده ومن الطبيعة ويزيد على البذار وعلى غذائه هو ، وزيادة محصول الارض على ما انفق في سبيله هي ما يدعو الفيزيويطيون « الغلة الصافية » *produit net* وليس من ذلك شيء في الصناعة ، حيث لا تشارك الطبيعة في الانتاج وبالتالي لا تخاق ثروة ، ولا يتكون فيها غلة صافية وانما يقتصر الامر على تحويل ثروات موجودة من قبل ، والمواد

المصنوعة انما يعادل قيمة المادة الاولية والمؤن التي استهلكها الصناعيون والتجار وعملهم أثناء عمليات الانتاج .
وهذه النظرية عجيبة ولا شك ، فاذا راقبنا الامر من ناحيته المادية فلا شك أن محصول الحنطة يمثل فقط مواد أولية مأخوذة من الارض والجو وقامت الطبيعة بتحويلها . فان عمل الزارع انما يشبه من هذه الناحية عمل الصناعي ، فالصناعي يستخرج الحديد من المنجم ، والفلاح يستخرج الحنطة من العناصر الطبيعية ، وكأن هذا مصداق القول لا فوازيه في العالم الطبيعي والكيميائي لا شيء يخلق من نفسه ولا يفنى . اما اذا لاحظنا الامر من حيث القيمة فيبقى علينا أن نعلم لماذا يتجاوز سعر الحنطة سعر البذار وغذاء الفلاح بينما يبقى سعر الحديد مساوياً لسعر المعدن وغذاء العامل .

ولكن كيف يمكن اكتشاف هذا النظام الطبيعي الذي يعرفنا به علم الاقتصاد؟ يرى الفيزيوقراطيون ان ذلك لا يكون عن طريق المشاهدة والبحث في الحال الراهنة لان الامر الواقع هو وجود التنظيمات والقيود الناشئة عن المراكشيلية وتدخل السلطات العامة لتنظيم الحياة الاقتصادية . فالمشاهدة لا تربنا النظام الطبيعي للأشياء لانه غير موجود في الواقع ، وانما تربنا التدخل الحكومي ، ولذلك يحلون الفكر مكان المشاهدة وهم في موقفهم هذا ينسجمون مع عصرهم ، اذ كان العصر الثامن عشر عصر انتشار الفكرة العقلانية والآثار الفكرية الفلسفية كانت آثاراً استدلالية ، فبالاستدلال بنى الفيزيوقراطيون « اللوحة الاقتصادية » التي وصفوا فيها الحياة الاقتصادية الحرة العفوية ، التي يمكن أن تكون موجودة بدون تدخل الدولة ، وحاولوا اكتشاف قوانين النظام الطبيعي .

المبدأ الثاني : ان هذا النظام الطبيعي افضل نظام للنوع البشري ، لانه نظام اراده الله ، في سبيل سعادة الانسان . ولذلك كان النظام الطبيعي اقرب الى المصلحة العامة من أي محاولة بشرية صناعية مهما كان شأنها . وهذا ما يقصده كنهني حين

يقول : « يجب على كل الأفراد وعلى السلطات البشرية ان يخضعوا لهذه القوانين التي وضعها الله : هي خالدة ، ازلية ، وهي خير القوانين الممكنة » ، ويعمل ذلك بانها تفترض الحرية لان الحرية اذ تسهل مبالاة المنتجات ، تؤول الى ربح الزراع ، مما يشجعهم على تحسين الزراعة وتوسيعها ، وعلى زيادة الربح الصافي ، فيزدهر المجتمع بكامله .

المبدأ الثالث : وهنا نبليغ نهاية الاستدلال الفيزيوقراطي ، فيما أنه يوجد نظام طبيعي ، وبما أن هذا النظام الطبيعي خير نظام ممكن فيجب على الانسان أن يجتنب التدخل في سير الحياة الاقتصادية وأن يدع الامور تسير من نفسها وتنظم بصورة عفوية . فهذا المبدأ الثالث يتخذ الفيزيوقراطيون موقفاً مناهضاً للمركنتيلية ، لأن المركنتيلية تقوم على أن السلطات العامة تخون رسالتها اذا وقعت موقف المتفرج أمام تطور الحوادث الاقتصادية لأث من واجبها التأثير على كمية المعادن الثمينة بصورة مباشرة او غير مباشرة لتبلغ بالوطن ذروة القوة ، فيقوم الفيزيوقراطيون بوجه هذه النظرية ويذهبون الى ان جميع التنظيمات البشرية لا تداني في قيمتها النظام الطبيعي ويوجزون ذلك بصيغة مشهورة أصبحت فيما بعد شعار المذهب الاقتصادي الحر هي « اطلقوا حرية العمل والحرور laissez faire, laissez passer » .

الدولة في المذهب الفيزيوقراطي :

ان الفيزيوقراطيين يعتبرون الدولة حارسة للنظام الطبيعي ، ولا يرون في المليك أمراً يحكم بحسب شهوته ، او بحسب ما يعتقده في مصالحة الدولة وانما يترك النظام الطبيعي يتوطد من نفسه ، لان القوانين التي يضعها البشر لا تخلق الحقوق ، وانما تعلن الحقوق الموجودة ، ولأن السلطة لم تخلق لتضع اقوانين ولكن الذي يخلق القوانين هو الذي خلق الحقوق والواجبات ، وعلى هذا فالسلطة التشريعية التي تعلن القوانين حق من حقوق الملك فهو اذن ذو دور سلبي ، وهو الواسطة

بين الله والناس ، ولذلك يبقى ملكاً مطلقاً قوياً بنظر رعيته ولكن يخضع للنظام الطبيعي الإلهي : هو « المستبد الملهم » .

ولكن من يراقب كون القوانين منطبقة على النظام الطبيعي ؟ ان الرأي العام المستنير هو الذي يراقب ذلك . ولهذا السبب نجد الفيزيوقراطيين يعتمدون كثيراً على التعليم في تكوين النخبة المستنيرة التي تفرض رأيها على الجمهور وتجعله رأياً عاماً فيقول الأب بيدو : « الاترون في التعليم العام قوة مقاومة طبيعية تقف بوجه الرغبات المعتدية ، قوة تزداد عنفاً كلما كان الايمان أعمق ، والنور اوضح ، والعاطفة مستحكمة » ، واذا كان شكل الحكم الذي يرضه الفيزيوقراطيون هو الملكية المطلقة ، فلا يفهم من ذلك انهم يقرون الدولة بحق التدخل في شؤون الناس وانما يرون ان على الدولة ان تسهر على استقرار ثلاثة امور : الملكية ، الحرية ، والأمن ، أما ضمانه استقرار النظام الطبيعي فهي الجيش والشرطة والقضاء ، ولكن خير الضمانات هو العمل الطوعي الذي يقوم به المواطن ، المستنير بالعلم ، فكلمات هذه الضمانة ، تضاعلت الضمانة الاولى حتى لا يعود العالم بحاجة لشرطة ولا لجيش .

أما في النطاق الاقتصادي فانهم يعتمدون الدولة بوظيفة لا تتفق مع مبادئهم : انشاء مشاريع المنفعة العامة ، وقد يخيل ان الفيزيوقراطيين ذهبوا هذا المذهب تحت وحي البيثة التي يعيشون فيها ، اذ شاهدوا حولهم ملوكاً يعيشون على اراضيهم ويبنون عليها الجسور والطرق والآبنية العامة ليستعملها رعاياهم واقنانهم المقيمون على املاكهم التي هي أرض الوطن كلها ، ولكن الحقيقة ان الدكتور كهني طبيب الملك لويس الخامس عشر وزعيم الفيزيوقراطيين يورد اسباباً أخرى اذ يقول « ان هذه الاشغال تبغني تسهيل نقل البضائع ، وانقاص نفقات التجارة وبالتالي زيادة الربح الصافي » ، بل ذهب كونهى ابعد من ذلك اذ طلب الى الدولة ان تنفق الاموال الغزيرة في سبيل استثمار الاراضي الزراعية فقال : « يجب على الحكومة ان تمنى بالانفاق على الاعمال الضرورية لاراضي المملكة ، اكثر من عنايتها

بالادخار ، اذ من النفقات الكبيرة مالا يعد تبذيراً واسرافاً ان ذهب في سبيل زيادة الثروة ولكن لا يجوز المزج بين التبذير وبين الانفاق ، لأن التبذير ينتاع كل ثروة الوطن والملك .

البحث الثاني

آدم سميت Adam Smith

ان آدم سميت فيلسوف واقتصادي بريطاني ، ولد في قرية صغيرة في ايقوسيا عام ١٧٢٣ ، وصار استاذاً للفلسفة في جامعة غلاسكو ، والى جانب ابحاثه الفلسفية اهتم بالدراسات الاقتصادية وافتتح منذ عام ١٧٦٣ درساً في الاقتصاد السياسي ، ثم رحل الى اوروبا وحلة استمرت سنتين اجتمع فيها الى الفيزيوقراطيين ولا سيما تورغو وغيره من رجال الفكر وبعد عشر سنين من عودته الى ايقوسيا نشر كتابه العظيم « دراسات في طبيعة ثروة الامم واسبابها » عام ١٧٧٦ فلاقى كتابه نجاحاً كبيراً وترجم الى اهم لغات العالم ، وهو الذي وضع السطور الاولى ، للاقتصاد السياسي ، كعلم مستقل .

انا نجد بين نظريات آدم سميت وبين آراء الفيزيوقراطيين كثيراً من الانفاق والقشابة فهو مثلهم يؤمن بوجود قوانين طبيعية ، وبان غاية الاقتصاد السياسي اكتشاف هذه القوانين ، وهو مثلهم من دعاة « حرية العمل وحرية المرور » وهو احد مؤسسي نظرية الحرية الاقتصادية وخصم الطريقة التنظيمية او المراكنتيلية . على ان بينه وبينهم كثيراً من وجوه الخلاف ، تجعل آراءه اكثر تقدمية من آرائهم :

١ — من حيث اساس النظام الطبيعي : ان الفيزيوقراطيين يبحثون عن النظام الطبيعي فيما وراء الطبيعة ، فهو علوي والهي ، اما آدم سميث ، فمع انه كان روحانياً ، فلم يذهب مذهبهم وانما اقام النظام الطبيعي على اساس نفسي ، فذهب الى ان الناس مدفوعون بفرصة المصلحة الشخصية ، ومع ان كلا منهم يتبع هدفاً خاصاً فان هذه المصالح الخاصة تفسجيم فيما بينها وتبلغ هدف المصلحة العامة ولذلك كان ترك الاعمال الفردية حرة يجعلها تحقق بصورة عفوية انسجام العرض مع الطلب وانسجام الانتاج مع الحاجات .

٢ — من حيث الطريقة : ان الفيزيوقراطيين يفضلون الاستدلال والمحاكمة ، بينما يفضل آدم سميث مشاهدة الوقائع ، لذلك كان كتابه « الدراسات » يتضمن طائفة كبيرة من الوقائع الماضية والمعاصرة .

٣ — من حيث النتائج : ان آدم سميث اكثر مرونة من الفيزيوقراطيين ، لان المشاهدة اكثر مرونة من الاستنتاج ، والرجل الذي ينشئ نظرية معتقدة الى الوقائع ، مسوق الى ان يجد فروقاً في الازمنة والامكنة ، والى ان يؤمن ان الاوراق المختلفة في الزمان والمكان لا تحمل حلولاً ثابتة متناهية ، بل تتطلب حلولاً مختلفة ، ولذلك كان واقعياً عملياً ، وكانت حلوله معتدلة نسبية ، فنجده يخالف منطق مبادئه ، ويفتح في جدار « حرية العمل وحرية المرور » التي ينادي بها ثغرات كبيرة :

١ — فنراه يقر قانون الملاحة الذي اصدره كرومويل والذي يجعل الملاحة منحصرة بالسفن البريطانية وذلك في سبيل الدفاع الوطني .

٢ — ونراه يقر فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة التي تزاخم البضائع الوطنية ولكنه يعلن ان هذه الرسوم يجب ان تكون معادلة للضرائب التي تخضع لها المنتجات البريطانية ، والواقع ان « الرسوم التعويضية » كلمة مرنة ، اذ قد تشمل كل مزبة تتمتع بها البضاعة الاجنبية ، مما يقود الى منع دخول البضائع .

٣ - ونراه يقر فرض الرسوم الجمركية التي يقصد منها المقابلة بالمثل ، وهو آسف لذلك كل الاسف « لان مقابلة الشر الذي يصيب بعض الطبقات بشر يصيبنا ويصيب جميع الطبقات دليل على الخرق وسوء التدبير » .
٤ - وهو بنصح بعدم الغاء الرسوم الجمركية فجأة لان ذلك من شأنه الاضرار بالصناعة الوطنية ، ولذلك نراه يفضل ان تستوفي الدولة رسوماً تعوض الخسائر التي تصيب الخزينة من جراء الحرية التجارية .
٥ - ونراه يحجز منح بعض الشركات الاستعمارية حق انحصار موقت ، تشجيعاً للمشاريع التي تتطلب المخاطرة والمغامرة ، وان كان في الاصل يناهض كل احتكار وانحصار اذ يقول : « ندر ان يجتمع اشخاص يتمتعون الى حرفة واحدة من غير ان ينتج عن اجتماعهم مؤامرة على الجمهور أو اتفاق على رفع الاسعار » .

٦ - ونراه يحجز تسعير الحاجات الضرورية الخاصة بالانحصار ، وذلك لان المزاخمة مفقودة من حيث الاساس ، فيجوز للدولة حماية المستهلكين .
٧ - ونراه يحجز تعيين حد أعلى للفائدة ، رغماً عن ان الفائدة سعر كسائر الاسعار التي يجب ان تتعين بحرية وفقاً لقانون العرض والطلب ، ولكن سميت كان يقصد من ذلك مكافحة الربا والمرايين الذين يقرضون السفهاء والبذرين والقاصرين باعتبار انهم وخدمهم يقرضون لقاء فائدة كبيرة .

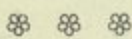
ومهما يكن من امر فالنظريات الفيزيوقراطية والمركنتيلية متفقة فيما بينها في سطورها الكبرى ، فكل منها مدينة بنجاحها وسرعة انتشارها لملاءمتها لحاجات عصرها . ان الفيزيوقراطيين مالوا نحو الزراعة واعتبروها الحرفة المنتجة الوحيدة لانهم شاهدوا بؤس الزراعة المنهكة بالاضرائب الممنوعة من نقل حاصلاتها بين مختلف المناطق الفرنسية فطلبوا اطلاق الحرية للزراع ليزرعوا ما يشاؤون أو يبيعوا حاصلاتهم متى وحيث شاؤوا ، ومتى صلحت الزراعة صلحت سائر نواحي الحياة الاقتصادية .

(السياسة الاقتصادية ، رابطة روستاكي (١٧٦٦-١٨٣٤))

(السياسة الاقتصادية (١٦٦))

وكذلك فان النتائج التي وصل اليها آدم سميث والفيزيوقراطيون هي الايمان بالحربة الاقتصادية ، وعدم جدوى التنظيم ، والواقع ان جميع فروع الانتاج ، من صناعة وزراعة وتجارة كانت في القرن الثامن عشر بحاجة الى حرية لانها كانت مختنقة في نطاق التنظيمات والاصناف . ولذلك انهارت أمام حملات الفيزيوقراطيين وتلامذة سميث . وحل محلها نظام جديد وجو جديدا أكثر ملاءمة للحاجات الجديدة للحياة الاقتصادية في ذلك الحين .

والنتيجة ان للتسليم الاقتصادي من قبل هؤلاء الفيزيوقراطيين والذين هم في الحقيقة
 راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،
 في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،
 في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،



من حيث النتائج : ان آدم سميث ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،
 في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،
 في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،
 في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،

في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،
 في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،
 في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،
 في حقيقة انهم هم الذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ، والذين هم في الحقيقة راعون الحرية الاقتصادية في كل شيء ،

الفصل الثاني

المذهب المدرسي L'école classique

يقصد بالمذهب المدرسي طائفة من الاقتصاديين الذين أقاموا مباديء علم الاقتصاد ومذهب الحرية الاقتصادية على الاسس التي وضعها الفيزيوقراطيون وآدم سميث ، وهذا يعني ان المذهب المدرسي لا يشمل الاقتصاد السياسي بكامله ، وانما نجد الى جانبه طائفة من المذاهب حاولت بناء العلم على اسس مختلفة ، او اشادة مذهب اجتماعي .

يقسم المذهب المدرسي الى اتجاهين : احدهما انكليزي متشائم والثاني فرنسي متفائل ، والى جانب ذلك ، نجد مؤلفاً استطاع ان يمثل في شخصه اتجاهات المذهب المدرسي المكتمل .

البحث الأول

الاتجاه الانكليزي المتشائم

يدخل تحت هذا الوصف مؤلفان كبيران : وضعا نظريات تجمع بين النظريات الاقتصادية المتشائمة وبين النتائج العملية المره هما مالتوس وريكاردو .

أ — الاتجاه التشاؤمي :

١ — مالتوس ونظرية السكان : ان مالتوس ، راهب بروتستانت (١٧٦٦ - ١٨٣٤)

شاهد مأسيةته الصناعة الجديدة من بؤس في صفوف العمال وبحث عن اسباب فقرهم فوضع في عام ١٧٩٨ رسالة اسمها « رسالة في مبدأ السكان » اتهم فيها الفقراء والعمال بانهم هم مسببو شقاوتهم وان النظام الطبيعي هو الذي يقودهم نحو هذا المصير القاتم . تقوم نظرية مالتوس على أساسين : أولهما ان عدد السكان ينزع بصورة طبيعية نحو الزيادة بسرعة تفوق زيادة الارزاق ، ويمثل لهذه الزيادة بالارقام فيقول ان عدد السكان يزداد وفق نسبة هندسية بينما تزداد الارزاق بنسبة عديدة ، فاذا استمر الامر بضع سنين اختل التوازن بين عدد السكان وبين وسائل معيشتهم ، واصبحت الارزاق غير كافية لاحتوائهم . اما العودة الى التوازن فتتم بوسيلتين : احدهما قسرية ، تؤدي لزيادة الوفيات مثل الحروب والابوثة والمجاعات ، والثانية وقائية هي تحديد النسل تحديداً طوعاً .

هذه النظرية تعني انه سيأتي على الناس يوم لن يجدوا فيه الموارد الضرورية لسد حاجاتهم ، اي انها تؤمن ببطلان الطبيعة على البشر .

٢ — ريكاردو ونظرية الربيع العقاري : كان ريكاردو (١٧٧٢-١٨٣٥) من أبرز صياغة لندن ، وقد شاهد الازمة الاقتصادية التي وقعت بها انكثرتا عقب حصار نابليون البحري وكيف خسرت اسواقها الخارجية كما شاهد ارتفاع سعر الحنطة وارباح المالكين والتعامل الاجباري بالجنه وهبوط قيمته ، فرأى انه لن يتيسر لها استعادة اسواقها الا اذا اخذت بحرية التجارة الخارجية ، وقد ترك ريكاردو في كتابه عن « مبادئ الاقتصاد السياسي » كثيراً من النظريات ولا سيما نظرية الربيع العقاري ، وهي نظرية تقوده الى نتائج تشبه النتائج التي تقود اليها نظرية مالتوس .

يمكن تلخيص هذه النظرية على الوجه التالي :

كلما ازداد عدد الناس ، وتنوعت حاجاتهم وكثرت بنمو المدينة ، يزداد الطلب على المنتجات الزراعية ولا سيما على الحنطة فيجب على منتجي الحنطة الاهتمام بكفاية الطلب المتزايد . ولا يجد ريكاردو غير وسيلتين تلبغانه هذه الغاية :

١ — اما ان يختاروا الاستمرار على زراعة اراضيهم نفسها وتكثيف الانتاج باستعمال كميات اكبر من اليد العاملة ومن الاسمدة ، مما يتيح لهم زيادة الانتاج . ولكنهم سيصلون بعد قليل الى وضع يصبح فيه المردود الانتاجي غير متناسب مع النفقة ، اي يصلون الى وقت لا يتضاعف فيه الانتاج اذا ضوعفت النفقة بل تبقى الزيادة دون الضعف فاذا صعدت النفقة من ١٠٠ الى ٢٠٠ يرتفع الانتاج من ١٠٠ الى ١٨٠ ، وعندئذ تكون كلفة كل كنتال اضافي من الحنطة اعلى من كلفة الكنتال السابق

٢ — واما ان يفكروا بوسيلة ثانية ، وهي زراعة الاراضي التي لم تستعمل بعد لانها اقل خصباً من الاولى ، ولكن اذا كانت هذه الاراضي اقل خصباً وكان بذني لحوز المائة كنتال من الحنطة بذل مقدار اكبر من الاسمدة واليد العاملة والنفقة فيكونون في مثل الحالة الاولى . وكل كنتال جديد من الحنطة يكون ذا كلفة اعلى من كلفة الكنتالات المنتجة سابقاً . ويترتب على ذلك ان سوق الحنطة قد تمون بصورة كافية ولكن بمقادير من الحنطة ذات نفقات مختلفة فمنها ما كلف كنتاله ٨ ومنها ما كلف ١٠ او ١٢ . اما سعر الحنطة في السوق فلا يمكن ان يكون ادنى من ١٢ لان سعره ان كان ادنى من ذلك فالمنتجون الذين تباع كلفتهم ١٢ تثبط عزائمهم ويعدلون عن الانتاج . وبما ان السكان بحاجة الى الحنطة بكاملها فيجب ان يكون ثمنها بحيث لا يثبط عزائم المنتجين ، اي ان لا يقل عن ١٢ . وبما انه لا يمكن ان يكون في السوق الواحد غير سعر واحد في الزمن الواحد لسكنية معينة من الحنطة فان مجموع الحنطة المعروضة في السوق يباع بسعر ١٢ . وهذا السعر الموحد يترك المنتجين الذين كلفت حنطتها ٨ او ١٠ ربيعاً قدره ٤ او ٢ اي دخلاً او ربحاً لا يتناسب مع النفقة او الجهد .

من يستفيد من هذا الربح Rente ؟ ليس الزراع هم الذين يستفيدون منه ، فهم يتلقونه من مشتري الحنطة ، ولا يحتفظون به وانما المالكون العقاريون هم الذين يستفيدون منه ، وبما أن عدد السكان اذا استمر في الزيادة تزداد حاجاتهم ، ويستوجب ذلك اما زراعة اراض جديدة او تكثيف زراعة الاراضي الموجودة

فإن ريع الأرض يتجه دائماً نحو الزيادة ، بصورة متوازنة مع الزيادة التدريجية لسعر الحنطة .

وقد يخيل للوهلة الأولى أن نظرية ريكاردو عن الريع العقاري تشبه النظرية الفيزيوقراطية عن الريع الصافي ، والواقع أن بينهما فرقاً أساسياً ، فالفيزيوقراطيون يجدون الريع الصافي نتيجة لمعونة مجانية الهبة أو لمعونة طبيعية ، فهو ناشئ عن كرم الطبيعة ، أو هو منحة الهبة ، أما ريكاردو فيرى أن الريع لم ينشأ عن خصب الأرض وكرمها ، وإنما ظهر منذ رأى الإنسان نفسه مضطراً لاستثمار أرض أقل خصباً ، فسيبه ندرة الأراضي الخصبية ، وهو ناشئ عن بخل الطبيعة وبهذا تتصل نظرية ريكاردو بنظرية مالتوس وتقويها .

ب — فكرة الحرية : على أن تشاؤم مالتوس وريكاردو لم يمنعهما من أن يبقيا من دعاة الحرية الاقتصادية ، فقد قررا أن في الكون بؤساً وفقراً وتفاوتاً بين الناس ورأيا ذلك أمراً لا بد منه ، وليس في الامكان دفعه أو التخفيف منه عن طريق تنظيم الصلات الاقتصادية ، وإذا كان عدم التوازن بين الموارد الطبيعية وبين عدد السكان سبباً للفقر ، فلا يمكن معالجة هذا الداء بفعل السلطات العامة لأنه قدر مقدور .

ولا بد لنا من إيراد مثالين يصوران ارتباط التشاؤم بالحرية لدى المدرسين الإنكليز : درس مالتوس قانون مساعدة الفقراء الذي كان معمولاً به في إنكلترا في عهده والذي كان يجعل عبء المساعدة على عاتق الهيئات البلدية ، وأعلن أنه خصم لكل قانون اسعاف ، لأن هذه القوانين مهما كانت متقنة ، تعجز عن إنبات سبلتين من الحنطة حيث لا يمكن أن تثبت الاستيلة واحدة ، فالقوانين تعجز عن القضاء على الفقر والبؤس ، ولكن مكافحتها تكون ، في رأي مالتوس ، بوسيلة واحدة : الإقلال من نسل الفقراء . وإذا كان الفقراء كثيري الأولاد فلا تنهم قليلاً البصيرة ، ولذا يجب اعتبارهم مسؤولين عن فقرهم وآلامهم .

ولم يذهب ريكاردو بعيداً عن هذا الهدف ، فإن نظريته — إذا سلمنا بصحتها —

تقول بان الطبقة المالكية هي التي تستفيد من التطور الاجتماعي على حساب سائر طبقات المجتمع، فكلما نمت المدينة، ارتفع سعر الحنطة، وتألم السكان جميعاً، ماعدا المالكين العقاريين لأن ارتفاع السعر يزيد في الربح وقد يخيل اليها ان ريكاردو سيهاجم المالكين العقاريين، ولكن ريكاردو يكتفي بان يشهد انهم « يمتازون بريثون » يستفيدون من وضع لم يخلقوه، فلا تثريب عليهم، اما مكافحة هذا الربح فلا تكون الا « باطلاق حرية دخول الحنطة الاجنبية الى بريطانيا، لأن حنطة البلاد الجديدة ذات النفقة الرخيصة يمكن ان تباع بسعر منخفض » وهكذا يقودنا التشاؤم الى الحرية، ويصل مالتوس وريكاردو الى المبدأ الذي وصل اليه الفيزيوقراطيون وسميت، مبدأ « حرية العمل وحرية المرور ».

البحث الثاني

الاتجاه الفرنسي المتفائل

يمتاز الاتجاه الفرنسي المتفائل بمؤلفين يفصل ما بينها نصف قرن هما جان باتيست ساي وباستيا.

١- جان باتيست ساي: اشتهر ساي بكتابه في «الاقتصاد السياسي» الذي نشره عام ١٨٠٧ والذي يعتبر اول كتاب مستقل في الاقتصاد السياسي، وبسط فيه آراء سميث ونظرياته، وقد كان الاعتقاد انه لم يكن يعدو ان يكون مترجماً لسميث وناشراً لمذهبه في فرنسا، والواقع ان بينه وبين سميث وريكاردو ومالتوس فروقاً محسوسة، ولiski نعمل هذه الفروق ينبغي ان نعلم ان ساي عاش بين اواخر القرن الثامن عشر واولائل التاسع عشر، وشاهد نهضة الصناعة في رحلة قام بها الى انكلترا في نهاية القرن الثامن عشر، ثم عمل مديراً لمعمل غزل في شمالي فرنسا

خلال عشر سنين (١٨٠٣ - ١٨١٣) وتأثر بالتطور الاقتصادي الذي شاهده ، ولكن لم يجد فيما شاهده سبباً للتشاؤم وللشك بصلاح الحرية ، بل وجد فيه مصدراً لحجج جديدة في جانب « حرية العمل وحرية المرور » ، فنادى بالصناعة وخيراتها واعتبر المستحدث المنفذ للتوازن العفوي .

وقد حرص ساي في «نظرية المنافذ» على تبديد المخاوف التي ساورت المعاصرين من أزمات تنشأ عن فيض الانتاج فقرر ان الازمات الاقتصادية الداخلية والخارجية غير ممكنة الحصول في نظام الحرية الاقتصادية لان كل بائع هو مشتر في الوقت نفسه ولأن البضائع تبادل ببضائع ، ثم درس أثر الآلة على العمال ، وقال إن ادخال آلة جديدة الى المشروع يؤول الى لقاء بعض العمال الى المطالبة لأن كلفة الآلة اقل من كلفة اليد العاملة ، وهي بالتالي تتيح بيع مقادير كبيرة بأسعار رخيصة ، لكن ذلك يستلزم توسيع المشاريع ، فالعمال الذين كانت طردتهم الآلة من المعمل ، يعودون اليه من جديد . يتبين من ذلك ان ساي كان متفائلاً بقدر ما كان مالتوس وريكاردو متشائمين ولكن التفاؤل والحرية لديه متصلان منسجمان ، ويجب ترك الامور تسير كما هي ، لانها حسنة كما هي .

٢ — فردريك باستيا : هو الممثل الثاني للاتجاه الفرنسي المتفائل ، ويعتبر من اظهر دعاة مذهب الحرية في فرنسا ، وقد شرح افكاره في كتاب وضع حوالى منتصف القرن التاسع واسماه « انسجامات اقتصادية » ، وفي طائفة من المقالات والرسائل المملوءة حماساً وإيماناً بفضيلة الحرية الاقتصادية .

ان اعجب نظرياته هي التي تعلل قيمة الاشياء . فتقول إن الذي يجعل للشيء قيمة في المبادلة هو اهمية الخدمة التي يقدمها المنتج للمستهلك ، واذا كانت قيمة الشيء مرتفعة فلائها تمثل خدمة كبيرة ، فاللاس اعلی من الخبز ، مع انه اقل نفماً منه ، لان حوزة اصعب من حوز الخبز ، وبالتالي يقدم منتج لراغبه خدمة كبرى فاذا سلمنا بصحة هذه النظرية ترتب عليها ان ثروة الانسان انما تمثل الخدمات التي قدمها هو او سلفه للمجتمع وان التفاوت بالثروة ليس امرأ ظالماً .

ويرى انه ينبغي ان نتميز في الاقتصاد « بين ما يرى وما لا يرى » فاذا انتقدنا المؤسسات الاقتصادية القائمة ، فلأننا شغلنا بمظاهرها ، اما اذا تفدنا الى حقائقها واكتشفنا اسرارها وقارنا بين محاسنها ومساوئها ، رجحنا خيرها على شرها . فيدبين من ذلك كله ان باستيا متفائل في نظارته ، فهو يرى ان القوانين الطبيعية قوانين فضلى ، وان البؤس الذي رآه في الظاهر ونحسبه اضطراباً في المجتمع انما يخفي في حقيقته انسجام المصالح ، وان الشر بلاد الخير من نفسه ، ما في ذلك شك . ثم ان باستيا حارب الاشتراكية والحماية اللتين ظهرتا في زمانه حرباً لا هوادة فيها . كانت الاشتراكية تقول ان النظام الطبيعي فاسد ويجب اصلاحه فقال باستيا ان النظام الطبيعي صالح مليء بالخيرات ونشر الكتب والمقالات على ذلك . وكانت الحماية تقول بوجوب وضع الرسوم الجمركية على المنتجات الاجنبية لحماية الانتاج الوطني فأسس باستيا جمعية حرية المبادلة عام ١٨٤٦ واظهر تناقض الذين يحفرون الاتفاق ليصلوا ما بين البلاد ثم يبنون الحواجز الجمركية فيما بينها .

البحث الثالث

ستورات ميل

تمثل ستورات ميل المرحلة الاخيرة للمذهب المدرسي ، وقد ظهر كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي » عام ١٨٤٨ . ويعتبر من رجال المذهب المدرسي من حيث انه يؤمن بنظريات سميث ومالتوس وريكاردو ، وهو مثلهم يصل الى الاستنتاجات الفردية والحرية ، ولكنه مع ذلك يشعر بحس ربيع من العدالة الاجتماعية فلا يستسلم كما استسلم مالتوس وريكاردو الى واقع البؤس والظلم وانما يحاول وضع برنامج اصلاح اجتماعي متفق مع النظريات المدرسية والنظريات الفردية ، وهي محاولة على غاية من الصعوبة .

ومثال واحد يجعلنا ندرك موقف ستوارت ميل من المشكلة الاجتماعية :
 يقسم ميل عما اذا كان يحسن الابقاء على حق المرء بتوريث املاكه او الغاء هذا
 الحق ، فهو كفرد يقر حق الارث لانه يدرك ان حق الملك هو احد خصائص
 شخصية الانسان ، وان سلبه حق التصرف بامواله يعتبر تشويهاً لشخصيته ، كما
 ان المرء يشتغل غالباً من اجل ابناؤه اكثر مما يشتغل من اجل نفسه . ومع ذلك
 فان حق الارث في نظر ستوارت ميل ينطوي على شيء من الظلم ، إذ يؤول الى
 ان يتلقى المرء اموالا من غير ان يقدم عملاً ، ومن غير ان يقدم للمجتمع لقاءها
 وكذلك يرى ان الارث يفسد شرائط النضال من اجل الحياة اذ يلغى المساواة في
 الظروف ويتيح ظفر من ميزم الحظ دون اصطفاء الجديرين . امام هذين النوعين
 من الاعتبارات اراد ستوارت ميل ان يأخذ بحل وسط ، فاقر حق الايصاء بلا
 قيد ولا شرط ، ولكنه حدد حق تلقي الارث ، فلو ترك فرد عشرة ملايين ، يمكنه
 ان يوصي بكاملها ولكن عليه ان يقسمها اجزاء متعددة بحيث لا يصيب الوارث
 منها الا جزء يعين القانون حده الاقصى . فبايقائه على حق التوريث والايصاء ،
 يرضى الشخصية البشرية ، وتحديد الحصص الارثية يقلل من محذور عدم التساوي
 في الفرص .

ولقد خصص ستوارت ميل في مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسي» قسماً خاصاً
 « لعمل الحكومة » وذهب الى ان للحكومة نوعين من الوظائف : الوظائف
 الاجبارية والوظائف الاختيارية .

- أما الوظائف الاجبارية فتتارسها الدولة باعتبارها متصلة بفكرة الحكم ولا
 يجادل احد فيها ، هذه الوظائف الضرورية كثيرة نجملها في عناوين ثلاثة :
- ١ - الوسائل التي تتبعها الحكومات في سبيل جباية الضرائب الضرورية لحياتها .
 - ٢ - القوانين المتعلقة بالملكية والعقود ، والتي من شأنها حماية حريتها .
 - ٣ - الوسائل التي تضمن بها الدولة تنفيذ قوانينها ، وهي الشرطة والقضاء .

وبعد ان بين المخاطر التي تنشأ عن اساءة الدولة القيام بوظائفها هذه ، كما اشارها من الضرائب ، او سوء وضع القوانين وادارة القضاء ، يبحث في وظائف الدولة الاختيارية والوظائف الاختيارية كثيرة جداً ولكن يمكن ايجازها في البنود الآتية :

١ - التربية والتعليم ، لجعل النشء فاهماً معنى الحرية ومقدراً لها ، ولكنه يحارب انصار التعاليم .

٢ - حماية الاطفال والمراهقين بتحديد ساعات العمل .

٣ - مراقبة الشركات ذوات الامتياز .

٤ - الاحسان ، وفي هذا الصدد يوصى ستوارت ميل ان لا يؤول الاحسان الى اعتماد المرء عليه في حياته ، لان فرط الاحسان وعدم الاحسان يؤولان الى اضعاف نشاط المرء وثقته بنفسه .

٥ - الاستعمار ، لان تدخل الدولة في هذا المضمار يهم المصالح الابدية للمدنية فلا يمكن ان يجري الاستعمار الا من قبل الدولة او من قبل جماعات متفقة معها .

٦ - وأخيراً يضع « ميل » مبدأً عاماً للتدخل ، هو انه نافع حين يتوانى الافراد عن القيام بالشؤون الضرورية مثل انشاء الطرق والمرافق والمستشفيات والترع والمدارس وتنظيم الثقافة الفكرية ، وبما ان الافراد لا يستطيعون القيام بهذه الاعمال لقلّة أموالهم فيجوز للدولة ان تقوم عنهم بهذا الامر ، وان كان يفضل ان يقوم الافراد بهذه الاعمال على ان تنشطهم الدولة في ذلك وتشد ازرهم .

ثم ان ميل ، بعد ان يعدد واجبات الدولة الضرورية والاختيارية يدلي بحججه ليثبت اضرار تدخل الدولة فيقول :

١ - ان حول كل انسان دائرة لا ينبغي لأي حكومة ان تتمداها .. كل انسان يضم احتراماً مهما كان قليلاً للحرية او الكرامة الانسانية يعترف انه يوجد

وينبغي أن يوجد في حياتنا فضاء مسور بنجوة عن كل تدخل للسلطة . هذه الدائرة يجب أن تحتوي كل ما يتعلق بحياة الفرد ، وكل مالا يؤثر على حياة الآخرين اما التدخل والاكراه فهو سيء العاقبة ، ويضمف جزءاً من القوى العاطفية أو الفاعلية للروح أو الجسد وينطوي على شيء من الذلة كالعبودية .

٢ — ان الافراد يحسنون فهم مصالحهم اكثر مما يحسنه الموظفون . ويرى ميل أنه صحيح ان الحكومة لا تحوي كل الاكفاء في التجارة والصناعة والعلماء بل يبقى كثير من هؤلاء خارجها ويستطيعون مزاحمتها « وواضح ان الحكومة بقيامها محل الافراد ، تجعل مكان الناس الصالحين ، انساناً أقل مقدرة وتعمل طريقها الواحدة في العمل مكان كثير من الطرائق التي كان سيجر بها كثير من الاشخاص القادرين والآلة الى غاية واحدة : مزاحمة موافقة كل الموافقة للتقدم اكثر من أي طريقة متجانسة موحدة » .

٣ — ان من الشر زيادة قوة الحكومة بدون ضرورة ومن الخطر جمع كل ذكاء البلاد في الدواوين ، اذ لا يعود ممكناً اجراء اي اصلاح يخالف مصالح الدبوانيين . وان القيصر « باستطاعته في اعضاء دوائره الى سبيريا ولكنه لا يستطيع ان يحكم بدونهم ولا ضد ارادتهم » .

وليس الامر كذلك لدى شعب اعتاد القيام بنفسه بالاعمال . « خذوا من الامريكيين حكومتهم ، تجدوا كل فريق فيهم قادراً على تنظيم حكومة فوراً ، هكذا ينبغي ان يكون كل شعب حر ، وكل شعب قادر على ذلك ، فهو حر بلا شك » .

« ان قيمة الدولة هي قيمة الافراد الذين تتألف منهم ، والدولة التي تفضل ظواهر الخدق الادراي على توسع ورفق فكر الافراد ، والدولة التي تذلل الرجال ليكونوا بين يديها آلات مطيعة لمشاريعها — ولو كانت مباركة — ان يتسنى لها القيام باعمال كبيرة رجال صغار وان كمال حركة الدولة ، الذي ضحى كل شيء من أجله ان ينفعها شيئاً لفقدان القوة الحيوية التي اضطهدتها تسهلاً لحركتها » .

وهو قد نقد كثيراً من التدخلات مثل الانحصار لانه طريقة اعتيادية لانتاج الغلاء الطبيعي ، والمحسكر يستوفي ربحها من المستهلك ، ولانه لا يهتم للتقدم الذي تتطلبه المصلحة ، ويفضل بقاءه في جموده على الاستفادة من التقدم ، ومثل قوانين منع تجمع العمال لانها تخفض الاجور وتسبب بؤس العمال ومثل محاولات تسعير البضائع لان تدابير تهيبط الاسعار تؤدي لرفعها لان المقرضين يقللون عرض تقودهم والمستقرضون المضطرون يستقرضون خفية بسعر أعلى .

البحث الرابع

المذهب المدرسي في العصر الحديث

حازت الدولة طيلة القرن التاسع عشر التدخل في شؤون الافراد اكثر من المقدار الذي كان يسمح به مبدأ الحرية الاقتصادية ، ولكن القرن العشرين جاء في موكب كبير من تدخل الدولة في شتى نواحي الحياة ، وكان تدخل الدولة مضطرباً متقطعاً لا يربطه نظام ، تضغط عليه المصالح الخاصة القوية : فحطمت فكرة العقد ، إذ سمحت لنفسها بتغيير نتائج العقود رغمًا عن المتعاقين ، وبعد أن كان العقد قانون المتعاقدين ، أصبح عبارة عن خضوع الطرفين لقواعد قانونية اجبارية ، وتدخلت بين صاحب العمل وعماله ، وعطلت حركة الاسعار بتحديداتها ومراقبتها ، ودفعت بالشعوب الى الاكتفاية والانحصار ، والخلاصة ان الدولة قامت بأعمال لا يقرها عليها الفرديون المدرسيون .

أما الفرديون المعاصرون ، فيقرون للدولة بالوظائف الآتية :

١ — ضمان الحرية الاقتصادية وذلك يكون بحماية الأموال والأشخاص واحترام العقود ومحاربة مؤسسات الاحتكار .

٢ — حماية مصالح الوطن الدائمة ، لأن الدولة تمثل الديمومة والاستقرار ، ولأن النفع الشخصي الآتي لا ينبغي ان يفسدنا الأجيال القادمة ، فعلى الدولة ان تعني بعدم زوال الخراج والمواشي وبعدم قلة النسل .

٣ — القيام بالأعمال الضرورية التي يكسل عنها الافراد .

٤ — الحث على التقدم والرقى عن طريق التعليم والمكافأة .

٥ — العناية ببعض الصناعات الضرورية للحرب (كالمواد الكيميائية والاسلحة) .
إن الفرديين المعاصرين يستنجدون بالدولة في سبيل بعث الحرية الاقتصادية الصحيحة ، أي في سبيل ما يدعى بالحرية المنشئة (Libéralisme constructeur) هذا النظام الفردي الجديد (néo-libéralisme) كما يقول احد دعاته (Rougier) « يقر تدخل الدولة لحماية المزاخمة الحرة التي تتيح وحدها اصطفااء القيم ، ولإعادة التوازن الطبيعي الذي عطله تحالف المصالح الخاصة والامتيازات ، والتي تستطيع وحدها ان توفق بين الشرائط الانسانية وبين الامكانيات الجديدة التي يخلقها الفن الحديث ، ولزيادة الثروات الطبيعية والمواهب الفردية التي ترفع مستوى الشعوب . ان الحرية المنشئة لا ترضى ان تستعمل الحرية في سبيل قتل الحرية » .

ليس المذهب الفردي في حال جمود او ضعف ، وانما هو على العكس من ذلك ، في طريق التجديد ، ولا يزال يحتفظ بمواقع هامة في أكثر بلاد العالم المتمدن . وقد عقد مؤتمر في باريس عام ١٩٣٣ ضم « الاقتصاديين المتكلمين باللغة الافرنسية » وبحث في قضية الحرية الاقتصادية ، والاقتصاد الموجه ، فتكلم الاستاذ ليرا استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة بروكسل عن المبدأ الفردي فقال : « لم يمت مبدأ الحرية الاقتصادية ولم يقعد عن القيام برسائله ، فهو اذا كان لم يشمر كل الثمرات المرجوة منه ، فلأن الدولة تدخلت في الحياة الاقتصادية في سبيل منع الحركة العفوية من بلوغ مداها لأن هذه الحركة من شأنها الاضرار ببعض المصالح الخاصة . ان الحرية الاقتصادية ستنتجح في المستقبل أكثر مما نجحت في الماضي بشرط ان يشتغل الناس ، مؤمنين بالحرية ، شاعرين بالمسؤولية الفردية » .

الفصل الثالث

مبدأ الحرية الاقتصادية

Le libéralisme économique

ان مبدأ الحرية الاقتصادية يعلن « ان النظام السوي والاكثر ملاءمة لتقدم الشعوب المتقدمة ، هو حيث يتمتع الفرد بحرية الشغل والانتاج والتبادل والاستهلاك والادخار بقدر استطاعته ، وحسب مصالحته التي يقدر حدودها هو ولكن ضمن حدود النظام العام والسلامة الخارجية » .

ان المذهب الفردي الاقتصادي ، يتجلى بفكرتين أساسيتين : الفكرة الأولى فكرة التوازن العفوي الآلي ، وتعني ان الحياة الاقتصادية تسير من نفسها بمجرد حرية المزاومة ومتابعة المصلحة الفردية ، والفكرة الثانية : هي ان جهود الناس الفردية ، واتباع كل منهم مصالحته الشخصية كل ذلك يؤول من نفسه الى تأمين المصلحة العامة ، ولو لم يكن احد منهم يفكر بها .

١ — التوازن الآلي او العفوي Equilibre automatique ou spontané

كيف توجه الفاعليات الفردية نحو انتاج عام يسد حاجات المجتمع ، وكيف يقسّم لكل منتج نصيب منتجته؟ وكيف تسير الحركة الآلية لهذا الانتاج من غير أن ينظمها اتفاق بين ارادة الافراد؟

ان في الحياة واقعاً هاماً يدعى بتوزيع العمل ، فكل فرد منا ينتج شيئاً أو أشياء معينة أو خدمة معينة ، وعلينا ان نقدم ما ننتجه لسوانا لقاء ما نحن بحاجة الى

استهلاكه ، وهذه السلسلة من المبادلات التي هي جوهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنمو على اساس الاسعار المبينة على قانون العرض والطلب ، فالسعر هو مقياس المبادلة وهو في عرف الفردين ضابط الحياة الاقتصادية كلها . ان السعر يعين كمية كل شي يراد استهلاكه كما يعين كمية كل مايجب انتاجه ، ويعين عدد المنتجين ، فالانسان الذي يمارس مهنة انما يبتغي الكسب ، وقد يختارها مدفوعاً بموامل مختلفة : كالذوق والاستعداد واللياقة والتقاليد واثار المحيط والوهم او التخيل ، ولكن الافراد الذين لا يهتمون بالارباح نادرون .

فاختيار الحرفة يستند في اكثر الاحوال الى كونها تنتج ثمناً قليلاً او كثيراً لقاء الجهد . واذا تجاوز محترفو مهنة ما الحد ، هبطت اسعار خدماتها (الارباح والاجور ، والرواتب والمكافآت) وضعف الامل بازدهارها فيقل عدد المقبلين عليها ويحدث التوازن ، ولكن الارباح تكثر في الحرفة التي يبقى فيها مجال المتزاحمين وتكون فيها الارباح مرتفعة .

وعدا ذلك ، فالفاعلية الانتاجية لكل فرد في كل فرع اقتصادي تتطابق مع تقلبات الاسعار . فهبوط الاسعار الذي يدل على زيادة في الانتاج وصعودها الذي يدل على قلة الانتاج هو الذي يأمر الناس بالانتاج كثيراً او قليلاً حسب سهولة البيع او صعوبته .

ان التوازن يستند الى حركة اسعار ، والازمة تدل على حصول اختلال في التوازن بين مختلف فروع الانتاج وعلى سوء توزيع في القوى الاقتصادية وعلى ان المنتجين لم يستمعوا الى انذار الاسعار فقد يؤدي فرط الانتاج في بعض فروعها الى هبوط عام في الاسعار بحيث لا يجود المنتجون في سعر المبيع ما يعادل تكاليف الانتاج ، واذا امتد هذا الامر الى فروع عديدة وهامة فيخسر الافراد الذين يتعاطون المنتجات الزائدة يؤدي الى حرمان الفروع الاخرى من زبائنهم ، الامر الذي يسوق الى الازمة العامة .

هل هذا يعني ان قانون التوازن الآلي قد اصبغ عاطلاً ؟ كلا لان هذا الامر

عبارة عن حادث ، او بلاء لا بد منه ، اما الدواء فلا حاجة للتفتيش عنه ، فهو في هبوط الاسعار فيقللون نشاطهم وانتاجهم ومتى بدأ الانتاج يقل ، يبدأ ارتفاع السعر ، مما يزيد في الربح ويستحث على الانتاج وعلى زيادته ، فتحصل الحركة العفوية وتؤدي زيادة الانتاج الى رخص الاسعار ، ولا يستطيع احد ان يمنع السعر من ان يفتج من النسبة الموجودة في وقت ما بين العرض والطلب ، الا اذا افترض ان الافراد ذوي الذوق السليم يضيعون شعورهم بمصلحتهم بحيث يرضون بدفع ثمن ما يستهلكونه بمعدل اعلى من السعر العادي ليحولوا دون خراب المنتجين غير النافعين ، لان كل منتج يشتغل في فرع زائد بتكاليف استحصال اعلى من سعر البيع هو منتج غير نافع ، ولا حاجة للمجتمع بعمله .

ثم ان حركة التوازن الآلي هذه ، لا تطبق على حركة اسعار البضائع فحسب ، بل وعلى اسعار الخدمات ولا سيما العمل . فعندما يتوازن العرض والطلب — عرض البضائع وطلبها — يمكن ان نجد اليد العاملة من يستخدمها ، ولا يكون بطالة شديدة في بلد تنشط فيه روح التشبث ، ورؤوس الاموال كافية ، والاعتماد يدعم الاعمال ونمو الصناعة يرافق نمو السكان .

هذه الحركة آلية ، لان النظام الاقتصادي وقد ازيل عن مكانه الاول بضغط المنتجين المخطئين يعود اليه بعامل قوة معوضة : هي هبوط اسعار البضائع واسعار العمل اي الاجرة .

٢ — الاندجام العفوي المصلحة الفردية مع المصلحة العامة

يقول آدم سميث :

« كل فرد يضع بدون انقطاع كل جهوده في سبيل البحث عن اوفق مكان يستثمر فيه ماله ، ولا شك انه انما يرمي لحوز ربحه الخاص لا ربح المجتمع ، ولكن اهتمامه بمصلحته الشخصية يقوده طبعاً او بالضرورة لاختيار نوع الاستعمال الافضل للمجتمع : اولاً ، يسعى كل فرد لاستعمال رأسماله في اقرب مكان منه وبالتالي

يدعم بذلك الصناعة الوطنية . ثانياً ، كل فرد يجتهد حتماً لتسيير هذه الصناعة بحيث يبلغ منتوجه اكبر قيمة ممكنة . ولكن الدخل القومي لـكل مجتمع يعادل القيمة التبادلية لـكل منتج سنوي لصناعته أو هو نفس هذه القيمة التبادلية . وعليه ، فما ان كل فرد يبذل جهده لاستعمال رأسماله لشد ازر الصناعة الوطنية وتسيير هذه الصناعة بحيث تنتج اكبر قيمة ممكنة ، فكل فرد يعمل بالضرورة لجعل دخل المجتمع اكبر ما يمكن . والحق ان نيته ليست في الاصل خدمة المجتمع بل انه لا يدري كيف يخدمه .

« فهو بتفضيله تأييد الصناعة الوطنية لا الاجنبية ، انما يبحث عن سلامة نفسه ، وهو بتسييره هذه الصناعة بحيث يكون دخلها اكبر ما يمكن ، انما يبحث عن ربحه هو . فهو في ذلك مقود بيد غير مرئية للقيام بغاية لم تكن في نيته . وبمتابعة مصلحته الخاصة يخدم غالباً مصلحة المجتمع وكأنه انما كان ينفى خدمته . والحق ان هذه الرغبة ليست عامة بين جميع التجار » .

ان دعاة الحرية الاقتصادية يؤمنون بان حافز المصلحة الشخصية عامل تقدم اقتصادي : ويعنون بالتقدم الاقتصادي كل خطوة يقطعها البشر في طريق الاقتصاد بالجهود ، اي اقلال الجهد المبذول في سبيل بلوغ نتيجة اكبر ، وهو يقتضي عملياً انقاص نفقات الانتاج ، فكل فرد يتوخى اقلال نفقات الانتاج في سبيل مصلحته الشخصية ، ليزداد ربحه ، وليستطيع ان يبذ مزاحمه ومنافسيه ، وعندما يتنافس المنتجون تقل ارباحهم حتى تكاد تصبح صفراً ، وحتى يكاد السعر يساوي نفقات الانتاج ، وعندئذ يعمل المستحدثون الفكر في اختراع طرائق تقلل النفقات وبالتالي تترك لهم بعض الربح ؛ فتنشط الاختراعات ، ويثقل التنظيم الصناعي والاداري ، ويدهمي ان نفع ذلك يعود في النتيجة على المجتمع كله بالنفع العميم ، لان الذي يظفر بانقاص تكاليف انتاجه يكتفي بربح قليل ويرخص اسعار مبيعه ، فيقبل عليه الناس ، ويستفيد المستهلكون من رخص السعر ، ويستفيد هو من

الكميات الكبيرة التي يبيعها، وعندئذ يضطر منافسوه الى انقاص السعر والى التنظيم والى استعمال المخترعات .

ويتلخص من ذلك كله ان المبدأ الاقتصادي، مبدأ اقتصاد الجهد يتأمن بصورة اجتماعية تحت تأثير المصلحة الشخصية والمزاومة اي تحت تأثير المصالح الشخصية المزاومة في سبيل تأمين الحاجات الاجتماعية ، وفي سبيل حوز اكثر ما يمكن عن طرق المبادلة وبينما تكون غاية الفرد ان يستفيد وحده من الاتقان الذي يصنعه ، فان المجتمع كله يستفيد منه ولقد اوجز الاقتصادي « باستيا » هذه الافكار كلها في قوله : « وهكذا فان المصلحة الشخصية هي هذه القوة الفردية التي لا تقاوم ، والتي تسوقنا نحو البحث عن التقدم ونحو اكتشافه ، والتي تدفعنا نحوه دفعاً ، وهي المهاز الذي يحفزنا نحو احتكار التقدم ، ان المزاومة هي هذه القوة الانسانية التي لا تقاوم ايضاً ، والتي تحتطف التقدم من يد الفرد لتجعل منه تراثاً مشتركاً بين جميع الاسرة الانسانية : هاتان القوتان اللتان يستطيع الناس انتقادهما منفردتين ، تؤولان سوية الى الانسجام الاجتماعي » .

الفصل الرابع

نقد مذهب الحرية الاقتصادية

لم يلق مذهب من المذاهب من الحملات العنيفة ما لاقاه مذهب الحرية الاقتصادية في العصر الحديث، ومع ذلك فقد بقي في العلماء الاقتصاديين كثير من المؤمنين به، والداعين اليه، والمنافحين عنه، وكما اوجزنا مآل هذا المذهب نريد أن نرسم صورة مصغرة للجدل النظري القائم بشأنه بين دعاة وخصومه.

الانتقادات الموجهة لنظرية الحرية نوعان: منها ما يتعلق بالانتاج ومنها ما يتعلق بالتوزيع والعدالة الاجتماعية.

أولاً: نقد المذهب الفردي من حيث الانتاج.

يمكن تصنيف الانتقادات الواردة بصدد الانتاج في ثلاث فقرات: الأولى تبحث في بعض الصعوبات الطبيعية التي تعرقل انسجام الانتاج الفردي مع تبدل الحاجات الاجتماعية، والثانية تبحث في كيف تؤول المزاومة الى الانحصار، والثالثة تبحث في صلة المذهب الفردي بالتجارة العالمية.

١ - الصعوبات الطبيعية التي تعرقل انسجام الانتاج الفردي مع تبدل الحاجات الاجتماعية.

أ - صعوبة معرفة مقدار الاحتياج العام: يقول خصوم الفردية ان الاسواق اذا اتسمت، وكثرت المنتجات والصفقات يصح من المسير جداً معرفة حاجة السوق الحقيقية، وعندئذ يصعب اتساق الانتاج مع الاستهلاك وفضلاً عن ذلك

فإذا استطاع بعض المنتجين معرفة مقدار حاجات المجتمع فينتج عن ذلك ثمتهم بفوائد كبيرة وبقاؤهم مدة طويلة في نجوة من المزاخرة ووقوع الآخرين الذين لم يعرفوا مقدار الاحتياج في الازمة والضيق .

ويجب الفردون على ذلك أنه لا جدال في أن جهالة مقدار الاحتياج العام هي مصدر فوائد موقته للأشخاص الخبيرين والمطلعين ، ولكن هذا ليس مما يؤسف له بل هو مكافأة للبراعة ، وحافز على النشاط . وفضلاً عن ذلك كان اتساع الاسواق يزيد في صعوبة معرفة احتياجها ، فإن الاختراعات الحديثة تسهل للناس التغلب على هذه الصعوبة ، فالمصافق والبرق والهاتف والصحافة وشركات الاستعلامات والنقابات والغرف الحرفية ، كل ذلك يسهل على الناس معرفة حال الاسواق ويتيح انسجام الانتاج مع الاستهلاك .

ب - صعوبة تغيير مكان العمل ونوعه : فالنظرية الفردية تفترض سهولة تنقل العمال من مكان فيه اجورهم رخيصه الى مكان آخر الحاجة اليهم فيه كبيرة ويقصد بتنقل العمل امران : الاول تنقل الانسان وهو العامل اليدوي من بلد الى آخر وهذا ليس سهلاً كل السهولة فللإنسان عاداته وعواطفه التي تربطه بأرض ماء وتمنعه عن السفر الى مكان ما لعله فيه قيمة اكبر ونفع اجزل ولذلك قال آدم سميث منذ القديم « ان الانسان ، هو اصعب الأشياء تنقلاً » . ويقول الفردون إن هذه الصعوبة بدأت تتذلل أمام رقي المواصلات ووسائلها من قطار وطيران وسفن وهاتف وراديو ، وهي وسائل تسهل التنقل « وبالتالي تسهل انسجام الانتاج مع الاستهلاك » ولذلك كانت الاحصاءات دليلاً على كثرة التنقلات في هذا العصر . والامر الثاني ، هو تنقل العامل بين حرفة كاسدة ، منخفضة الاجور الى حرفة رائجة ، وهو ايضاً استطاعة المرء ان يجد عملاً بعد ان استغنت عنه حرفته . وقد درس الفردون هذه الناحية ، ورأوا أنها لا تقتصر على النظام الفردي بل هي عامة لانها في طبيعة الاشياء . ثم اضافوا الى ذلك ان توزيع العمل الذي بلغ الغاية في هذا العصر يخفف من هذه الصعوبة في الصناعة ، حيث صارت حركات

العامل بسيطة ، والآلات متشابهة بحيث يستطيع العامل ان ينتقل من معمل الى آخر من غير ان يمر بدور مران وتهيئة .

ج — صعوبة تغيير مكان المال : ورؤوس المال ليست سواء من هذه الناحية ، فمنها ما يسهل نقله كالنقد والمواد الأولية ، ومنها ما يستحيل الايجهد كبير كالاراضي والآلات فينتج عن ذلك ان بعض المستحدثين يربحون الارباح الطائلة لانعراهم الى حرفة بدأت تروج او لاستعمالهم طريقة جديدة او آلة جديدة للصناعة بينما يصب على رؤوس الاموال الاخرى ان تسرع لمزاحمتهم اذ ليست تصفية المشروع الاول سهلة ، كما انه يصعب انسجام الانتاج مع الاستهلاك من هذه الناحية ايضا . يعترف الفرديون بصحة هذه الاعتراضات ، ولكنهم يقولون ان صعوبة انسجام الانتاج مع الاستهلاك من هذه الناحية قائمة في طبيعة الاشياء ، ويمكن ان تكون في النظام الفردي ، وفي اي نظام اقتصادي آخر ، ومن جهة اخرى فلان كثرة ارباح البعض وخسائر البعض الآخر ، نتيجة منطقية لمبدأ المسؤولية الفردية الاقتصادية وهو روح النظام الفردي ، فادا افينا مبدأ المسؤولية ، الفينا الحائز الوحيد الذي يحفز الناس للسعي ، ولما رقبة حال احتياج المجتمع وحركاته ، والفينا مبدأ انسجام الانتاج الفردي مع الاحتياج العام ، ويعني هذا دخولنا في المجتمع الاشتراكي ففي المجتمع الاشتراكي ليس من ارباح مفرطة . بل ليس من ارباح البتة ، ولكن يوجد خسائر تنشأ عن صعوبة تحويل رؤوس المال ويحملها المجتمع كله بينما يحملها الرأسمالي وحده في النظام الفردي .

٢ — انقلاب المزاخمة الى الانحصار .

ان مذهب الحرية الاقتصادية يعتمد على مبدأ حرية المزاخمة في تأمين رفاهية المجتمع ولكن المزاخمة بين المنتجين عبارة عن حرب بينهم بقضي فيها الاقوى والاحذق على الضعيف العاجز ، وهذا ينطبق على المصلحة العامة لانه عبارة عن مكافأة الجديرين ولكن المزاخمة لاتنتهي حين يموت الضعفاء واتما تستمر بين

الاقوياء انفسهم ، حتى يقضي بعضهم على بعض ، ويبقى في السوق فرد واحد ، او — كما قال برودون — « ان المزاحمة تقتل المزاحمة ، وهذا نادر في العصر الحديث الذي اتسعت فيه الاسواق وكبرت المشاريع ، او يبقى في السوق افراد اقوياء يعقدون فيما بينهم اتفاقات ورابطات ، ترمي الى انهاء المزاحمة ودخول السوق بشرائط متفق عليها هذه الاتفاقات تتجلى بصيغ حقوقية كثيرة اهمها التروست وهو مسمى مالي وصناعي يرمي الى مزج المشاريع المستقلة من قبل ليجعل منها جزءاً من كل يخضع لادارة فنية وتجارية واحدة ، والكارتل وهو مسمى تجاري اقل شدة من التروست ، يترك المشاريع المستقلة ادارتها المالية والفنية الخاصة ، وانما يربطها فيما يتعلق باسعار المبيع والكميات المنتجة ومناطق البيع ، فعندما تؤلف هذه الرباطات تبغى قبل كل شيء فرض الاسعار التي تريدها على المستهلك والسيطرة على السوق ، وهكذا تنهار المزاحمة في جو الحرية الاقتصادية مع انها روح هذه الحرية ، وتخلق الانحصار والاحتكار ، ويصدق قول برودون « ان المزاحمة تقتل المزاحمة » .

لا ينكر الفرديون شيئاً مما ذكرناه وانما يقولون ان الحركة كما تؤول الى موت المزاحمة فان فيها قوى كامنة تؤول فيما بعد الى موت الانحصار الاحتكاري وبعث المزاحمة من جديد وهذه القوى ثلاثة انواع :

١ — ان الاسعار المرتفعة تشجع رؤوس المال والمستثمرين على الاقبال على انتاج السلعة التي تعطيهم الربح الفاحش ، فيقبلون على الانتاج ، وعندئذ يكثر الانتاج ، وتكثر نفقاته ، وتكثر رؤوس المال المستثمرة ، ويجب تصريف البضائع على كل حال ، فيعمد الانحصار من نفسه الى تخفيض الاسعار .

٢ — ان الاسعار المرتفعة تؤول الى الاقلال من الاستهلاك .

٣ — ان الاسعار المرتفعة تسوق الناس الى الاستعاضة عن المنتجات الغالية

بمنتجات أخرى تقوم مقامها ، وإن الرقي الملمعي والكيمياوي من العوامل الفعالة في هذه الاستماعة ، وعندئذ يضطر الحاصرون الى تخفيض اسعارهم ليتسنى لهم اجتذاب المستهلكين من جديد .

على ان هناك شرطاً هاماً ليمكن كسر الانحصار بواسطة احدي هذه الوسائل الثلاث هو جو الحرية الاقتصادية ، وإذا كانت الاسعار المرفعة تخاق مزاحمين جديدين فيجب الا يمرقل الشارع مساعي هذه المزاحمة الجديدة ، كما يصنع ذلك فيما يتعلق بالمصنوعات الاجنبية اذ يصدر تشريعاً جمر كياً حامياً ، وإذا كان ارتفاع الاسعار يدفع نحو الاستماعة فيجب ان لا يمنع التشريع الجمركي الحامي هذه الاستماعة بمرقلة دخول البضائع المستعاض بها ، والواقع اننا نشاهد كثيراً من الانفاقات تتخطى الحدود وتصبح عالمية ولكن الواقع ايضاً ان جو الحرية اقل ملاءمة لها من جو الحماية .

٣ — الفردية الاقتصادية والتجارة الدولية

ان جميع الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم متفقون على ان التجارة الدولية مفيدة لجميع البلاد لان مصلحة كل بلد ان يكون له سوق واسعة يصرف فيها جزءاً من انتاجه ، ويستورد منها مواد الاولية وبعض السلع التي لا يتسنى له انتاجها ولكنهم يختلفون في السياسة التي ينبغي اتباعها حيال المزاحمة الاجنبية ، فالفرديون يدينون بمبدأ الحرية ، سواء أكان ذلك في التجارة الخارجية أم في التجارة الداخلية ويعتبرون ان المصلحة الاجتماعية ، المبينة على المصلحة الفردية هي في الوقت نفسه مصلحة وطنية مستقلة ولكنهم لا يرون في ذلك ما يبرر التفريق بين المبادلة التي تجري ضمن حدود الوطن او بين الاوطان ، فالمبادلات التي تجري بين رجال يقطنون اوطاناً مختلفة انما تخضع لدافع المصلحة الشخصية ، الموافقة للمصلحة الاجتماعية ، ومن مصلحة الوطن ان تنمو الثروة فيه وان يتحقق الرقي الاجتماعي ، وانما عماد الرقي الاجتماعي ، الحرية والمزاحمة فكلما اتسع السوق ، وامتد نطاق التجارة امام

وعاياً كل من البلاد ، فإن ذلك من شأنه ان يزيد في الثروة الخاصة الوطنية ، بفضل ما ينتج عن تقسيم العمل الاقليمي من اقتصاد بالجهود ، ودليل ذلك ان جميع الامم تعني بالمواصلات فتفتح الطرق الدولية من بحرية وبرية ، وتحفر الانفاق والترع في سبيل التجارة العالمية .

اما خصوم الفردية فاذا كانوا يوافقون الفرديين على نعم التجارة الدولية فانهم يختلفون معهم في تقدير اثر المزاخمة الاجنبية ، فالفرديون يرون فيها عامل رقي وبركة في التجارة الخارجية كما في التجارة الداخلية ، بينما يرى خصومهم في الحماية خطراً مزدوجاً : فهي تؤول الى انقاص الانتاج الوطني من جهة ، وتجبر البلد الذي تفزوه السلع الاجنبية على تغيير انتاجه واستعمال رأسماله .

أ — هل تؤول حرية المبادلة المطلقة الى انقاص الانتاج الوطني ؟

يقول خصوم الحرية الاقتصادية : ان حرية التجارة الخارجية من شأنها ان طبقت على استيراد البضائع الاجنبية ان تؤدي الى انقاص الانتاج الوطني واصنافه فاذا توفرت بعض الشروط المناسبة في بعض الصناعات استطاعت ان تظفر في ميدان المزاخمة بالصناعات التي تزاخمها وان تقضي عليها ، فاذا جرى ذلك في نطاق الوطن الواحد ، فإن السوق تنتقل من مشروع وطني الى مشروع وطني ، ويستفيد المستهلكون الوطنيون من ذلك من غير نقصان في الانتاج القومي ، ولكن اذا حصل بفعل مزاخمة صناعة اجنبية فإن الذي يستفيد منه هو المشاريع الاجنبية وينقص الانتاج القومي وان البلاد لا تستطيع ان تستفيد من ذلك بصورة دائمة لان قوتها الشرائية تقاس بانتاجها الذي صار ناقصاً بفعل المزاخمة الاجنبية .

ولكن دعاة الحرية لا يؤمنون بنقصان الانتاج ، أي نقصان كمية العمل الوطني وانما يقولون ان الصناعة الاجنبية اذا ظفرت بالصناعة الوطنية ، فإن يؤول ذلك الى قلة الاستهلاك ، لان الناس يشربون عليه مستعبدون بالسلع الأجنبية عن الوطنية . والبلاد الاجنبية لا ترسل اليها مصنوعات هدية منها ، وانما تقاضاها منها فاذا دفعنا فمعنى ذلك أننا قادرون على الدفع ولا تقدر على الدفع الا اذا كنا ننتج

القيم الضرورية لذلك ، فنثار على الانتاج حينئذ ولكننا ننتج أشياء غير المنتجات القديمة ، فنصدها وندفع بها ثمن ما نستورد . والواقع يثبت ان البلد الذي يستورد ما كان ينتجه من قبل لا يقع في الافلاس بدليل أن انكلترا كانت منتجة للحاصلات الزراعية ثم صارت مستوردة لها .

إن تحويل الصناعة الذي قد ينتج عن الحرية التجارية لا يؤولى حتماً الى نقصان الانتاج في البلد الذي زالت فيه بعض الصناعات بفعل المزاخمة الأجنبية ، بل يؤول غالباً الى تغيير استعمال العمل أو رأس المال اللذين كانا ينفقان في انتاج كثير النفقات ، والى تنظيم الانتاج بشكل أكثر انطباقاً على مبادئ توزيع العمل واقتصاد الجهد وتستطيع البلاد أن تستفيد منه ما تبادل به منتجاتها تكلفتها أقل مما كانت تكلفتها حين كان إنتاجها وطنياً . لذلك فإن الحرية التجارية تقدم عملاً وطنياً ومدى واسعاً له ، وتنشط الادخار والاكتناز وهما مقياس إمكان نمو الانتاج .

أما الحماية فانها تنتج عكس ذلك ، إذ ينشأ عنها انتاج غال ، أي يكلف نفقات باهظة وبالتالي يعطل من الثروة مقداراً كان يستغنى عنه الانتاج ، ويستفاد منه في صناعة أخرى ، وينشأ عنها تقلص في الاستهلاك بسبب ارتفاع السعر ، ولذلك كان نقصان الانتاج نتيجة للحماية التجارية لا للحرية الاقتصادية .

ب — هل يمس تغيير استعمال رأس المال المصلحة الوطنية .

إذا كان لا ينتج من المزاخمة الأجنبية سوي تيسير في التوجيه الصناعي ، وانتقال رؤوس المال من الحرفة المغلوبة في ميدان المزاخمة الى حرفة أخرى أكثر مورداً ، وأكثر انطباقاً على كفاءة البلاد واستعدادها الطبيعي والفني وإذا كان هذا لا ينقص القوة الانتاجية في البلاد ، فهل يلائم المصالح الوطنية العليا ، وأليس بهم المصلحة الوطنية أن يكون في البلاد بعض الصناعات والمنتجات الضرورية للدفاع عنها ؟

إن دعاة حرية المبادلة جميعاً يقرّون بوجود استغناء الدولة عن سواها فيما يتعلق

يمثل هذه المنتجات لالأسباب اقتصادية ولكن لأسباب وطنية ، ولذلك رأينا آدم سميث يقر قانون الملاحة ، مع اعترافه بضرورته لاثروة البريطانية . أما دعاة الحماية فيطالبون باستغناء الدولة عما سواها في مثل هذا الصدد لأسباب اقتصادية محضة . ويقولون ان على كل شعب أن يسعى لانماء قواه الانتاجية ، والقوى الانتاجية تنمو كلها في آن واحد فالزراعة المزدهرة تتطلب مراكز استهلاك كبيرة هي المدن الصناعية ، وصناعة النسيج تتطلب مواد أولية تستمدّها من الصناعات الاستخراجية ، فإذا سقطت إحدى الصناعات أمام المزاخمة الأجنبية قلت سقوتها يؤثر في سائر الصناعات ويؤكد دعاة الحرية ان ذلك ليس أكثر من تحول رأس المال من عمل الى آخر والصناعات التي لا تخشى المزاخمة الأجنبية تضاعف انتاجها ، فتكثر مبيعاتها واصداراتها ، وتستورد من البلاد الأجنبية ما لم يعد ينتج في البلاد ، ولكن دعاة الحماية يقولون إنا عندئذ نكون تحت رحمة البلاد الأخرى ، فباستطاعتها أن تغلق حدودها بوجه منتجاتنا ، وباستطاعتها حين نقضي على إحدى صناعاتنا بفضل اسعارها الرخيصة ، ان ترفع اسعارها فيما بعد حين يتم لها الانحصار ، ولذلك ليس من سوق مضمونة مثل السوق الداخلية ، ويجب اعتبارها السوق الطبيعية الأساسية للصناعة الوطنية .

عندما يقول انصار حرية المبادلة ان العمل الذي تطرده المزاخمة من حرفة ما يمكن ان يتجه الى حرفة أخرى تستطيع ان تنمي انتاجها وبيعه في البلاد الأجنبية . يفسون أن السوق الخارجية لا تستطيع ان تعادل قدرة السوق الوطنية على الاستهلاك ويحجب الأحرار على ذلك ان دعاة الحماية يبالغون في قولهم لأن مخاطر الحرية التجارية ليست كبيرة ، والمزاخمة لا تقضي إلا على عدد ضئيل من الصناعات التي يكلف انتاجها نفقات باهظة .

وأخيراً يستعمل خصوم الحرية التجارية حجة قوية سياسية : ان منع الحكومات الأجنبية إصدار بعض المنتجات يجعل الوطن المحروم منها تحت رحمة العدو ، والحكومات الأجنبية تلجأ لهذا المنع إما رغبة منها بمضايقة خصمها أو رغبة منها

بالاحتفاظ بانتاجها ولنفرض أن دولة كانت تستورد حديداً وفجماً من الخارج ، كان يمكن استخراجها من ارضها لو حمت صناعتها الاستخراجية ثم اشتركت في حرب وحرمت من استيرادها فانها تكون تحت رحمة خصمها ، ويحيب الاضرار على ذلك - أو كانوا يجيبون قبل الحرب الماضية - ان الدول لا يسهل عليها منع التصدير لانها تعتمد عليه في إحياء بعض الصناعات وفضلاً عن ذلك فمن النادر أن لا تصنع السلعة الواحدة الا دولة واحدة ، ولذلك لكي تصدق هذه الملاحظة التي أوردها دعاة الحماية يجب ان تكون هناك حرب عامة ، ولكن الحرب العامة في نظر الاضرار حادث استثنائي ، ولو أريد التفكير بكل الحوادث التي قد تقرأ لما أمكن عمل شيء .

ج - أضرار الحماية .

الى جانب الملاحظات التي لخصناها والتي هي عبارة عن أجوبة على حجج دعاة الحماية يورد دعاة الحرية حججاً هجومية ضد الحماية :

١ - يلاحظ دعاة الحرية ان ضعف بعض الصناعات الوطنية ينشأ غالباً عن نظام الحماية نفسه ، لأن هذا النظام يجعل الصناعة المحمية في مأمن من المزاومة وهذا يحملها على الكسل وعدم التطور ، ولو خشيت المزاومة اسارت في طريق التقدم .

٢ - ان الرسوم الجمركية التي ترمي الى حماية بعض الصناعات تضر بالصناعات الاخرى إذ تجبرها على شراء المواد الأولية والآلات بثمن مرتفع .

٣ - إن من الحسن اجبار المستهلكين ان يدفعوا بصورة غير مباشرة ضريبة لرؤساء بعض الصناعات ، لأن هذا هو معنى الرسوم الجمركية التي ترمي الى الحماية . ان غاية الرسوم الحامية هي رفع اسعار المنتجات المحمية أو منع هبوطها ، واذا كان دعاة الحماية يقولون ان الضريبة تقع على عاتق المنتجين الاجانب ، فقد يكون هذا صحيحاً في بعض الأحوال ولكن الغالب ان الرسوم لا تفرض على

الأجانب بل غايتها أن تتيح للصناعة الوطنية أن تباع منتجاتها بسعر أعلى مما لو كانت التجارة حرة ، وفي هذا من الضرر بالمستهلكين ما فيه .

إن كل ما تقدم يفسر لنا سبب التناقض الذي نراه في السياسة الاقتصادية لكثير من البلاد . وإذا كان كل من الأحرار وخصومهم يحتفلون برقي وسائل المواصلات وينشطونها ، فإن الأحرار يبقون منطقيين مع انفسهم لأنهم يدعون للاستفادة من وسائل المواصلات .

ثانياً : نقد المبدأ الفردي من حيث العدالة الاجتماعية

إن أكثر الانتقادات التي وجهت الى النظام الفردي مبنية على فكرة العدالة الاجتماعية . فياخذ عليه خصومه انه يقول ان الثواب على قدر المشقة ، وأن نصيب الانسان من خيرات المجتمع ينبغي أن يساوي مقدار ما ينتجه من المنافع للمجتمع فانظرية الفردية تؤول في الواقع الى عدم المساواة لأن المساواة الحقيقية انما تكون في تسليح الناس جميعاً بسلاح واحد ، ثم في تركهم يتنافسون في معركة الحياة ، ولكن الناس في المجتمع الفردي غير متساوين في الظروف ولا في الكفاءات الطبيعية ولا في القوة الاقتصادية ولا في انحصار الملك ، فمنهم من حبه الطبيعة بالذكاء او بالقوة الجسدية او بالثروة الموروثة ، ومنهم من حرمة من كل ذلك ، فليس من العدل اذن ان نجعل نصيب كل من الناس بقدر جهوده في الحياة ، بل يجب ان يتدخل المجتمع لتلافي عدم المساواة الطبيعية ، التي لا ينبغي ان يكون المرء مسؤولاً عنها .

لم تتجاهل النظرية الفردية هذه الانتقادات ، بل دافعت عن نفسها ، ونود الآن ان نطلع على رأيها في النقطتين التاليتين في عدم المساواة في الكفاءة الشخصية ، وفي عدم المساواة في القوة الاقتصادية .

١ — اما من حيث عدم المساواة في الكفاءات الشخصية ، اي في المزايا الطبيعية والفكرية والاخلاقية . فالفردين يفرقون بين انواع هذه المزايا .

فالزاياء الأخلاقية كالاجتهاد والأمانة والنشاط والتبصر والعزيمة ، صفات يكتسبها المرء في الحياة ، وهي جديرة بتمييزه عن سواه في أي نظام اجتماعي ، ومن العدل أن يكافأ عليها لأنه لم ينلها عفواً من الطبيعة ، وإنما نالها بجهد و ارادته وثباته .

على أن الأمر يختلف عن ذلك في المزايا الطبيعية والفكرية ، فالطبيعة هي التي تحبو الناس قوام الجسمية أو الفكرية ، وهي التي تجعل أحد الناس قوياً أو ضعيفاً ، ذكياً أو غير ذكي ، ولكن ليس من مصلحة المجتمع إصلاح نقائص الطبيعة ، لأن ذلك معناه أن نأخذ ثمرات جهد الألف كفاء لنعطها لغير الألف كفاء الأمر الذي يؤول إلى تنبيط المهمل عن الاتقان . ويشرح الفرديون فكرتهم هذه فيقولون ان الانسان يختلف عن الحيوان في أنه يقوم في المجتمع بدور المنتج وبدور المبادل . فإذا شئنا أن نتيح للمنتج الكفاء أن يعطي المجتمع كل نشاطه ، علينا أن نحفظ له ثمراته وهذا سيكون في مصلحة المجتمع ، لأن الكفاء عندئذ يغامر ويخاطر ، ويجدد صناعته إن كان صناعياً ، أو يكثر من الإنتاج إن كان عاملاً . أما ان نحرم المجتمع من نشاط الألف كفاء في سبيل غير الألف كفاء فأمر يؤخر المجتمع ، أو كما يقول باستيا — يعني انتحار المجتمع — ويضر بغير الألف كفاء في آن واحد ، لأن الألف كفاء هم الذين يتيحون لغير الألف كفاء أن يجودوا بالمنتجات الغزيرة بالسعر الرخيص بفضل المزاومة الحرة القائمة بين الألف كفاء ولا ينكر الفرديون أنه سينتج عن ذلك آلام لغير الألف كفاء من الصناع والتجار والعمال ، ولكن هذه الآلام في اعتقادهم شر لابد منه ، أو بمن ضروري للتقدم والرفي .

ومثل ذلك شأن الانسان المبادل ، فمن مصلحة المبادل ان يكون مبادله ذا كفاءة وقوة ، لأن المنتجات إنما تبادل بالمنتجات ، ومن مصلحة صاحب الخنطة الكثيرة ان يكون في السوق سكر كثير أنتجه الصناعي الكفاء ، لأن هذا يتيح له أن ينال سكرأ رخيصاً وكثيراً بخنطته الكثيرة والرخيصة ، أما اذا كان في

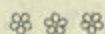
السوق منتج كفاء للحنطة ، ومنتج غير كفاء للسكر ، فهذا يضر بالكفاء ، لأنه سينال سكرًا قليلًا لقاء الحنطة الكثيرة ، ويضر بالمجتمع أيضًا لأنه يهيب بالكفاء الى الافلال من انتاجه ولكنه في الوقت نفسه ينفع غير الكفاء لأنه ينال ثمرات كثيرة بجهد قليل .

ويضيف الفرديون الى ذلك أخيراً ان الفروق قليلة بين الناس من الوجهتين الطبيعية والفكرية وان الجبارة والاقتزام شيء نادر في الحياة ، وان العبوة العزايا الأخلاقية والتي هي شيء ارادي ، يكتسبها الانسان في الحياة بجهد الشخص وبميزته في اصلاح نفسه ، ومن العدل ان يقتطف ثمرات هذه الجهود كلها .

٢ - وأما من حيث عدم المساواة في القوة الاقتصادية ، أي في الثروة المكتسبة أو الموروثة ، وفي وضع المرء كصاحب عمل أو كأجير ، وفي حصر الملكية العقارية ، فالفرديون يجتهدون كثيراً في الدفاع عن نظريتهم لأن هذه المواطن هي هدف الطاعنين بالفردية وهي التي تستثير خصومها . إن الانتاج في مجتمعنا الحاضر يقوم على رأس المال الذي يتصرف به المنتج وهو إما أن يكون مكتسباً أو موروثاً ، فإذا كان مكتسباً يجهد المرء واجتهاده وكفاءاته فن مصلحة المجتمع ان يترك للأفراد كفاء ثمرات اعمالهم تنشيطاً لهم على العمل وحفظاً لرؤوس الأموال المستعملة للانتاج ، أما اذا أراد المجتمع اصلاح أخطاء الطبيعة فأخذ من الأفراد كفاء ليعطي للمعجزين فانه يبط عزائم الأفراد كفاء من جهة ويوجه الأموال المنتجة نحو الغايات الاستهلاكية ، أما اذا كان موروثاً فالأمر يحتمل شيئاً من الجدل .

إن الارث عامل من عوامل عدم المساواة ، في رأي خصوم الفردية ، وهو يختلف عن عدم المساواة في الكفاءات لأن هذا من عمل الطبيعة أما الارث فقانون إنساني يجعل حق الملك أبدياً ويورث مال المرء لوارثيه . ولكنه يضر بالمجتمع لأنه يوزع الثروة التي هي عماد الانتاج ، وقد يلقبها في أيدي غير الأفراد كفاء ولذلك يجب إلغاء الارث . ولكن الفرديين لم يدهشهم هذا الاعتراض ، بل أعلنوا أن الارث ضروري للمجتمع وضروري للوارثين ولغير الوارثين وأضافوا الى ذلك ان

طالبي الغاء الارث إنما هم كالأطفال لا يفكرون إلا بحاضرهم وينسون ماضيهم ولا يفكرون بمستقبلهم ، فهم ينسون القوة التي تدفع الى خلق رؤوس المال ، وهي المصلحة الشخصية . ان مصلحة المرء الشخصية تجعله يرتبط بأبنائه ويعمل لأجلهم ، ولو ألغينا حق الارث ، لأضعفنا حافزاً اقتصادياً قوياً وعلى هذا فإذا فكرنا بتوزيع رؤوس المال الموروثة بين الناس جميعاً فانا لا نجد رأس مال نوزعه . ورأس المال إنما تكون لأن أجيالاً كثيرة اشتغلت وادخرت مؤملة بحق الارث . ولقد يكون من الممكن ان تقع الثروة في أيدي أناس غير اكفاء وهو أمر بأسف له الفرديون ، ولكنهم يرون ان المصلحة العليا للمجتمع تقضي مع ذلك بالاحتفاظ بالارث .



الفصل الخامس

الحياة الاقتصادية في القرن التاسع عشر

ان الحرية الاقتصادية ظفرت في معركتها في القرن التاسع عشر في انكلترا وفي فرنسا ، ومنها عمت العالم ، أما في فرنسا فقد كان ظفرها صريحاً خلدته قوانين الثورة الفرنسية ، وأما في انكلترا فان الدعوة للحرية كانت على لسان العلماء واخذت بها المحاكم مبكرة جداً فمنذ اواخر القرون الوسطى كانت المحاكم تصدر قراراتها بانتقاص امتيازات الاصناف ونقابات الحرف لمنافاتها الحرية ، وتعمل على ان يسود قانون المزاومة الحرة واحترام العقود ، ثم ان الحرية التجارية الخارجية كانت في فرنسا فرعاً من الحرية الاقتصادية الاساسية ، وكانت مبدأً نظرياً وقتذاك أما في انكلترا فحرية التجارة الخارجية هي التي كانت عاملاً في تمجيد فوز الحرية الاقتصادية نهائياً لان مذهب مانشستر الذي يمثل الحرية في انكلترا انما كان فضاله وعمه في اول الامر في سبيل حرية التجارة الخارجية .

ولكي نلم المامة بسيطة بما حققته الدعوة الى الحرية في الواقع الاقتصادي نود ان نستعرض مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونشاهد التطور الذي اصابها :

١ - التجارة : كان الفيزيوقراطيون يجدون في حرية تجارة الجبوت ، تنفيذاً لمبدأ الحرية الاقتصادية ، وتأميناً لمصلحة الزراعة ، فتم لهم ذلك في فرنسا منذ سنة ١٧٦٣ مع شيء من التردد واصبحت الحرية نهائية سنة ١٧٨٧ . وفي الوقت نفسه ،

عقد بين فرنسا وانكلترا عقب حروب استقلال الولايات المتحدة معاهدة تجارية عام ١٧٨٦ أعلنت حرية التجارة والملاحة بين البلدين وخففت الرسوم الجمركية بينها مما أدى الى استياء الصناعيين ، كما تقرر فتح المستعمرات الفرنسية امام التجار الاجانب منذ سنة ١٧٨٤ .

ثم جاءت الثورة الافرنسية لتكمل ما حققه القرن الثامن عشر فازالت الجمارك الداخلية ورسوم المرور ولكن الاستياء من معاهدة ١٧٨٦ كان كبيراً مما أدى الى رد فعل ضد حرية التجارة ، وجاءت حروب نابليون والحصار القاري فعزلت فرنسا عن انكلترا ، مزاحمتها الرئيسية .

اما انكلترا فقد كانت وحدثها الداخلية مكتملة تقريباً ولم يكن فيها في اواخر القرن الثامن عشر جمارك داخلية ، ولكنها مع ذلك اخذت بالحماية في المواد الزراعية وفرضت الرسوم الجمركية على الخنطة . ولم تأخذ بهذه السياسة حيال الصناعة ، لان انكلترا كانت وقتئذ متفوقة على العالم جميعاً في التصنيع مما يجعل صناعتها في نجوة من المزاومة الخارجية وبوجهها نحو الحرية التجارية المفيدة لها والتي تؤمن للعمال سلماً رخيصة الاسعار ، ولارباب العمل عمالاً رخيصي الاجرة اذ تجيز استيراد المواد الغذائية الرخيصة معفاة من الرسوم الجمركية ، فتخلص المعيشة ، ويقبل العمال العمل بالاجور الرخيصة .

فأدت جهود « كوبردن » وجهود « عصابة مانشستر » الى الغاء رسوم الخنطة في عام ١٨٤٦ .

اما في فرنسا فقد قام الاحرارالاقتصاديون بحملة عنيفة في سبيل الحرية ادت الى معاهدة عقدت عام ١٨٦٠ بين فرنسا وانكلترا بفضل جهود كوبردن الذي استطاع ان يسحر « صديقه نابليون الثالث » ، وقد قضت هذه المعاهدة بفرض تعريفات جمركية منخفضة على مبادلات البلدين ، وتلا هذه المعاهدة حتى عام ١٨٧٠ معاهدات اخرى مبنية على اساس الحرية ، ولكن هذه الحركة كانت عارضة ، وعاد العالم الى سياسة الحماية التجارية ، ما عدا انكلترا .

ومما زاد في الصفة العالمية لتجارة نمو وسائل المواصلات وظهور السكك الحديدية والبرق والمراكب البخارية ، وظهور الولايات المتحدة كمنتج يموت انكلترا بالجوب والمواد الاولية الزراعية ، فضلاً عن ذلك فان اكتشاف ذهب كاليفورنيا (١٨٤٨) واستراليا (١٨٥٠) ثم افريقيا الجنوبية في اواخر القرن التاسع عشر ادى الى ظهور الازدهار واتاح تموين المشاريع الكبرى في العالم .

كانت التجارة رأسمالية في هذا العصر ، ولكن الرأسمالية الصناعية هي التي كانت تطبع العالم بطابعها في القرن التاسع عشر .

٢ - الصناعة : اما في الصناعة فقد كانت انظمة الاصناف والسياسة الماركاتيلية في اواخر القرن الثامن عشر موضع كثير من الانتقاد ، وقد تجلّى ذلك بشدة على منبر المجالس الثورية وعلى نسان المفكرين السابقين للمعامل الذين يذكرون ان هذا التنظيم كان يستهدف « طريقة تهيئة المادة الاولية ومكان بيعها وزمائه باليوم والساعة ولمن يجب بيعها ، ومن يستطيع شراءها ، وطبيعة وشكل وتهيئة الاقشة ، والاصبغة ، والعلامات ، والكشوف . . . والبيع والشراء ، والارسال الخ . . . » كل ذلك كان يقصده به ايجاد ابقاء المساواة بين المنتجين ، والمحافظة على مبادئ الصناعة وخصائصها .

ولكن هذه الاسباب زالت منذ اواخر القرن الثامن عشر ، فقامت حركة فكرية لدى الاقتصاديين وبين الفلاسفة تنقض تلك الادعاءات . وكانوا يحتجون خصوصاً بعدم فائدة كل هذه النظم نظراً لازدياد ونمو المؤسسات التي كانت تشد عنها ، اذ كثرت المعامل والمصانع خارج المدن التابعة للرقابة وبدأ الناس لا يحترمونها رغماً عن العقوبات التي كانت تنزل بهم .

ثم جاء التقدم الاقتصادي المتزايد للصناعات الجديدة المؤسسة خارج هذا النطاق الاقتصادي ، مثل تقدم صناعة القطن في انكلترا ، ففضى على المقاومة واثار الافكار وبدأ الناس يقارنون بين الصناعة الخاضعة للتنظيم وبين التي نمت في الحرية . وهاك

ما يقوله يونغ Young عن انكلترا « انكم تفتشون عبثاً في صناعة الصوف عن العبقريّة الصناعيّة الانكليزيّة التي تتجلى في صناعة الحديد او القطن او البور او البورسلين . هنا كل شيء نائم ، ناقد الحس ميت . تلك هي نتائج الانحصار المشؤومة ، تريدون ان تعلقوا سحابة سوداء فوق ازدهار مانشستر ؟ اعطوها انحصار القطن . وهل يؤلّسكم نمو برمنغهام المدهش ؟ ان الانحصار يستطيع ان يجعل طرقاتها قفراً كأنه وباء . »

فلما ولي تورغوا الحكم في فرنسا وزيراً للويس السادس عشر عام ١٧٧٤ اصدر مرسوماً بالغاء نظام الاصناف او « الطوائف » ، ثم اعيدت بعد سقوط تورغو ، وجاءت الثورة الفرنسيّة فأتمت التطور والفت الطوائف وجمعيات ارباب العمل وجمعيات العمال ومفتشيات المعامل والامتيازات الصناعيّة ومنعت العمال من تأليف جمعيات عماليّة تبنتغي السعي لرفع الاجور .

وكذلك الامر في انكلترا ، فقد زالت بقايا مؤسسات الطوائف عام ١٨١٤ بالغاء نظام « المتدربين » الموضوع منذ عهد العصابات ، والغيت السلطة الممنوحة لحكام الصلح بتعيين اجور العمال في بعض الحرف .

يمتاز القرن التاسع عشر بنهضة صناعيّة عامّة وهذه النهضة كانت قاصرة على القطاع الرأسمالي ، ومما سهل هذه النهضة صيغة الشركات المغفلة التي اتاحت جمع رؤوس مال كبيرة ، وامكان التنافس الحر . ولقد حافظت انكلترا على سبقها في ميدان الصناعة الرأسماليّة ، وكانت فرنسا وبلاد اوروبا الغربيّة تتقدم في طريق التصنيع ولا سيما بفضل الحصار القاري الذي اجبرها على الاستغناء عن الانتاج البريطاني وانتاج المستعمرات .

على ان هذه النهضة لم تكن على مقياس واحد في العالم ، فرؤوس المال المدخرة في اوربا الغربيّة اتاحت استثمار البلاد الاخرى ، فبدأ نمو الولايات المتحدّة بعد حروب الانفصال ، ونمو المانيا بعد حرب السبعين وبقيت بلاد افريقيا محرومة من رؤوس المال حتى الحرب العامّة الاولى .

٣ - الزراعة : لم تكن الزراعة حرة في القرن الثامن عشر ، فقد كانت الاحكام القانونية والتعاملية تقيد حرية استثمار الاراضي اما لغاية غذائية (كشرطة الحبوب) واما لتملقها بحقوق اقطاعية كالصيد مثلاً وكذلك كانت تقيد المستثمر الزراعي بمواعيد الزراعة والبذر والغرس والحصاد ، وبطرائقها ، فجاء التشريع الجديد يلغى هذه القيود جميعاً ويعلن الحرية المطلقة في اختيار الزمان والطرائق والنوع والسكية . اما من حيث الملكية فليست الثورة الفرنسية هي التي خلقت الملكية الصغيرة في الاراضي ، لان هذه الملكية كانت تشغل نصف الارض الفرنسية قبل ان تقوم الثورة ، وانما ادت الثورة الى جعلها حوالي الثلثين بفضل توزيع الاراضي المصادرة . فقد بدأت الجهود منذ اواخر القرن الثامن عشر لتخليص الارض من بقايا النظام الاقطاعي ، فألغى حق مرور الماشية على بعض الاراضي ، ولكن بقيت آثار من حق يدعى « vaine pature » أي حق رعي ماشية القرية في بعض الاراضي عقب الحصاد حتي يومنا هذا . ثم جاءت حكومة الكونفانسيون فأجازت اقتسام اراضي « المشاع » اي الاراضي التي تملكها بلدية القرية . وكذلك الامر في انكلترا حيث كثرت اقتسام الاراضي المشاع . ولئن أدى ذلك في فرنسا الى تقوية الملكية الصغيرة فانه أدى في انكلترا الى الملكية الواسعة لان ريفها كان يقفر بسرعة من اليد العاملة التي هجرته الى المدن الصناعية . ثم انتشرت الحركة الى بقية بلاد اوربا الغربية بتأثير انتشار الفلسفة الفردية الحرة ، مع قانون نابليون المدني ، فتوطدت اركان حق الملك واصبح مطلقاً واضاع قيوده التعاملية .

٤ - الحريات الاساسية : جاء في بيان حقوق الانسان « ان الناس يولدون احراراً ومتساوين في الحقوق » ، وهذا المبدأ يطبق في مواطن هامة من الحياة الاقتصادية :

أ - حرية الشخص البشري : هذا المبدأ لم يعد يسمح بالرق الشخصي ولا باتقانة او الرق الارضي servage ولكنه يحجز ايجار العمل لذلك أزيلت

الثورة بقايا التباعة الشخصية وبقايا الاقنان serfs اي الزراع المرتبطين بالأرض وجعلتهم احراراً يتصرفون بشخصهم كما يشاؤون فقال بيان حقوق الانسان « ان لكل انسان ان يتصرف بخدماته ووقته ، ولكنه لا يستطيع ان يبيع نفسه لأن شخصه ليس ملكاً يباع ويشترى » وقد تأيد هذا المبدأ بالمادة ١٧٨ من القانون المدني القائلة « لا يجوز للمرء ان يبيع خدماته إلا لزم من معين ولعمل معين » .

٢ — حرية الفرد بالتنقل والسكنى حيث يريد : وهي الحرية التي ألغى اليها دستور سنة ١٧٩١ والمعروفة بحرية الذهاب والبقاء والفرار وهذا شيء جديد بالنسبة لنظام القرون الوسطى الذي بقي حتى ذلك العهد ولا سيما في المدن التي تحظر الإقامة مدة طويلة فيها على السوقي forain والاجنبي وكل من لم يكن من اهاليها Bourgeois وقد كان هذا التجديد خليقاً ان يكون ذا اثر عظيم في الحياة الاقتصادية إذ اتاح تبادل الأيدي العاملة بين المناطق ومكن العمال من التنقل ، الأمر الذي سهل المزاخرة التي ما كان النظام القديم يتيحها .

٣ — حرية المرء بأن يعمل أو أن لا يعمل ، وأن يعقد أو ان لا يعقد : أصبحت (الحرية قدرة الفرد على عمل كل ما لا يضر بسواه) دون نظار الى الصالح الاجتماعي العام . فقال بعض خطباء المجلس التأسيسي « ان حق العمل من أول حقوق الانسان فهو ملكه وهو — كما يقول الوزير الفيلسوف تورغو — حق الملك الاول والاقدس والاخلاق . بقيت هذه الحرية مبدأ أساسياً في المجتمع الحاضر خلا شواذ حديثة مثل التثريب الذي شرع قبل الحرب الاخيرة العمل الاجباري في كثير من بلاد اوربا وهو شديد الشبه بالخدمة العسكرية الاجبارية ، والواقع ان حق المرء بالعمل او بعدم العمل إنما ينمو في بلاد يزداد فيها عدد السكان زيادة طبيعية ورؤوس الأموال موزعة توزيعاً من شأنه ان يتيح تشغيل كل العمال ويشعر فيها العمال والذين لا يقيمون بثروتهم وحلهم باستعداد الارتفاع نحو مستوى معيشة أعلى .

٤ — وأخيراً تأتي حرية اختيار الحرفة ، والحق ان اليهود السابقة لم تكن تعرف هذا النوع من الحرية في قسم كبير من الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية وانما عنت المدن بوضع القيود والحدود لممارسة الحرف في داخل المدينة وأخذت الخارجين عنها بممارستها وتألقت (الاصناف او الطوائف Corporations) التي حرصت على الدفاع عن امتيازاتها لاسيما حين جاءت الحياة الاقتصادية الجديدة تهدد هذه الامتيازات .

ولما كان الملك في فرنسا يريد تأسيس بعض الصناعات وتنشيط بعضها الآخر كان هذا التنشيط يتجلى بالامتيازات التي كانت تمنح لها . ولكن الحركة الفكرية التي بعثها الفلاسفة والاقتصاديون والفيزيوقراطيون وآدم سميث كشفت القناع عن اضرار هذه الامتيازات وطالبت بازالة العقبات من طريق العمل ورؤوس المال والصناعة والتجارة بل كانت آراء الفيزيوقراطيين مصدراً يرجع اليه الخطباء في المجالس الثورية .

وقد تم تحقيق هذه الآمال على يد المجلس التأسيسي بقانون ٢ — ١٧ آذار ١٧٩١ الذي ألغى هيئات الحرف والاصناف . هذا القانون في جوهره قانون مالي ، اذ ان المجلس التأسيسي بعد أن فرض الضريبة المنقولة على الدخل الشخصي والضريبة العقارية على الانتاج الزراعي اراد فرض ضريبة البائتة — وتعرف في سوريا بالتمتع — على الانتاج الصناعي ، فقال مقرر القانون في لائحة الاسباب الموجبة : انه ينبغي ان يرافق هذه الضريبة نعمة كبرى على الصناعة والتجارة هي الغاء الاستذات maitrises والنقابات وعلى المجلس الغاؤها لانها تقض حرية العمل .

ليس في حقوق الثورة الا استثناءات قليلة لهذه القاعدة العامة ، فهي تستثني الصيدلة في سبيل الصحة العامة ، والجوهريين من أجل رقابة المعادن الكريمة ، وأفران التعدين بسبب ضرورة منتجاتها للحرب وسلامة البلاد .

ثم اضيف الى هذه الحرف التي تخضع لممارستها لتنظيم حكومي ، الطب وبعض

المهن الحرة ولكن هذا التنظيم كان يقتصر على الاذن بحوز لقب معين ، اذ ان عدد الممارسين ما كان محدداً .

وجملة القول ان الشواذ قليلة ولكنها تختلف باختلاف البلاد . ففي المانيا والنمسا قبل الحرب وبعدها نجد بعض الصناعات والتجارات في نطاق تقابي ذي قيود وحدود ولكن هذا كله لا يمس المبدأ الذي يبقى عاما شاملا اكثر بقاء العالم . اما الواقع الاقتصادي الحديث في البلاد الراقية — حتى الحرب الحاضرة — ففيه روح تقابية جديدة تحدد عمل الجديدين ، ولكن المبدأ الحقوقي بقي دائماً هو الحرية .

البناج المصنوع

معارضة المذهب المدرسي

حدثت في البلاد السابقة الى الصناعة مثل انكلترا وفرنسا ، حوادث اجتماعية في النصف الاول من القرن التاسع عشر أثارت تفكير المعاصرين فقد بدأت الصناعة الميكانيكية الكبرى الناشئة تحشد حول مناجم الفحم جماهير عظيمة من العمال ، مغمورة في بؤس اسود ، فالحرية التي أطلقت يد المنتجين في الانتاج وتعيين الاسعار وجني الارباح تركت الطبقة العاملة بدون حماية فاضطربت النفوس الكريمة وطالت بتغيير الحال ، وتقرر إجراء تحقيق حول وضع العمال الاجتماعي ، فانهى الامر في فرنسا الى وضع تقرير مشهور باسم واضعه « فيلرمه » تحت عنوان « حال العمال الطبيعية والمعنوية » أدى بعد مناقشته في البرلمان الفرنسي لصدور اول تشريع اجتماعي في فرنسا سنة ١٨٤١ عن شغل الاطفال . وجاء في التقرير ان المعدل الوسطي لساعات العمل اليومية في الصناعة كان ١٤ ساعة ، بل ان ساعات العمل تبلغ ١٦ ساعة في معامل نسيج « روان » وليس الرجال والنساء وخدمهم الذين يشتغلون هذه المدة بل الاولاد البنات والاطفال ، ويقص المحقق انه وجد في صناعات النسيج اطفالا عمرهم سبع او ست او خمس سنوات يشتغلون من ١٢ الى ١٥ ساعة وينامون بين ذلك قرب أنوالهم او عليهم أن يعيشوا الى دورهم ويعودوا منها ، وكانت السباط تعتبر من أدوات العمل في معامل الاطفال . أما

الاجور فقد هبطت الى أخط ما يمكن مؤدية الى بؤس عام في طبقات العمال .
ويحدثنا « ساي » في صدد كلامه على انكسار ان دخل العامل فيها ما كان يتجاوز
نصف نفقاته أو ثلاثة ارباعها ، وإنما كان يستقرض الباقي الضروري ليعيش وأسرته
أما شرائط السكن فكانت سيئة ، وكان العمال يسكنون في الاقبية ، وفي
الأحياء المزدهمة بالسكان والمحرومة من وسائل العناية الصحية ، مما أدى الى أن
يكون المعدل الوسطي لحياة العامل ٢٥ سنة في معامل ميلوز ، بينما هو ٣٦ سنة
بالنسبة لباقي السكان .

هذا هو الوسط الجديد الذي الغيت فيه كل الحواجز والعقبات التجارية
والحرفية التي كانت تعرقل حرية نشاط الأفراد ، ولم تتدخل الدولة في عقود العمل
الا في سنة ١٨٤١ حين نظمت شغل الأطفال .
وفي الوقت نفسه بدأت تظهر حاديات اقتصادية ما كانت معروفة بشدها
وصورتها من قبل ، وتتجدد مرة كل عشر سنين : أعني أزمات فرط الانتاج التي
ظهرت اعتباراً من عام ١٨١٥ والتي كان يعقبها هبوط سريع في الأسعار ، وكساد
في الأسواق واغلاق للمعامل وعطالة عمال . وقد لاحظ بمض الاقتصاديين مرافقة
النظام الفردي الحر الجديد المطابق للمذهب المدرسي لظهور هذه الحوادث ولا سيما
الأزمات وبؤس العمال فدرسوا علاقة هذا النظام بنتائج العملية ، وبدأت حملاتهم
عليه منذ مطلع القرن التاسع عشر ، أي بعد تأسيس المذهب المدرسي . واشتدت
الحملة في منتصف القرن ، وبلغت الذروة في الربع الثالث منه ، وقد بدأت هذه
الحملات بأشكال وصيغ مختلفة باختلاف اصحابها ونزعاتهم السياسية والفلسفية
والاجتماعية ، وهي تتراوح بين التدخل الموقت والشيوعية المطلقة . على ان منها ما هو
قاصر على طرائق البحث المدرسية ، وهو رأي المذهب التاريخي ومنها ما يبحث في
حق الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية إما من اجل الطبقة العاملة ، وإما من
اجل حماية الانتاج الوطني ، وهو رأي المذهب التدخل ، ومنها ما يهتم بقلب المجتمع
الاقتصادي والسياسي وهو مآل مذهب الاشتراكية المختلفة من خيالية أو علمية
أو ثورية نقابية وما هو في حكمها من المذاهب المختلفة الجماعية .

الفصل الأول

معارضة الطريقة المدرسية

المذهب التاريخي الألماني

مر المذهب التاريخي بمرحلتين : الأولى مرحلة المذهب التاريخي القديم وتقع بين عام ١٨٤٣ - ١٨٥٣ ويمثلها علماء ثلاثة : روشه ، وهيلد براند وكنائس. ثم نامت حركة المذهب حوالي عشرين سنة فلم ينشر أصحابه أي مؤلف حتى كان عام ١٨٧٠ فجاء شمoller وجمع آثار من سبقوه وضاف إليها وصححها وأسس ما دعي بالمذهب التاريخي الشاب ومن رجاله بوشر وسومبارت .

يمكن تقسيم آراء المذهب قسمين : قسماً انتقادياً ، وآخر انشائياً . ففي القسم الانتقادي بهاجم رجال المذهب التاريخي طريقة بحث المدرسين واستنتاجاتهم وانهم جعلوا الاقتصاد السياسي علماً مجرداً قاصراً على عدد من القوانين والمقدمات تبحث في الاسعار والمبادلات وفصلوه عن الواقع المكاني والزمني ، فالمذهب المدرسي الذي انشئ في انكلترا وفرنسا في عهد من العهود ، لم يعد يصلح لها فيما بعد ، وكان أخرى ان لا يصلح لأمانيا لأن ظروفها تختلف عن ظروفها . ولذلك تجبلى رد الفعل فيها ويدور حول نقاط ثلاث :

١ - يأخذ التاريخيون على المدرسين حرصهم على التعميم : اذ حسبوا القوانين الاقتصادية التي وضعوها صالحة لكل زمان ومكان ، ورأوها مطلقة دائمة

عامة ، ويقولون ان هذه النظرة خاطئة وان القوانين الاقتصادية موقته وشرطية ، فهي موقته بمعنى ان سير التاريخ حين تظهر وقائع جديدة يدفع الاقتصاديين لتغيير صيغهم ، وهي شرطية بمعنى ان القوانين الاقتصادية لا يؤيدها الواقع الا اذا لم تأت ظروف طارئة تعطلها .

٢ - يأخذ التاريخيون على المدرسين عدم كفاية مفهومهم النفساني وضيقه : اذ اعتبروا الانسان مدفوعاً بفرصة النفع الشخصي وحده ، عاكساً في سبيل الربح ، ويقولون ان النفع الشخصي ليس الدافع الوحيد للانسان حتى في النطاق الاقتصادي وانما يخضع الانسان لمواطن مختلفة : من حب المجد ، او الحسد ، او لذة العمل ، او الشعور بالواجب او الرحمة او العادة .

٣ - يأخذ التاريخيون على المدرسين استعمال الطريقة القياسية والمجردة ، اذ تصوروا الانسان باحثاً عن نفعه الشخصي دائماً وبصورة عقلانية ، ويقولون ان من الواجب استبدال الطريقة القياسية بطريقة الاستدلال المبني على المشاهدة فاذا كان ليس للانسان غير واقع واحد يمكن التوصل الى حدس تصرفاته عن طريق المحاكمة والافتراض ، اي يمكن تمثيل الواقع المفترض بصورة آلمية ، اذ كل علة تنتج معلولات يسهل معرفتها ، اما اذا افترضناه يعمل بدوافع مختلفة — كما يقول التاريخيون — فالمشاهدة المتأنية المبنية على الوقائع المتعددة ، والمستعملة الاستدلال المتبصر ، يمكنها ان تبني نظرية اقتصادية تراعي الوقائع .

أما القسم الانشائي فيمكن ايجازه في فكرتين كانتا اساساً للانتقادات التي اوردناها :

١ - يرى التاريخيون انه يجب احلال المفهوم العضوي محل المفهوم الآلي في الحياة الاقتصادية فالمدرسيون يدرسون ، من بين الحوادث الاجتماعية ، الحوادث التي يمكن تحليلها بطريقة آلمية . فيدرسون تطورات أسعار البضائع ، ومعدل الفائدة والاجور ، والعرض والطلب لأن الناس في هذه الامور يخضعون لدافع المصلحة الشخصية ، فيسبون كأشخاص ميكانيكية ، ولذا يمكن صنع نماذج

ميكانيكية تمثل الواقع . ولكن هذه النماذج لا تمثل الواقع كله ، فإذا كان المدرسيون يبحثون أسباب ارتفاع اجور العمال او انخفاضها فلا يذكرون طبقات العمال ، ولا مستوى معيشتهم ، ولا الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بهم والتي تؤثر في ذلك . فإذا اريد فهم مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والتأثير عليها يجب دراستها في صلاتها بالوسط الاجتماعي ، اذ ان « التعليل الآلي للحياة الاقتصادية — كما يقول ريست — لا يكفي لبيان تعقدها ، وهو يضع يدنا على بعض الوقائع العامة ولكنه يتركنا عاجزين عن فهم صفاتها الخاصة والحسية » .

٢ — يؤكد التاريخيون ان البيئة الاجتماعية ليست ثابتة بل تتغير وتتطور باستمرار ويجب تعليل كل مرحلة من مراحل التطور، ولذلك كانت معرفة الأحوال الماضية التي مرت بها المجتمعات البشرية تفتح امامنا السبيل لمعرفة حالها الحاضر ، فالانسان ابن المدنية ، ومحصلة التاريخ ، وانما تختلف حاجاته وثقافته وصلاته بالناس جغرافياً ، وتتطور تاريخياً مع جميع ثقافة الجنس البشري لذلك كان يجب ان يجمع الى جانب النظريات ، كما فهمها المدرسيون ، طريقة أخرى اقرب الى « علم الحياة Biologie » ، تعنى بالوصف التفصيلي وبالتعليل التاريخي حين تبحث الحياة الاقتصادية لأي أمة من الأمم .

ولكن التاريخيين اذا كانوا متفقين على هذين المبدئين فهم مختلفون في طريقة استعمال الوقائع التاريخية . هم جميعاً يرجعون الى التاريخ ، ولكنهم يطلبون منه أشياء مختلفة ، ويمكننا تصنيف اساليبهم ثلاثة أصناف :

الاول بحسب الترتيب التاريخي بمثله « روشه » وهو صنف التاريخ التمهيلي ، اي ان « روشه » يأخذ بالنظريات المدرسية وانما يدعمها بأمثلة مستمدة من التاريخ ، وهو لا يستعين بالتاريخ ليضع نظرية وانما يستعين به لاثبات النظرية . وهذا الصنف لا يعتبر معارضة للمذهب المدرسي لانه يأخذ بمبادئه ويدعمها بالأمثلة التاريخية .

الثاني الذي يصادف بلوغ المذهب المدرسي قمة المجد هو صنف التاريخ التعليمي ومثله هيلد براند ، فينكر النظريات المدرسية جميعاً ويعتبرها مغلوطة وبعلم ان

ليس في الاقتصاد السياسي قوانين طبيعية حسب المفهوم الفيزيوقراطي ، وانما هناك قوانين لتطور المجتمعات الاقتصادية .

الثالث صنف التاريخ الوصفي ورجاله لا يبحثون عن القوانين الطبيعية الساكنة التي يبحث عنها المدرسيون ، ولا عن القوانين الحركية او قوانين التطور التي يبحث عنها هيلد براند وانما يقتصرون على وصف المؤسسات الاقتصادية وصفاً دقيقاً ، فيدرسون مؤسسات الماضي على ضوء المصادر التاريخية ، ويدرسون المؤسسات الحاضرة على ضوء التحقيقات الفردية والاحصاءات .

كان لهذا المذهب أثر عميق في انكلترا ، فاخذت به طائفة من الاقتصاديين امثال اشلي وكليف ، اما في فرنسا فكان تأثيره ضعيفاً وقد اخذ به بعض المؤلفين امثال هوزر وجرمن مارتان . ويمكن ان نقارب بين التاريخيين وبين المذهب الاجتماعي الفرنسي الذي اسسه « دوركايم » في اواخر القرن التاسع عشر والذي يعنى ببحث « الوقائع الاجتماعية كما تبحث الأشياء » ، وقد اخذ سيمياند بهذه الطريقة في صدد بحثه قضايا النقد والاجور .

الفصل الثاني

التدخل الاقتصادي

البحت الأول

بسموندي ونسريع العمل

ولد سيمونندي في جنيف وكان ينادي بآراء آدم سميث في أول عهده ، ولكن عدل عن رأيه عقب سياحة قام بها الى انكلترا حوالي ١٨١٨ فقد نشر حين حين عودته منها عام ١٨١٩ كتابه « مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي » وهو كتاب ينتقد فيه الاستنتاجات العملية للمذهب المدرسي الذي يدعو بمذهب الثروة ولا سيما الاستنتاجات التي وصل اليها بصدد بركات المزاحمة الحرة ، وانسجام المصالح وقد اخذ على المدرسين ان هدفهم هو اكثار الانتاج ، وانهم يتعمسون للآلة من غير ان يعنوا بمصير العمال الذين تحمل الآلة محملهم ، وانهم يسرون لهبوط الاجور لان ذلك يرخص كلفة الانتاج . (يقول ان الاشياء لا قيمة لها الا بالنسبة للانسان : ان الهدف الحقيقي للعلم ، ليس مضاعفة الثروة بل زيادة الرفاهية المادية الافراد) ثم انتقد للمرة الاولى الآلة والصناعة التي ستغمر قواها التأثير كل شيء . واذا كانت حججه ضد الآلة غير صحيحة كلها فانه على الاقل قد لاحظ نزعة الآلة

نحو اقصاء الرجل عن العمل وقيادته نحو انسانية مكتوفة اليدين ، كما لاحظ نزع
المنتج نحو الاقتصاد في النفقات عن طريق تشغيل النساء والاطفال وانقاص الاجور
وزيادة ساعات العمل ، وكل مامن شأنه الاضرار بصحة العمال ونشاطهم وبقوة
العنصر . أليس معنى ذلك « أن ندفع غالباً ثمن توسيع التجارة القومية اذا كان من
شأن ذلك خلق طبقة بائسة ومثأله ؟ » .

والحق ان صناعة كهذه « ضرر اجتماعي » لأن ربح المستحدث ليس إلا
« استثماراً » للعامل ولانه لا يمنح العامل تعويضاً كافياً لقاء عمله . لذلك تحصل
الازمات من قلة الدخل ومن سوء توزيعه الأمر الذي يؤدي الى هبوط الاستهلاك
الدائم . على انه لا يعزو هذا الهبوط الى اقصاء الآلة لرجل ، بل لتركز الثروات
بين يدي عدد صغير من المالكين « بحيث ان « السوق الداخلية تنقلص دائماً »
وان « الصناعة تبقى قاصرة على البحث عن اسواق في البلاد الاجنبية حيث تهددها
ثورات وازمات كبرى » .

ألا يخيل لنا أننا نسمع سبسموندي يتكلم في عصرنا حيث تعجز الصناعة الكبرى
عن توزيع منتجاتها المتكاثرة الى جماهير محرومة من المقدرة الشرائية ؟
ثم يبحث في اضرار المزاحمة ، فيرى انها تؤول الى رخص الاسعار ، ولكن
هذا يؤدي ايضاً الى زوال بعض المشاريع التي يفلس اصحابها ، لا لانها سيئة
الادارة ، بل لان اصحابها قد لا يرضون على عملهم شروطاً قاسية ، بدافع ديني
او اخلاقي . وهو لا يناقش ان الحرية تضاعف المنتجات ولكنه يرى ان ذلك يرافقه
آلام تصيب قسماً من السكان .
من كل هذه المشاهدات يذهب سبسموندي الى ضرورة اتباع سياسة اجتماعية
ويتجه في ذلك الى المستحدثين والى الدولة .

فقد طلب ان يمدد للعمال حق الاجتماع الذي سلبوه في المادة ٤١٦ من قانون
الجزاء التي لم تلغ إلا بعد ذلك في سنة ١٨٦٣ تحت ضغط الحركة النقابية ، وكأنه
شعر ان الطبقة العاملة لا تستطيع تحسين حالها إلا بالعمل المشترك ، وطلب منع

شغل الأولاد ، وتحديد ساعات عمل المراهقين والعطلة الأسبوعية ، وقد ربح العمال كل هذه المطالب ولكن بعد وقت طويل . ثم انه أول من طلب ضمان العمال من المخاطر الاجتماعية كالمرض والاصابات والشيخوخة والعطالة ولكنه كان يتجه في ذلك الى أرباب العمل لا الى الدولة .

فيقول : « انه يكفي ان يكون للعامل الحق بعناية مستأجرة لكيلا يكون بحاجة الى الاحتجاج بهذا الحق إلا نادراً لأن البطالة تصبح قليلة ، والاجور كافية والآلة لاتعود تأخذ من العامل عمله ، والأمراض المهنية لاتشتد وعندئذ يجد المستحدثون ان مصالحهم انما تكون بالاختذ بذلك » فيعنون بتحسين شرائط العمل لئلا يضطروا ان يعيدوا الى العامل بشكلى تعويضات ، ما قطعوه من حقه بشكلى أجرة .

فيمكننا القول إذن ان سيسمونيدي هو أب التشريع الصناعي الذي نما في العالم فيما بعد . وهو إن لم يكن اشتراكياً ، فان الاشتراكيين قد أخذوا من مؤلفاته كثيراً من حججهم ضد النظام الرأسمالي واستعملوا مصطلحاته ، فوجد منها بقلم كارل ماركس كلمات : الاستثمار spoliation ، وقوة عمل العامل ، وفضل القيمة plus-value أما في نطاق الافكار فان ماركس استعار منه مفهوم تمرکز الثروات الذي كان محورياً للبيان الشيوعي (١٨٤٨) ومفهوم نقص الاستهلاك في نظرية الازمات .

ان سيسمونيدي اذن اشار الى نقائص المذهب الحر الذي يهتم بالاشياء اكثر من اهتمامه بالانسان وبالناحية الاجتماعية واستجار بالدولة لتقويم الموعج ولوضع تشريع اجتماعي ، ولكن برناجه متواضع معتدل ، ولا يطلب فيه الى الدولة ان توجه الاقتصاد ، ولا ان تحمل سياسة جديدة محل الحركة العفوية الاقتصادية ، ولعله شعر بذلك فقال : « اني اعترف اني بعد ان اشرت الى مكان المدالة ، والمباديء ، لست قادراً على رسم وسائل التنفيذ . ان توزيع ثمرات العمل بين الذين ينتجونها بيدو لي فاسداً ، ولكن يخيّل لي انه ليس في مقدور القوى البشرية

أن تخيل نظاماً لحق الملكية يختلف عن النظام الذي اوصلته الينا التجربة ،
وهكذا لا يهاجم سيسموني الرأسمالية ولا يطالب بقلبها ، ويبقى من مؤيدي حق
الملك الفردي والمزاومة ، وانما يطالب بتدخل السلطات العامة لاصلاح مايتضمنه
النظام من ضرر وافراط وهو يعتقد - خلافا لدعاة المذهب الحر - ان هذا
التدخل لا يعطل الحركة الطبيعية وانما يتيح لها ان تسير بصورة منسجمة .

البحث الثاني

ليست ومنهـب الاقتصاد القومي

حوالي منتصف القرن الثامن عشر ، أتمت نظريات سميت الاقتصادية احتلال
اوربا وتوارت الأفكار المراكنتيلية التجارية كنظرية جدرة بالقرون الوسطى
التي ولدت فيها ومع ذلك فأثناء هذا الاحتلال للأفكار والأفهم ، كانت نظرية سميت
عرضة لكثير من التعديل والتبديل .

ولكن مبدءاً واحداً منها بقي سالماً ، لاجدال فيه : هو مبدء حرية المبادلة
وانتجارة الخارجية . هنا كان الظفر تاماً : كانت حرية التجارة العالمية عقيدة
ثابتة يدين بها جميع اقتصاديي العالم . فسواء في انكلترا ام في فرانسام في ألمانيا ،
وسواء في كتب الاصدقاء أم الخصوم كانت عقيدة حرية المبادلة لا جدال فيها .

ومع ذلك فالحكومات ما كانت تعمل بنصائح أوامرك الاقتصاديين الكبار بل
كانت تقاوم موجة الأفكار الجديدة بعزم ، فكانت الحماية هي القاعدة العامة في جميع
بلاد اوربا إما لأن هذه السياسة بقيت مستمدة من فكرة الميزان التجاري القديمة
وإما لأنها ترجع لفكرة الدفاع عن العمل الوطني التي أعلنت في فرنسا منذ عهد
الملكية المعادة . ولكن كان هناك ما يبرهن ان فكرة سميت بعد ان احتلت القلوب
بدأت تحتل الحكومات وتوحي سياساتهم .

في هذا الحين ، وفي هذا اللحن المنسجم الذي لاثشوبه نعمة غربية انفجرت نظريات « ليست » كالأعد ، تدفع الاقومية بالقومية ، وبالحمية حرية المبادلة وتهز صرح نظريات سميت من أساسه .

في ذلك الحين (عام ١٨٤١) ، كانت الوحدة الاقتصادية الالمانية قد استقرت بالزلفرين وتساءل الناس عن السياسة التي ستتبع ، أي حرية التبادل أم الحماية ، وكان ليست عائدًا من رحلته الى نولايات المتحدة التي كانت في فورة التطور ولقت نظره ان الحماية قد نشطت النمو الامريكي ولم تقتله . فلم يتردد في أن يجري مقارنة بين هذا البلد الذي يدافع عن صناعته الجديدة ضد الصناعة الانكليزية وبين ألمانيا الزراعية التي كانت ولدت فيها المصانع الأولى بفضل الحصار القاري .

في تلك السنة ظهر في ألمانيا كتاب اسمه « نظام وطني للاقتصاد السياسي » مؤلفه « ليست » أستاذ سابق في جامعة توبينغن « فأثار ضجة كبرى في ألمانيا وترجم الى الفرنسية والانكليزية لانه دافع ذكي بارع لاضد الحرية الاقتصادية في مجموعها بل ضد الحرية في تطبيقها على التجارة الخارجية .

يرى ليست مثلاً ان انكلترا كانت في عهده على رأس الدول الصناعية ومن مصالحها ان تعتنق النظام التجاري الاكثر حرية وأن تترك المحاصيل الزراعية والمواد الأولية تدخل اليها بدون رسوم (لم تعمل بذلك إلا بعد ذلك العهد) أما ألمانيا التي كانت تتجادل في تجديد وحدتها الجمركية Zollverein فيجب عليها أن لا تعترض في رفع تعرفاتها بوجه الخارج إذا شئت ان تكون الأمة الموحدة الغنية القوية ، التي تسمح لها مواردها الطبيعية ومزايا سكانها الاخلاقية ان تكونها ولا شك أن ليست كان يتبع مصلحة وطنه ألمانيا وإقامة نظام قومي ألماني ولكن آثاره يجب ان تعتبر كنظرية علمية عامة للتجارة الدولية ، وهو يريد أن تأخذ بلاده بالحماية الصناعية عملاً بهذه النظرية العلمية .

ان نظرية ليست تتلخص في فكرتين : الاولى فكرة الوطن الكامل ، الوطن السوي Nation normale والثانية فكرة القوى المنتجة والائماء السكامل لقوى

الوطن المنتجة . فاذا جمعنا الى ذلك نظرة تاريخية عن نمو الكيان الاقتصادي لدى الامم كانت لدينا احجار الزاوية لنظرية ليست .

١ . — الوطن السوي : يقول ليست : « كل امة تنزع بطبعها ، وعليها ان تنزع بكل قواها اذا شئت ان تعيش وتدوم الى تكوين امة سوية ، امة تقترب ما امكنها من المثل الاعلى للامة اي يجب ان تعقد العزم على تحقيق هذا المثل » وهذا المثل يدعوه ليست « بالوطن السوي » . اما الوطن السوي فهو كما يعرفه ليست : «الوطن السوي له لغة وأدب وارض غزيرة الموارد ، ممتدة الجوانب ، وسكان كثيرون ، وصناعة وزراعة وتجارة وملاحة متناسقة النمو ، وله علم ووسائل تعليم وثقافة عامة تبلغ مستوى الانتاج المادي ودستور سياسي وقوانين ومؤسسات تكفل للمواطنين الحرية والامن وتعهد العاطفة الدينية والاخلاق والرخاء ، وتبغني خير الجميع ، وهو يملك قوى برية وبحرية كافية للدفاع عن استقلاله ولحماية تجارته الخارجية ويؤثر على نمو الامم التي هي اقل رقياً منه ، ويؤسس مستعمرات ويخاق اوطاناً جديدة بما يفيض من سكانه وثرواته الفكرية والمادية » .

فالعناصر التي تؤلف « الوطن السوي » مختلفة ، ولكن ليست يرى ان العناصر الاقتصادية هي الراجحة ، ويحدد بين هذه العناصر الاقتصادية عنصراً عظيماً الأهمية لأنه يؤثر على العناصر الباقية بما فيها العناصر غير الاقتصادية كاللستور السياسي والمؤسسات الحرة والفنون والعلوم والقوة العسكرية ، هذا العنصر الهام هو وجود صناعة نشيطة ، متنوعة زاهرة .

٢ . — انماء القوى المنتجة : وقد يتبادر المذهن انه يرجع الى السياسة التجارية المراكنتيلية اذ كان يميل الى الصناعة ، وكانت هي ايضاً تستند الى انماء المصانع ، ولكن غاية « ليست » لم تكن معدنية . بل الصناعة لديها هامة لانها تتيح استعمال كل القوى المنتجة في الوطن : تتيح استثمار الموارد الطبيعية ، واستخدام سكان كثيرين ، وسمو الاستعداد الفكري للسكان وبالتالي رقي العلوم والفنون والمؤسسات السياسية . ان الصناعة وحدها تتيح للامة ان تكون مالياً واقتصادياً من القوة بحيث تستطيع القيام بأود جيش كثيف واسطول عظيم يغذي تجارة التصدير وفي الوقت

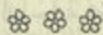
نفسه ، تعد الصناعة بالنسبة للزراعة الوطنية السوق المضمونة التي لاتقع تحت رحمة التعريفات الجمركية ولا تحت رحمة القيود الاجنبية والازمات الخارجية . وهي وحدها تحقق ، لاتقسيم العمل العالمي الذي نادى به مدرسة سميث ، ولكن تقسيم عمل ضمن الوطن على الاقل لذلك كله يجب ان يكون للوطن صناعة . ولكن الامة لاتستطيع ان تكون صناعية متى شاءت ، والامم كالافراد لاتنمو طفرة واذا شاءت انما تقدمها بصورة عاجلى فيخشى ان يفسد التقدم . فلنأسس المصانع وانما يجب الحماية ، ولكن هذه الحماية صناعية لازراعية . ولا يرى ليست حماية الانتاج الزراعي لان هذا يجعل من الصعب تأسيس المصانع لغلاء اسباب المعيشة وارتفاع الاجور . ثم ان في نمو الصناعة التي تستخدم عمالا كثيرين ، تجد الزراعة حماية طبيعية ، وسوقاً واسعة وقريبة منها لحاصلاتها وموادها الاولية .

ولكن اذا كانت الحماية الصناعية ضرورية فذلك بسبب ضعف الصناعات الناشئة امام صناعات الامم المتقدمة . وهنا الخلاف الصحيح بين مدرسة سميث وبين ليست . ان ليست يرى ان هذه الحماية تضحية بالحاضر في سبيل المستقبل ، تضحية ضرورية بالقيم المتبادلة في سبيل القوى المنتجة . ويرى ان تكاليف المعيشة سترتفع قليلاً ، ولكن يجب التضحية ولكنها تضحية معتدلة ، ومحددة بمبدأ التربية الصناعية للوطن . فعلى الوطن ان يتهيأ للقيام بهذا الدور ، فلا يجب حماية كاملة تقاس بقدرة البلاد ، ثم انها حماية موقته ، لان المزاومة الداخلية تخفض الاسعار متى صارت الصناعة كافية ، ومتى صارت البلاد قوية في الصناعة بحيث لاتخشى الاجنبي وعندما تصل — كما يقول ليست — « الى اعلى درجة من الثروة والقوة عندئذ ترجع الى سياسة الحرية التجارية ، الى سياسة حرية المبادلة ولا تخشى الاجنبي وتستطيع ان تعيش » . تلك هي نظرية ليست .

٣ . — مراحل نمو الشعوب : في نمو الشعوب الاقتصادية مراحل اهمها :
الحالة الوحشية ، ثم الرعوية ، ثم الزراعية ، ثم الزراعة والصناعية ، ثم الزراعة

والصناعية والتجارية ، فتمت بلغت الزراعة في بلد مرحلة من التطور بحيث لم تعد
تكفي اهل البلاد ، فعندئذ يجب على هذه الدولة ان تسعى صناعتها ، واذا لم تبلغ
تلك المرحلة كان وجود الصناعة سابقاً لاوانه ، لان الامة تستفيد اقتصادياً
وفكرياً من تصدير مايفيض عن حاصلاتها الزراعية لقاء استيراد الاشياء المصنوعة
في البلاد الراقية . فبصلاحتها مع هذه البلاد تتعلم وتنمى فكرياً واخلاقياً لهذا الشكل
الجديد من النشاط الذي سيفرض عليها اذا شئت ان تقف بين الامم المتعدنة ،
وعندئذ يحين الوقت لتؤسس مصانعها .

واذا كانت افكار ليست قد ظفرت في الواقع اذ ان اقطار العالم مملوءة
بالحوارز الجمركية ، فأنها لم تقنع الا قليلا من العلماء ففي فرنسا ادخل العميد
Cauwès افكاره في النظرية الاقتصادية الفرنسية واوحى الاصلاح الجمركي لعام
١٨٩٢ وجاء بعده Brocart خلف الاستاذ كويس في جامعة ناندي ومثل الاقتصاد
الوطني حتى عام ١٩٣٦ . ويجب ان نربط بنفس النزعة Carey في امريكا والقائلين
« بالاكثافية الاقتصادية » في اوربا .



الفصل الثالث

الاشتراكية المثالية

كانت ثورة سنة ١٧٨٩ فردية في جوهرها ، تحمل للحرية عن طريق القضاء على كل تنظيم للاقتصاد ، فالغت نظم الطوائف والنظم الحكومية ، ومنعت تأديف أية جمعية تضم المنتجين أو تضم المستهلكين ، مما أدى الى جعل الانسان الفرد عاجزاً عن الدفاع ضد الحركة الاقتصادية والى جعل حريته وهمية . بيد أنه ظهر في فرنسا بعض الكتاب الذي راعهم ان يقضي المجتمع على أفرادهِ وفهموا ان الانسان اذا ترك لوحده لا يستطيع ان يتمتع بحرية حقيقية ، الا بحريته أن يموت جوعاً ، وقد علمتهم الرأسمالية ان الحرية نصيب الاقوياء ، فلسكي يصبح الانسان حراً حقاً يجب قلب بيئته ، على أنهم لا يلجأون الى الدولة من اجل هذا الانقلاب ، لان شكوكهم بكفاءات الدولة لا تقل عن شكوك الفرديين الاحرار ، وانما يرون ان يتم الانقلاب بيد الناس أنفسهم ، بالاجتماع والتعاون . فجرت محاولات متعددة ومختلفة في هذا السبيل ، مثل محاولة فورية تأسيس « جمعيات عاملة » واكتشاف « روادرو شدال » التعاونيات الاستهلاكية ، ومحاولة سن سيمون قلب الطبقة الحاكمة ومثل محاولة « كابت » انشاء المستعمرات الشيوعية في امريكا ، ومحاولة « لوي بلان » انشاء المعامل الاجتماعية .

البحث الأول

سن سيمون وطبعة الاقتصاد المراهجي

كان سن سيمون من أبرز الوجوه العبقريّة في تاريخ الفكر الاقتصادي ، فقد أدرك مغزى الثورة الاقتصادية التي اجتازتها الإنسانية في مطلع القرن التاسع عشر وحضر ولادة الآلة والعهد الصناعي ، وشاهد انتقال الانتاج من المعامل اليدوية (القرن ١٨) الى الصناعة الآلية (القرن ١٩) . يمكن إيجاز الافكار السن سيمونية في النقاط التالية :

١ — في تنظيم المجتمع : يرى سن سيمون أن النظام البرلماني الذي خرج من الثورة ومن دماغ المسترعين الخياليين « الذين ينزعون دائماً الى حسابان العرض جوهرأ والكلمة شيئاً » ليس الانظاما انتقالياً ، فهو مرحلة موقّنة بين الاقطاعية القديمة وبين نظام الغد الذي هو النظام الصناعي (Industrialisme) أي تنظيم اجتماعي تنسق فيه كل الجهود في سبيل تنشيط الصناعة ، « التي هي المنبع الوحيد لكل ثروة وازدهار » .

فبينما كانت السلطة قائمة في النظام القديم على القوة ، أي على الطبقة العسكرية والاقطاعية والدينية وبينما كانت هذه السلطة معياراً في نقل الثروة وفي خلقها ، فهمت الإنسانية ان بإمكان الفن خلق ثروات جديدة لا حد لها .

ولكن كيف يجب ان يتم التنظيم الجديد وما هي السلطة التي يجب ان تتولاها ؟ لا يؤمن سن سيمون بمزايا الحرية الاقتصادية ، وانما يؤمن بان الحرية تقود الى عدم الانسجام ويدعو لتنسيق العناصر والقوى الاقتصادية لتقييد حرية المزاومة

التي تدخل الفوضى في الانتاج . والذي اثر على سن سيمون هو الصفة السلبية
لثورة الفرنسية في الناحية الاقتصادية فقد قضت على الاقطاعية وعلى الجمعيات المهنية
ولكنها تركت الاقتصاد فوضى مع أن الوطن ليس « غير شركة صناعية كبرى » فقد
« أصبحت فرنسا مصنعاً كبيراً والأمة الفرنسية معملًا » ، والحكومة هي وكيل
أعمال المجتمع ، وكيف يظن ان الاهواء الفردية تستطيع عفواً تحقيق النظام
الجديد ؟ يجب أن تقوم « ادارة » على رأس هذا المعمل ، لتسير القوى الجديدة
عوضاً عن القيادة القديمة ، ويجب « ادارة أشياء لا حكم افراد » في النظام القديم
كانوا يحكمون الافراد لان القوة المنتجة كانت فيهم وكانوا موضوعين قبل الأشياء
أما بعد ذلك فقد صارت القوة تنتج من الطبيعة غير الحية ووجب « ان يكون غاية
النظام الاجتماعي تأثير الرجال على الأشياء » هذا التأثير على الأشياء هو علم الانتاج
« العلم الوضعي الذي غايته النظام الاوفق لجميع انواع الانتاج » .
أما القيادة الجديدة فهي الطبقة الصناعية ، ويقول سن سيمون في هذا الصدد :
« ان الطبقة الصناعية تملك السلطة الاقتصادية ويجب ان تملك أيضاً القوة الاقتصادية
ويجب ان تستمر في احتلال المجتمع » . ويضيف الى ذلك ان الصناعيين هم اشد
الناس اهتماماً بالاقتصاد والهدوء وتحديد الظلم ، لانهم اثبتوا كفاياتهم بادارتهم
اعمالهم الخاصة وهو يعني بالصناعيين : المنتجين جميعاً من زراع وتجار وصيارف
ومن فنانين ايضاً .

ثم بقصور سن سيمون برلماناً مؤلفاً من « ثلاثة » مجالس : مجلس الاختراع حيث
يفتح الفنانون العمل ، ومجلس الفحص حيث يضع العلماء القوانين الصحية للجسم
الاجتماعي ، ومجلس التنفيذ حيث يفصل الصناعيون فيما يجب القيام به فوراً من
مشاريع النفع العام الموضوعة بالاتفاق مع العلماء والفنانين . ان المجلس الاخير
أهم المجالس « لان للصناعيين تفوقاً ظاهراً في الذكاء على الفرنسيين الآخرين » .
٢ - فكرة حق الملك : جاء بعد « سن سيمون » اثنا من تلاميذه :
انفانتان وبازار ، فوضعا مؤلفاً اسمياه « عرض نظرية سن سيمون » ، ووضعا فيه

كثيراً من آرائها الخاصة الى جانب آراء « المعلم » ، وتوسعا بفكرة « تنظيم المجتمع » وبيدنا ضرورتها مما أدى بها الى تجاوز فكرة سن سيمون نفسه .
كان سن سيمون يحارب الملكية الخاصة بقدر ما تشجع على الفراغ والبطالة ، وكان يحارب حق الارث لانه يؤول الى عدم المساواة في الفرص ، وما عدا ذلك فكان يقر حق الملك الناشئ عن تجمع الدخل . أما تلاميذه فقد اقتربوا من الاشتراكية اذ كانوا يرون دخل رأس المال غير مشروع ، لا لاث الرأسمالي لا يشتغل ، بل لان الرأسمالي يقتطع من العامل جزءاً من ثمره عمله ، ولانه لا يحق للمرء نوال اى دخل بمجرد ان رأس ماله يتيح الآخرين أن يشتغلوا . وهذا يعنى القول بعدم مشروعية الفائدة واجر العامل واجرة الارض . أما دخل المستحدث الذي يمثل نفعاً آتياً فهو مشروع . وقد انتقدوا الملكية الخاصة انتقاداً دقيقاً يمكن تلخيصه فيما يلي :

١ . — انها تتيح « استثمار الانسان اخاه الانسان » ، اذ تتيح لمن يملك ادوات الانتاج من أرض وآلات ، ان يطلب ممن يريد استخدامها اجراً ، كما تتيح الاستيلاء على جزء من اجرة العامل . يقول بازار :

« ان اجور الارض والمعمل والرساميل هي اتاوات يدفعها العمل للبطالة والفراغ فيجب أن يزول ، ويجب ان يزول استثمار الانسان للانسان والذي ندعوه بالاجرة والذي ليس الاشكلاً ملطفاً للرق » .

٢ . — انها تولد الفوضى ، اذ انها تؤول بطريق الارث الى وضع أدوات الانتاج ، في ايدي الاشخاص الذين تختارهم صدف الوراثة ، لا بين ايدي الكفاء .
وفضلاً عن ذلك فانها اذ تتيح لكل من يملك أدوات انتاج ان ينتج ما يشاء تؤول الى الاخطاء والى فرط الانتاج والى نقص الانتاج ، اي الى الازمات .

وللقضاء على الظلم والتبذير يجب أن تكون الدولة الوارث الوحيد ، وهي التي توزع أدوات الانتاج حسب المصلحة الاجتماعية . وتتحقق هذه الغاية عن طريق جعل الدولة منظمة مصرفية عليا يمثل الحكومة فيها من الناحية المادية مصرف

مركزي كبير يملك جميع أدوات الانتاج وجميع الثروات أي جميع الممتلكات ، وله فروع كثيرة تمول المشاريع في مختلف انحاء الوطن ، ويقوم عليها الرجال الأكفاء .

٣ . — التوزيع : يرى السن سيمونيون أن تقدم الصناعة بوضعه الحالي لا يتيح ان ينال الانسان نصيبه حسب حاجاته ، فبنوا توزيع الأجر على الانتاج ، وخلصوا ذلك بجمليتين مشهورتين :

أ — « لكل حسب كفاءته » أي إنه يجب ان يعطى كل فرد حسب كفاءته جزءاً من ادوات الانتاج .

ب — « لكل كفاءة حسب انتاجها » أي أنه يجب ان يكافأ كل انسان حسب ما انتجه ، لا حسب حاجته .

يمكن أن نصنف السن سيمونيين بين الفلاسفة الذين يأخذون بنظرية « الطبقة المختارة » ، مما يبعدهم عن النظريات الماركسية والجماعية ، فهم عندما يقترحون تأميم الملكية لا يتركونها للدولة ولكن يقترحون توزيعها بواسطة أناس غير موظفين ، هم من الرجال الذين يهتمون بالشؤون العامة والذين « يجمعون الاخلاص الى العبقرية » . وكذلك فإن نفوذ هؤلاء الحكام يستمدونه من العقيدة الجديدة التي ينادون بها ، فأوامرهم لا تنفذ بالاكرام بل بفكرة الطاعة لأنهم انما يعملون باسم المصلحة العامة المشتركة .

ولقد استطاع سن سيمون « المسيح الجديد » الذي كان « آخر النبلاء الاشتراكيين » ان يجمع حوله طائفة من بارزي العلماء مثل بازار Bazard وانفانتان Enfantin واوغست كونت ومثل الاخوان Laffite والاخوان Péreire مؤسسي خط سكة حديد باريزايون والمتوسط ، ودولسبس De lesseps حافر ترعة السويس ، فعرضوا في سلسلة من المحاضرات افكار الاستيلاء منذ عام ١٨٢٨ — ١٨٣٠ وأسسوا في متيلوننتان ديراً حقيقياً ، ونشروا الدين الجديد بحماس الحواريين .

وبعد الشقاق في « الكنيسة » بين « الباباوين » انفاتان وبازار بشأن دور المرأة ، وعقب التبعات التي اجرتها النيابة ، فان هذا الجيش من الحواريين الذي لم يكن إلا جيش مهندسين انفرط عقده وأصبح السن سيمونيون مدادي سكك حديدية وحفاري ترع ومؤسسي مصارف وبعد زوالهم ورغماً عن ثورتي ١٨٣٠ و ١٨٤٨ بقيت الدولة كما كانت دولة حرة برلمانية محرومة من الوسائل الفنية للتدخل في الحياة الاقتصادية ولكن افكارهم بقيت خالدة ونشرت من جديد منذ خمسة عشر عاماً ، ففي كثير من النظريات نجدهم يظهرن في فكرة « الاقتصاد الموجه » ، والعقلانية هي من افكارهم ، لا سيما وقد جاءت على لسان اوغست كونت سكرتير سن سيمون ، ونجد لديهم مفهوم الدولة السنديكالية ، كما أن منهاج اتحاد العمل القاضي بتأميم بعض الصناعات يستعير كثيرًا من افكار السن سيمونية . اما المناهج الاقتصادية ذات السنوات الخمس الروسية فهي تحقيق للتنسيق العقلي بين التفاعليات الصناعية الذي كان يحلم به أولئك الحواريون المهندسون والذي وضعوا به الاساس للاقتصاد المنهجي .

البحث الثاني

فوربه : والعمل المنع

سار شارل فوربه Charles Fourier (١٧٧٣ — ١٨٣٧) أبعد من سن سيمون في طريق الانقلاب الاجتماعي ، وهو ينمى الى عائلة تاجرة ، وقد اشتغل مستخدماً صغيراً ، ثم تعاطى التجارة وعرض نظرياته في كتب عديدة ، ومؤلفاته صعبة القراءة ، لانه كان يكتب بلا نظام . كان يرى الناس في المجتمع الحاضر تفساء لانهم يعملون بحكم الواجب وحده ، فيهتمون بعملهم في أقل حد ممكن ، مما يجعل الانتاج قليلاً ويجعل توزيعه مصدر خلافات ، فيجب جعل العمل ممتعاً ، وعندئذ

يشتغل المرء لا بدافع الواجب بل بدافع العاطفة وبروح رياضية ، مما يجعل الانتاج غزيراً ، ويسهل التوزيع إذ ينال كل امرئ ما يحتاجه .
ولكن كيف يصبح العمل ممتعاً ؟ يصبح عن طريق الاجتماع والتعاون ، فيجب انشاء مؤسسات يدعوها Phalanstères وهي عبارة عن مجموعات بنايات ضخمة يسكن المجموعة او الخلية منها ١٦٢٠ شخصاً نصفهم من الرجال والآخر من النساء . ويجب ان تكفي الخلية نفسها بنفسها ، ويجد فيها الأفراد كل ما يحتاجون إليه . أما من حيث صنع الاشياء فيؤمنه السكان الذين يجتمعون في فرق Phalanges متألفة متضامنة تكلف كل منها عملاً معيناً ، ويستطيع كل فرد أن يختار الفرقة التي توافقه . وان ينتقل من واحدة الى اخرى مما يتيح له أن يشتغل بلذة وتسلية . ويرى فوربه ان اختلاف الاذواق والكفاآت يكفي لتأمين الاعمال جميعاً ، ثم ينال كل امرئ ما يحتاج اليه لقاء عمله .

ان الفلانسدير التي يقترحها فوربه عبارة عن مجموعة من الابنية تحتوي صالة طعام مشتركة ، وغرفاً لتربية الاولاد ، ويعمل السكان بزراعة ارض الفلانسدير المشاعة ، وينتجون ما يحتاجون اليه ، ويديمون الفائض عن الحاجة ، والمسألة التي وضعها نصب عينيه هي كيفية الاستفادة من استعمال الآلات في الصناعات الكبيرة من غير إنزال العامل الى المرتبة التي يكون فيها مجرد آلة ، وقد بنى على الورق بهذه الفكرة جماعته المذكورة ، فكان يجب ان تتعاون على الانتاج بأدوات تشترك بملكيته ، ويجوز ان يكون الاستهلاك فردياً ان ارادوا ذلك ، على ان المفروض ان يغريهم التدبير والاقتصاد للاشتراك في تناول الطعام معاً ، ولكنهم غير مجبرين على ذلك ، وستخفف الماكنات من أعباء العمل ، لانهحل محل العامل . وسيكونون احراراً في ادخالها الى الجماعة ، وستنظم الزراعة بحيث تكون متناسقة مع الصناعة ، ويكون البيع والشراء تعاونياً الى مدى واسع ، فتخلق الثروة ، وتوزع باقتصاد لم يعرفه الناس ، ثم ان كلا من العمل ورأس المال والفكر الذي تدير الفلانسدير ينال أجرته ، وكان فوربه يعرض على الرأسماليين ان يساعده على تأسيسها

بصفتهم مساهمين لقاء ربح قدره $\frac{1}{4}$ ٤ من اصل اثني عشر بينما يصيب العمال $\frac{1}{4}$ ٥ ،
وبنال مديرو المشروع (الفكر) ٢ ، ويجوز ان يجمع الفرد الواحد في شخصه
صفتي المساهم والمدير ، (وقد أخذت الجمعيات التعاونية الانتاجية في فرنسا بهذه
الطريقة في توزيع الارباح) .

وكان فوريه يؤمن ان فرنسا في المستقبل ستكون مغطاة بالخلايا ، وستحذو
الامم الاخرى حذوها ، وما كان يتصور العقبات التي سيلاقها تأسيس مثل هذه
الجمعيات التي لم تعد حياة المجتمع الحديث .

ثم فكر فوريه بالجوهر في المعمل ورأى ان الملهي والمعبود والحدائق ومعارض
الصور وحفلات الرقص والبناء لازمة لانعاش الناس وادخال السرور الى قلوبهم
وان مجموع النظام سيقى متناسقاً لأن الرجل الحر في نظر فوريه سيعمل كل ما هو
معقول ومتناسب ، فتصير الجماعة (الفلانستر) داراً للطبيعة البشرية لا سجناً لها .

لم يستطع فوريه ان يطمح الى الانتقال بتجربته الى حيز العمل لفقره ، ولكن
احد تلامذته « غودان » من صناعي مدينة « غيز » انشأ مؤسسة اسمها « فاميليستير »
Famillistère طبقت فيها افكار فوريه ، وليس ما يدل على ان التجربة صادفت
توفيقاً كبيراً .

ان افكار فوريه الرامية الى جعل العمل ممتعاً ، والى جعل العمال يهتمون
بعملهم بدأت تعود في الزمن الحديث ، وقد وضع الاشتراكي البلجيكي « هنري
دومان » كتاباً اسماء « الفرخ في العمل » ، كما ان بعض المصلحين فكروا في هذا
العصر بتطبيق الفكرة ، ولعل على اساسها انشئت بعض المستعمرات في فلسطين
المحتلة بشكل جمعيات مغلقة للانتاج والاستهلاك .

على ان فوريه وان كان بعيداً عن الاشكال الحديثة للحركة التعاونية فانه
يعد اباهاً ، اذ استعارت من الفلانستير بعض مظاهرها ، واستفادت من تقدمه

للتجارة ، وحسبه ان هدى الانسانية الى سبيل جديدة ، للنمو المستقل عن تدخل الدولة والمستغنى عن مساعدتها .

البحث الثالث

رواد وشمال - ونحقيق الجمعيات التعاونية

انشأ بعض عمال النسيج الذي كانوا يسكنون مدينة انكليزية صغيرة تدعى روادشمال، الجمعية التعاونية الاستهلاكية الاولى باسم «جمعية رواد وشمال المنصفين» وكان مبدأ الجمعية بسيطاً : تشتري الجمعية المنتجات من المنتجين مباشرة ، وكان بوسعها لو تستطيع ان تبيعها لافرادها بثمان الشراء ، لكن من الصعب حساب المصارف التي يجب توزيعها على جميع المبيعات من اجور البناء والمدير والمستخدمين . وبما انه لا يمكن معرفة مقدار المبيعات اثناء السنة فان التعاونية تبيع الانتاج بسعر يقل عن السعر العادي في السوق ، والربح الذي تحققة تعيده الى العمال بشكل رديات تناسب مع كمية المشتريات التي قام بها كل شريك .

لاقت التجربة نجاحاً كبيراً ، وبعد ان كانت تتألف من عدد صغير من عمال النسيج بلغ عدد اعضائها ١٧٠٠٠ سنة ١٨٤٩ ، ثم انتشرت حتى بلغ عددها في انكلترا قبل الحرب الثانية حوالي الف جمعية تضم سبعة ملايين من الاعضاء . اما في فرنسا فقد كان اتحاد التعاونيات الاستهلاكية يضم عشرة آلاف مخزن ومليونين ونصفاً من الاعضاء ، وقد كانت النتائج افضل في بلجيكا وسويسرا والبلاد الاسكندنافية اذ ان ٤٠ الى ٥٠ في المائة من السكان ، منضمون الى التعاونيات . لم يكن للرواد من غاية غير مكافحة غلاء المعيشة وتحسين حال الاعضاء ولكن ظهور بعض العلماء الذين ادركوا ما قد ينجم عن المؤسسة الجديدة من تطور

اجتماعي فتح افافاً جديدة امام الفكرة ، ورأى فيها « شارل جيد » الافرنسي والسيدة « وب » الانكليزية وسيلة تؤدي الى احلال النظام التعاوني محل النظام الرأسمالي .

في قاعدة هذا النظام نجد المستهلكين المتكتلين في جمعيات تعاونية ، هذه الجمعيات تقتصر في المرحلة الاولى على شراء بضائعها من المنتجين مباشرة ، فتزيل بذلك الربح التجاري .

وفي المرحلة الثانية تستطيع القضاء على الارباح الصناعية والزراعية ، وبلوغ هذه الغاية تستكمل الجمعيات وتؤلف اجهزة قوية هي « مخازن الجملة » التي تنشئ المعامل والمزارع التي تصنع المنتجات التي يحتاجها المستهلكون ، والتي تعمل على أساس تعاوني . اما العمل ورأس المال فيكافآن بصورة مقطوعة ، وأما الربح الحاصل فيلغى عن طريق الرديت للجمعيات المشتركة . وهي رديت متناسبة مع مشتريات كل منها .

ولقد اوضح « جيد » في خطابه المشهور الذي ألقاه سنة ١٨٨٩ في المؤتمر الدولي للجمعيات الاستهلاكية ، نتائج « الثورة الاقتصادية الحقيقية » التي ستنتج عن ذلك من حيث القضاء على الازمات والمطاللة ، ومن حيث ان الانتاج اذ يكون بحسب النوصية ، فلن يتجاوز الحاجة ولن ينقص عنها ، ومن حيث ان الغاء الوسطاء يؤول الى تخفيض اسعار المعيشة وزوال تراحم المنتجين وما يجر اليه من اسواء ، ومن حيث انتهاء الخلاف الاجتماعية اذ يتسلم المستهلكون ادوات الانتاج فتمتزج مصلحتهم مع المصلحة العامة .

والواقع ، ان التجربة لم تحقق آمال جيد ، واذا كان للجمعيات التعاونية مكان مرموق في قطاع الميسع بالمفرق ولا سيما في المواد الغذائية ، فكانها ضئيل في الصناعة والزراعة .

الفصل الرابع

الفردية الثورية

الفوضوية والنفاية

Anarchisme et Syndicalisme

البحث الأول

برودون واصول الفوضوية

يعتبر روسو من طلائع المذهب الفوضوي اذ يؤمن بحرية الانسان، وبان الانسان صالح في الاصل وانما يفسده المجتمع، ولكن برودون هو الذي يستحق لقب «اب الفوضوية» ل حماسه للحرية ولتأليه الفرد والحقوق الفردية ولاعتباره كل حكومة غير ضرورية، حتى ولو كانت قائمة على أساس التعاون.

ولد «برودون» في اسرة زراع، وبدأ حياته عامل مطبعة فمحاسباً فصحافياً وهياً له عمله كثرة المطالعة، فبدأ كاتباً نافذ النقد، لم يكتف بهديم الرسمالية والملكية الخاصة وانما عني ايضاً بنقض جميع المذاهب الاشتراكية.

اما ما يتعلق بحق الملك الخاص فان «برودون» يأخذ عليه أنه يتيح لبعض افراد لا يشتغلون، ان يستولوا على جزء من ثمرات عمل الآخرين. فباسم الملكية

الخاصة يستطيع مالك الارض ان يستولي على جزء من محاصيل لم يزرعها ومنتجات لم يصنعها ، لذلك كانت « الملكية الخاصة سرقة » وبمعنى برودون بذلك انها وسيلة السرقة . وهو يستعمل الطريقة الجدلية في البحث ويقول : ان حق الملك مؤسسة عادلة اذ من العدل ان يستولي الانسان على ثمرات عمله ثم يؤكد أن حق الملك سرقة لأنه انقاص من حق غير المالكين ولأن كل حصة يملكها فرد تنقص من امكانية تملك افراد آخرين ، وهؤلاء حين لا يجدون ما يملكونه يضطرون الى الاستقراض والى دفع الدين بشكل فوائد او ايجارات .

واما ما يتعلق بالمذاهب الاشتراكية فان « برودون » يأخذ عليها أنها غير ممكنة التطبيق ، لأن « الشيوع غير عادل وغير أخلاقي » ويخالف الميول الانسانية وهو دين البؤس .

على ان « برودون » اذا كان يهاجم الملكية الخاصة التي تتيح الاقوياء أن يستحقوا الضعفاء واذا كان يهاجم الشيوع الذي يجعل الضعفاء طفيليين ، فانه يستعيز عن الملكية بمؤسسة التصرف الذي يراه نوعاً من الملكية وبمعنى به « وضع اليد الموقت » وتملك المنفعة لا الرقبة ويقول إنه هو حق الملك الرأسمالي العساري عن حق السرقة ، وهو ملك الزراع الصغير الذي يزرع حقله بنفسه ومن غير الامتناع باجير . فهو اذن يقاوم الاشتراكية بدعوته الملكية الخاصة التي يرى فيها الوسيلة الوحيدة للمحافظة على حرية الفرد ، ولكنه يقاوم الفردية اذ يطلب عدم انتقال الملكية عن طريق البيع او الارث ، بل للتصرف بالشئ ان يستعمله بنفسه والا كان هناك استثمار واخلال بالمساواة .

فاذا انقلب التملك الى تصرف ، فان ذلك — برأي برودون — يؤول الى زوال الطبقات الاجتماعية ، ولا يكون في المجتمع اقوياء ولا ضعفاء ولا مضطهدون ولا مضطهدون ، بل رجال متساوون . ومتى شاد العدل المجتمع لا يعود حاجة للحكومة لانها في الاصل اداة يتخذها بعض المواطنين لاستعباد البعض الآخر ولان كل

اضطهاد يزول بزوال التملك الخاص . وهكذا يصل المجتمع الى دور الفوضى Anarchie اي الى « زوال كل اثر للحكومة في مجتمع رجال احرار ومتساوين » باعتبار ان وجود حكومة ، مهما كان شكلها ، امر يخالف فكرة الحرية . ويلخص برودون هذه الفكرة اذ يقول : « ان النوع البشري يجب أن يكون محكوماً ، وسيكون له ما يريد . اشد ما ينجاني النوع البشري » ولكن كيف السبيل لتحويل التملك الى التصرف ، وكيف يمكن جعله شاملاً الزراعة والصناعة ؟ ان « برودون » اشار بمعد ثورة سنة ١٨٤٨ بالاخذ بمشروع مصرف المبادلة ، الذي يعتبر بين مشاريع الاشتراكية المثالية القليلة الاهمية ، ويصف برودون سير هذا المصرف فيقول : ان هذا المصرف يقرض المال وساميل بصورة غير محدودة من غير ان يفرض عليهم دفع فائدة ، ويستطيع المصرف تدارك المال عن طريق طبع الاوراق النقدية ، وبكفيه لذلك حوز امتياز باصدار غير محدود للنقد ، ويبرر « برودون » ذلك بان النقد بنفسه ليس نافعا ويقول : « ان النقد لوحده غير نافع ، اني لا آخذه الا لانفقه ، وانا لا استهلكه ولا ازرقه » انه اداة تداول وبامكان الورق تأمين هذه الخاصة كالذهب والفضة واذا كان بامكان كل حامل حوز ما يحتاج اليه من النقود من غير فائدة فانه لا يقبل بتاتا دفع اجرة لقاء تصرفه بارض او معمل ، وانما يمكنه ان يشربه ويدفع ثمنه من اصل دخل عمله ، وعندئذ يصبح التملك تصرفاً اذ ان يكون بامكان مالك الأرض او الآلات ان يجبي رسماً على عمل الآخرين اذ لن يجد اي مالك وسيلة للسرقة .

ان مصرف المبادلة ليس الا امرأ طارئاً في نظرية « برودون » ، وانما يريد « برودون » ان يؤكد انه يكفي اصلاح الاطارات الاجتماعية ، وتهديم الملكية الخاصة وازالة الحكومة التي تؤيدها ، لتتحل كل الصعوبات . والناس ، وقد صاروا متساوين واحراراً ، يجدون في قرارة نفوسهم صلاحهم الفطري . ولا ينجني برودون ولا من تلاه من الفوضويين ان يسيء الناس استعمال هذه الحرية ، ولا

يشصور ان يحاول بعضهم الطغيان على الآخرين واستئثارهم، وانما كان يثق بالانسان
— مثل روسو — ولا يؤمن بعقيدة الخطيئة الأصلية .

الفوضوية بعد برودون : كان لبرودون تأثير كبير على مؤسسي المذهب
الفوضوي امثال باكونين والبرنس كروبوتكين من ارسنقراطي روسيا ، واليزه
ركلو وجان كراف من علماء فرنسا . ان الفوضوية تأليه للفرد وللحقوق الفردية
وعداء للسلطة في كل اشكالها : يقول باكونين : « ان حريتي ، وبالاخرى ان
كرامتي كائن ان لا اطيع اي انسان آخر ، وان لا اصدر باعمايي الا عن
قناعتي الخاصة » و « ان كل طاعة انما هي استسلام — كما يقول ركلو » .

ان تأليه الفكرة الفردية آل بالفوضويين الى مهاجمة مؤسسة الحكومة والدولة
باعتبار « ان الدولة عبارة عن انكار لحرية افرادها » ، وانها موجودة للدفاع عن
طبقة المالكين وعن حق الملك .

على ان الدولة ليست المؤسسة الوحيدة التي يجب القضاء عليها ، بل ان العقود
جميعاً — بما فيها عقد الزواج — تمس الحرية الفردية وليس من المعقول احترامها
اما المجتمع فلا يزول لانه ضروري وهو ينشأ عن الغريزة الاجتماعية التي يدعوها
باكونين « العون المتبادل » وهذه الغريزة الاجتماعية هي التي تدفع الناس للتكتل
في جمعيات حرة ، يتألف منها العالم ، وتجتمع في اتحاد جمعيات حرة ، يضم
اتحادات منتجين تؤمن صنع المنتجات ، وبلديات تؤمن المساكن والانارة
والندفئة، وتمتاز هذه الجمعيات كلها بان كل انسان يستطيع ان يدخل فيها وان يخرج
منها كما يشاء وبان اي انسان فيها لا يتعرض لاي عنف . ومن لا يريد تنفيذ قرار
المجموعة ، يخرج منها . في مثل هذا المجتمع قد ترتكب بعض الاعمال التي ينقصها
المنطق والصواب ولكن الفوضويين يؤمنون بان عدم رضاء الرأي العام ، ورفض
الناس الآخرين ان يتعاونوا مع الذين يبدو انهم غير اجتماعيين يكفي لردم الى
الطريق القويم . وفضلا عن ذلك فالانسان متى انقذ من تأثير المحيط المفسد يجد

صلاحه الفطري . ولا يفترض الفوضيون وقوع المجاعات اذ يثقون بالعالم الذي يجب ان يتيح للناس جميع ما يحتاجون اليه ، اذا اكتفوا بالعمل ساعات قليلة في اليوم . ان الصلة التي تربط بين الافراد في العالم الفوضوي هي صلة رضاءية « هي التعاون المتبادل » ولذلك كانت الفوضوية تفترض وجود اناس سامين قادرين على السلوكية ، ووجود وفرة في الانتاج .

بقي ان نعلم كيف يكون المرور من الوضع الحالي الى المجتمع الفوضوي ، وهنا يفترق الفوضيون عن « برودون » ويقولون باستعمال العنف ، فيصرح باكونين : « على الجيل الحالي ان يهدم كل شيء موجود بدون تمييز وباسرع ما يمكن وباكثر ما يمكن منها كانت الوسائل » . لذلك تجلت الفوضوية في الواقع باعمال العنف في مختلف ادوار التاريخ ، وبالدعوة الى الاضراب العام و « العمل المباشر » وهو عنف ما كان يقصد به الوصول الى مجتمع محدد ، وانما كان يقصد به النضال للنضال .

كانت هذه الحركة ذات اثر كبير على الطبقة العاملة في اواخر القرن التاسع عشر وقد وجدت اتباعاً كثيرين في البلاد اللاتينية ولا سيما في اسبانيا وايطاليا ، وقد لعبت النقابات الفوضوية دوراً هاماً الى جانب النقابات الشيوعية .

عقدت التجمعيات الفوضوية المبعثرة في جميع بقاع العالم بعض الصلات والفت فيما بينها « الدولية الرابعة » التي تعارض الدولية الثانية — التي تضم الاشتراكيين — والدولية الثالثة — التي تضم الشيوعيين — .

البحث الثاني

النقابية الثورية

Le Syndicalisme révolutionnaire

لم يقتصر تأثير « برودون » على الفوضوية وحدها ، بل امتد الى النقابية

الثورية . والنقابية الثورية ماركسية من الوجهة الرسمية ولكنها في الواقع لاتتلاءم والروح الحتمية والجماعية الماركسية .
ان النقابية الثورية حركة ومذهب في آن واحد ، فهي كحركة تمثل نزعة المناضلين ، وهي كمذهب ، تمثل نزعة المثقفين .

١ . — نقابية المناضلين : ان هذا النوع من النقابية يمثل نزعة بعض الاوساط النقابية العمالية في نهاية القرن التاسع عشر في فرنسا والتي ترى ان النقابة هي الاداة الرئيسية للثورة ، وان الاقلية النشيطة التي تقود النقابة هي روح النقابة .

وفكرة المناضلين متأثرة بالفوضوية ، وتدعو لاستقلال الحركة النقابية عن الاحزاب السياسية ، من اشتراكية وشيوعية وتنجلي بهدفها ووسائلها :

١ . — اما الهدف فهو القضاء على الدولة السياسية ، التي هي عماد الرأسمالية ، وعلى ذلك فالنقابية الثورية خصم كل سلطة ، وهي لاوطنية ، ولا استعمارية ، وتود ان تحل محل الدولة السياسية ، دولة اقتصادية اي حكومة المنتخبين ، وهذه الدولة تبني على النقابات التي تصبح مالكة لوسائل الانتاج ، وتقوم على شؤونها . وبما ان العقود تصبح حرة ، فكل عامل يتعهد بالعمل اين وحيث اراد ، ولا يعود العمل اكراها بل الهية ، ولا نزول الاجرة ، وينال كل حاجته من مجموع الانتاج وان يؤول ذلك لقلة الانتاج لان تغيير البيئة الاجتماعية يؤثر بدوره على النفسية الفردية وعمل ثلاث ساعات سيكون كافياً لانتاج الحاجات .

ب . — واما الوسائل فمسلكية وتلخص في جملة مشهورة : كل شيء عن طريق النقابة ، ولا شيء عن طريق العمل البرلماني ، ولذلك يخشى النقابيون الاصلاحات الآتية ، ولا سيما تملك النقابات للاموال والعقارات لانهم يخشون ان يعتاد العمال على فكرة حق الملك ، وان يكون ذلك وسيلة لعرقلة النشاط الثوري لدى الطبقة العاملة . فالوسيلة الناجعة هي « العمل المباشر » الذي يمارسه العامل في مكان عمله والذي يوصل الى الاضراب العام . وقبل الاضراب العام ، هناك وسائل كثيرة يمكن اللجوء اليها : كالاضراب الجزئي ، ومقاطعة بعض المنتجات ، والتخريب

والهدف هو بعث الهمم نحو معارك فاصلة ، باعتبار ان النضال اليومي يهيء وينظم ويحقق الثورة .

٢. — نقايبه المثقفين . — ان هذا النوع من النقابية من وضع عدد من الكتاب في الاقتصاد والاجتماع مثل جورج سورهل مهندس الجسور والطرق وطائفة من تلاميذه وقد لخصوا آله المذهب في مقالاتهم التي نشروها في مجلة « الحركة الاشتراكية » والتي جمعت في مجلدات عدة اشهرها كتاب سورهل المدعو « نظرات في العنف » .

تتلخص فكرة سورهل وتلاميذه في ان الرأسماليين الاولين كانوا منتجين يملكون حماس الطلائع ، وقد خلقوا الصناعة الحديثة بمجدهم وثباتهم ، ولكن خلفاءهم انقلبوا فيما بعد فاصبحوا طبقة ارسقراطية بورجوازية ، كسولة ، اذت رسالتها وانتهت ، وقام بوجهها الطبقة العاملة التي حافظت على مزاياها الاخلاقية « ان الطبقة العاملة وحدها تستطيع انعاش العالم لانها الطبقة الوحيدة التي تملأها الروح الحربية ، والوحيدة التي تملأها الرجولة والقدرة على التقدم » لذلك يدعو الى اثاره الروح الثورية في نفوس النقابيين ، كالروح التي كانت تثير المسيحيين الاول ، وجنود الثورة الفرنسية . وبلقي على عاتق الطبقة المالية انقاذ الثقافة الحقيقية ، ولذلك يوحى بتجنيدها بالتأثر بالروح البورجوازي ، لتحافظ على سموها الاخلاقي .

ان هذا يتيح فهم موقف سورهل وتلاميذه من هدف النقابية ووسائلها .
١. — اما الهدف الذي وضعه المناضلون نصب اعينهم وهو تنظيم الانتاج فلا يهتم به المثقفون ويراها سورهل حلماء او خطيئة ، فهو يفترض توفر شرائط كثيرة وصعبة التحقيق ولو امكن تحقيقها لاضرت بالطبقة العاملة لان الرفاهية تفقد سموها الاخلاقي ، ومع ذلك فلا يستغنى عن الهدف لانه يكون حافزاً للطبقة العاملة على مواصلة النضال ، وتشديد العزائم ويكون له قيمة تربوية واخلاقية .
ب. — وكذلك موقفهم من حيث الوسائل « فيرفض سورهل الاضراب العام

كمنظر خارجي ، ولكنه يحتفظ بفكرة الاضراب العام لانها تؤثر على الارادة ، وتنسق الجهود ، وتبعث الهمم ، وتدفع لاعمال الشجاعة والتضحية . فالهم ليس الظفر بمجد ذاته ولكن تقوية روح العنف .

لذلك كانت فكرة « العنف » ضرورية لان الاحتفاظ بالروح العمالية امر يجب التمسك به مهما كانت الوسائل « والعنف هو الوسيلة الوحيدة التي تملكها الامم الاوربية التي افسدتها العواطف البشرية ، لتجد نشاطها القديم من جديد » . ويمكن ان تجلي العنف بمعارك مسلحة بين الطبقة العمالية وبين البورجوازية ، على انه ليس من الضروري ان تكون هذه الخلافات مستمرة . اذ لكي يوجد روح العنف يجب أن يكون هناك عزم اكيد على عدم قبول اي حل وسط ، وعلى اطراح كل فكرة اصلاحية .

ان فكرة « الاضراب العام » ، مرتبطة بفكرة العنف ، وعلى الطبقة العاملة ان تعترف ان الثورة ستقوم بفضل الاضراب العام ، ولكنه اضراب عام لغايات مسلكية يجبر البورجوازية على الاستسلام ، ويجب الايمان بذلك ولو كانت في الامكان ان لاتسير الامور على هذا الشكل ، لان فكرة الاضراب يجب ان تبقى لها قوة الوهم ، وان تكون مبعث وحي . واذا لم ينتج الاضراب العام فان التهيئة للاضراب ، والمحاولات ، والاضرابات التجريبية التي تهيم الاضراب العام تؤدي المقصود اذ تحفظ روح العنف .

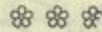
لا يمكن اثارة الاضراب الا بواسطة النقابات العمالية ، والوظيفة الاساسية للنقابة هي المحافظة على روح العنف ، ويجب ان يكون دورها من هذه الناحية مثل دور الاديرة في القرن المتوسط ، وليس عليها ان تعمل على جمع جمهور العمال بل تكتفي باقلية من المخلصين تديرها اقلية .

اما اعمال التخريب فيرفضها سوردهل لانها تقتل الوجدان المسلكي لدى العامل واما اللاوطنية واللاعسكرية فيأخذ بها سوردهل ، لان سوردهل لا يكره الحرب ، كما لا يكره الاضراب ، لانه يرى فيها تقدماً اخلاقياً ، ولكنه يرى ان اللاوطنية

والاعسكرية تنميان لدى الطبقة العاملة روح النضال، وتوثقان التضامن بين العمال رغما عن الحدود، وتقطعان كل صلة بالطبقة البورجوازية .

كان المناضلون قليلي الاهتمام بنظرية سوردل وسواه من المثقفين ، وكانوا يتلقون اقوالهم بهزء وسخرية لا اعتقادهم انه « لاسبيل لفهم الروح المألمة الا اذا تلمذ المرء على البؤس » . واثن لم يكن لنظرية سوردل اثر آني فانها لاقت حظا كبيرا لدى النقائيين الذين صاروا رؤساء دول ، فهو سوليني كان يعلن انه تلميذ لسوردل والثورة الفاشستية استوحت بعض آرائه ، كما ان لاكارديل تلميذ سوردل الآخر صار وزيرا في حكومة فيشي . واذا كان سوردل لم بدع انه كان ذا اثر على لينين فانه تلقى نظرياته باعجاب وحبا فيه « اكبر نظري عرفته الاشتراكية منذ كارل ماركس ، ورئيس دولة تذكر عبقريته بعبقرية بطرس الاكبر » ..

ان كل ما ذكرناه بهذا الصدد بعيد عن فكرة الثورة الآلية التي بحث عنها عدد من رجال الماركسية .



الفصل الخامس

كارل ماركس او الاشتراكية العلمية

Le socialisme scientifique

يطلق اسم الاشتراكيين العلميين على اشتراكي الماني مناضل هو « لا سال » وعلى مؤلفين يجب ذكرهما معاً لأن بعض المؤلفات والنشرات تحمل توقيعيهما المشتركين هما كارل ماركس وفريدريك انجلز .

ولد كارل ماركس في تريف من أعمال بروسيا (١٨١٨ - ١٨٨٣) وبدأ حياته العملية استاذاً للفلسفة في جامعة « بون » ولكن أمره لم يطل في منصبه لاشتراكه في الحركات الاجتماعية التي كانت تضطرب بها المانيا ، فأخرج من بلاده وعاش زمناً طويلاً في فرنسا وانكلترا . ويمكن أن نجد بجمل الفكرة الماركسية في « البيان الشيوعي » الذي كتبه ماركس بالاشتراك مع انجلز ونشر عام ١٨٤٨ والذي يكثف جميع الفكرة الماركسية ، و « كتاب رأس المال » الذي ظهر الجزء الاول منه عام ١٨٦٧ وظهر الثاني والثالث بعد وفاة كارل ماركس عام ١٨٨٠ و ١٨٨٤ وفي كتابي « اسامي مراحل الرأسمالية » (١٩١٦) و « الدولة والثورة » (١٩١٧) الذين وضعها لينين .

ومما كانت افكار ماركس ثورية فانه عرض نظريات المدرسين عرضاً عميقاً وأخذ عن كثير ممن سبقه : اخذ نضال الطبقات والمادية التاريخية عن سن سيمون وكونسدران ونظرية القيمة عن ريكاردو ، وفضل القيمة عن سيسموندي .

البحث الأول

عرض الأفكار الماركسية

١ — التفسير المادي للتاريخ

يرى كارل ماركس ان الشؤون الاقتصادية ، هي التي تعين مجرى التاريخ وأن شكل الحكم ونظام العائلة والقيم الاخلاقية وآداب المجتمع كل ذلك ، ليس إلا انعكاساً او نتيجة للفاعليات والمؤسسات الاقتصادية. ان التطور الفكري الاخلاقي والديني ينبع للتطور المادي والتطور المادي يخضع لتطور الفن ، ويقول في جملة ، شهرة وان طرائق انتاج الحياة المادية تعين حتماً طريقة حياة الانسان الفكرية والاجتماعية والسياسية. وليس وجدان الانسان هو الذي يعين طريقة حياته ولكن طريقة حياته الاجتماعية هي التي تعين وجدانه . وقد أكد فكرته هذه في معرض الرد على برودون إذ قال « ان الصلات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً محكمًا بالقوى المنتجة . فاذا صار في أيدي الناس قوى انتاجية جديدة ، تغيرت طريقة انتاجهم وتغيرها تغير طريقة ربهم ومعيشتهم ، وتغير صلاتهم الاجتماعية . إن الطاحون اليدوية أنتجت المجتمع الاقطاعي . أما الطاحون البخارية فقد أنتجت الرأسمالية الصناعية » .

ويرى ماركس ان الاساليب الفنية للانتاج هي الاساس الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية . فاذا تبدلت الاساليب ، تغيرت الصلات الاجتماعية ، فعندما كان الصناع يملكون أدواتهم الانتاجية — وكانت وقتئذ بسيطة ورخيصة — وعندما كانوا يبيعون منتجاتهم الى المستهلكين ، كان هناك تناسق بين الانتاج وبين طريقة

توزيع القيمة المنتجة ، فكان الانتاج فردياً كما كانت ملكية وسائل الانتاج ، وكان المنتجون يحتفظون لأنفسهم بالربح الصافي لعملهم ، ولكن عندما ظفرت الطبقة الرأسمالية تغيرت طرائق العمل وأصبحت جماعية ، ومع ذلك فقد بقيت ملكية أدوات العمل فردية ، ولم يعد العمال مالكيين لرؤوس المال التي يستثمرونها وإنما هم مجبرون على بيع جهدهم للمستحدثين . ويضيف كارل ماركس ان اساليب الانتاج ترجح طبقة على أخرى في المجتمع . هذه الطبقة تنظم نفسها وتسمى الى فرض سلطتها فتضع المؤسسات الحقوقية ، ونظاماً حقوقياً بل واخلاقاً وديانة ، فتتقلب السلطة الفعلية الى سلطة حقوقية ، ولكن هذه السلطة لا تدوم ، لأن أساليب الانتاج تتطور بتطور الفن ، تفقد الطبقة الحاكمة سلطتها الفعلية ، فتحل أخرى محلها تخضع للظلم بفضل المؤسسات الحقوقية والاخلاق الموجودة . هذا هو مآل النظرية المادية التاريخية . على أن كثيراً من شراح كارل ماركس يحتجون على التفسير الذي يجعل الوقائع الاجتماعية خاضعة أو متعلقة بطرائق الانتاج ، ويرون ان النظرية المادية ليست إلا رد فعل ضد التفسير الفكري للتاريخ والذي يجعل المشكلة الاجتماعية عبارة عن مسألة أخلاقية .

٢ — نضال الطبقات

يقول كارل ماركس في مطلع البيان الشيوعي : « ان تاريخ كل المجتمعات حتى يومنا هذا ليس إلا تاريخاً لنضال الطبقات » ، ويرى أن المجتمعات تألفت في كل أحوال التاريخ من طبقات متحاربة متخاصمة ، في القرون الوسطى سادت طبقة الفرسان العسكرية ، وأنشأت المجتمع الاقطاعي المتسلسل الرتب مادياً وفكرياً حول حصن السيد . ثم تطور الفن ، فاضاعت هذه الطبقة نفوذها ، وبدأ يحكم الطبقة البورجوازية ، فأصبح المجتمع الحاضر يتألف من طبقتين متخاصمتين : الطبقة البورجوازية ، طبقة مالكي وسائل الانتاج كالأرض والمعامل والآلات وسائر رؤوس المال ، وطبقة العمال أو البروليتاريا ، طبقة الذي لا يملكون شيئاً وإنما يمشون

من يبيعهم قوى عملهم للرأسماليين. وقد تكونت طبقة العمال من نحو الطبقة البورجوازية أي من نحو رأس المال، وخلق اجتماعها اليومي في المعامل ما بين أفرادها عاطفة من التضامن ووحدة المصلحة، وشموراً بقوتها، واعتقاداً بأنها طبقة مستقلة، كل ذلك حملها على توحيد الجهود بوجه الطبقة الرأسمالية فنشأ عن ذلك انضال مستمر بين الطبقتين يتسع فيصبح قومياً، وينتهي هذا الانضال بالثورة النهائية التي تقضي على فكرة الطبقات وفي رأي ماركس ان هذه الثورة أمر محتوم مقدور، وأنها نتيجة لقانون التطور العام؛ ولكن كيف تتعارض مصالح الطبقتين المذكورتين.

٣ — قانون القيمة وفضل القيمة

يرى كارل ماركس ان الشكل الاول لثروة في المجتمع الرأسمالي هو البضاعة أي السلعة المنتجة لتبائع. هذه السلعة يجب ان تكون نافعة، أي قابلة لاسد حاجات الانسان. ولكن ليست المنفعة هي التي تعين القيمة، وبدل أن النسبة التي يجري بحسبها تبادل البضائع انما تعين فقط بكمية ما تتضمنه من عمل، فاذا كانت طن الفحم يكلف من ساعات العمل مثلى ما يكلف طن الخرفانه يساوي طنين من الخمر ويبادل بها. فقيمة الاشياء اذن متناسبة مع كمية العمل المبذول من اجل حوزها، وتقاس الكمية بالزمن الذي يخصصه العامل للصنع. ولكن هذا الزمن ليس الزمن الحقيقي بل هو الزمن الضروري اجتماعياً، أي الوقت الذي يقوم بالعمل فيه عامل متوسط الخدق يملك ادوات مستعملة في المجتمع في الوقت المعين. فجميع السلع تتضمن عنصراً مشتركاً هو مقدار العمل المبذول في سبيل انتاجها ويعتبر رأس المال المستعمل في الانتاج كعمل (متجمد) أو كعمل (متنثر) فقيم البضائع إذا تعين بحسب مقدار العمل الضروري اجتماعياً لانتاجها، والسلعة التي يتطلب انتاجها من الوقت الضروري اجتماعياً، ضعف ما يتطلبه انتاج سلعة أخرى، يجب ان تساوي ضعف قيمة السلعة الأخرى.

ومن نظرية العمل هذه يستنتج ماركس نظرية الاستثمار وبين كيفية استثمار الرأسماليين للعمال ، وسبب خصومة الفريقين ، فيرى ان العمال لا يستطيعون في النظام الرأسمالي ان يشتغلوا لحساب انفسهم لانهم عاجزون عن حوز الارض ورأس المال الضروريين للانتاج. ولذلك هم مجبرون على ان يشتغلوا لحساب الرأسماليين الذين يملكون وسائل الانتاج ، ومن شرائط العمل ان يسلم العمال منتجاتهم للرأسمالي ، وهذا يبقى حراً ببيعها بقيمة تناسب أو لا تناسب مع العمل المبذول لانتاجها. أما الأجور التي يدفعها المستحدث للعمال فانها تتعين في حد يتيح للعامل ان يعيش وأن يعمل أسرته وأن يربي اولاده ليحلوا محله . فالفرق بين القيمة التي يخلقه العمال في الانتاج وبين الاجور التي تدفع لهم يدعى « فضل القيمة Plus value » ويربحه الرأسمالي بلا جهد . على أن العمال لا يستطيعون أن يرفضوا العمل بهذا الاجر ، لأن هناك احتياطياً من العمال الذين ينتظرون أن يحلوا محلهم يمثل أجورهم ويترتب على ذلك ان حب الرأسماليين للربح يدفعهم الى بذل طاقاتهم في سبيل زيادة مقدار فضل القيمة ، والى زيادة بؤس العمال والى تكوين احتياطي واسع من العمال . ولهم هذه النظرية يحسن الايمان بمثال عملي :

لنفرض رب عمل يشغل عشرة عمال خلال عشرة ايام كل يوم ثماني ساعات فيما ان قيمة السلعة يجب ان تعادل ٨٠٠ ساعة عمل ، واذا كانت ساعة العمل تساوي عشرة قروش فتباع السلعة عادة بمبلغ ٨٠٠٠ قرشاً . ولكي نعلم ما يعود للعمال من اجر لقاء انتاج هذه السلعة يجب أن نرجع لنظرية القيمة المبينة على العمل . فالعمل بضاعة — حسب ماركس — وتعين قيمته بالوقت الضروري لانتاج العامل او لانتاج له ان يعيش ، لنفترض ان العامل يحتاج ان يستهلك خلال عشرة ايام بضائع يكلف صنعها خمسين ساعة عمل ، على اساس عشرة قروش لقاء كل ساعة . ففي هذه الحال ينال العامل كاجرة مبلغ ٥٠٠٠ قرش اما رب العمل فينال الفرق بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ قرش اي ٣٠٠٠ وهو ما يدعوه ماركس « فضل القيمة الرأسمالي » وهكذا

يبقى العامل في المجتمع الرأسمالي مستثمراً بحسب قانون المبادلة من غير ان يجني ذنباً
شرعياً او اقتصادياً .

هذه اسباب تعارض مصالح طبقتي العمال والرأسماليين ، ولكن كيف تكونت
هاتان الطبقتان .

٤ - قانون التطور العام ومركزية رأس المال والعمل :

يرى كارل ماركس ان المزاخمة الحرة — وهي أساس النظام الرأسمالي —
تؤول الى تجمع رؤوس المال بأيد قليلة ، والى تجمع عدد كبير من العمال في عدد
قليل من المؤسسات ، اذ تقضي الى قضاء المؤسسات الكبيرة على الصغيرة والمتوسطة
فاذا استمرت المزاخمة ، قل عدد المؤسسات وزادت قوة المؤسسات الباقية ، وعاد
كثير من صغار المستثمرين الى صفوف البروليتاريا ، فنرى من جهة فريقياً من الناس
يقل يوماً عن يوم وتزداد ثروته يوماً عن يوم ، ومن جهة ثمانية فريقياً من الناس
يتكاثر ، ولكن فتره يتزايد . هذا ويرى ماركس في الشركة المساهمة دليلاً على
أقواله ، لأن المساهم يتناول ربحاً من غير جهد ، بينما يصبح المدير موظفاً مأجوراً
وعاملاً على نهضة الاشتراكية المقبلة لأنها تركز رأس المال والعمل .

على ان هذا التركيز لن يستمر بصورة غير محدودة ، وسيأتي يوم تبقى فيه
نواة صغيرة من الناس تملك كل الثروة الى جانب كتلة كبيرة من الناس لا تملك
شيئاً فيقل عدد المدافعين عن المجتمع ويكثر عدد خصومه الطامحين الى مجتمع جديد .
وعندئذ تقع الواقعة وتهب الثورة وتقضي الاكثرية على الاقلية وتستولي على وسائل
الانتاج المادية وتستثمرها لمصلحة المجموع ، فيسود العالم نظام يملك فيه المجتمع
وسائل الانتاج ويقضي فيه على الطبقات وعلى نضال الطبقات ، وتزول منه الدولة
التي يرى فيها ماركس أداة لحماية المالكين .

هذا ، وان ظفر الاكثرية امر لا بد منه ، ولا يمكن الحيولة دونه ، لانه في
طبيعة الاشياء ولكن لا يحمل بالعمال انتظار مجيئه بصورة سلبية وانما ينبغي لهم
التكفل والثورة لتعجيل العهد الجديد .

البحث الثاني

نقد الماركسية

شغلت نظريات ماركس المؤلفين السياسيين منذ عصره حتى يومنا ، وتعددت المؤلفات التي وضعت في سبيل شرحها وترويحها والدفاع عنها ، كما تعددت المؤلفات التي وضعت في سبيل نقدها وتجريحها . ونستطيع ان نوجز النقاط الاساسية لناقديها فيما يلي :

١ - التفسير المادي للتاريخ : لا يجادل احد في اثر العوامل الاقتصادية في التاريخ ولكن من المبالغة ان نجعل العامل الاقتصادي المؤثر الوحيد فيه وان نتجاهل العوامل الاخرى فليس من ينكر ان الشعوب والافراد قد تعمل بوحى العواطف ولغايات غير اقتصادية ، والتاريخ يعلمنا ان الحروب الدينية هي اطول الحروب واكثرها قسوة .

٢ - فضال الطبقات : اطلق كارل ماركس اسم الطبقة « البورجوازية » على مالكي رؤوس المال ، ومع ذلك فبين الطبقة البورجوازية كثيرون لا يملكون رأس مال ومن الصعب كثيراً وضع الحدود بين الطبقات ، وجعل الناس طبقتين اثنتين ، اذ هناك طبقة ثالثة في كثير من البلاد الاوروبية ورغم ان ماركس تنبأ بزوالها منذ مائة سنة فانها لا تزال حتى الآن قوية متماسكة ، ولا تزال تؤلف اساس المجتمع في بعض البلاد . ثم ان فضال الطبقات لا يقوم حتماً بين البورجوازيين وبين العمال فبين العمال اختلاف في المصالح وهو اختلاف غير اقتصادي غالباً ، وكذلك فهناك فروق اقتصادية بين مختلف الطبقات العاملة وهي فروق في الدرجة وتكاد

تعادل الفروق بين العمال وبين الرأسماليين، ولقد كان بين عمال بريطانيا اوستقراطية اختصاصية تعارض جمهور العمال العاديين كما انا كثيراً ما نرى العمال وأرباب العمل يتعاونون على المستهلك والمكلف بالضرائب، وكذلك فالخروب الاهلية تجمع في كل من الجهتين كل طبقات البلاد.

٣ — نظرية القيمة وفضل القيمة : ان الماركسيين يشيدون صرح نظريتهم على استثمار صاحب العمل للعامل، ويفسرونها بنظرية القيمة وفضل القيمة. وليس هنا مجال شرح نظرية القيمة من وجهة النظرية المحضة وانما نكتفي بذكر ما استنتج ناقدوها من مقارنتها بالواقع فقالوا : لا يمكن ان تكون قيمة اشيء قيمة العمل المبذول في سبيل انتاجه، وانما تخضع القيمة لعوامل كثيرة كالندرة والمنفعة ولو شئنا اعتبار العمل وحده معياراً للقيمة لأدى ذلك الى استنتاجات غريبة، فهناك لوحات زينية لقيمة لها رغباً عن بذل عمل في سبيل تصويرها، وهناك لوحتان اقتضتا نفس وقت العمل ومع ذلك فلا يمكن ان يقال ان لهما نفس القيمة، اذا رسم احدهما عبقرى، وهناك اشياء لم يمارجها عمل كالمناجم، والينابيع في الصحاري والنباتات البرية، ومع ذلك فلا يمكن ان يقال ان ايس لها قيمة، وكذلك فالقيمة يجب ان تبقى ثابتة حسب ماركس، على انا نرى في الواقع ان الحجر ترتفع قيمتها كلما قدم عليها العهد، وان بعض المنسوجات ترتفع قيمتها او تنخفض بحسب اهواء التقليد، هذا كله حمل الاقتصادي النمساوي كارل منجر على ان يقول « ان جعل قيمة الاشياء تابعة لنفقات انتاجها، يعدد صفقة بوجه التجارب ».

ولما كانت نظرية فضل القيمة La plus - value تستند الى نظرية القيمة، فهي فاسدة ان ثبت فساد هذه، ثم ان نظرية فضل القيمة فاسدة من جهة ثانية، إذ نقول ان الاجر الذي يستوفيه العمال لا يزيد عن القدر الضروري الذي يدفع عنهم الموت ويقبح لهم ان يعملوا اموتهم، والواقع يثبت ان اجور العمال ما انفكت

ترتفع منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى وقتنا هذا بل ان الحد الذي كان يظن ان الاجور لن تتجاوزه أصبح حداً أدنى لا يمكن ان تنقص عنه الاجرة . ثم ان كارل ماركس يقسم رأس المال الى قسمين : رأس المال الثابت كالابنية والآلات ويرى أن هذا النوع ليس مصدر ربح للأسمالي وانما ينتج نفسه في قيمة الاشياء المنتجة ، ورأس المال المتحول ، الذي يستعمل في دفع اجور العمال ، والذي هو مصدر الربح وفضل القيمة للأسماليين . ولكن اذا كانت جميع أرباح الرأسمالي ، كما يرى ماركس ، تأتي من رأس المال المتحول لا من الثابت ، فمن الصعب جداً ان نفهم لماذا يستعمل الرأسماليون الآلات في صناعاتهم ولماذا يستعملون الاموال الثابتة الكثيرة ، ما دام نصيبهم من الربح يتناقص بنسبة زيادة رأس المال الثابت ، ويزداد كلما امعنوا في استعمال اليد العاملة واستغنوا عن الآلة . وهذا كله يناقض نبوءة ماركس بالثورة إذ يجعل الثورة قائمة على جيش العمال العاطلين الذين تطردهم الآلة من معاملهم .

٤ - تركيز رأس المال والعمال وقانون التطور : لم تصدق نبوءات ماركس من حيث سير التطور : فلم ينقسم الناس الى طبقتين مستقلتين : طبقة العمال وطبقة الرأسماليين بل لا يزال هناك طبقة متوسطة قوية . ثم ان حركة تركيز الملكية ليست واحدة في كل نواحي الحياة الاقتصادية ، ففي الزراعة لا تزال الملكية الصغيرة قوية بل وطاقية على الملكية المتوسطة ، أما في الصناعة فحركة التركيز عامة في اكثر البلاد ، ولكنها شديدة في بعض الصناعات التي تقتضي توحيداً في انواع الانتاج كصناعة الزجاج والاحذية والاقشة . على ان هذه الشدة لم تستطع ان تؤثر كثيراً في الحياة الاقتصادية بوجه عام ، والاحصاءات اثبتت انه لا يزال ٨٠ في المائة من الصناعة الافرنسية في يد المؤسسات الصغيرة ، وكذلك الامر في التجارة وان كانت حركة التركيز فيها اقل مما هي في الصناعة .

ثم ان الشركات المساهمة التي كان ماركس يجعل منها دليلاً على السير نحو الاشتراكية في رأس المال ، كانت عائقاً كبيراً دون تحقق نبوءاته ودليلاً على

ان الرأسمالية تتطور حسب الظروف في سبيل حفظ كيائها ، فاذا كانت رؤوس المال قد تجمعت في يد شركات السهام والتروست والكارتل بالمليارات ؛ واذا كان ثلثا ثروة الولايات المتحدة قد تركزا في شركات السهام ؛ فان هذا التركيز لا يشمل الا ادارة رؤوس المال ورقابتها ، أما ملكيتها فقد بقيت موزعة بين ملايين المساهمين ، ومنهم كثير من العمال ورجال الطبقة الوسطى — خلافاً لنزوة ماركس — .

وفضلاً عن ذلك فان نصيب العمال لم يكن الانحطاط الفكري والجسمي ولا البؤس منذ عهد ماركس ؛ واذا كان صحيحاً ان عشرات السنين التي اعقبت الثورة الصناعية كانت سني آلام للطبقة العاملة ، فان منظمات العمال وتدخلات الحكومة قد عملت على تحسين حالهم بفضل تشريع العمل وبفضل مؤسسات التأمين الاجتماعي . ان عدد العاطلين ، بالنسبة للذين يشتغلون ، وعدد المالكين بالنسبة للمحرومين ، لم يبلغ بعد مرحلة تجمعنا نتوقع قيام الاكثرية للقضاء على الاقلية وفي وقت قريب أو بعيد ؛ وانما لا يزال خصوم الماركسية يتمسكون بقابلية الرأسمالية للتطور ، وبكفاية تشريع العمل لتحسين حال العمال ، وللتقريب بين مختلف الطبقات وبين مختلف الارباح ولا حلالات الاتفاق محل النضال .

الماركسية بعد كارل ماركس :

اذا كانت قيمة نظريات ماركس موضع جدال ونقاش من الوجهة العلمية ؛ فلا ينكر انها أحدث ثورة حقيقية في عالمي الفكر والواقع في اواخر القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين ؛ لانها اعطت العلم اتجاهاً فكرياً جديداً ، وطريقة طريقة في تفسير التاريخ ، وثروة ضخمة من التاريخ الاقتصادي البريطاني ، وجمعت بعض الامور كالحقوق والاخلاق ذات صفة نسبية وبذلك ربطت علم الاقتصاد بعلم الاجتماع . فلقد ادخل ماركس مفهوم والكيان في العلم ، وكان اول من وصف النظام الرأسمالي واطلق عليه اسمه الحالي ، واوضح كيفية حركته وتطوره ، وكان اول من احس بتطور الرأسمالية واتجاهها ، ولكن دراسته تستند الى الوقائع التي شاهدها في زمنه واذا كانت نظرية الماركسية الى التاريخ باعتباره علماً

ذا نواميس للتطور مقررة، موضعاً لشيء من النقد فانها جهد هام في وضع فلسفة للتاريخ. ولذلك رأينا كثيراً من الفرديين يخون منحى المادية التاريخية، فأخذ «باريتو» بمبدأ فضال الطبقات ولكن ليجعل منه «قانون الاصطفاء الطبيعي» الذي يصطفي النخبة من الناس. ولكنه لا يزال لها خصوم عنيدون ينكرون عليها كل قيمة علمية فيختم الأستاذ «ديشان» وهو خصم الماركسية بحمته عنها بذكر رأيه فيها ويقول «ان الماركسية مدينة بعظمتها لغموضها، وان نجاحها في الواقع لا يدل على صحتها لان كثيراً من العقائد قد ظفرت في التاريخ مع فساد هذه العقائد من الوجهة العقلية. والماركسية مدينة بنجاحها لطريقة عرض افكارها. فقد اتخذت في وصفها التطور والبؤس طريقة المأساة، واثرت على الضمائر النبيلة، فأظهرت الظلم عن طريقة نظرية فضل القيمة، واثارت حمى الثورة عن طريق نظرية الازمات، واحيت الآمال بنظرية الثورة المقدورة والتطور المحتوم. ان الماركسية قدمت خيالات واثارت نزعات، فأصبحت رمزاً وراية، قيمتها الاساسية هي قيمة دعايتها، فهي خميرة ثورية».

ورغمًا عن كل الحملات التي وجهت الى الماركسية، فانها بقيت حية في ميدان الواقع وفي ميدان الفكر، يدين بها كثير من الاشتراكيين من جهة، ويبنّي عليها نظام سياسي واجتماعي جديد هو الشيوعية الحديثة واثن كان تلاميذ ماركس أمثال برنشتاين وكاوتسكي تراجعوا عن بعض افكاره، فقد اتاح له القدر شارحاً ومكملاً مثل لينين، الذي درس كارل ماركس، وشرح نظرياته وفسر مفاهيمها تفسيراً ينسجم مع فلسفته ومع فهمه للمجتمع الحديث ولا سيما في ناحيتين :

١ - السياسة الزراعية : كان كارل ماركس يضع آماله بعمال الصناعة باعتبارها مقرر تركز رؤوس المال، وتتركز العمال، وما كان يعتمد اعتماداً كبيراً على طبقة الفلاحين، ولكن لينين عني بهذه الناحية عناية خاصة فاستمال الفلاحين الفقراء دون الاغنياء (كولاك) لدعم الحركة الثورية لالتوجيهها، وذلك عن طريق الملكية الصغيرة.

٢ - فن الثورة : تكلم ماركس قليلا على وصف الثورة البروليتارية ، ولكن لينين تصدى للموضوع ووصف نهاية نضال الطبقات التي تكلم عنه ماركس ورأى ان بلوغ المجتمع الشيوعي الكامل انما يتطلب الثورة التي تهدم أسس المجتمع القديم ، على ان هذه الثورة تستبقي الدولة لتحتلها البروليتاريا التي تتمتع بالسلطة الكاملة ، والتي تمثلها طليعة الحزب الشيوعي ، وهذا ما قصده ماركس حين تكلم عن « ديكاتورية العمال » لان المرور من النظام الرأسمالي الى النظام الشيوعي يتطلب فترة انتقال تتغير فيها روح الناس وتزول أنانياتهم الفردية ويعتادون فيها العمل من غير اكراد ، هذه الفترة هي المرحلة الاشتراكية الماركسية وهي التي يطبق فيها البرنامج الجماعي في روسيا السوفياتية في ايامنا هذه وجميع الكتابات والمؤلفات والنشرات التي تشرح النظرية الاشتراكية الروسية تستند الى طريقة ماركس الجدلية والى فلسفته في التطور والى المادية التاريخية وذلك لاثبات ان النظام الاشتراكي هو النظام الطبيعي المقدر في حال التطور الصناعي الحديث . ومنعود الى هذا البحث في معرض دراستنا التجربة السوفياتية والاقتصاد المنهجي الاشتراكي .

الاشتراكية

*
* *

الفصل الخامس

المذاهب المستمدة من المسيحية

تتميز هذه المذاهب بأنها تحاول ان تجد في التعاليم الدينية حلولاً للمشاكل الاقتصادية ، او المبادئ التي يمكن ان تقوم عليها هذه الحلول ، على الاقل ، وسنبحث منها مذهبين: مذهب لوبلهي ومذهب الكاثوليكية الاجتماعية، ونلاحظ منذ الآن ، الى ان الى جانب الكاثوليكية الاجتماعية ، مذاهب تماثلها وتقول بها نحل غير كاثوليكية كالبروتستانتية مثلاً .

البحث الأول

مذهب لوبلهي

كان لوبلهي Le Play مهندساً ورجل ايمان وعمل ، وقد اخترع طريقة التحقيقات الفردية Monographie أي دراسة وقائع نموذجية ، واوجد مذهباً اقتصادياً له محله في تاريخ الفكر .

درس لوبلهي مشاكل السكان في اوربا من ريفيين وعمال ، اثناء اسفاره الكثيرة وتحقق لديه ان بعضهم ، ولا سيما في اوربا الشرقية ، يحتفظون بتقاليد موروثه

من السلام الاجتماعي بينما تنمو الخلافات الشديدة في أوروبا الغربية ، فبحث عن سبب هذا الوضع عن طريق دراسة «أسر نموذجية» واستقار برأي السلطات الاجتماعية ، لا السلطات الرسمية ، واستنتج من ذلك الفكرة التالية : ان أي اضطراب اجتماعي انما ينشأ عن تآكل عن التقاليد ولا سيما الوصايا العشر التي أنزلها الله على موسى في طور سيناء ، والتي هي أساس كل نظام اجتماعي ، وجميع مؤسسات البلاد الراقية . فالمجتمع الذي يحترم الوصايا شعب يحافظ على السلطة في الدولة والأسرة والمعمل ، ويحافظ على التقاليد والعادات ولا يجعل التقدم والتجديد شيئاً واحداً ، وانما يحاول التوفيق بين التقاليد والتجديد . وان من عيوب الروح الثورية ان تظفر بالامكان التجديد من غير استمرار الماضي ، واذا كانت فرنسا في حال انحطاط فلأنها تركت تقاليدها حين حركة البعث ، واذا كان هذا الانحطاط قد حجبته الاشعاع السياسي والأدبي للقرن السابع عشر فقد اشتد في القرن الثامن عشر حتى جاء رجال الثورة فأعلنوا عقائد فاسدة : عقيدة الحرية المطلقة ، وعقيدة المساواة المقدسة ، وعقيدة حق الثورة .

اما السبيل لعودة السلام الاجتماعي فهو إعادة السلطة بكل مظاهرها : سلطة الأب في الأسرة ، وسلطة رب العمل في الانتاج ، وسلطة الدولة في المجتمع .
أ - ولقد ألح لوبلهي كثيراً على النقطة الأولى باعتبار ان الأسرة في نظره الخلية الاجتماعية الحقيقية ، وان قيمة الفرد تأتي من التربية التي تلقاها في أسرته . ان المعيار الذي يقاس به ازدهار المجتمع هو سجايا الأسر التي يتألف منها ، ومعيار هذه السجايا الاستقرار ، ومن هذه الناحية يميز ثلاثة نماذج من الأسر :

- ١ - الأسرة الأبوية : حيث يملك الأب وحده جميع الأموال ويحتفظ بأولاد وأحفاده حوله ، ويورثها بعد وفاته ابنته البكر الذي يخلفه في سلطانه .
- ٢ - الأسرة الأصلية : حيث يتفرق الأولاد ليؤسسوا أسراً جديدة ، ويبقى في منزل الأسرة ابن يعينه الأب ، ليكون شريكه قبل ان يصبح وارثه .
- ٣ - الأسرة غير المستقرة : حيث يترك الأولاد جميعاً منزل الأسرة عندما

يبلغون سن الرشد ، وعند وفاة الأب تقسم اموال الأسرة اقساماً متساوية ، ويصفي المشروع الصناعي او الزراعي ، وتتفرق الأسرة نهائياً .
إن النموذج الثالث هو الشائع في فرنسا أيام لوبلهي ، ولكنه يفضل النموذج الثاني الذي يؤلف في رأيه روح التقدم او روح التجدد . فروح التقدم يزدهر لدى الأولاد الذين ينفصلون عن الأسرة ، ويعملون على انشاء اسر جديدة وهم واثقون ان باستطاعتهم ان يطلبوا العون من اخيهم الوارث الذي يحتفظ بتراث الأسرة ويحرس تقاليدھا . ولاعادة هذه الأسرة يطالب لوبلهي بتعديل القانون المدني تعديلاً يلغي وجوب القسمة المتساوية ويعطي الأب حق الايصاء بالقسم الاكبر من الثروة لوارث معين .

ب — أما من حيث سلطة رب العمل في المشروع وسلطة الدولة في المجتمع فإن لوبلهي يبدو أقل وضوحاً ، إذ يذهب الى ان رب العمل يجب ان يكون أباً لعماله: بالشكل المفهوم من اصطلاح « الأبوة الاجتماعية Paternalisme social » فيجب ان يطاع رب العمل ، ولقاء ذلك يعتبر مديناً للعامل لا بالأجرة وحسب ، بل بالاسعاف المستمر ، ويعتبر لوبلهي من هذه الناحية من الداعين الاولين لمؤسسات الاجتماعية لارباب العمل التي تؤسس من اجل العمال وينفق عليها ويديرها ارباب العمل . اما الدولة فيجب ان تتدخل باصدار قوانين اجتماعية لحماية الضعفاء ، ولكن عملها لا ينبغي ان يضايق عمل الجماعات الاخرى السابقة لها كجماعة الأسرة ، وجماعة العمل .

يؤخذ على هذا المذهب عدم وضوحه ، فكلمات السلطة الابوية والدين والسيادة والملكية ، كما يقول بررو ، كتل ضخمة يجب تعيين مضمونها ليتمكن ايضاح نظريات لوبلهي ومع ذلك فقد كان تأثير لوبلهي عظيماً . وتلاميذه الذين أسسوا مذهب « الإصلاح الاجتماعي » واصدروا مجلة بهذا الاسم نزعوا في وقت من الاوقات الى الامتزاج بالكاثوليكية الاجتماعية واصبحوا جناحها الايمن وإن كان مذهبها اكثر تقدمية وجراًة .

البحث الثاني

الطائفة الاجتماعية

Le catholicisme social

حاول فريق من المفكرين في مختلف البلاد الأوروبية في اواخر الحكومات الملكية ان يوفقوا بين الكنيسة وبين الروح الجديدة التي ولدتها الثورة ، نذكر منهم الافرنسيين « فيلنوف برجمونت » الذي وضع سنة ١٨٣٤ كتاباً اسمه « الاقتصاد السياسي المسيحي » و « لامنه » الذي نشر سنة ١٨٤٨ كتاباً اسمه « مشكلة العمل » وأسس صحيفة « المستقبل » مع بعض الكتاب الأدباء ، والبلجيكي « فرانسوا هويه » الذي نشر عام ١٨٥٣ كتاباً أسماه « عهد المسيحية الاجتماعية » . والالمانى « كنتر » الذي نشر عام ١٨٤٨ كتاباً أسماه « اسس مفهوم مسيحي للدولة » . وتجلى الحركة باتجاهين : احدهما يعني بمثله الكاثوليكيون الاحرار تلاميذ لوبلهي ويدعى بذهب « انجيه » والثاني ويدعى بمذهب « لبيج » تقدمي يدعو إلى النقابية والى تدخل الدولة ، وقد دعم البابا الاتجاه الثاني مرات متعددة كان آخرها مرسومه الذي اعلن فيه إنكاره لحركة « العمل الفرنسي » عام ١٩٣٠ وقطع الصلة بين الكتلكة وبين المذاهب السياسية المحافظة ، بينما نادى في مرسوم آخر بشجب الشيوعية لموقفها المناهض للدين .

تجلى الكاثوليكية الاجتماعية في الوقت الحاضر بحركات الشبيبة المختلفة ، والى جانب هذه المنظمات نجد حركة فكرية هي « الاسابيع الاجتماعية » والتي هي بمثابة جامعة موقوفة متنقلة ، في كل سنة يجتمع كاثوليكيون ينمون الى عالم التعليم والمال وحركات الشبيبة مدة ثمانية أيام في مدينة كبيرة ليستمعوا الى سلسلة من المحاضرات الباحثة في موضوع واحد ، كما نجد حركات فكرية تهدف الى مثل هذه الغاية .

يقوم هذا المذهب على أسس ثلاثة :

١ - التمييز بين دور الكنيسة وبين دور العلمانيين ؛ فالكنيسة تعين تطلبات الحياة الاخلاقية والدينية وتعلن ما يخالفها في اية منظمة من منظمات الحياة الاجتماعية ، ولكنها لا تحمل محل العلمانيين الذين يديرون الدولة والذين هم مختصون في إيجاد الحلول الفنية فلا تشجب الكنيسة ولا تشجع نظاماً اقتصادياً معيناً ولكن العلمانيين هم الذين يرون ما اذا كان هذا النظام يتلاءم مع الاوامر الاخلاقية .

٢ - يمكن ان يتبدل المؤسسات بتبدل الرجال ، والدين اذ يضع في قلوب الناس روح العدالة والاحسان يؤول الى تطور المؤسسات السياسية والاقتصادية . فالمسيحية تعارض الفردية والشيوعية من حيث انها ماديتان ، فتعلمان بوجه الحرية الاقتصادية ان الانسان ليس صالحاً بالطبع ويجب ان يصير صالحاً ، وتعلمن بوجه الماركسية ان تبديل المؤسسات الاجتماعية لا يجعل الانسان افضل مما كان ، ولكن تبديل الانسان هو الذي يجعل المؤسسات أفضل مما كانت .

٣ - اذا كانت المعتقدات الاساسية لا تتغير فمن واجب الاجيال ان تطبقها بحسب الظروف النفسانية والمادية ، فالملكية الفردية مثلاً تختلف من ملكية الارض الى ملكية المنجم أو المعمل وكذلك ما يتعلق بالرأسمالية ، فان الباسا أصدر مرسوماً لا يشجها بالذات ولكن يشجب بعض نتائجها « عندما يستخدم رأس المال العمال لاستثمار النظام الاقتصادي في سبيل مصلحته الشخصية » من غير أن يراعي الكرامة الانسانية للعمال ، ولا الصفة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ، ولا العدالة الاجتماعية والخير المشترك « وعلى ذلك فدعاة المذهب يعلنون المطالب الرئيسية التالية :

١ - فيما يتعلق بالعمل ، يؤكدون ضرورة جهد الجميع وانه ليس من الامانة ان يرغب الانسان في ان يغتنى من غير ان يساهم في الرخاء العام بعمل جدي ونافع .

وهذا العمل ليس بضاعة ، بل هو الانسان الحي الذي يبذل قواه ، ويجب ان ينال لقاء ذلك أجراً يتيح له ان يعيش وأسرته ، مما يوحي بأشراكه بحجزه من ارباح المشروع .

٢ - وفيما يتعلق بالمشروع ، يجب ان يصبح جماعة اخوية تعمل بالاشتراك ويجد كل فرد منها مكافأته في نجاح المجموع لذلك جاء في احد مراسيم الباسا بأنه يجب على المستخدمين ان يدعوا العمال والمستخدمين للمساهمة في تضامن المشروع وفي ادارته وفي ارباحه .

٣ - وفيما يتعلق بالدولة ، فتدخلها ضروري اذ جاء في المرسوم المذكور انه « لا ينتظر الوصول الى نظام اقتصادي منتظم عن طريق المزاخمة الحرة » باعتبار ان المزاخمة تؤول الى تحكم الاقوياء ؛ فتستطيع السلطة العامة ان تعين للمالكين مدى استعمالهم حقوقهم كما انها تستطيع تعيين الاموال التي ترى تخصيصها للمجموع عندما ترى أن تركها في أيدي الافراد خطر على المصلحة العامة . على ان دعاة المذهب يشعرون بخطر تدخل الدولة ولذلك يدعون لانشاء منظمات حرفية تكون وسيطة بين الدولة والفرد . في هذه المنظمات يتعاون الناس على صالح عام معين ، يمكن تحديده اكثر من الصالح العام الشامل للوطن او للقارة .

٤ - واخيراً ان هذه المنظمة تخضع لفكرة احترام حقوق الشخص البشري ولذلك يجب الاحتفاظ بمبدأ أدنى من الملكية الفردية المصونة ، لا ملكية الاموال الاستهلاكية وحسب بل وبعض الاموال الانتاجية ، وليس السبب في ذلك حفظ مصالح مادية وانانية بل مراعاة الكرامة الانسانية ، ودعاة المذهب يرفضون كل نظام جماعي يطمح الى امتصاص الانسان من قبل المجتمع ، وانما يتمنون ان يستطيع كل انسان ان يقتني بعمله او اقتصاده مالا او عقاراً حيث يكرس استقلاله وتلمع شخصيته .

واذا كان المذهب متفقاً مع الماركسية من حيث اعلان اولوية العمل وضرورة الروح الجماعية ، واخضاع المصالح الخاصة للصالح العام ، فانه يختلف عنها من حيث

عداؤه لنظام اجتماعي يخضع فيه الانسان للانتاج المشترك للاموال المادية من غير ان يكون له غاية غير استهلاك حصة يخصص بها توزيع مشترك ، نظام اجتماعي ليس فيه إيمان بالله ولا أمل بحياة تعلو على الحياة الدنيوية .

يمكن تلخيص هذه النظرية بسمو الكون Etre على الملك Avoir ، وبأن ثروة الانسان الحقيقية ليست فيما يملك ولكنها في نفسه هو وفي صيرورته . وأمام ضرورة انماء الشخص الانساني وتحسينه ، يجب ان ننحني كل شيء ، ويجب اخضاع الاقتصاد والسياسة لرفعة الشخص الانساني .



الفصل السادس

الوانه اخرى من الاشتراكية

ليست الماركسية المصيفة الوحيدة للاشتراكية ، بل قام الى جانبها صيغ يصعب تمييزها عن الماركسية لان انصارها لا يوضحون مذاهبهم بجلاء مع انهم اخذوا انفسهم بالعمل في سبيل تحقيقها. وهذه الصيغ كثيرة، سبق ان ذكرنا منها الاشتراكية الخيالية ، ونذكر الآن اهمها :

١ - الاشتراكية الحكومية Socialisme d'Etat : ظهر في منتصف القرن التاسع عشر في ألمانيا مذهب دعي « بالاشتراكية الحكومية » وهو يقوم على فكرة العدالة وعلى مفهوم خاص لرسالة الدولة ، فقام « روبرتوس » الاشتراكي المحافظ الملكي ، ينتقد المجتمع الرأسمالي من حيث انه أميل الى فكرة الربح الفردي منه الى فكرة الاكثار من انتاج المجتمع ، ويعلن ان المجتمع الاشتراكي أوفى بالحاجات الاجتماعية من المجتمع الفردي ، واكثر احساناً في استعمال وسائل الانتاج الاجتماعية ، وهو الذي يمكنه ان يقوم على توزيع الدخل الاجتماعي بصورة أقرب الى العدالة .

ثم لاقى المذهب امتداداً جديداً بعد المؤتمر المنعقد في « ايزناخ عام ١٨٧٢ » برئاسة أدولف واغنر، فرأى ان يعهد الى الدولة بمهمة التثقيف والمبادأة. ورجال المذهب الذين دعوا باسم « اشتراكي المنبر Socialistes de chair » ما كانوا يطالبون بالاشتراكية الكاملة والتقدمية ، بل باشتراكية تطبق في بعض القطاعات وتتدخل الدولة في مجموع الحياة الاقتصادية .

هذا المذهب يقع في منتصف الطريق بين الاشتراكية وبين التدخل الحكومي ويمكن ان تربط به بعض آراء المؤلفين من الفرنسيين امثال « ديون وايت » الذي يعتبر من طلائع المذاهب واندلر ولاندرى .

٢ — الاشتراكية الزراعية Socialisme agraire : تقوم الاشتراكية الزراعية على نقد مفهوم « الدخل الغير المكسوب » الذي هو ريع الارض ، وتنادي بتوزيع الارض على زراعتها ، وهي الاصل في افكار الاصلاح الزراعي المنتشرة في العالم في الوقت الحاضر . ويعتبر ستوارت ميل من مؤسسيها في بريطانيا ، وهنري جورج في الولايات المتحدة .

٣ — ثم ان اكثر الاشتراكيين البريطانيين الذين دعوا « Socialistes fabiens » في نهاية القرن التاسع عشر أخذوا ينتقدون حق الملك من حيث عدم مشروعية الربح ، ومن حيث فكرة العدالة ومن حيث المبادئ الاخلاقية (امثال ويلز ، وشو ، وسيدني ، وبياتريس ويب) ورافقهم في حملتهم هذه اشتراكي مثالي يصدر عن المبادئ الاخلاقية هو « روسكين » ، وقد تلاقى حزب العمال البريطاني آراءهم ونادى باشتراكية اصلاحية مبنية على أسس اخلاقية ، ولم يتأثر بالماركسية .

٤ — الاشتراكية الاصلاحية Socialisme réformiste : انا اكثر المذاهب الاشتراكية غير الماركسية اصلاحية بمعنى انها تدعو للأخذ ببعض الاصلاحات في سبيل الطبقة العاملة وترى ان التفكير بالاصلاح أجدى من التفكير بالثورة ، والواقع ان الماركسية لاتأخذ بفكرة الاصلاح ، لان الواجب الاول بنظرها هو تهيئة الثورة ، وشعور الطبقة البروليتارية بوجودها ، والاصلاح يعرقل ذلك . على ان العمل لتسليم الحكم في العهود البرلمانية عامل من عوامل الاصلاح .

الفصل السابع

بين الاشتراكية وخصومها

استعرضنا في الفصول الماضية طائفة من النظم والافكار التي توصف بأنها اشتراكية ، والتي تتراوح بين الاشتراكية المثالية وبين الماركسية والفوضوية ، ونحسب انه صار في الامكان تعريف الاشتراكية وذكر حجج دعائها وأقوال ناقدتها.

البحث الأول

تعريف الاشتراكية بمعارضتها الفردية

ليس للاشتراكية حتى الآن تعريف نهائي فقد تعددت آراء الاشتراكيين في أمرها وتناقضت ، واختلفوا في تعريفها وفي طرائق الوصول الى المجتمع الاشتراكي وفي وصف هذا المجتمع العتيق ، اختلفاً في الزمان وفي المكان ، وفوق ذلك فإن المصطلحات الدالة على الافكار ، قد تطورت أيضاً ولم نعد في أيامنا نفهم من كلمة الاشتراكية socialisme مثلاً ما كان يفهمه رجال القرن التاسع عشر .

وقد استعملت كلمة (السوسياлизм Socialisme) للمرة الأولى عام ١٨٠٣ بمعنى الاجتماعية وكان يقصد بها الحالة الاجتماعية الموجودة آنئذ معارضة للفردية الثورية ، ثم استعملها Leroux بمعنى الاشتراكية ليدل بها على المعاني التي اوردناها وقبل ذلك كانت تستعمل كلمة « الشيوعية Communisme » وتطلق على

الأفكار المثالية التي وردت على لسان المصلحين والخياليين في اواخر القرون الوسطى واوائل العصر الحديث مثل توماس موروس وكامبانيا ، ثم اختلطت الكلمتان حقبة من الزمن فتكلم كارل ماركس عن الاشتراكيين الذين سبقوه وعاصروه واسماهم « بالاشتراكيين الخياليين » واطلق على نظريته هو اسم « الاشتراكية العلمية » في البيان الذي اذاعه باسم « الحزب الشيوعي » وقد استعمل العلماء الى جانب كلمة « الاشتراكية » و« الشيوعية » اصطلاحاً ثالثاً هو « الجماعة Collectivisme » وجعلها بعضهم الكلمة العامة التي تدخل تحتها الاشتراكية والشيوعية ، بينما فضل البعض الآخر ان تكون كلمة الاشتراكية هي الأصل ، وادخل تحتها كلمة الشيوعية والجماعية على اننا سنستعمل كلمة الاشتراكية للدلالة على معنى الاجتماعية من قبيل التغليب .

على ان هذا كله لا يعني ان الفكرة الاشتراكية لا تزال خفية غامضة ، فان هناك مباديء عامة اتفقت عليها اكثرية الاشتراكيين ، يمكن اعتبارها اساساً للفكرة وعناصر في تعريفها ، يضاف الى ذلك ان الاشتراكية منذ وجودها نادت بمعارضة الفردية ، فهي يديها وخصمها وتقيضها ، وفي امكاننا ان نفهم اسس الاشتراكية متى حاولنا معارضتها بأسس الفردية . ولهذا فسنعني اول الامر باستخراج تعريف للنظرية الاشتراكية من مبادئها العامة التي سنشرحها ونعارضها بمبادئ الفردية ، ثم نوجز الجدل القائم بشأن الاشتراكية بين دعائها وخصومها فنذكر ما يأخذه الفرديون الرأسماليون عليها ، وسنحرص هنا ، كما حرصنا حين درسنا الفردية ، على ان نكون حياديين أمينين في نقل النصوص ، وننبه منذ الآن الى اننا سندرس هنا الأفكار الاشتراكية وحدها قبل ان تصطدم بالواقع وبضرورات التطبيق ، على ان ندرسها فيما بعد بشكلها الجديد ، بصدد بحثنا عن « الاقتصاد الموجه » و « الاقتصاد المنهجي الاشتراكي » .

١ — ان الفردية تهتم بالفرد وتجعله مبدأ لها ، اما الاشتراكية فتهتم بالجماعة

والجواهر وتحرك الفرد من الخارج ، ولذلك يعرف بورغان Bourgain الاشتراكية بقوله : « الاشتراكية هي كل نظام يقتضي إلغاء الدخل الرأسمالي او انتقاصه وتوزيعه عن طريق فرض حقوق جماعية Collectifs على الاموال لمنفعة الجماعات الى جانب الحقوق الفردية او عوضاً عنها » .

ان فكرة رجحان الحادث الاجتماعي على الحادث الفردي قد ولدت في الولايات المتحدة نظرية تدعى Institutionnalisme وهي نظرية تعلن ان البيئة هي التي تكيف الفرد ، وهي التي يجب تغييرها ان اريد تغيير الانسان ، على ان الاشتراكية لا تذهب دفعة واحدة نحو احلال مصلحة جماعية محل مصلحة فردية بل تنكر بفترة انتقال تيسح تغيير الطبيعة الانسانية ، مثل دكتاتورية العمال لدى كارل ماركس ولدى لينين .

٢ — ان الاشتراكية لا تؤمن بالحرية الاقتصادية ، وانما تقتضي تنظيمًا قانونيًا دقيقًا ، وتجعل الانتاج والتوزيع خاضعين لارادة دنيوية مفروضة ومدارة ، لا الى نظام طبيعي الهي عفوي وعلى هذه الفكرة يستند دور كايم Durkheim في تعريفه للاشتراكية حين يقول : « ان الاشتراكية نظرية تطالب بربط الوظائف الاقتصادية كلها أو بعضها ، بمراكز الادارة والتفكير في المجتمع » . وتبريراً لهذا التنظيم العملي التطبيقي ، ينكر الاشتراكيون صلاح النظام الطبيعي ، وان كان الكثير منهم لا ينكر ان القوانين الطبيعية ضرورية ولا بد منها لتطور طبيعي .

ثم ان الاشتراكية في زماننا تحاول تهديم مفهوم النظام الطبيعي باقامتها الدليل على ان المصالح متناقضة لا متجانسة ، ونقول ان غاية الفرد في المجتمع الحاضر هي حوز اكبر ربح ممكن لاكثر انتاج ممكن ، وان الوصول الى الربح الاكبر انما يكون غالباً بتقليص الانتاج وتحديدده ، وبالتالي برفع الاسعار ، وهذا مخالف للمصلحة العامة فالفرد الذي يبيع مائة قطعة من السلع بسعر عشرة فرنكات لسكل سلعة يربح أكثر مما لو باع مائتين بسعر اربعة ، ولذلك نجد الافراد والجماعات يقيمون سياسة اقلال الانتاج بصورة عملية في سبيل رفع اسعار المنتجات ، فيتلفون

البن والحنطة والماشية في سبيل جعلها نادرة وغالية . ويرد الفرديون على هذه الناحية بقولهم ان سياسة اقلال الانتاج انما تكون حين يتصرف بالمنتجات فرد يتمتع بالحصار بيعها ، والاحتصار يقتضي فقدان المزاخمة ، وهو امر تمجده الفردية وتحاربه ، ولكن اذا كانت المزاخمة حرة ، كما تتطلب ذلك النظرية الفردية ، فان خطر قلة الانتاج يزول .

٣ — ان الفردية ترجع الى الطبيعة ، اما الاشتراكية فترجع الى العقل الانساني والفرديون يؤمنون بأن انتظام المجتمع وتوازنه انما يجري بصورة عفوية لا بد للتدبير والعقل فيها ، اما الاشتراكيون فيرون ان المجتمع انما هو مخلوق صنعه الذكاء الانساني . والاشتراكي عقلاني Rationaliste ولا يعترف بالسلطة الا للعقل ، (مبدع العلم ، ومثير الثورات ، — كما يقول برودون —) .

٤ — ان الفردية تستند اليوم الى الماضي ، اما الاشتراكية فتتجه نحو المستقبل ، وتخلق مثلها العليا بيديها ، وقد اوضح دوركايم ولاسكين هذا الاتجاه وقالوا ان الاشتراكية بهذا الاعتبار لا يمكن ان تكون علمية لأن (مجتمع الغد لا يمكن ان يكون موضوع بحث علمي للرجل العالم اليوم) ، ثم إن الاشتراكية اذ تضع تصميم المستقبل ، تعتبر التاريخ علماً ميتاً وترى أن « كتاب الغد لا تاريخي » لان الاشتراكية انما هي نظرية نظام سيأتي .

٥ — ان الاشتراكية تعلن انها تعمل في سبيل العدالة . فهي من هذه الناحية اسلوب « مطالبة » وهي ترفض الاحسان والشفقة ، وانما تعلن حقوقها وتطالب باحترامها ، ومن هنا جاءت صفتها الهجومية اما الفردية فتري ان العدالة تتأمن في المجتمع في الفردي بنتيجة التبادل الحر للمنتجات والخدمات والمنافع ، فالفرد يأتي الى السوق ببعض المنتجات او المنافع وبأخذ عوضاً عنها منتجات ومنافع تعادلها ، ولو جاز للفرد ان ينال المنافع من غير أن يعطي عوضاً عنها ، باعطائه جزءاً مما كان يجب أن يعطيه لقاءها ، لكان هناك ظلم كبير ولكن مثل هذا الظلم

لا يمكن حدوثه في مجتمع تسوده الحرية الاقتصادية لان الفرد المذكور لا يجد احداً يقبل ان يعطيه منتجاته لقاء منتجات يعتبرها اقل منها .

ولكن الاشتراكيين يذهبون غير هذا المذهب ، ويتممون المجتمع بارتسكابه مظالم ثلاثاً : (أ) اذ لما كان كل شيء في المجتمع مملوكاً فلا يستطيع الفرد ان يعيش اذ لم يجد عملاً ، ولذلك يطالبون بحق العمل . (ب) ثم ان الحياة الاقتصادية الحاضرة كلها بيد فريق قليل من الناس يستفيدون من سلطانهم في سبيل انقاص اجر العامل ولذلك يطالبون « بحق الحياة » . (ج) ثم ان العامل يحرم جزءاً من قيمة السلعة التي ينتجها لان الرأسماليين يشاركونه في استيفاء بعض الارباح من اصل قيمة السلعة مثل فائدة رأس المال ورجح المستحدث رب العمل وربع مالك الارض . ولذلك يطالبون « بحق أخذ ثمرة العمل الكاملة » وهذه التهمة الثالثة هي اساس النظرية الماركسية التي توضحها وتبرزها باسم « فضل القيمة plus value » ويرى الفرديون انها خاطئة من اساسها لانها تستند الى نظرية فاسدة علمياً هي النظرية التي تجمل العمل وحده اساساً للقيمة ، ومع ذلك فقد كانت هذه التهمة عاملاً ثورياً قوياً ، وجعلت الاشتراكية نظرية عمالية .

٦ — ان فكرة العدالة تقودنا الى فكرة المساواة ، وكثير من المؤلفين يجعل المساواة اهم عنصر في الاشتراكية ، فيقول أولارد : (الاشتراكية هو كل من يجعل هدفه انقاص التفاوت الاجتماعي) ويقول فاكه في كتابه عن الاشتراكية : (اني أقصد بالاشتراكية كل نزعة تدفع المساواة الحقيقية بين الناس) . وهذا المؤلف يعتبر النزعات التي تنوحي ازالة عدم المساواة في القوى الطبيعية والاخلاقية والفكرية نزعات وهمية ولا يدخلها في تعريف الاشتراكية . اما المساواة المقصودة فهي المساواة العقلية لا المساواة الحقوقية وحدها . ان الرغبة بالمساواة الفعلية عامة جداً ، هي رغبة الانسان بان تزيد لذته ، وان تقل آلامه بقدر الامكان واذا كانت المساواة الحقوقية هي التي تسبق المساواة الفعلية فليس ذلك لانها تسبقها نفسياً ، بل لانها اسهل تحقيقاً فلا تأخذ من احد شيئاً ، ولا تتطلب اي تنظيم جديد ، ولذلك كان المحرومون

ينهبون الى ان سبب عدم المساواة الفعلية هو عدم المساواة الحقوقية .
ويخيل ان فكرة المساواة تتعارض مع الفردية التي هي في جوهرها مبنية على عدم المساواة لانها تقر جميع الفروق ، بل لانها تعتبرها محتومة مقدورة وترى امكان تخفيفها عن طريق الاحسان او عن طريق التدخل الحكومي الخفي ، فالمساواة الحقوقية التي نادى بها الفردية انما تنجح المجال لعدم المساواة الفعلية الناشئة عن الجدارة أو عن الصدفة ، وكذلك فان فكرة المساواة لاتتلاءم مع فكرة الطبقة المختارة L'elite وكثير من المفكرين امثال افلاطون ارادوا ان يحكم الناس طبقة مختارة وتصوروا طرائق مختلفة لاصطفاء هذه النخبة ، وجعلوا بينها وبين الجمهور فروقا كثيرة .

على ان فكرة المساواة وحدها لاتكفي لتكون الصفة الوحيدة الاشتراكية لان عدم المساواة امر واقعي ، اما المساواة فأمر مجرد يتوقف تحقيقه على النظام الذي سيبعث في المجتمع الاشتراكي لان المساواة يمكن تحقيقها بطرق مختلفة : فالمساواة في الاستهلاك والشغل هي اشتراكية سواء اكان التوزيع حصصاً متساوية في المنتجات ومقادير متساوية من الشغل الامر الذي يخالف عدم مساواة شخصية اذ ليس للافراد نفس القدرة على الاستهلاك وعلى الشغل ، أم كان مبنياً على جعل الاستهلاك متناسباً مع الحاجات ، والشغل مع القوى .
والخلاصة ان فكرة المساواة الفعلية فكرة بسيطة في ظاهرها ، ولكنها في الحقيقة شيء مبهم وغير محدود .

٧ - ان الفردية تفترض ان حق الملك ضروري اما الاشتراكية فلا تقول إلا بملكية اجتماعية ، تشمل كل الاشياء (شيوعية) او تقتصر على وسائل الانتاج (جماعية Collectivisme) فهي اذن تغير القالب الحقوقي للملكية ، وبذلك تختلف عن الفوضوية ولذلك يذني معارضة الاشتراكية بالرأسمالية ، لان رأس المال يبقى في النظام الاشتراكي ولكن تملكه ينتقل من الفرد الى الجماهير .

هذا العنصر هام جداً بحيث نجد وحده في كثير من تعاريف الاشتراكية. فيقول « شيفل » ان هناك فكرة تسود مشاريع التنظيم الاشتراكية هي وجوب حلول الملكية الجماعية محل الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج ويقول نوايل : ان تطبيق الاشتراكية يعني نقل ملكية وسائل الانتاج للجماعة . على ان بعض الفرديين يحاربون بعض انواع الملك ، فالاستاذ والراس حارب الملكية العقارية .

٨ — ان الاشتراكية تقضي على المزاخمة التي هي شيء اساسي في النظام الفردي لانها تضر بالطبقة العاملة اذ تدفع المستجدين الى انقاص اجور العمال وزيادة ساعات العمل واستخدام النساء والاطفال ، ولائها تهدم الطبقة البورجوازية اذ تسبب زوال صغار التجار وصغار الصناعيين ولائها تضر بالمستهلك نفسه اذ تؤول لوقوع الضغط وظفر الاقلية القوية — وبالتالي الى الانحصار، ويظهر ان الاشتراكيين — كما يقول بودان — لم يروا في المزاخمة الا وجهتها غير المشروعة والا وجهها الاسود، ولذلك حاربوها بهذا الشكل .

البحث الثاني

بين الاشتراكية وخصومها

الاشتراكية فكرة انقلابية في جوهرها ، وهي تعني بالوصول الى غاياتها عن طريق العنف والثورة ، او عن طريق الاقناع والقانون ولكنها على كل حال ، تسليح دعايتها بكثير من الحجج والبراهين التي تظهر بها فساد الانظمة الفردية الرأسمالية وسمو المبادئ الاشتراكية .

وسنحاول الآن ان نوجز حجج الاشتراكيين ، وما يأخذونه على الفردية ، وما يفاخرونها به من صواب الاشتراكية ثم نذكر الادلة التي يفند بها الفرديون حجج الاشتراكيين ويدفعون منها نقض الاشتراكية :

١ — نقد الفردية

يذهب الاشتراكيون الى ان النظام الفردي ينطوي على ثلاث نقائص :

أ) ان النظام الفردي سبيل الى عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة ، والى وجود التفاوت العظيم بين الطبقات الاجتماعية ، والتفاوت في الثروة سبيل الى التأثير في توجيه التشريع ، ولذلك يشجبون حق التملك الخاص للارض ولرأس المال ويطالبون بان يستوفى الدخل القومي على اساس العمل المبذول في سبيل الانتاج .

ب) النظام الفردي المبني على المزاومة الحرة يؤدي الى تبذير القوى الانتاجية وتعطيلها لان المستحدثين يهتمون بربحهم الشخصي اكثر من اهتمامهم بمصلحة المجتمع وبذلك يعطلون كثيراً من رؤوس المال ، ويضرب الاشتراكيون على ذلك كثيراً من الامثال نذكر منها مثال مرا كز بيع الغازولين ، التي يقوم عدد منها في زاوية واحدة ، ويتعاطى بيع سلعة واحدة ، ولكن كلا منها تابع لشركة مستقلة ، وكان في الامكان ان يقوم بالعمل كله مركز واحد ، الامر الذي كان سيحول دون خسارة رؤوس مال المرا كز الباقية ونفقاتها ويوجهها في اعمال مثمرة أخرى .

ج) يعتقد الاشتراكيون ان النظام الفردي الرأسمالي سبب في حصول الازمات الاقتصادية ، وان الازمة اذا انفرجت مرة ، فلا بد ان تعود ، لانها نتيجة لازمة للنظام الرأسمالي ، ويقولون ان الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد قوضي لامنحاج له ولا برنامج لانه يترك الفرد حراً في انتاج ما يشاء دون ان يهتم بما ينتجه الآخرون أو بما يحتاج اليه المجموع . وإن ترك الآلاف من محترفي الصناعة الواحدة ينتجون على هذه الصورة ، بلا حساب أو ضابط ، يؤدي ولاشك الى فيض الانتاج في بعض الاعمال والى ندرته في البعض الآخر ، وبالتالي الى الازمات التي تقرب المجتمع بين

حين وآخر ويضيف الاشتراكيون الى ذلك ان هناك تعارضاً بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة في النظام الفردي . فمن المصلحة العامة فيض الانتاج ليتسنى بذلك اشباع كل الرغبات ، بينما تتطلب مصلحة المنتجين الخاصة الاقلال من الانتاج لان ذلك يرفع الاسعار ويكثر الارباح . فربح المجتمع يكون عن طريق الوفرة بينما يتأمن الربح الفردي عن طريق الندرة .

٢ - مزايا الاشتراكية :

(أ) يرى الاشتراكيون ان اهم مزيه للاشتراكية هي الخلاص من أضرار المزاخمة الحرة وتبذيرها ، لان اخضاع الحياة الاقتصادية لنظام مدبر يعين مقدار الانتاج في كل صناعة ، يؤول الى ان لا ينتج الا ما يحتاج اليه المجتمع ، وبذلك يقضي على التبذير ، وتأمين الرغبات البشرية .

(ب) ويضيفون الى ذلك ان الاشتراكية تؤلف بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة . لان المنتج لما كان عبارة عن موظف في المعمل الاشتراكي لا يعود يفكر بالربح الذي يستمده من رفع الاسعار بسبب قلة الانتاج ، بل يعلم ان الرخاء يكون في وفرة المنتجات ، ولذلك يكون اشد رغبة في العمل ، وفي استعمال الاختراعات في سبيل زيادة الانتاج ، ويشعر انه متضامن مع المجتمع في ثمرات الانتاج .

(ج) يقول الاشتراكيون ان الازمة لا مكان لها في النظامين الاشتراكي والشيوعي لان الحكومة المركزية تراقب الحياة الاقتصادية ، وتجعل مقدار الانتاج متناسباً مع القوة الشرائية ، ولذلك لا يخشى الكساد ولا يخشى الندرة ، وفضلا عن ذلك فبفضل الاسعار المقننة الخاضعة لسيطرة الحكومة ، يمكن دفع المستهلكين الى استهلاك الانواع الوافرة من البضائع ، وذلك بتخفيض ثمنها . وهذا النظام ، بنظر الاشتراكيين خير من ترك آلاف المنتجين أحراراً بالانتاج ، الامر الذي يؤدي بهم الى التزاحم والى الخسار الناشئ عن هبوط الاسعار وفراط الانتاج .

يقول الاشتراكيون ان الاشتراكية تقضي على البطالة ، لان تملك الارض ووسائل الانتاج من قبل الافراد يقضي عليهم بان لا يستخدموا العمال الا حين تكون الصناعة رابحة ، اما اذا كانت الارض ورؤوس المال ملكاً للدولة ، فكل انسان يجد عملاً والمجتمع يستفيد من عمله لان الانتاج يمتلئ سد حاجات المجتمع . واذا كان عدد العمال كثيراً فيمكن تخفيض ساعات العمل ، واستعمال الفراغ في سبيل الثقافة .

نقد الاشتراكية :

على أن الفرديين لا يتركون حجج الاشتراكيين من غير جواب، بل يفتقدونها وينتقدونها ويمكننا ان نجمل انتقاداتهم فيما يلي :

١ - من حيث مراقبة الانتاج

يرى الفرديون انه ليس من الممكن عملياً أن يراقب المجتمع كل النشاط الاقتصادي وانه ليس هناك اناس يتمتعون بالكفاءة والمواهبة التي تتيح لهم مراقبة اشغال مائة مليون من البشر ، بصورة تفضل مراقبة كل من هؤلاء الافراد لاشغاله الخاصة ، واذا صرفنا النظر عما يقتضيه هذا العمل من جميع الاحصاءات الكثيرة ومن تأسيس مئات من الدوائر الخاصة بالرقابة ، فان المركز الذي يوجه الحياة الاقتصادية سيجد نفسه أمام مشاكل معقدة يصعب مراقبتها وتوجيهها . ويجب ان يكون فوق البشر من حيث البصيرة والحكمة ليكون في مقدوره ان يقراري السامح يجب انتاجها ؛ ولينسق انواع الصناعات ؛ ويراقب قوة البلاد الشرائية ، وليقترح مبدءاً واضحاً لتوزيع الدخل وليحقق التوازن بين انتاج البضائع الاستهلاكية وبين البضائع الانتاجية . ويؤكد الفرديون ان الحكومات اثبتت في كل الازمان عجزها في المشاريع الصناعية . وانه اذا خضع النشاط الاقتصادي للرقابة السياسية ، فان النتيجة ستكون أحفل بالفوضى من قلة الجدارة وعدم النظام التي يأخذها الجماعيون على النظام الرأسمالي .

ويرد الاشتراكيون على هذا الاعتراض بان النظام الاشتراكي لا يقتضي وجود حكماء معصومين ، بل إن الخطأ أمر لا بد منه وأنه ليس من الصواب مقارنة الاشتراكية بالنظام الرأسمالي المثالي ، بل يجب مقارنتها بالنظام الرأسمالي القائم ، وهذا النظام لا يسد رغبات طبقات الشعب الا قليلاً ، ولو اخذت الاشتراكية مكانه ل زاد الانتاج ٥٠ في المائة ، أما الخطأ فلا بد منه ، ولكن التجربة المستمرة والاحصاءات الدقيقة كفيلة بالتقليل من الخطأ ، لاسيما والشعب يحمل الاخطاء الآتية مادام يعلم انها في سبيل مصلحته المستقبلية .

ويرى الاستاذ « غومل » أن مقدار رقابة المجتمع عملياً في النشاط الاقتصادي يبقى من القضايا التي لا يمكن حلها نظرياً ، والتي لا تظهر الا بالتجربة .

٢ — اصطفاء الرؤساء :

ان حسن تطبيق النظام الاشتراكي يتوقف على حسن اختيار الرؤساء الذين يتولون ادارة الحياة الاقتصادية وتنسيق الانتاج . فالاطفال لا يولدون « رؤساء » والرجال الذين استطاعوا ان يكونوا من قادة الصناعة لم يكونوا في طفولتهم من الممتازين ولكن الرؤساء في النظام الرأسمالي يظهرون وينشأون ولا يبلغون مقامهم الممتاز الا بعد شبابهم وبعد ان يزاحموا بمناكبهم عدداً لا يحصى من المنافسين .

واكن لما كان عنصر المزاحمة مفقوداً في النظام الاشتراكي ، فكيف يتسنى اصطفاء الرؤساء والقادة ؟ يجب الاشتراكيون على ذلك بان الانتقال الى الاشتراكية اذا كان سلمياً فليس هناك ما يدعو للاستغناء عن الرؤساء الموجودين اذا كانوا جديرين بمناصبهم ، ويرى الاشتراكيون ان النظام الرأسمالي كثيراً ما يسبب ضياع الكفاءات لان كثيراً من الكفاء لا يجدون العون والارؤوس الاموال والصلات والزلفى التي تؤهلهم للمراكز العليا اما في الاشتراكية فان الفرصة تمنح لعدد كثير من الناس وعندئذ يمكن اصطفاء اخبارهم ليتولوا قيادة الحياة الاقتصادية .

٣ — الدافع للعمل :

ان النظام الفردي يستند الى النفع الشخصي كحافز للعمل ينشط اهل الكفاءة فيجتهدون لبلوغ غاياتهم ، وتكافئ الثروة جهود الناجحين منهم بمقدار كبير على ان كل من يسمى للثروة الطائلة لا يصل اليها حتما ، ولكن امكان الوصول اليها يعتبر حافزا قويا للسمي والجد .

ويقول الفرديون انه لما كان الدخل القومي في النظام الاشتراكي يوزع بين الناس بتفاوت قليل بين انصبتهم ، وكان الدخل الكبير لا يعني ارتفاع مستوى المعيشة ، وكان لا يجوز للفرد ان يركز الاموال ليشترى بها ارضا أو ليقني مصنعا ، فحافز النفع الشخصي الذي يسوق المرء نحو الرقي والثروة مفقود في النظام الاشتراكي ، وفقدانه يؤول الى تساؤل الكفاءة الاقتصادية وتدنى الدخل القومي ، وانتشار الفقر والبؤس ويضيفون الى ذلك ان النظام الجماعي نظام جمود وتأخر ، لا يستطيع اهله اختراع آلة جديدة أو اكتشاف طريقة بارعة للانتاج اذا كانوا لا يستفيدون شخصيا من نتائج اختراعاتهم .

وبحسب الاشتراكيون على ذلك ان النظام الرأسمالي لا يقدم حافزا لجميع الناس لان عظم التفاوت في الثروة والدخل يبطئ عزائم الفقراء ويحد من جهودهم بينما يحدو بالاغنياء الى ان يصنعوا شيئا ، واذا كان بعض الناس يشتغلون في النظام الرأسمالي غير مدفوعين بحافز اقتصادي بل ليكسبوا العجائب ملامتهم واحترامهم ففي النظام الاشتراكي تتجلى هذه العاطفة بصورة أوضح وأجلى وفضلا عن ذلك فانه يجب أن يكون هناك شيء من التفاوت الصغير حافزا على الجد . واذا كان يصعب جعل هذا التفاوت الصغير حافزا للأشخاص الذين اعتادوا النظام الرأسمالي ، فلن ينقضي جيل حتى ينسى الناس النظام القديم ، وحتى يعتادوا العمل بحافز معنوي جديد غير اقتصادي في النظام الاشتراكي .

أما فيما يتعلق بالمخترعين فيؤكد الاشتراك فيكون ان قليلا من المخترعين من استفاد من اختراعه في النظام الرأسمالي لأن الذي يستفيد من المخترعات هم رجال المال والاعمال ومع ذلك فالمخترعون يثابرون على العمل ، مدفوعين بلذة الفرح الذي يشعرون به حين يخترعون اختراعا جديدا ، او بلذة خدمة الانسانية ، أو بأي حافز معنوي آخر وفضلا عن ذلك فان كثيراً من المخترعات كانت نتيجة جهود الجامعات او الموظفين الذين لا يستطيعون ان يربحوا من اختراعهم ربحاً مادياً خاصاً .

تتطلب الاختراعات الجديدة في كثير من الأحيان استثماراً كبيراً من المال والوقت والجهد ، وقد يكون للمخترع الحق في الحصول على براءة اختراع تمنح له الحق في منع الآخرين من تصنيع أو بيع أو استخدام الاختراع دون إذنه ، وهذا هو المبدأ الأساسي لحماية المخترعين في النظام الرأسمالي ، ولكن في النظام الاشتراكي لا يمكن للمخترع ان يحصل على براءة اختراع تمنح له الحق في منع الآخرين من تصنيع أو بيع أو استخدام الاختراع دون إذنه ، لأن الاختراع يعتبر ملكاً للشعب ، وليس للمخترع الشخصي .

في النظام الاشتراكي لا يمكن للمخترع ان يحصل على براءة اختراع تمنح له الحق في منع الآخرين من تصنيع أو بيع أو استخدام الاختراع دون إذنه ، لأن الاختراع يعتبر ملكاً للشعب ، وليس للمخترع الشخصي . وهذا هو المبدأ الأساسي لحماية المخترعين في النظام الاشتراكي ، حيث ان الاختراع يعتبر ملكاً للشعب ، وليس للمخترع الشخصي ، ولا يمكن للمخترع ان يحصل على براءة اختراع تمنح له الحق في منع الآخرين من تصنيع أو بيع أو استخدام الاختراع دون إذنه .

في النظام الاشتراكي لا يمكن للمخترع ان يحصل على براءة اختراع تمنح له الحق في منع الآخرين من تصنيع أو بيع أو استخدام الاختراع دون إذنه ، لأن الاختراع يعتبر ملكاً للشعب ، وليس للمخترع الشخصي . وهذا هو المبدأ الأساسي لحماية المخترعين في النظام الاشتراكي ، حيث ان الاختراع يعتبر ملكاً للشعب ، وليس للمخترع الشخصي ، ولا يمكن للمخترع ان يحصل على براءة اختراع تمنح له الحق في منع الآخرين من تصنيع أو بيع أو استخدام الاختراع دون إذنه .

الكتاب الثاني

المذاهب والنظم الاقتصادية في القرن العشرين

الفصل الأول

النظام الاقتصادي في القرن التاسع عشر

شاهد العالم في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تبدلات عميقة في كيانه الاقتصادي وكان لها اثر ثوري في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية من تجارية وصناعية وزراعية :

- ١ - التجارة : اصبحت التجارة عالمية بصورة مطلقة ، بفضل تقدم الملاحة ، وحفر الترع ما بين البحار ، وانجاز الخطوط الحديدية القارية ثم بفضل استعمال السيارة والطائرة ، والهاتف والبرق وانجز العالم اكتشاف المناطق المجهولة وبلغ البشر عهداً اسماه الشاعر فاليري « مطلع نهاية الزمان » .
ومما سهل التبادل التجاري العالمي واتساعه ، نمو مصارف التسليف ، وظهور

مصارف الودائع الكبرى منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وارتفاع الاسعار الذي عم العالم في الربع الاول من القرن العشرين .

على ان هذا التبادل الواسع للمنتجات والخدمات لم يستطع ان يتحرر من القيود التي تعرقل انطلاقه ، وهذه القيود ناشئة عن عوامل ثلاثة :

أ — كانت التجارة الخاصة تنزع الى الانحصار ، بعد أن كانت تنعم بالمزاخرة التي كان لها الفضل في تنشيط الاعمال مما حقق قول برودون : « ان المزاخرة تقتل المزاخرة ، فتؤول الى الانحصار . فحل محل المزاخرة الحرة المنافسة ، رابطات تعقد بين المنتجين تنفق على اسعار المبيع او كميات الانتاج مثل رابطات الكارتل الدولية للمواد الاولية كالكاوتشوك والقصدير ، او لبعض المنتجات النصف المصنوعة كالفلواذ وذلك في فترة ما بين الحربين الاولى والثانية . كما حل محل الاسعار العادية اسعار صناعية تبغني كسب الاسواق بطرق تاتي الاضطراب في السوق العالمية وتدعي في العرف التجاري بالاغراق « Dumping » .

ب — تدخلت الدولة في التجارة اما دفاعاً عن الاسواق الوطنية حيال المزاخرة الخارجية وهو ما يدعى بسياسة الحماية ؛ واما مساعدة لمواطنيها في كسبهم الاسواق الاجنبية ، عن طريق جوائز التصدير ، واتفاقات المقايضة ، ورقابة القطع من اجل التأثير على المبادلات ؛ واما تنشيطاً للاتجاهات العالمية نحو الاحتكار مثل اشتراك الدول في بعض رابطات الكارتل الدولية (كماؤتمر الدولي للسكر المنعقد في لندن سنة ١٩٣٩)

ج — الفوضى في اسعار العملات الاجنبية ولا سيما في فترات ما بين الحربين ، مما اثر على الاسعار العالمية وجعل بينها فروقاً بحسب البلاد . وحسم القول ، انه بينما كانت الشرائط الفنية متوفرة لتكون التجارة عالمية ، حدثت ظروف فرقت بين الاسواق الوطنية ، وظهرت عوامل عطلت قانون العرض والطلب في التجارة العالمية .

٢ — الصناعة : كان لتطور التجارة ونموها اثر في تطور الصناعة ، فقد

استدعى نمو المبادلات العالمية كثرة الطلب على المنتجات الصناعية ، مما حدا بالمشايع الصناعية الى الاستزادة من وسائل الانتاج الفنية والى ظهور صناعات جديدة ، مثل الصناعة الكيموية والكهرباء والسيارات والطائرات بحيث امكن تسعية نهاية القرن التاسع عشر بعهد « الثورة الصناعية الثانية » ووافق هذه النهضة الفنية التمر كز الصناعي والنسعي للاحتكار اذ ان الشرائط الجديدة للتجارة التي ادت الى الاحتكارات والرباطات فيها ، ادت في الوقت نفسه الى الاحتكار الصناعي وساعد على ذلك سيطرة رأس المال الصناعي ، ولقد رأى « سومبارت » ان هذا العامل كان اساسياً في الاحتكار الصناعي ، اذ كانت مصارف الاعمال تساهم في المشايع الصناعية المختلفة ، وتؤلف رابطات التروست ، وكان رجال المال يسيطرون على المشايع الصناعية مما كان يؤثر على نفسية رجال الصناعة .

٣ - الزراعة : عرفت الزراعة ثورة فنية رائدة في نهاية القرن التاسع عشر بادخال الآلات الزراعية ، والاسمدة الصناعية ، والانواع المصطفاة الجديدة مما اتاح زراعة البلاد الجديدة واستثمارها وحسن طرائق الزراعة الواسعة في البلاد القديمة ، وحقق تخصص البلاد القديمة بالمنتجات المتقنة والزراعة الكثيفة ، على ان مزاحمة البلاد الجديدة حدت بالطبقة الزراعية في البلاد القديمة الى ان تطلب الى الدولة حمايتها مما جزء الاسواق الزراعية ولكن ذلك كله لم يحقق في الزراعة ما حققه في الصناعة من تمر كز واحتكار ، ومع ذلك فان بعض المواد الاولية الزراعية كالقطن والسكر كانت خاضعة لبعض الجماعات الاحتكارية والرباطات الدولية ، كما ان الدولة كثيراً ما كانت تتدخل منذ ازمة سنة ١٩١٨ في رفع اسعار المنتجات الزراعية حفظاً لكيان الزراعة من الانهيار .

وفضلاً عن ذلك فان اكثر بلاد اوربا اخذت بعد الحرب العامة الاولى بسياسة دعيت « بالاصلاح الزراعي » وهي عبارة عن تقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة ، وحلول الملكيات الصغيرة محل الملكيات الكبيرة .

٤ - نظم الحياة الاقتصادية وقطاعاتها : - كان النظام الرأسمالي سائداً في

كثير من بلاد العالم، وفي كثير من القطاعات الاقتصادية، ولكن طرأ تطور عميق على هذا النظام، بسبب تشكل الاحتكارات الخاصة وتسلط المال على الصناعة، وبسبب تدخل الدولة، تجلي بمظاهر متعددة :

أ — تدخل اقتصادي : اذ اضطرت الدولة لمراقبة الاحتكارات، او لتقويتها وللمراقبة الاسعار والانتاج ومساعدة المشاريع الخاصة المشرفة على الافلاس عندما يخشى ان يؤول افلاسها الى الاضرار بعدد كبير من المواطنين، وفضلاً عن ذلك فقد عرف العالم ازيمات اقتصادية انزلت افدح الاضرار بالعمال وهددت الاقتصاد الوطني، مما اضطر الدول الى التدخل لمكافحة العطالة التي بلغت بعد سنة ١٩٢٩ عشرين مليوناً من العمال في العالم او لاجلولة دون تكرار الازيمات .

ب — تدخل اجتماعي : بعد أن انقضى نظام الطوائف والاصناف وترك العمال وشأنهم، طالب كثير من المصلحين بتدخل الدولة لحماية العمال وصحتهم ومستقبلهم وكانت بريطانيا هي السابقة الى التشريع الاجتماعي اذ نظمت عمل الاطفال منذ الغاء نظام المتدربين القديم عام ١٨٠٢، وتلتها فرنسا فاصدرت اول قانون ينظم عمل الاطفال عام ١٨٤١ ثم سمحت بتأسيس النقابات وبالاعتصابات عام ١٨٦٤ وتأسيس النقابات حقق بعض التعادل في القوة بين ارباب العمل الذين الفت بينهم الاحتكارات وبين العمال المتكتلين في النقابات .

ج — القطاعات الاقتصادية : لا يزال يوجد في البلاد التي يسود فيها النظام الرأسمالي، قطاعات اقتصادية هامة خاضعة للنظام القديم، فالصناعة في فرنسا مثلاً رأسمالية، ولكن فيها قطاعاً للحرف الصغيرة، كما ان القطاع الحكومي بنمو مستمر، اما الزراعة فلاستعملها قليلاً من رأس المال ومن اليد العاملة لم تبلغ مرحلة الرأسمالية، اما الصرافة والتجارة فرأسماليتان بينما نجد ان تجارة المفرق لم تبلغ مرحلة الرأسمالية، كما أن في هذه البلاد قطاعاً حكومياً هو مصرف الدولة وقطاعاً تعاونياً : هو التسليف الزراعي.

وفضلاً عن ذلك فقد نجد في الزمن الواحد والمكان الواحد نظاماً مختلفة

كأن نجد في البلاد الرأسمالية نظاماً تقتضي رقابة الدولة أو توجيهها للحياة الاقتصادية
مثل الاقتصاد الموجه ، والاقتصاد المنهجي .

على ان العالم عرف بعد الحرب الاولى نظاماً اقتصادية جديدة جاءت الى جانب
النظام الرأسمالي مثل النظام الشيوعي في روسيا ، والنازي في المانيا ، والفاشستي
في ايطاليا ، والحرفي في النمسا والبرتغال وحكومة فيشي ، كما عرف بعد الحرب
العامة الثانية نظاماً أخرى يأخذ بعضها بالاقتصاد الموجه المتطور بحسب حاجاتها
ونظمها السياسية ، بينما يأخذ البعض الآخر بنظام اقتصادي اشتراكي يحتمل حذو
النظام السوفياتي .



الفصل الثاني

المذاهب الاقتصادية في القرن العشرين

الرفقصاد الموجم والرفقصاد المنهاجمي

كانت سياسة الحرية الاقتصادية تعم العالم في القرن التاسع عشر، وكانت مطلقة كاملة تتجلى في حرص الدولة على الابتعاد عن كل تدخل في الحياة الاقتصادية على ان بعض الضرورات استدعت منها العمل والتدخل للتأثير في الحياة الاقتصادية في نطاقين اثنين : هما التدخل لحماية الانتاج القومي ولاسيما الصناعي من مزاحمة الصناعة الاجنبية، والتدخل لحماية العمال ووضع تشريع يحمي العامل وصحته ومستقبله، حتى اذا جاء القرن العشرون بموكب من الحروب والازمات التي كادت ان تذهب بالنظام الاجتماعي بكامله، رأت الدولة من واجبه ان تتدخل هذه المرة بصورة مستمرة وعميقة، فاعتبر هذا التدخل مذهباً، واطلقت عليه اسماء مختلفة، فاطلق عليه في فرنسا، اصطلاح « الاقتصاد المسير او الموجه » Economie dirigée — وهو الذي دخل اللغة الاقتصادية في سوريا ومصر — هذا الاصلاحي الجديد وضعه الكاتب برتراند دوجوفنيل وتلخص فيه اساس النظرية التي كان بدأ يدين بها الحزب الراديكالي الاشتراكي في فرنسا.

ولم يقبل بعض المؤلفين بهذا الاصلاحي فاستعملوا كلمات « الاقتصاد المنظم » أو

«الاقتصاد المراقب» واستعمل الاشتراكيون منهم اصلاح الاقتصاد المنهجي

. Economie planée, planifiée

ان والاقتصاد المراقب او المنهجي « من نتائج الحركة العقلانية Rationalisme التي ترمي الى احلال التدبير العقلي المنظم في الحياة الاقتصادية مكان الفوضى المبذرة للوقت والجهد ، وهو اذا كان دخل روسيا السوفياتية عن طريق الثورة الاشتراكية فلا أن من روح الاشتراكية إحلال التدبير العقلي مكان التوازن العفوي الحر في الحياة الاقتصادية ، أما في البلاد غير الاشتراكية فقد كان دخوله عن طريق الحركة العقلانية .

والمؤتمر العالمي الذي عقدته (الجمعية الدولية لدراسة الصلات الصناعية) في امستردام في آخر اغسطس ١٩٣١ قد كان من عوامل تقوية الحركة العقلانية ، اذ ان هذه الجمعية التي يقوم عليها امريكيون وتأتف من مهندسين وصناعيين واقتصاديين واجتماعيين كانت ترمي في الاصل الى البحث في التنظيم العلمي للعمل في المعامل ولادارة المؤسسات حسب التوجيهات التابيرية ولكنها في مؤتمرها المذكور تعدت غاياتها الادارية وبحت قضية التنظيم الاقتصادي العلمي وربطتها بقضية الازمة الحالية بهذه العبارة التي صدرت بها تقريرها :

« ان البطالة عمت العالم ، والاسواق ضاقت لضعف قوة الشراء بينما تزداد قوة الانتاج زيادة مستمرة بفضل استعمال الآلة وتقدم الاختراع الفني ، وفي هذا العالم الذي ما برحت فيه الموارد الاقتصادية تنمو وتتضاعف ، نرى نقصاً في الامل بالاستخدام ، ونرى ان مستوى المعيشة لم يرتفع او لم يبق مستمراً بالنسبة لزيادة الانتاج فلبس اي تناسب وانسجام بين القدرة على الشراء والقدرة على الانتاج » .

ولقد زاد في اهمية الجدل وجود وفد روسي يضم عدداً من اعضاء « لجنة منهاج السنوات الخمس » ووجود المندوب الامريكي الدكتور لويس لورين الذي قدم التقرير الاساسي في المؤتمر ، ففي هذا التقرير الذي حرص فيه على ان لا يتعدى حدود الحقيقة العلمية ، اعلن عجز نظام الانتاج الرأسمالي عن الملاءمة بين مستوى

معيشة الجماهير وبين الانتاج المتزايد ، واستعمل في بيان ذلك كلمات وصيغاً لا تختلف عن الصيغ الاشتراكية .

فقد اعلن « عقم نظام ينتج فيه من الجبوب والقطن والصوف والخشب والفولاذ ما يكفي لغذاء كل المخلوقات البشرية وكسوتها واوائها بصورة كافية » ، ولكنه مع ذلك يرغم ملايين من الناس على العطالة ويقضي عليهم بالجوع رغماً عن تمنيمهم العمل في سبيل قوتهم ، وبالدل رغماً عن ايمانهم بكرامة العمل . ثم لا يتردد فيما بعد عن ان يعلن ان (الفردية التي تسير خلف الربح بدأت تصبح عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي) وهي فكرة كان ماركس اعلنها سنة ١٨٤٧ ، ولكننا فيما بعد نجد مواطن تايلر يؤمن بان التطور الاقتصادي يحمل في نفسه الاتجاه نحو « الاقتصاد الموجه او المنهاجي الذي يحمل وحده الامن والطمأنينة ، لانه يستطيع ان يقود الى الغايات المرجوة منه ، مهما كانت الاسس التي يبنى عليها والافكار السياسية التي تجلي بها : من الاشتراكية التي تتجاوز النظام السوفياتي في القرب من المثالية الاشتراكية ، الى الرأسمالية التي تستهدف تنظيم المؤسسات تنظيمًا اختياريًا عفويًا .

وهكذا اخذ العالم بعد الحرب العامة الاولى يبحث عن طرائق تخرجه من ازماته ، ويمكننا ان نجتمع هذه الطرائق ، في مذهبين : مذهب الاقتصاد الموجه او المراقب ومذهب الاقتصاد المنهاجي .

البحث الأول

الاقتصاد الموجه او المراقب

يقضي التوجيه طائفة من التدخلات تستوحي افكاراً وأساليب عامة ، وهو في هذا يختلف عن التدخل الذي يصار اليه كعلاج آني لصعوبات خاصة مثل تحديد

بدلات الإيجار حماية للمستأجرين وتنظيم سوق الحنطة مساعدة المنتجين . ثم ان التوجيه يفترض ان التمرکز والصلة المالية بين فروع الاقتصاد الرئيسية قد بلغا من النمو مبلغاً يمكن معه أن تجتمع مصالح هذه الفروع على صعيد واحد : سياسة اقتصادية موحدة .

ان صيغة الاقتصاد الموجه مبهمه لم تأخذ بعد شكلها النهائي فقد كانت ديموقراطية في فرنسا تستهدف القضاء على الازمة ، وكذلك في الولايات المتحدة الامريكية ، وكانت استبدادية تبغى التهيؤ للحرب في المانيا ، وكانت نقابية في البرتغال وايطاليا وكانت عملية صرفه Empirique في بريطانيا . اما وسائلها التي تبغى بها الوصول الى هدفها فكثيرة متنوعة ، مثل سياسة الاجور وتحديد ساعات العمل ، ومثل الضرائب التصاعدية ، والتسليف والاعانات والمكافآت والرسوم الجمركية والاشغال العامة ، والاستخدام الكامل .

ان نظام الاقتصاد المراقب نظام اقتصادي تدخلي وحر في آن واحد ، وهو « اشتراكية رجال احرار » اود فردية رجال القرن العشرين ، ويتجلى باشكل كثيرة تختلف بحسب القائلين بها ، ويتلخص : بان على السلطات العامة ان تتدخل في الحياة الاقتصادية على ان يكون من شأن التدخل ، لاحتيايم السوق بل اصلاحها . فيحتفظ بالموقف كمؤسسة مركزية ، ولكن يرافق هذه السياسة ، سياسة اقتصادية تتعلق بالكيان الاقتصادي وبالتوجيه الاقتصادي .

١ - فيما يتعلق بالكيان الاقتصادي

تضطرب الحياة الاقتصادية في نطاق حقوقي خلقه المشترع ، كنظام الملك ، والشركات والمقود . والنقد والاعتماد ، ويطلب دعاة هذا النظام بتدخل الدولة من اجل تحسين التوزيع والمزاخمة وبلح بعضهم على وضع الدولة يدها على مفاتيح الحياة الاقتصادي .

١ - فلتحسين التوزيع يقترحون على السلطات العامة بسط نفوذها على تكون

الادخار، لأن المداخيل الموفرة يستطيع اصحابها التصرف بها ، فتستطيع الدولة مثلاً ان تحسن وضع العمال ، كأن تحدد ساعات العمل ، وتقضي بدفع اجور العطل ، وبدفع تعويضات عائلية ، وتمويضات اصابات العمل وتستطيع ان تدافع عن المساهمين من تعسف مجالس الادارة .

وكذلك تستطيع الدولة - في نطاق الميزانية - عن طريق فرض الضرائب اعادة توزيع الدخل القومي حسب المبادئ التي تؤمن بها .

ب . - واهم من حرية المزاوجة تستطيع السلطات العامة اتخاذ تدابير ضد رابطات الكارتل والتروست ، فتأمر برقابتها او الفائها ، وتكتفي بعملها تشعر بالمزاوجة الاجنبية اذ تخفض الرسم الجمركي او تبيح الاستيراد ، وتستطيع تنشيط التعاونيات ، واعانة المشاريع الصغيرة ، وعمل كل ما من شأنه « اعادة جو مزاوجة ممكنة ، ومشروع قابل للتطور ، وتتميز خاص دقيق » .

ج . - أما بسط اليد على القطاعات الرئيسية فيقتضي كثيراً من الجدل ؛ فاذا كان دعاء هذا النظام متفقين على أن يميزوا للعدالة ممارسة الرقابة على الاستئثار وبالتالي على النقد والاعتماد . فانهم يختلفون فيما يتعلق بتأمين الصناعات الكبرى : كالسكك الحديدية والمناجم ، والكهرباء .

٢ - فيما يتعلق بالتوجيه الاقتصادي

ان السعر هو الناظم الرئيسي للحياة الاقتصادية في الاقتصاد الحر ، فهو وسيلة توزيع عناصر الانتاج من عمال ومواد أولية وآلات ما بين المشاريع المختلفة ، وهو وسيلة تنسيق الانتاج مع الاستهلاك . ويبدو أن من الصعب الاستغناء عن السعر ، حتى في الاقتصاد المنهجي - كما سنرى -

على الاسعار في النظام الرأسمالي تقوم بدور آخر ، فالمستحدثون يستندون الى الاسعار حين يضعون برامجهم الانتاجية للمستقبل ، وقد دلت التجربة على ان هذه الطريقة خاطئة فالمستحدث الخاص يستطيع ان يعرف الوضع العام في السوق حين

يدرس مستوى السعر الحالي، ويتابع حركات السعر خلال مدة معينة، ثم يستطيع أن يقرر ماذا كان من مصلحته الاستمرار على الانتاج حين يقارن السعر بتكاليف انتاجه. ولكن صنع السلعة يستغرق وقتاً معيناً، وقد تطرأ له احداث غير متوقعة قد تؤول الى تخفيض الاسعار بعد ارتفاع، والى بيع الانتاج بخسار بعد ربح، ولكي يكون المستحدث قادراً على وضع برنامج انتاجي مأمون، وعلى تعيين مقدار رأس المال الواجب تسميره، يجب أن يعرف سعر المستقبل، ويتوقف سعر المستقبل على السياسة التي يتبني المترحمون اتباعها، من انقاص للانتاج أو زيادته، وعلى سياسة فروع الانتاج الاخرى من حيث زيادة طلبها عناصر الانتاج التي يمكن للمترحمين تقديمها، وعلى الدخل الذي يستطيع توزيعه والذي يعتبر أساساً في الاستهلاك.

أما والمستحدث الخاص لا يستطيع معرفة ذلك كله، فانه مجبر على التخرص « والمراهنة » فمالك المنجم الذي يقرر حفر بئر في منجمه بهبطي بعد سنتين انتاجاً يدوم خمسين سنة انما « يراهن » على اسعار الفحم في المستقبل، وعلى مستوى اجور عمال المناجم، وعلى الوضع الاقتصادي المستقبل، ويتخذ قراره حسب هذا الرهان، وقد يربح الرهان وقد يخسر، وقد يكون الانتاج اكثر مما كان ينتظر او أقل، مما يؤدي الى حصول الازمات.

فدعاة الاقتصاد المراقب يرون من واجب السلطات العامة تقدير الوضع الاقتصادي في كل حين، لاسيما وان بيديها من الوسائل مالا يملكه الافراد الذين يجبرون على تقديم المعلومات عن المقدرة الانتاجية الحالية، وعن حال مستودعاتهم، وعن مناهجهم. فتمت استجمت السلطات العامة هذه المعلومات، تستطيع اتخاذ تدابير تصلح مساعي المستحدثين، فتعمل مثلاً في نطاق القطاع المؤمم على تغيير شرائط الوضع الاقتصادي كأن تستعمل الضرائب كوسيلة لنزع المقدرة الثرائية ولإعادة توزيعها، وكأن تيسر التسليف أو تعيقه، وكأن تستعمل الصلات الاقتصادية الخارجية للتأثير على الاقتصاد الداخلي.

وبتعبير آخر، يمكن إيجاد تناسق مرن بين المساعي الفردية وبين مسمى الدولة

فالأفراد يستمرون على وضع مناهجهم الانتاجية ، ولكن هذه المناهج توضع ضمن مناهج الدولة التي يجب عليها أن تقتصر على القيام بالادارة الاستراتيجية للحياة الاقتصادية ، وان تترك للمشاريع الخاصة القيام بحركاتها ضمن الخطة العامة المرسومة .

وبدیهي ان السلطات العامة معرضة للخطأ ، فالدولة الموجهة المراقبة — كالدولة المتهجة — لا تملك المعايير الصحيحة ، وانما بينها فرق كبير : ففي الاقتصاد الموجه او المراقب ، لازول السوق ، بل تستمر الاسعار نتيجة للعرض والطلب في مختلف القطاعات اما في نظام التنهيج الكامل ، فلا تستطيع الدولة ان تستفيد من ظاهرة السعر ، لانها هي التي تمين السعر ، ولكن الدولة التي تقتصر على الرقابة تستطيع أن تصحح سياستها وفقاً لرد الفعل الذي تجده في الحياة الاقتصادية ، وفي هذا المجال لا تنكر فائدة التجربة على أن نظرية الاقتصاد المراقب تفترض توفر شرطين :

١ — شرط سياسي ، أي يجب اصلاح الدولة ، ووضعها في نجوى من ضغط المصالح الخاصة مهما كانت ، وجعلها قادرة على استجاء المعلومات النافعة ، واعطاؤها الاجهزة الضرورية للتدخل .

٢ — شرط اقتصادي ، اي يجب دراسة التطور الاقتصادي ، اذ ان السلطات العامة بحاجة الى « نظرية اقتصادية » واضحة ترشدهم الى نتائج المقررات التي قد يتخذونها .

على أن أكثر دعاة الاقتصاد الموجه يرون اصلاحات التوزيع قاصرة عن حل المشكلة الاجتماعية ، فبعد ان كان هذا الاقتصاد عملياً تطبيقياً ارنجالياً يعالج الامور بالدواء السريع ، تطورت صيغته وامتزج بالاشتراكية ذات الادوات الفنية العقلانية واقتنع التدخليون ان الحل لا يكون بمراقبة المجتمع فحسب ، وذهبوا مذهب الاشتراكيين في الاخذ بسياسة منهجية Planisme وهكذا صار التدخل منهجياً . تجلّى الاقتصاد الموجه ، في الواقع ، بطائفة من التجارب الاقتصادية التي اخذت بها دول كثيرة في فترة ما بين الحربين الاولى والثانية ، فرأينا ايتاليا الفاشية

تتدخل من أجل توسيع الزراعة وازدهار الصناعة المتوسطة ، ورأينا ألمانيا تعمل في سبيل الاكتفاء الاقتصادي الحربي ، على ان المثال الأمريكي يستطيع أن يكون نموذجاً لسياسة الاقتصاد الموجه ،

البحث الثاني

الاقتصاد الموجه في الولايات المتحدة الأمريكية

أخذت الولايات المتحدة بسياسة التوجيه الاقتصادي للمرة الاولى في اوائل عهد روزفلت حين حاول التدخل في الحياة الاقتصادية ، حلاً للأزمة التي كان يخبط بها الاقتصاد الأمريكي ولقد اثار « تجربة روزفلت » كثيراً من الفضول في عالم الاقتصاد الحر، فرأى فيها البعض شكاً في فائدة الحرية الاقتصادية ، والفلسفة الفردية ، في بلد عرف بتقديسه للحرية ، وبثأليه الفرد ، سلوكاً لطريق الاقتصاد الموجه الصريح، ورأى فيها البعض الآخر، تدييراً مؤقتاً يراد منه اخراج الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية التي نزلت بها منذ عام ١٩٢٩ واعتبرها تدخلاً حكومياً لغاية رأسمالية على كل حال، فاذا كانت « قوانين روزفلت » وتدابيره خروجاً على مبادئ الحرية الاقتصادية — كما اعلنت ذلك المحكمة العليا الأمريكية — فانها عبارة عن اقتصاد منهجي بلا مناهج، او هي توجيه للاقتصاد، على الطريقة الأمريكية ولكن من غير اتباع لنظرية معينة في « الاقتصاد الموجه » .

وان مما يعطي تجربة روزفلت اهميتها ، انها طبقت في اعظم بلاد العالم انتاجاً وثروة ففي هذا البلد الغني بالسكان والكنوز، ظهرت اعظم أزمة اقتصادية هزت العالم من اقاصه الى اقاصه ، وخيف منها ان تقضي على النظام الاقتصادي والسياسي

للولايات المتحدة ، فقد كان عدد العمال العاطلين عن العمل فيها حين تسلم روزفلت مقاليد الامور ثلاثة عشر مليوناً وهو ثلث مجموع العمال فيها وهبط سعر الحنطة الى الثلث وسعر القطن الى الخمسين ، وهبطت ارباح الشركات الى النصف وهبطت اثمان الاسهم الى النصف ايضاً ، ونزلت بالبورصة هزة كادت توذي بالحياة المصرفية الامريكية ، على ان الازمة لم تفاجيء روزفلت ، لانها كانت صادفت سلفه هوفر من قبل ، وصارعتة ، ولذلك كان روزفلت يفهم معنى البسمة التي ودعه بها هوفر حين سلمه مكانه في القصر الابيض .

سياسة هوفر : كان هوفر يعتقد بوجود أزمات دورية ، تنتاب العالم مرة كل عشر سنين ، فتغير وجه الحياة كما تغير الزواحف جلودها مرة كل بضع سنوات ، وان من مصلحة الدولة وواجبها ان تخفف من شدة الازمة وان « تزيل قعر انحذابها » وانه اذا تركت الاسعار تهبط وشأنها درن ان تتدخل الدولة فهذا يؤدي الى اتلاف قسم من ثروة البلاد من غير جدوى ، لان الاسعار لابد ان تعود سيرتها الاولى من نفسها او بفعل القوى الاقتصادية ، ولذلك يكفي ان تخفف حدة الهبوط وكل تدابير هوفر كانت في هذا السمت ، فلم يفكر بمعاكسة حركة القوى الاقتصادية العفوية ، ولم ينكر مبدأ الحرية الاقتصادية وانما كان يفكر بخفيف حدة القوى الاقتصادية وكأنه يريد وضع الجدران بوجه الامواج ليمنعها من هدم الساحل ، ولكن روزفلت رأى الازمة اكثر عمقاً وابعد غوراً ، رأى ان الولايات المتحدة تشكو من أزمة تنسيق اقتصادي : تنسيق الحياة الاقتصادية الامريكية مع الاقتصاد العالمي ، وتنسيق عناصر الاقتصاد الامريكي فيما بينها .

أما من الوجهة العالمية ، فان الرخاء الامريكي ناشيء عن اسباب استثنائية : فقد نشطت الزراعة والصناعة في امريكا اثناء الحرب لتسد حاجتها الخاصة وحاجات قسم كبير في أوروبا ، وفي السنوات التي تلت الحرب ، وجدت نفسها ايضاً في ظروف سعيدة . فقدمت الأدوات اللازمة لإنشاء أوروبا الصناعي الجديد مع

استفادتها من الاسواق العالمية الاخرى في وقت كانت فيه الدول الاوروبية ضعيفة لاهتمامها بتنظيم اقتصادها الداخلي .

ولكن الظروف الاستثنائية التي اتاحت وجود هذا النظام الانتاجي زالت فيما بعد ، والبلاد الاوروبية لم تعد تقف عند سد حاجاتها الخاصة بل اخذت مكانها في منافسة الاسواق العالمية واضاعت الولايات المتحدة وضعها الممتاز الذي كانت عرفته اثناء سني ما بعد الحرب .

ولكن لم يكن التنسيق الخارجي ضروريا وحده بل كان من الضروري ايجاده في الحياة الامريكية الداخلية لان الرخاء ليس وفقاً على مستوى الاسعار المرفع في البلد الذي يكفي نفسه بنفسه كالولايات المتحدة ، وانما يقوم قبل كل شيء على توازن منسجم مرتب بين مختلف اجزاء الانتاج القومي ، فكل مستهلك منتج في الاصل وقوته الشرائية هي محصول عمله وخدماته ، فالخدمات والعمل تبادل بعضها ببعض فاذا جاءت الى السوق بنفسه متعادلة وباسعار تتيح مبادلتها جميعاً بعضها ببعض فهناك الرخاء ، ولا كساد ولا بطالة . ولكن اذا حصل خلل في التوازن بين عناصر الانتاج اصبحت نظام التبادل ايتروا ونحط الرخاء العام ، اذ في هذا النظام لا يخسر قسم من المنتجين جزءاً من قوته الشرائية دون أن يهبط مستوى معيشة الوطن كله . وقد رأى روزفلت ان التوازن قد اختل فأسعار المنتجات الزراعية لم تصل منذ ١٩٢٠ الى مستواها الذي كانت عليه قبل الحرب ، ففي عام ١٩٢٩ ، في أشد عهود الرخاء ، بينما كان المزارعون يستطيعون ان يشتروا ٩٢٪ من المنتجات الصناعية التي كانوا يشترونها قبل الحرب ، كانوا في شباط ١٩٣٣ ، لا يستطيعون ان يشتروا اكثر من ٥٠٪ من المنتجات الصناعية التي كانوا يشترونها سنة ١٩١٤ لذلك كان الفلاح حين يرسل منتجاته ، يستلم عوضاً عن الثمن ، قائمة يزيد فيها مصروف النقل على سعر البضاعة .

رأي روزفلت ان الازمة الامريكية ازمة كساد ، ووسائل الانتاج اذا كانت قادرة في عام ١٩٣٢ ان تنتج مثلما كانت تنتج عام ١٩٢٩ فان المستهلكين الامريكيين

عاجزوت عن شراء ثمرات الانتاج لان قوتهم الشرائية قد هبطت ، يستوى في ذلك الرأسماليون الذين هبطت اسهمهم ، والعمال الذين اصابهم العطالة ، والزراع الذين انهارت اسعار منتجاتهم ، وذهب الروزفلتيون الى وجوب اعادة المقدرة الشرائية ولاسيما للطبقة العاملة ، الى وجوب انقاص الديون ، الى وجوب تحديد الانتاج والقضاء على المزاحمة .

في هذا الجو الفكري ، اجتمع الكونغرس الامريكي في دورة خاصة من ٩ آذار الى ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، وكانت الحياة الاقتصادية الامريكية في اشد ازمتها وبحاجة الى العمل السريع الحاسم ، فأصدر أربعة عشر قانوناً ، وبها منح روزفلت سلطة واسعة ، بانقاص سعر الدولار حتى النصف ، ورفع الفائدة ، وبشغير شرائط الصناعة من حيث الاجور والساعات والاسعار والمزاحمة ، هذه التدابير مضافة الى المراسم التنفيذية يطلق عليها اسم « برنامج الاصلاح » أو « العمل الجديد » ولسنا هنا بسبيل دراسة كل هذه القوانين . ولكننا سنكتفي بالقاء نظرة عامة على أهمها ، ونبحث تباعاً التدابير التي اتخذها روزفلت لاصلاح الحياة الاقتصادية ، وهي : الاسعاف ، والاصلاح الصناعي ، والاصلاح الزراعي ، والاصلاح النقدي ، باعتبارها من وسائل التوجيه الاقتصادي .

١ - الاسعاف :

وجدت حكومة روزفلت نفسها امام بؤس يعم الجماهير الامريكية ، لفقدان انظمة التأمين الاجتماعي ، فألفت هيأت ثلاثاً تعني بمحاربة الفقر :

أ - مصلحة الاشغال العامة . وكانت مهمتها انفاق ٣٣٠٠ مليون دولار للقيام باشغال تشغل جزءاً من العاطلين عن العمل ، وقد استطاعت ان تمتص من سوق العطالة مليونين من العاطلين ، وقامت بمشاريع وادي تنسي ، والميسيسيبي وكولورادو .

ب - هيئة تعني بالحفاظة على الثروة العامة : مثل اعادة التحريج وفتح الطرقات

واحياء الاراضي . وهي تستخدم عملها من الشبان ، وتخضع معسكراتها للنظام العسكري .

ج — مصلحة الاشغال المدنية والانحادية: ومهمتها توزيع الاعانات على العاطلين لقاء قيامهم باشغال غير منتجة ، مثل جرف الثلوج ، وتنظيف الحدائق العامة وواجهات الابنية العامة وغرس الاشجار وقد نزلت أيضاً اربعة ملاين من العاطلين عن العمل .

٢ — الاصلاح الصناعي N. R. A.

ان الفكرة الاساسية التي بنيت عليها تجربة روزفلت هي « ان زيادة الاجور مع انقاص ساعات العمل تزيد القوة الشرائية ، الامر الذي ينشط الصناعة ، وبتيح الاصلاح » ولقد اطلق على القانون الذي عني بالصناعة اسم قانون النهضة الوطنية ، N. R. A. او National Recovery .

ولقد حسب الناس هذا الدستور تطبيقاً للاشتراكية الحكومية ، فيه تعلن الحكومة الامريكية حقها بتحديد ساعات العمل والاجور والاسمار ، ولكن هذا ليس هو الغرض الاهم من هذا الدستور الذي كان يقصد قبل كل شيء الغاء القانون الذي كان قد وضع في امريكا لمكافحة التروست وهو قانون شرمز Sherman act ولقاء هذا التدبير الموضوع لمصلحة رأس المال وضع قانون للعمل لمصلحة العمال . فلقد كان محرماً على اصحاب المصانع اجراء اي اتفاق او اتحاد فيما بينهم في سبيل انقاص الانتاج . وقد يكون مثل هذا المنع مقبولا أيام الرخاء الاقتصادي حينما يجد كل انسان مكانه تحت الشمس ، اما أيام الازمات فعدم تحديد الانتاج والاسمار يجبر الى أوحش العواقب لانه يؤدي الى تنافس شديد ، فالمصانع المهددة بالافلاس تطيل عهد النزاع ببيعها المصنوعات بخصم ، وتضطرب الاخرى لمجاراتها في هذا المضمار ، وهو سباق الى الموت . وليس أصحاب المصانع وحدهم ضحايا هذا المنع بل العمال أيضاً لأن هذا يؤدي الى اكثر ساعات العمل وتقليل الاجور .

ولقد حاولت بعض الصناعات عقد اتحادات Ententes فيما بينها لتحول دون تنافس يضر بها ولكنها كانت غير قانونية وتفضي الى « عقوبات صارمة » هي ان تطلب الحكومة الى المصارف ان تقطع اعتماداتها عن الصناعيين الذين يبيعون بشمن بخس .

ومن المدهش ان المحكمة العليا المحافظة هي التي فهمت ان مثل هذا الامر لا يمكن أن يدوم وهيأت الطريق للدستور الجديد ، اذ اصدرت قراراً مشهوراً في ١٣ آذار ١٩٣٤ — قبل صدور دستور الصناعة والتجارة بشهرين — وقد اعتبرت تأسيس اتحادات Cartels لتحديد الاسعار امراً مشروعاً . وفي هذا الموضوع كما في سواه تسبق المحاكم المشرع .

لقد اريد من القانون الجديد جعل التنافس الهدام تنافساً انشائياً والاجبوا الى التعاون كلما تطلبت المصلحة ذلك ، اما وسيلة ذلك فهي ان يوضع لكل صناعة قانون يدعي قانون التنافس الشريف . وهذا القانون لا تضعه الحكومة بل يوضع من قبل التجار والصناع التابعين لنوع انتاجي ثم يعرض على الرئيس ليصدق عليه ويمنحه قوة القانون . ولكن الرئيس يستطيع ان يفرض قانوناً اذا رفضت صناعة ما تقديم قانون من عندها والواقع ان جميع القوانين التي وقع عليها روزفات هي من صنع الافراد ولم يفرض اي قانون . واهم شرط يتضمنه هذا القانون هو اعلانه حرية الاتفاق على تنظيم الانتاج وتحديد الاسعار متى شاء المنتجون ذلك . وفي الواقع لم تحدد الاسعار الا في حرفة واحدة هي الاصبغة . اما في الصناعات الاخرى فان قوانينها تنص على ان لا يبيع باقل من تكاليف الانتاج .

وهناك شرط آخر يميز للصناعيين والتجار ان يطلبوا الى الرئيس التدخل عندما تهدد صناعات اجنبية باسعارها البخسة وله حينئذ ان يرفع الرسم الجمركي وان يحدد الاستيراد .

ثم ان هذا القانون يجب ان يحوي شروطاً لمصلحة طبقة العمال ، كما انه يجب ان يعترف لها بحقوقها في التفاوض مع اصحاب العمل اما بصورة فردية واما بواسطة

اتحاد العمال كما انه يجب ان يحوي الحد الاقصى لساعات العمل في اليوم والاسبوع والحد الادنى من الاجرة للعمال الذين يعملون بالقطع وتنظيم شغل النساء وعدم تشغيل الاولاد الذين لم يبلغوا سنًا معينة .

والواقع ان هذا القانون لا يحوي شيئاً هاماً بالنسبة لباقي بلاد العالم غير تحديد الحد الادنى للاجور ولكن المهم هو النظرية الاقتصادية التي انشأها ، وهي « ان الصناعة في امريكا انما ازدهرت بفضل الانتاج الغزير ، فيجب اذن زيادة طلب الاشياء المصنوعة ولذلك يجب زيادة مقدرة الجمهور الشرائية فيترتب على ذلك انه يجب للخروج من الازمة زيادة الاجرة قبل كل شيء » .

٣ — قانون الاصلاح الزراعي A. A. A.

جاء في مقدمة هذا القانون ، انه يجب ان تعود النسبة بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية الى ما كانت عليه قبل الحرب اي بين ١٩٠٩ — ١٩١٤ . وانه يجب ان لا يدفع المستهلك ثمناً للحصول الزراعية من دخله اكثر مما كان يدفعه قبل الحرب ، وهذا يعني انه يجب المحافظة على قوة الزراعة الشرائية ، ولكن ماهو اساس القانون ؟

ان الفكرة التي بنى عليها قانون الاصلاح الزراعي A. A. A. او Agricultural Adjustment act الصادر في ١٢ مايس ١٩٣٣ ، هي ان هبوط المنتجات الزراعية كان اشد من هبوط المنتجات الصناعية لان الصناعيين حددوا كمية انتاجهم ليزيدوا في ارباحهم بينما عجز الزراع عن ذلك لانه كان يستحيل الاتفاق فيما بينهم على ذلك لكثرتهم ، ولذلك يجب ان تتدخل الدول لانقاص الانتاج الزراعي في سبيل منفعة المنتجين وبالتالي لرفع اسعاره . على ان القانون لا يضع احكاماً لحماية المستهلك وانما كان يقصد رفع الاسعار الزراعية . ما هي الطريقة التي اتبعها روزفلت في سبيل رفع الاسعار ؟

اذا كان هو فر حارب فرط الانتاج بالاقناع والدعاية وساعد الزراعة بالتسليف

فإن روزفلت تصدى لاصل الداء الزراعي وأعلن أنه يجب انقاص المساحات المبذورة أو المغروسة ، والفلاحون الذين يتعهدون بانقاص انتاجهم ينالون تعويضاً ، ومن لا ينقص انتاجه لا يستحق المكافأة اما الطريقة المتبعة فهي ان مسكرتير (وزير) الزراعة يقدر قبل الموسم انه يجب انقاص مقدار معين من المساحات المزروعة والمغروسة ، ويوزع هذا المقدار بين الولايات والمقاطعات ، وكل مزارع يريد الاستفادة من التعويض عليه ان يتعهد بذلك بعقد يمقده مع الدولة . هذا العقد ينص على ان يبقى عدد من الهكتارات بوراً وعلى ان لا يزداد استعمال الاسمدة في الاراضي المراد استثمارها ، ويمنح المزارع لقاء هذه التضحية تعويضاً . أما الاموال اللازمة لذلك فتد من حاصل رسوم تؤخذ على التجارة والصناعة وبما ان الغاية إيجاد التوازن ، فيؤخذ من الارباح الصناعية والتجارية قسم يعطى الى المزارع ويستوفى مرة واحدة عن كل تحويل صناعي المنتجيات الزراعية فيؤخذ عن الخطة حين الطحن وعن القطن حين النسيج او الغزل .

على أن حكومة روزفلت لم تقف عند وجوب خلق « الندرة » في سبيل رفع الاسعار ، بل كانت تؤمن بوجوب التصدير الى البلاد الاجنبية .

٤ — التدابير النقدية :

بدأ الرئيس روزفلت تدابير فطلب من البرلمان منحه حق لإنقاص ٥٠ في المائة من وزن الدولار الذهبي وقد صادق مجلس الكونغرس والممثلين على طلبه بأكثرية عظمى .

ولم يهبط الدولار لأسباب فنية ، لان الخزون الذهبي كان يتكاثر في صناديق المصارف الاحتياطية ولم يكن هناك تضخم نقدي ، وانما هبط لأسباب اقتصادية ولكي تحل المشاكل الناشئة عن الأزمة الاقتصادية واسيا قضية الديون ، وهو ما تابانه روزفلت في خطاب اذاعه بالراديو في مايس ١٩٣٣ إذ قال : إن الادارة

غاية واضحة هي رفع اسعار المواد الأولية الى مستوى يتيح للمدينين أن يفوا ديونهم بعدد من النقود يساوي النقود التي كانت موجودة حين عقدت تلك الديون ، على أن لا تقصد ابدأ أن يكون الدولار الجديد من الرخص بحيث يتيح لهم أن يدفعوا أقل مما أخذوا ، وبتعبير آخر ، إنا نسمى لتصحيح خطأ ، لا نخلق اخطاء جديدة . ويمكن ترجمة نظرية روزفلت بوضوح بالصورة الآتية : فلاح استقرض قبل الأزمة مقداراً من المال اشترى به كمية معينة من الحنطة ، ثم هبطت الاسعار بما فيها اسعار المنتجات الزراعية بحيث لو شاء فلاحنا أن يدفع دينه لوجب عليه أن يبيع من الحنطة ما يعادل مثلي الكمية الأولى ليحوز المال اللازم لوفاء دينه ، فتخفيفاً لعبئه قررت الحكومة ان ترفع الاسعار الى درجة تتيح له أن يفي دينه اذا باع من الحنطة ما يعادل الكمية الأصلية .

على ان روزفلت ، وإن حاز حق انقاص ٥٠ في المائة من قيمة الدولار ، فإنه لم ينقص منها أكثر من ٤٠,٩ في المائة واصبح الدولار الجديد « دولار شباط ١٩٤٣ » عبارة عن ٥٩,٠٦ في المائة من الدولار القديم .

ولقد نتج عن هبوط النقد نشاط في تصدير المنتجات الزراعية لأن اسعارها هبطت بالنسبة للنقود الأجنبية ، وتحسن في حال الزراع لأن قوتهم الشرائية ازدادت في داخل البلاد ، اذ ان الفلاح صار يشتري القطن الذي يبيعه للخارج يشتري سلعاً في الداخل تزيد عما قبل . وكذلك نشطت الصناعة بزيادة القوة الشرائية للطبقة الزراعية .

وكما استفاد المدينون المنتجون من هبوط قيمة الدولار ، كذلك استفادت الخزينة الامريكية لأنها قومت مخزونها من الذهب بحسب السعر الجديد كما فعت فرنسا عام ١٩٢٨ ، وقد كان المخزون الذهبي في الولايات المتحدة يعادل ٤ مليارات دولار ذهبي . فلما هبط الدولار وقومت الحكومة الذهب من جديد ، ربح من العملية ما يقارب المليارين .

المحكمة العليا وتجربة روزفلت:

إن تجربة روزفلت ، باعتبارها تجربة « تحديد الانتاج ، وتخفيض الدولار ، ورفع الأسعار ، وانتعاش صناعات الاستهلاك » تقع بين آذار عام ١٩٣٣ وشتاء ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لأسباب خارجة عن ارادة روزفلت لأن المحكمة العليا هدمت في هذا الشتاء ماشاده روزفلت في النطاقين الصناعي والزراعي .

إن المحكمة العليا هي محكمة تبحث في موافقة القوانين الدستور ، وتفسخ منها ما يخالفه ، ورفع اليها احد المواطنين الامريكيين استئنافاً لحكم صدر عليه اترتيته دجاجة خلافاً لقوانين الاصلاح الزراعي ، وادعى بأن هذه القوانين مخالفة للدستور الامريكي الذي يعلن الحرية الشخصية والاقتصادية ، فاصدورت المحكمة قرارها بعدم موافقة هذه القوانين للدستور .

على أن هذا الحكم لم يفسخ هذه القوانين ، وانما اصبحت معطلة لجواز مخالفتها من قبل كل انسان ، وكذلك كان نصيب جميع قوانين الانعاش الصناعي ، ولكن ذلك كله لم يوقف مشاريع روزفلت العامة التي كانت عنوان مجده ، ولم يوقف التبحر الفكري لارادة الرأي العام في سبيل بناء المجتمع على مثل اخلاقية .

هذه لمحة موجزة عن تجربة روزفلت الاقتصادية ، وهي اذا كانت لم تعالج القضايا الأساسية في الكيان الاقتصادي الامريكي فانها كانت بمثابة علاج موقت ، يساعد المريض على النهوض ومحاولة السير ، والحق انها كانت بمثابة العلاج يعيد المريض من غيبوبته ، بانتظار الدواء الأساسي ، ولكن الايام عاجلت الولايات المتحدة لان العالم منذ عام ١٩٣٦ يعيش في جو حرب ، الامر الذي ادى لانعاش الصناعة الضخمة الامريكية ، ثم لانعاش سائر فروع الانتاج وقضى على ازمة المعطالة ، وأرجأ الى ما بعد هذه الحرب ، حل المشكلة الاقتصادية الامريكية .

الفصل الثالث

التنظيم الاقتصادي

منذ الحرب العالمية الثانية ، اجتاز العالم مرحلة الاقتصاد الموجه ، وبلغ مرحلة « الاقتصاد المنهجي » ولا شك أن نجد دولة في العالم ، كبيرة أم صغيرة ، تعيش اليوم من غير أن تدب سياسة التنظيم ، وأعني بالتنظيم أن يكون للدولة منهاج مرسوم تعين فيه غاياتها الاقتصادية والوسائل الواجب اتخاذها لبلوغ هذه الغايات ، فيعمل مكتب التعبئة العام الذي يعمل باسم الحزب ، أو الحكومة ، أو الشعب ، أهداف البرنامج مع وسائل التنفيذ وأدوات العمل وكيفية استعمال الانتاج القومي في سبيل بلوغ المنهاج أهدافه .

فالمنهاج من وجهة عامة : وثيقة تضعها لجنة خاصة ومختصة ، تعين فيها حاجات الشعب مقدمة الضروري على غير الضروري ، وتعين فيها وسائل سد الحاجة ، لمدة طويلة أو قصيرة ، وتدور كل احتمال يعرض أثناء التنفيذ ، وتضع لكل صعوبة حلها أو تتنبأ بالصعوبات لتتقن الاصطدام بها وتختلف باختلاف المفاهيم السياسية ومفاهيم السلطة الحكومية . والنظام الاقتصادي إنما هو تبع للشرائط السياسية ، فهناك مناهج في البلاد الحرة والبلاد التوجيهية . ليست الاثم سواء حيال الاقتصاد المنهجي ومرد ذلك الى عوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية وتوجيهية فالمنهاج الذي يوضع لبلد مثل الهند وروسيا والصين وهي بلاد تطفح بالسكان والثروات الطبيعية غير المنهاج الذي يوضع لبلاد قليلة السكان مثل سوريا ونيوزلندة وأستراليا .

والمنهاج الذي يوضع في بلد دكتاتوري مثل الأرجنتين غير المنهاج الذي يوضع في بلد يدين بالحرية مثل فرنسا وانكلترا . والمنهاج الذي يوضع في بلد يملك الموظفين والفنيين القادرين على تنفيذه غير المنهاج الذي يوضع في بلد لا يملك مثل ذلك .

وقد يكون هدف المنهاج انتاج الكهرباء، ولكن الغاية قد تكون كفاية الحاجات الصناعية او الزراعية ، أو مكافحة البطالة ، أو تهئية الانتخابات .

على انه يمكن تصنيف المناهج الى اصناف تختلف باختلاف طبيعتها :

١ — المنهاج الاقتصادي العام :

ونجد في بلاد الاتحاد السوفياتي ، وفي بلاد اوربا الشرقية . فقد جعلت بلاد الاتحاد السوفياتي المنهاج اساساً لحياتها ، وعهدت بالقيام بوضعه للجنة خاصة يرأسها وزير المنهاج ، وهذه اللجنة الدائمة ، تضع المنهاج اي برنامجاً يبين مقدار الانتاج والتوزيع والاستهلاك للشعب الروسي خلال مدة معينة . والمدة المبدئية هي خمس سنوات ، ولكن المناهج توضع لاكثر من ذلك فهناك منهاج يعتمزم مساواة الولايات المتحدة بالانتاج بعد مدة خمس عشرة سنة ، وهو مقسم لمناهج كل منها خمس سنوات ، ومنهاج السنوات الخمس مقسم لمناهج تطبق في السنة ، وفي نصف السنة ، وفي ثلاثة شهور ، وفي مدد اقصر من ذلك ، وحكمة المدة الطويلة أنها تعين الهدف البعيد الذي يجب ان توجه نحوه جهود الدولة ، وحكمة المدد القصيرة انها تساعد على رقابة التنفيذ بصورة مستمرة ، وعلى معرفة ما يجب ادخاله من تعديل وتبديل ضمن هذه المدد ، ليتمكن اقتطاف الثمرة المرجوة من المنهاج في الموعد المعين .

٢ — البرامج الديكتاتورية :

وهناك مناهج عامة أخرى تختلف عن مفهوم المنهاج الروسي من حيث الاساس ومن حيث الادارة الاشتراكية ، وانما هي اقرب الى ان تكون برامج اجبارية ، في الحسك والاقتصاد ، مثل منهاج الارجنتين واسبانيا والبرتغال والمانيا النازية .

فمنهاج الارجنتين هو اوسع من أن يكون منهاجاً اقتصادياً واجتماعياً ، ولا نجد في فصوله السبعة والعشرين غير ثمانية تبحث في الاقتصاد بينما نجد فيه إبحاثاً لتنظيم الدوائر والقوى المسلحة والقضاء ، وهو وإن كان يبحث في مشاريع الري وحماية الصناعة ورقابة الاستيراد والتصدير ، فلا يمكن أن نضعه الى جانب المنهاج الروسي لا من حيث اسلوب التطبيق ولا من حيث الروح ولا من حيث الفن ، بل هو أقرب الى أن يكون برنامج عمل حكومي شبيه بمشاريع الاشغال العامة .

٣ - المناهج الشبيهة بالبرامج :

وعلى العكس من المناهج الانزامية نجد منهاج توضع في نطاق الامم الحريصة على الحرية الفردية ، ولكنها لا تستطيع ان تنكر ضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الخاصة بحماية للمصالح العام . ولكي تبرر هذه البرامج في عيون الجمهور ، استندتها الى فكرة « الاستخدام الكامل » وهدفها المكافحة ضد البطالة ، وهذا هي الفكرة البريطانية عن التنبيج وما لها : ان هناك فرقاً اساسياً بين التنبيج الكامل وبين الديموقراطي . الاول يخضع الرغبات الفردية لرأي الدولة مما يحمل على استعمال الاكره وحرمان الفرد من حرية الاختيار وقد يكون ذلك ضرورياً أيام الحروب أما في الظروف العادية فالشعب الديموقراطي لا يستطيع التخلي عن حرية الاختيار وتسليمها للدولة ، لذلك كان على الحكومة الديموقراطية السير في التنبيج بحيث تحتفظ باكبر مقدار من حرية الاختيار لدى المواطن الفرد . وكان ثمرة هذه الفكرة الاولى منهاج بيفريدج ، ثم منهاج الاقتصادي البريطاني لعام ١٩٤٧ . ومثل ذلك المنهاج الفرنسي المعروف باسم « منهاج مونه » او منهاج التجديد والتجهيز لعام ١٩٤٨ .

٤ - المناهج الجزئية :

إن بعض الامم النافرة من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، استعملت طريقة المنهاج لاهداف محدودة ومعينة وأهم هذه المناهج ، هو المطبق في الولايات المتحدة الامريكسية لاستثمار وادي نهر التنسي . فقد كان من اهدافه : مكافحة

الفيضان ، وري المناطق الجافة ، واستعمال النهر للملاحة ، واستخراج الكهرباء واستعمالها في الصناعة والزراعة . كما كان من وسائله تقديم الاموال للمنتجين وانشاء التعاونيات بين الزراع على غرار الكولخوز الروسي وتعليمهم اصول الزراعة واستعمال الآلة ، وارشادهم نحو وسائل الفن الحديثة .

وسنعي في الابحاث التالية ببحث اهم نماذج التنهيج ، بادئين بالتنهيج الكامل الاشتراكي وبوصف التنهيج الروسي ثم نبحث في التنهيج المرن والجزئي والدولي .

البحث الأول

التنهيج الكامل

يختلف الاقتصاد التنهيجي عن الاقتصاد الرأسمالي في نقطتين اساسيتين :

١ - ان وسائل الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي ملك لافراد بينما هي ملك الامة في الاقتصاد التنهيجي ، حيث تستملك للدولة الارض والمعامل وغيرها من وسائل الانتاج ، كما تتولى شؤون العمل وتوزيع العمل على المعامل والمناطق .

٢ - ان الحركة المعقوبة للاسعار في الاقتصاد الرأسمالي هي التي تتيح انسجام الانتاج مع الاستهلاك ، اذ يبادر المنتجون الى زيادة انتاج السلع التي ترتفع اثمانها . او الى الاقلال من انتاج السلع التي تنخفض اثمانها ؛ اما في الاقتصاد التنهيجي فالسلطات العامة هي التي تعين مقدار الحاجات التي ينبغي كفايتها ، وهي التي تضع لختلف المعامل اهدافها الانتاجية ، وتمنحها وسائل الانتاج الضرورية . ويتم تحديد الافضليات الاجتماعية وبرامج الصناعة عن طريق اداة هامة في الاقتصاد المنهجي هي « المنهاج » .

ان الاتحاد السوفياتي هو البلد الذي يظهر فيه التمهيج الكامل بصورته الاصلية
فالمنهاج انما يوضع فيه من قبل لجنة خاصة تدعى « لجنة المنهاج » — كما سنرى في
صدد دراستنا التمهيج الروسي — ، وهذه اللجنة تستوحي اتجاهاتها العامة من قبل
الحكومة والحزب الشيوعي ، وتتهيء مشروع المنهاج وتنقله الى مختلف السلطات
الانتاجية ، من القمة الى الاساس وتعين لها الجهد المطلوب منها بذله وتنقل هذه
التوجيهات الى مختلف القطاعات الانتاجية ثم الى الفروع الصناعية ، ثم الى كل
مشروع بمفرده . وهذه المشاريع تذكر في اجوبتها على التوجيهات امكانياتها وما
تحتاج اليه من وسائل التنفيذ ، فيعود المشروع من حيث جاء من الاساس الى القمة ،
وفي كل مرحلة من المراحل تجمع المقترحات والمطالب وتنسق فيما بينها ، حتى اذا
تسلمت لجنة المنهاج ذلك كله وضعت المنهاج النهائي وبلغته الى من ينبغي لهم تنفيذه .
ان خصوم الاقتصاد المنهاجي ينقدونه من نقاط ثلاث :

أ — النقطة الاولى

يؤخذ عليه انه يؤول الى هبوط الحاصلات الانتاجية ، لان العمال على اختلاف
طبقاتهم وانواعهم ينقلون الى موظفين ، ويقل اهتمامهم بعملهم ، ولا يعنون ببذل
الجهد من اجل تقليل النفقات فتقل الحصيلات الانتاجية .

ويجيب دعاة الاقتصاد المنهاجي على ذلك ان هذا ليس صحيحاً فيما يتعلق بالعمل
في المصانع الكبرى اذ ان وضع العامل او المهندس واحد ، في المعمل الرأسمالي او
في معمل مؤتم ، ومن السهل حفزها نحو زيادة الانتاج باعطائه جوائز تناسب مع
زيادة الانتاج وبمكافأته بالترفيه . لذلك كان باب الترفيه اوسع في روسيا منه في
البلاد الرأسمالية ، ولذلك كان اجر مدير عام فيها يعادل اضعافاً مضاعفة اجر
العامل العادي .

ويختلف الامر عن ذلك في القطاعات التي يقوم عليها مستحدثات صغار في
النظام الرأسمالي . ففي هذه الحال يمكن اللجوء في النظام التمهيجي الى منشطات

اخرى : مثل تشجيع التنافس بين المعامل او الحقول المؤممة ، وتوزيع المكافآت الفخرية ، واثارة الشعور بلذة المساهمة في عمل عظيم ، واذا لم تنجح هذه الوسائل يصار الى فرض العقوبات فيتابع العمال الذين نقل حصيلتهم الانتاجية بهمة الاحباط Sabotage . ذلك ان الماركسيين يؤمنون بان تغير المؤسسات يؤول حتما الى تغير في الطبيعة البشرية ، ولكن هذا التطور يتطلب بعض الوقت ، ولذلك يجب اتخاذ عقوبة مكان عقوبة : عقوبة الاحباط ، مكان التسريح او الافلاس .

ب - النقطة الثانية

ويأخذون عليه انه محروم من اي اساس عقلائي وهذه النقطة هي اقوى نقاط النقد التي يمكن ان توجه الى التنهيج الكامل ، لانه مبني في الاصل على الفكرة العقلانية . ولكي نفهم مدى هذا الاعتراض يجب ان نذكر ان هدف التنهيج الكامل انما هو القضاء على السوق الحرة . وهذه السوق الحرة في النظام الرأسمالي وما ينتج منه من تقلب الاسعار ، ترشد المنتجين لمعرفة ما اذا كان في المجتمع فيض انتاج او نقص انتاج ، وما اذا كان يجب عليهم تخفيف الانتاج او زيادته . فالمجتمع انما يتصرف بكيفية محدودة من عناصر الانتاج : كالمواد الاولية والآلات والعمال ، وفي الاقتصاد الرأسمالي ينتج سعر السوق عن تزاخم المشاريع على هذه العناصر . فالمشاريع التي تعنى بانتاج السلع ، والتي بدفع المستهلكون فيها ثمناً مرتفعاً مرضى أن تدفع ثمناً مرتفعاً لحوز المواد الاولية والآلات والرجال الضرورية لها اما المشاريع الاخرى فلا تتجاوز سعراً معيناً تدفعه فينتج عن ذلك ان المنتجات الاكثر رغبة ، والآلات الاكثر ضرورة هي التي تصنع دون سواها ، وبذلك تستعمل المواد الاولية والآلات والرجال بصورة « عقلانية » حسب رغبة السكان وحسب المقدرة الشرائية لختلف هيئات المجتمع . ولكن الاشتراكيين لم يسلموا بكمال هذه الحركة ، واطهروا طيلة القرن التاسع عشر التبذير الذي تقود اليه ازومات فيض الانتاج . وفي الوقت الحاضر اثبت الباحثون في الاسعار ان المزاخمة الحرة لم يعد لها وجود في الاقتصاد الرأسمالي في

« المزاوجة الاحتكارية » ، وان مجال التبذير كبير في هذا النظام ، وان « التنبؤ » بالمستقبل ضروري وان الزيادة في استعمال رؤوس المال والآلات واليد العاملة كثيراً ما تستدعيها عوامل نفسانية لا تدخل تحت حصر ولا تخضع للتنبؤ ، مما يوثق الصلة بين حركة الاسعار وبين الازمات . لذلك يستحيل الادعاء بوجود حركة تامة العقلانية تخضع لها اهداف النشاط الاقتصادي ، وتبيح انسجام الوسائل المتبصرة مع الاهداف المبتغاة ، ولكن لاشك في وجود هذه الحركة . والتمهيج الكامل يقضي على نظام السوق والاسعار الحرة ويحل محلها وسائل اخرى تتيح له : تحديد اهداف الانتاج ، وانسجام الوسائل مع الاهداف .

١ — كيف تتعين اهداف الانتاج :

تتمين اهداف النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي باستفتاء المستهلكين فبؤلاء اذ يقسمون دخلهم ما بين الاستهلاك والادخار ويخصصون جزءاً لشراء ما يحتاجون اليه ، ويضعون الجزء الآخر تحت تصرف مستحدثين يودون شراء الآلات ، انما يعلنون اي كمية من عوامل الانتاج ينبغي ان تبذل لسد الحاجات الآتية ، واي كمية يجب ان تخصص لتحسين الجهاز الانتاجي . وهم اذ يوزعون المقدرة الشرائية بين مختلف المنتجات ، ويكيفون الكميات المطلوبة حسب مستوى الاسعار ، فانما يجبرون المنتجين على زيادة بعض فروع الانتاج دون البعض الآخر .

يؤخذ على هذه الطريقة انها لا تضع المستهلكين على قدم المساواة اذ ان الاغنياء اشد تأثيراً فيها من الفقراء ، وفضلاً عن ذلك فان المستهلكين لا يملكون البصيرة اللازمة ويضعون بالمستقبل في سبيل الحاضر وينزعون لاهال التجهيز الانتاجي في سبيل سد حاجاتهم الآتية .

اما في الاقتصاد المنهجي الكامل فلا شيء من ذلك ، وانما تتمين الدولة والحزب الاهداف التي ينبغي بلوغها ، وتعين لجنة المنهاج — وهي جهاز فني — مقادير البضائع التي يجب انتاجها . ففي هذا الصدد يجب ان نعلم كيف تترجم لجنة المنهاج بالارقام

ما تتلقاه من توجيهات. ان الامر سهل اذا كان البلد في حال حرب او كان في حال تخلف اقتصادي ، ففي الحال الاولى تأخذ لجنة المنهاج بالارقام التي تضعها الاركان العامة على اساس الاعتبارات الفنية العسكرية ، وفي الحال الثانية يسهل عليها تعيين الحاجات الضرورية للسكان ، المتشابهة المتناسقة ولكن التمهيج الكامل ليس وفقاً على البلاد المتخلفة ، وانما هو مقترح ايضاً للبلاد التي بلغت مستوى طالياً من الرفاهية ففي مثل هذه البلاد لو تلقت لجنة المنهاج امرأً بأن تخصص جزءاً من عوامل الانتاج في التجهيز الجديد ، وتترك الباقي لرغبات الشعب فكيف يحسب حجم الانتاج الذي يجب فرضه على مختلف قطاعات الاقتصاد ؟

يمكن اللجوء الى اساليب مختلفة :

١ - اما ان توزع بطاقات التقنين على السكان ويوجه الانتاج حسب ذلك وهذا حل مقبول في ظروف الحرب ولكن يصعب قبوله بصورة دائمة لانه يحرم الناس من احدى حرياتهم الثمينة : حرية الاستهلاك .

٢ - واما ان يلجأ الى الاحصاءات الموضوعة قبل الغاء السوق الرأسمالية ويحدد الانتاج بحسب هذه المعلومات . ولكن هذه الاحصاءات تضعف قيمتها كلما بعد العهد بها ، مما يجعل هذه الطريقة اقرب الى ان تكون وسيلة انتقالية .

٣ - واما ان يصار الى الدراسة والتحقيق لمعرفة كيف تنفق كل طائفة اجتماعية دخلها ، ويحذور هذا الاسلوب الصحيح نظرياً انه يجب اجراء تحقيقات مفصلة متجددة باستمرار لمتابعة تغير اذواق الافراد .

٤ - واخيراً ، اما ان يصار باي وسيلة استبدادية الى تعيين مقادير الانتاج الضرورية لسد حاجات السكان والى العمل على صنعها ثم الى جعل المشتري يستفيدون منها عن طريق تبديل سعر المبيع . فاذا كثر الطلب على سلعة من السلع من قبل المستهلكين مما ادى الى الخوازن منها ترفع الاسعار بشدة ، واذا قل استهلاك الناس لسلعة اخرى خفضت التعرفة ولودون كلفة الانتاج. وهذه الطريقة تفضل الطرائق الثلاث الاخرى ولكن علينا ان نعرف مداها ومآلها .

فالسُّلطات العامة حين تعنى بتعديل الاسعار لتأمين تصريف المنتجات بانتظام تستطيع ان تحافظ على برامجها الانتاجية ، والسكان يجبرون على استهلاك ما انتج من اجلهم ، فتزول حرية الاستهلاك ، ولكن الاكراه عام لا فردي ، وتستطيع السلطات العامة تصحيح برامجها حسب ما يظهر لها فيما بعد ، فتقلل من انتاج السلع التي صعب تصريفها وتخفف سعرها وتنشط انتاج الاخرى ، وهذا يعني العودة لمبدأ السوق وعقد نذ يجب معرفة ما اذا كانت الدوائر الحكومية التي تتابع تطور السعر وتنظم انتاج مختلف انواع السلع متساوية في الصلاحية مع مثات المستجدين الرأسماليين ، وما اذا كان الموظفون غير المسؤولين مباشرة يعملون بمثل السرعة والدقة التي يعمل بها الصناعيون المهددون بالخسار .

٢ - كيف نفهم الوسائل مع الاهداف

وهذا يجعل على عاتق السلطات المكلفة التمهيد مشكلة اكثر صعوبة . فلو قررت لجنة المنهاج ، على اثر الملاحظات التي استنتجتها من حركة المستودعات اولاى سبب آخر ، ان تقدم للسكان من الخنطة اربعة امثال ما تقدمه من اللحم ، وافترض انها بلغت غايتها عن طريق تخصيص المساحات وتوزيع الاسمدة والجرارات والعمال فالمشكلة لا تنتهي بذلك اذ يجب معرفة ما اذا امكن بلوغ الغاية بطريقة اقتصادية كأن تكون الارض والآلات الموجودة قد استخدمت على احسن وجه ، ولم تبذر المواد الاولية ، ولم يطلب الى العمال الا الجهد الضروري . وهذا عمل ملي بالصعوبات فقد يكون من الافضل ان تخصص الرعي بعض الاراضي التي زرعت ، وقد تكثر الاسمدة في مكان وتقل في مكان آخر ، وقد يزيد انتاج التراكتورات بينما ينقص انتاج قطع التبدیل ، وقد يقل انتاج بعض السلع دون الحد المقرر ، فلاجتنب مثل هذه الاخطاء ، ولاستعمال موارد البلاد من الرجال والمواد الاولية والآلات المحدودة بالضرورة استعمالا حسنا عقلا نياً ، يمكن ان يلجأ الاقتصاد التمهيدي الى

طريقة مستمدة من الرأسمالية : هي مسك حسابات بالكلفة والسعر . ففي الاقتصاد المنهجي ترفق عوامل الانتاج والمنتجات بامثال تدعى بالاسعار . وتتيح الحسابات معرفة ما اذا كان من الافضل لحوز مقدار معين من الحنطة ، استعمال مزيد من الارض ومقدار اقل من العمال ، او مزيد من العمال ومقدار اقل من الارض ، او استعمال ارض معينة للرعي واخرى لزراعة الحنطة .

على ان هناك امرأ ينقص من قيمة هذه الطريقة ، هو ان الاسعار توضع من قبل السلطات العامة بحسب رغبتها ، وانها لا تستند في وضعها الى معيار علاني : اذ على أي اساس تستند السلطة حين تقرر أن اجرة عامل المنجم اليومية يجب ان تكون ثلاثة امثال اجرة الحارس لأربعة امثالها ، وحين تقرر ان اجرة الموظف تعادل مثلاً اجرة العامل الزراعي ، وهل هي احذق من المستحدث الرأسمالي في حساب معدل استهلاك الآلات آخذة بعين الاعتبار امكانيات الاختراع التي تقضي بتجديد هذه الآلات بسرعة .

هذا كله يجعل الحسابات المستندة الى الاسعار والكلفة في الاقتصاد المنهجي حسابات افتراضية ، مستندة الى اساس افتراضية .

ج - النقطة الثالثة منه نقاط النقر :

وبأخذون على الاقتصاد المنهجي انه يمس بالحرية . ان أهم ما يؤخذ على التنهيج ، ليس انه يمس بالحرية الاقتصادية : مثل حرية السعي ، ومثل اجباره العمال على الخضوع لسلوكية المنهجي ، ومثل انتقاصه حرية الاستهلاك بل انه يمس بحريات اثنى وهي حرية الفكر وحرية الاعتقاد . وقد فصل هابك وفون مايشس هذا الانتقاد في نقاط ثلاث :

١ - ما يحدته تركيز كافة السلطات في يد الدولة من خطر على الحرية : يقول هابك : ان اصحاب السلطة الاقتصادية في الرأسمالية لا يستطيعون التأثير على الوجدان رغم التركيز لانهم يبقون منقسمين في آرائهم السياسية . وان اخذهم العمال بالظلم

يحمل هؤلاء على ترك معاملهم . ولكن اذا شمل التأمين المشاريع كلها تزول هذه الضمانة الاخيرة .

٢ - ان الحريات السياسية لا معنى لها ان لم يكن لها مضمون اقتصادي .
فحرية النشر لا معنى لها من غير حرية السعي ، وحرية السعي لا معنى لها من غير حرية التملك واقد حدثت في فرنسا احداث عقيب التحرير اظهرت ان مجرد اللجوء للدولة لتوزيع الصحف حين شح الورق ينطوي على مخاطر كبرى ثم ان حرية التعليم تبقى وهمية مادام الذين يودون ممارستها عاجزين عن بناء المدارس او جمع الموارد الكافية ، وحرية الرأي تفقد كثيراً من قيمتها اذا كانت السلطات العامة وحدها قادرة على اخراج فيلم او انشاء محطة راديو . ثم ان ممارسة النشاط الفكري الرفيع لا تنمو الا باستعمال اشياء ومال . وهذا الاستعمال اذا كفله المنهج تخسر حرية البحث والرأي والاجتماع والاعتقاد حقيقةً .

٣ - واخيراً ان تنفيذ المناهج يتطلب انقياد وحساس الذين يشتركون فيه مما يجعل من الصعب الاحتفاظ بحرية النقد والمعارضة في النطاق السياسي . يضاف الى ذلك ان تحقيق الاهداف السياسية التي يلبيها الانتاج في النظام الرأسمالي عندما تكون واضحة وتمس هذه الاهداف ضمير العمال ، فان ذلك يؤثر على الناحية الفنية . ولكن اهداف الرأسمالية ليست واضحة دائماً ، او لا يعبر عنها بصورة صحيحة . اما في الاقتصاد التهميجي فهناك هدف واع ناشئ عن الدوافع السياسية « فبوكاقتصاد الحرب » ، وليس من الممكن قيادة حرب حديثة اذا لم يكن المواطنون مؤمنين بفعاليتها او ضرورتها ، اما تركهم يتجادلون بشأنها فانه يقضي على الظفر . وكذلك فقصور السلوكية الفنية مما يمكن ان يرافق حرية النقد السياسي ، وهم وخيال وعمليات التهميج الواقعية ابدت ذلك .

فالتهميج يؤول الى القضاء على الانسان ، من حيث انه يهدد الحريات بجمعه السلطات الاقتصادية بيد الدولة ، ومن حيث استحالة تجلي هذه الحريات بغياب الحريات الاقتصادية التقليدية ، ومن حيث ضرورة زوال حرية النقد من اجل نجاح النهج .

هذه هي حجج خصوم التمهيج ، فلننظر بماذا يجيب دعااته ، وكيف يفندون الاعتراضات في نقطتين :

١ - أنهم يسمون بأن التمهيج يمس الحرية بمعناها التقليدي في الاقتصاد التمهيجي ، ولكنهم يرون أن الاقتصاد الاحتكاري أشد نيلاً من هذه الحرية . فالحرية الحقيقية لا توجد في النظام الرأسمالي لمنفعة جمهور الافراد ، فلو راقبت الدولة الصحافة : فإن الصحافة تعمل من أجل المثل الأعلى للاكثرية ، لا من أجل بائعي المدافع أو تجار الورق ثم إن حرية الرأي شيء جميل جداً ، ولكن ما قيمتها في مجتمع تتجمع فيه وسائل النشر في أيدي الطبقة الاقتصادية الحاكمة ؟ انسيطرة القوى الخفية على تكوين الضمائر وتوجيهها خير منها الرأي الواعي الخاسم ولو نال ذلك من كاريكاتور الحرية ، المصنوع من الجهل بالعبودية .

فالمرء يبقى بين رأيي توجهه الدولة ورأيي توجهه الجماعات ، وضميره يقتنازع أحده هذين ، فليس في أي منها حرية حقيقية .

٢ - ثم ينتقلون إلى حجة ثانية تصيب مفهوم الحرية نفسه .

فيقولون أن مفهوم الحرية الذي بحثناه حتى الآن مفهوم بورجوازي بئس ، يرى في الحرية حق كل فرد في أن لا يكون متفقاً في فكره وفي التعبير عن فكره وفي سلوكه مع السلطة ولو كانت منبثقة عن الأكثرية .

هذا المفهوم يفترض أن بين الفرد والمجتمع تناقضاً لا يمكن تذليله . إن الحرية سلاح مؤلم يستعمله المرء ويقاوم به ضغط الآخرين ويحاول انماء ملكاته . ولكن من الممكن أن نتصور وضعاً اجتماعياً مختلفاً تزول فيه الملكية الخاصة ، ويتغير فيه معنى صلات الفرد بالمجتمع . في هذا الوضع الاجتماعي من الممكن أن تظهر حرية جديدة ، هي اتفاق وحماس ونهوض ، تصعد من الفرد إلى مجتمع متطور وقف على خدمتها .

ولتحقيق هذا الوضع ، يعتبر الاكراه مشروعا . ويجب أن تفرض الأكثرية الشعبية نفسها وأن تستطيع تحطيم عداة الاقلية التي لا تقاوم تحت ستار الحرية إلا

من اجل الاحتفاظ بامتيازاتها . يجب التسليم بوجوب استعمال قوى الدعاية والتعليم ، وعندئذ ينبثق مجتمع يتيح نمو الافراد المتحررين من التقييدات الاجتماعية المظلمة ، ويكون فيه لكلمة الحرية معناها الحقيقي ومن الممكن حدوث خلاقات في هذا المجتمع ولكنها تفصيلية ، اذ يسود بين الافراد اتفاق اساسي فلا تعود الحرية سلاحاً في ايدي البعض ، وانما تصبح تساملاً متناسقاً للفرد في المجتمع ، Integration ، تساملاً هو شرط نموها .

هذه الحجة تتجاوز النطاق الاقتصادي ، وتسفر عن مفهومين فلسفيين للحرية اولهما يرى في الحرية قيمة موجودة رغم القيود الطبقية والاجتماعية ، والثاني يرى في الحرية قيمة مستقبلية لا تتحقق الا في مجتمع جديد .

الحرية في المفهوم الاول شيء كائن ، وهي شعار الانسان مهما رافقه من حدود ، وان محاولة توسيعها او انماؤها في المستقبل على حساب خنقها في الحاضر يجعل منها جثة لا يحييها شيء « وهي في المفهوم الثاني » شيء سيكون حين يشعر الانسان بعبوديته وانه سيستحضر منها . وتخلق هذا المجتمع الذي تنتظره الجماهير ، تعتبر كل وسيلة مشروعة « واذا شئنا ان نحترم اشباح الحرية الحالية وخيالاتها فاننا نقضي على محقق الحرية الحقيقية ، حرية الغد ، وننتحلي عن كرامتنا كبشر . ولذا يجب ان يسبق التحرر الحرية التي هي ثمرته » .

والتنهيج السكامل امر مليء بالاعطال ان اخذنا بالمفهوم الاول ، وهو شرط الحرية الحقيقية . على ان اخذنا بالمفهوم الثاني نهائياً واصدار الحكم النهائي يختلف بحسب رأينا في الانسان وفي المجتمع . ففي هذه الحال يصبح من الصعب معرفة نصيب التنهيج من النجاح باعتباره نتيجة لثورة المعاصرة وهذا النصيب تبع لمعتقدات الناس وتطور الرأسمالية .

١ — ان المهم في هذا الصدد ليس معنى التنهيج ولكن ما يعتقده الجمهور انه معنى التنهيج . وان بعض القائلين بالتنهيج يتصورون انهم يناضلون في سبيل الحرية بمعناها

التقليدي لابعمناها الذي ذكرناه . فهم ذوو اثر في نجاح التمهيج وهكذا نرى وان
المعتقدات اذ تستولي على فئة من النخبة السياسية التي تسيطر على جماعات عاملة
بفعل المصلحة او التهديد او الاقناع ، وتؤثر على الجماهير بافكار اولية ودافعة
يؤثرون في تنظيم المدن واضطرابها اكثر مما تؤثر دروس العقل والبراهين الفكرية
وانجازات الذوق السليم .

٢ — ثم ان تطور النظام الحالي ذو اثر فعال ، فلو اتيج للانسان ان يختار بين
الحرية وما تقتضيه من مخاطر وقلق وآلام ، وبين منظمة اجتماعية تحمل الطمأنينة
وسد الحاجات على حساب انقاص الحرية بعمناها التقليدي ، فكثيرون يختارون
الحرية . ان بعض هؤلاء يختارون الحرية لانهم استفادوا منها بينما دفع غيرهم اثمانا ،
وآخرون ونعني بهم العمال لم يجدوا في نظام الحرية التقليدية الا الآلام والمخاطر لقاء
حرية نظرية . ان نصيب التمهيج من النجاح تبع لمقدرة النظام الحالي على التطور
والاصلاح او لامكان وجود حل آخر يقضي على تناقضات الرأسمالية الاحتكارية
ويحسن وضع البؤساء ، ويجعلهم يهتمون بالمفهوم الشائع للحرية .

الباب الثاني

الوقفصاد المراهبي الروسي

ان الذي يميز الدولة الاشتراكية من الدولة الفردية الحرة هو ان الدولة
الاشتراكية انما تدار بحسب منهاج موضوع ، يقرر شكل الانتاج والاستهلاك ، ويعين
بدقة الكميات والاسعار والاجور والنفقات في سائر النواحي الحياتية الاقتصادية في
الدولة فالمناهج ، او البرنامج ، هو اذن ، روح الدولة الاشتراكية ، لذلك لم يكن

بدعا أن تسير الحياة الاقتصادية في بلاد الاتحاد السوفياتي وفق مناهج وبرامج حكومية وان تعد هذه البلاد بحق موطن الاقتصاد المنهجي .

البيئة الفكرية : ان الاشتراكية الروسية ماركسية في اساسها ، وقد ابحت فلسفة ماركس ونظريته عن تطور المجتمعات وفلسفة التاريخ عقيدة خالصة يدين بها المثقفون الروس ، ويصدر عنها القادة الروس في تدابيرهم وسياساتهم وقد كان تفسيرها قبل هبوط الثورة موضع الجدل ونقطة الانقسام بين النزعات والفرق الاشتراكية في روسيا .

فمذ عام ١٨٨٣ نشر بيليكانوف آراء ماركس ودرس على ضوءها حالة روسيا وقضاياها التي تشغل الازهان ولا شك ان لينين قرأ مؤلفاته واستقر رأيه على ان روسيا بلغت المرحلة البورجوازية وبامكانها السير نحو الاشتراكية .

على ان الاشتراكية لم تطبق في روسيا في شكل واحد ، بل اتبعت تطوراً فرضته الظروف السياسية الداخلية والخارجية ، فقطعت مراحل متتالية نجب ان نصفها بايجاز ، لتتوقف قليلا عند السياسة المنهجية الحالية :

شيوعية الحرب : عندما شبت الحرب الماضية رأى لينين أن الفرصة حانت للثورة العالمية الاشتراكية ، فصرح حين وصوله الى روسيا ان على السوفيات ان يستولوا على الحكم « ولذلك يجب على البلشفيين تغيير خطتهم ، وترك اسمهم القديم الديموقراطيين الاجتماعيين وتأسيس منظمة اشتراكية جديدة تسمى « الشيوعية » .

استولى لينين على الحكم عقب ثورة اكتوبر ١٩١٧ وحقق كل التدابير التي من شأنها تطبيق الاشتراكية في روسيا فجعل الصناعة والمصارف والابنية مملوكة وطنياً حكومياً وحقق انحصار الخنطة وسائر المواد الغذائية والغني التجارة الخاصة وما يلازمها من نقود وأسعار وعمد الى توزيع السلع بطريق البطاقات الشخصية والى « الاحصاء » و « الرقابة » في كل نواحي الحياة وأقر عمل الفلاحين بوضعهم ايديهم على الاراضي لاقتسامها .

ولما تم للينين اجلاء البيض عن روسيا ، وجد ان الصناعة الروسية قد تهدمت

وان الثورة الزراعية خلقت طبقة جديدة من الملاكين ، وأن المجاعة بدأت نجوس خلال روسيا التي هدمتها سبع سنين من الحروب الاهلية الدولية ، فاعلان انتهاء « شيوعية الحرب » باعتبار انها تدبير موقت اقتضته الحرب ووضع لروسيا اساس « سياسة اقتصادية جديدة » تصلح ماهدته الثورة ، وتلائم مع الواقع ، وتعمل لمستقبل الاشتراكية .

السياسة الاقتصادية الجديدة : اعلن لينين « سياسة اقتصادية جديدة » يرمز اليها بحروف N. E. B. في سنة ١٩٢١ وايدها بخطبه ونشراته ، ولكن لم يكتب له أن يشرف على تنفيذها لان المرض اقمده عن ممارسة الاعمال حتى توفي يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤ . رأى لينين من المستحيل أن تقفز روسيا الى عالم الاشتراكية وتحقق ان بلداً كروسيا « تتسع رقبته لعشرات من الدول المتقدمة ويعيش عيشة تقارب الابتدائية ليس فيه الاسس الضرورية للاشتراكية ، ولذلك يجب ان تبذل المهمة في سبيل تنشيط الانتاج والمبادلة للخروج من المجاعة واقفان الآلة الاقتصادية .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة ابقت الصناعة الثقيلة والتجارة الخارجية والمصارف والتجارة الداخلية الكبيرة تحت الانحصار الحكومي ولكنها تركت الصناعة الصغيرة والتجارة الوسطى والصغيرة للسعي الشخصي وبهذه الصورة استطاع الفلاحون ايجار اراضيهم واستخدام الاجراء فبدأ الانتاج سيره المطارد وتألفت طبقة بورجوازية جديدة في المدن والارياف . ورأى ستالين ان « السياسة الاقتصادية الجديدة » آتت الثمرة المرجوة ، ووجدت روسيا فيها بعض الراحة بعد حربها الطويلة ، فعاد الى التقاليد الاشتراكية الصرفة ، وشرع بتطبيق السياسة المنهجية ، عن طريق وضع البرامج لمدة معينة وتنفيذها .

التنميج الروسي : كانت كلمة لينين الامرية : « ان الشيوعية عبارة عن السلطة السوفياتية مضافا اليها الكهرباء » ، وجاء في تقرير قدمه المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي « ان الكهرباء يجب ان تكون هم الروس في العشر السنين المقبلة وان روسيا لا ينبغي

ان تفشي آفة صناعة مالم تضمن سلامة الصناعة الكبرى لاسيما التي تصنع الآلات والمعامل ، والا هلكت كبلد مستقل ، ان الموسم الزراعي ليس كل شيء بالنسبة لروسيا ، بل هو شيء تافه كالصناعة الصغيرة . اما ما هو ضروري لنا ، فهو الصناعة الثقيلة ، ويجب ان نخلقها ونقدرك المال اللازم لها والا هلكنا كدولة متمدنة . ولا اقول كدولة اشتراكية .

وكان اول ماعمله لينين في هذه الناحية ان جمع مائة وثمانين اخصائيا من العلماء منذ عام ١٩٢٠ والف منهم لجنة اسميت « لجنة كهربية روسيا » وعهد اليها بدراسة منهاج لاعادة بناء الصناعة فقدمت في نهاية تلك السنة تقريرا يتضمن منهاجا لعمل تقدر تكاليفه بسبعة عشر مليار روبل ذهبي ، يقضي بانماء الصناعات الاستخراجية والتحويلية والنقلية ثم سار ستالين على غرار لينين في هذا المضمار وكانت كلمته الامرية : « ان بناء الاشتراكية يجب ان يكون وفق منهاج « plan » واصبح مشروع « لجنة كهرباء روسيا » منهاج السنوات الخمس لانماء الاقتصاد الوطني في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ونحوات مهمة هذه اللجنة الى « لجنة منهاج الدولة » التي عهد اليها بامر وضع البرامج والمناهج الاقتصادية والاشراف على تنفيذها .

لجنة منهاج الدولة gosplan : انا رجعنا الى المقررات التي صدرت حتى اليوم من الاجرة العليا في الدولة الروسية — من اللجنة المركزية ومجلس مفوضي الشعب ومجلس اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد — وجدنا اكثرها يبحث في القضايا الاقتصادية ، ووجدنا في مجلس الوزراء تفوقا للوزارات (او المفوضيات) الاقتصادية كما يجب ان لاننسى المؤسسة المشهورة «لجنة المنهاج الاقتصادي للدولة» التي هي بمنزلة مفوضية من حيث حقوقها وصلاحياتها .

منذ ان الف ستالين لجنة المنهاج ، صار لها منزلة عظمى في حياة الوطن السوفياتي لانها وضعت له منهاج حياته الصناعية ، وهذه المناهج التي تضعها اللجنة ، انما توضع لمدد مختلفة .

المنهاج الروسي :

ان المنهاج « plan » عبارة عن برنامج للإنتاج والتوزيع والاستهلاك ترسمه الدولة للشعب السوفييتي لمدة معينة فتعين مقدار المنتجات الواجب انتاجها، ونوعها، ومقدار نصيب المنتجين والدولة منها، وبحسبه تسير الصناعة والزراعة، ويتعين مقدار ما يجب ان تنتجه في المدة المضروبة .

ولما كان المنهاج هو اساس الحياة في الاتحاد السوفييتي، فيجدر بنا أن نفصل المراحل الطويلة التي تقطعها المناهج ليتسنى وضعها وتطبيقها . المناهج الوطنية ثلاثة أنواع : منهاج خمس سنوات أو منهاج المستقبل piatiletka ومنهاج سنة واحدة ومنهاج ثلاثة شهور ويدعى كل منها بالمنهاج الجاري واهم هذه المناهج منهاج السنة الواحدة او المنهاج السنوي .

فالمناهج السنوية ليست جزءاً من المنهاج الخماسي (منهاج السنوات الخمس) وحسب ، فهي تهياً بعناية حسب الخطوط الرئيسية للمنهاج الخماسي ولكنها لا تخضع لها بصورة قاسية لان كل سنة جديدة تتطلب دراسة جديدة للامكانيات الاقتصادية وللتقدم الاقتصادي، ومن اهم وظائف « لجنة المنهاج » اعداد هذه الدراسة . ثم ان المنهاج الخماسي لا يمكنه توقع كل ما سيحصل من التغيرات التي تعترض تنفيذه ، مثل تقلب الاسعار العالمية التي تؤثر على المنهاج عن طريق التجارة الخارجية ، ومثل رداءة موسم الامطار، ومثل الحالة الدولية التي قد تتطلب زيادة في التسليح ، ولذلك كان من اللازم أن يراعي المنهاج السنوي الوضع الاقتصادي والسياسي ، وكذلك الامر في منهاج الثلاثة الشهور الذي ليس ربع المنهاج السنوي وانما هو منهاج كامل بنفسه في نطاق المنهاج السنوي ويتيح اجراء مناورة اقتصادية تحصل شهراً بعد شهر لبلوغ الغاية المحددة لاجل السنة بكاملها . فالعامل والصناعات والمزارع تضع مناهجها لشهر ولعشرة ايام وليوم واحد واما المناهج الوطنية فلا توضع لمدة أقل من ثلاثة شهور .

كيف يوضع المنهاج الروسي :

١ — المنهاج السنوي: تصدر الحكومة السوفياتية والحزب الشيوعي بالاشتراك في آخر تموز وأول آب مرسوما موقعا من رئيس الوزراء ومن السكرتير العام للحزب ، يضع التوجيهات العامة للمنهاج الاقتصادي للسنة المقبلة . هذا المرسوم يعين الغايات التي ينبغي الوصول اليها ، والانتاج الذي يجب ان توجه اليه الصناعات والمقدار الذي يجب حصاده من الموسم الزراعي وحملته وسائل المواصلات وكذلك يعين مقدار رؤوس المال الواجب انفاقها وارقام زيادة حصيلته الانتاج وانقاص تكاليفه هذه الارقام تبلغ لكل من المفوضيات الاقتصادية على حدة لتكون بمثابة نطاق للمنهاج كل منها وهي مفصلة جداً لانها تتعلق بجميع الانتاج الاساسي كالفحم والحديد والفولاذ والبتروول وصنع الآلات والسكك الحديدية وتوزيع المياه ويتضمن المرسوم ايضاً توجيهات لتعاونيات البيع والانتاج ولكل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمناهجها الاقتصادية للسنة المقبلة .

ان هذه الوثيقة الاساسية ، توجيهات المنهاج ، يستعان عند وضعها بالأسس او المعلومات أو المقترحات التي تقدمها « لجنة المنهاج » بعد أن تكون جمعتها في الشهر الذي يسبق تموز ، في حزيران يستطاع معرفة كيفية تطبيق المنهاج الحالي أي بعد شهر من بدء تطبيقه ، ولجنة المنهاج تطلب هذه المعلومات من مختلف المفوضيات ، وتضيف اليها المعلومات التي تستقيها من مندوبيها في مختلف دوائر الدولة وفي كل جمهورية ومقاطعة في الاتحاد السوفياتي . كل ذلك يتيح معرفة درجة تحقيق المنهاج وهل يمكن بلوغ غايته .

حتى اجتمعت هذه المعلومات لدى « لجنة المنهاج » امكنها أن تقدر ما يمكن تميزه من وسائل الانتاج وادواته للسنة المقبلة ، وان توفق بين ذلك وبين السياسة العامة الاقتصادية الذي رسمها الحزب الشيوعي ، فتقدم للحكومة في أواخر تموز دراسة كاملة للوضع الاقتصادي ، وبياناً بما يمكن عمله في السنة المقبلة ،

وملاحظاته الخاصة في الامر وهي في دراستها هذه تراعي عوامل كثيرة : مثل عدد المعامل الموجودة والمناجم وقوتها ، وكمية البضائع الموجودة التي يمكن دخولها في المنهاج المقبل والمنتجات الزراعية ، وكيفية حصيلة عمل العمال ، وعدددهم بالنسبة للملازمتهن المدارس او هجرهم المدن .

ومتى تسلمت الحكومة هذه المعلومات والمقترحات من « لجنة المنهاج » تعين الخطوط العامة للانتاج والاستهلاك لجميع روسيا للسنة المقبلة ، ولكن الحكومة لاتأخذ بمقترحات اللجنة مغمضة العينين « لانها ليست عنواناً بين أيدي الموظفين » ولأن « مجلس مفوضي الشعب أشبه باجتماع طائفة من كبار الموظفين الدائمين العارفين بقضايا البلاد منه بمجموعة من السياسيين العابرين » بل تدرس هذه الملاحظات دراسة عميقة ، على أن الحكومة كثيراً ما تطلب الى لجنة المنهاج دراسة طائفة من التعديلات قبل أن تتخذ الحكومة مرسومها كما حصل اثناء تهئية مناهجي عام ٣٥ و ٣٦ فقد جرى بناء ٢٩٠.٠٠٠ عربة قطار في عام ١٩٣٤ ، ولم تنص مقترحات اللجنة على زيادة هذا الرقم لعام ١٩٣٥ ولكن الحكومة في توجيهاتها قررت انشاء ٩٠.٠٠٠ عربة بينما كانت تقترح اللجنة ٣٠ ألفاً ، وقد انشئ فعلاً ٧٥ ألفاً بكل الطرق ، حتى صنع بعضها في ورش تصليح السفن ، وكذلك كانت اللجنة اقترحت صنع ٢٠.٠٠٠ آلة زراعية لعام ١٩٣٦ وتوجيهات الحكومة جعلت الرقم ٦١.٠٠٠ .

ومما يمكن من الامر فان لجنة المنهاج تبقى على اتصال بالحكومة لان رئيسها عضو في مجلس مفوضي الشعب ، وواضعو المنهاج يتصلون باستمرار مع اللجنة المركزية للحزب .

وبعد ان تصادق الحكومة على المناهج المختلفة الواردة من مختلف الجمهوريات والمفوضيات ، تضع لجنة المنهاج منهاجاً وطنياً ملخصاً يجمع اسس كل من المناهج ليتيح للحكومة ان تعلن مرسوماً تذكر فيه النجاح أو الفشل الذي لاقاه المنهاج

السابق ، وطرائق تحسين العمل في سبيل نجاح المنهاج المقبل ، ويعد هذا المرسوم بمثابة رسالة من الحكومة الى البلاد ، وهو من الوجهة الرسمية المنهاج الاقتصادي للاتحاد السوفياتي ولكنه في الواقع خلاصة وتفسير للمناهج الفردية وبلاغ للبلاد وهو أيضاً وثيقة هامة تثقيفية .

٢) منهاج الثلاثة الشهور : ان تطبيق المنهاج السنوي ليس امراً خالياً من العقبات . ولكن مناهج الثلاثة الشهور والتي توضع اربع مرات في السنة تتيح للمفوضيات وصناعاتها بعض المناورة في تحقيق المنهاج السنوي ، ولذلك تدعى مناهج العمليات وكما ان المنهاج السنوي هو صفحة مفصلة وجديدة من المنهاج الختامي ، فان هذا المنهاج يمثل الصفحة الآتية للمنهاج السنوي ، إذ يهيأ قبل كل ثلاثة شهور للاستفادة من عوامل لم يفكر فيها حين وضع المنهاج السنوي . يهيأ المنهاج الاول الاول في اول السنة ، مع المنهاج السنوي ، والمفوضيات تقدم في الشهر الذي يسبق مبدأ كل ثلاثة شهور مناهجها عن هذه المدة للحكومة ، هذه المناهج تتضمن الصعوبات التي تظهر ، او امكانيات الانتاج الجديدة والتدابير المقترحة ، وهي اقل تعويلاً من المناهج السنوية ، ولكن لدى المعامل مناهج اقصر لتطبق في شهر أو اسبوع أو يوم .

٣ - منهاج السنوات الخمس Le plan quinquennal : يهيأ هذا المنهاج

كما يهيأ منهاج السنة الواحدة . او ما ندعوه بالمنهاج السنوي ، ولكن لما كان هذا المنهاج يبحث في شؤون تهم التطور الاقتصادي العام ، فان الهيئات السياسية والعلمية تشارك في وضعه كل المشاركة .

إن « توجيهات » المنهاج الاول صدرت عن مؤتمر الحزب الشيوعي المنعقد عام ١٩٢٧ ، وتوجيهات المنهاج الثاني صدرت عن اجتماع الحزب المنعقد عام ١٩٣٢ وصدق عليها في المؤتمر السابع عشر للحزب المنعقد في كانون الثاني عام ١٩٣٤ أي بعد سنة من التاريخ الرسمي لتطبيق المنهاج ، ولقد تتبع المكتب السياسي للحزب

بمناية كل مرحلة من مراحل تهيئة هذا المنهاج منذ خريف عام ١٩٣٦ حسب ورود الاحصاءات الفنية والمعلومات التي جمعت عن امكانيات الانتاج بين عام ١٩٣٨ و ١٩٤٢ ، وفي نهاية نيسان ١٩٣٧ امرت الحكومة جميع المفوضيات والجمهوريات ان تهيم مناهجها الخماسية لتقدمها في اول تموز ، ونشرت الصحف تقارير عن تهيئة المناهج في مختلف المناطق والصناعات ، وهذه المناهج التي وضعت في مايس وحزيران كانت بالطبع موقفة ، وهي لاتدل الا على الاتجاه العام ، ثم بديء بوضع المنهاج العام ولم يجز إلا في اوائل عام ١٩٣٨ ثم صدق في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي عام ١٩٣٩ .

ثم ان اكااديمية العلوم قامت بدور المشير والمراقب فيما يتعلق بوضع كل من المناهج ، وتهيئة المنهاج ادت الى حشد علم لجميع الهيئات العلمية في البلاد . في سبيل تهيئة المنهاج الثاني مثلاً نظمت « لجنة المنهاج » اربعة وعشرين مؤتمراً علمياً لبحث المسائل الهامة ، كما جمعت المفوضيات والجمهوريات والولايات عشرات من المؤتمرات المماثلة لبحث القضايا الصناعية والحلمية . وبهذه الصورة اتيح لثلاث من معاهد البحث العلمي ولائوف من العلماء ان يناقشوا مشاكل المنهاج الثاني .

ثم ان الجمهور السوفياني شارك في وضع المنهاج الخماسي ، فقد فتحت الصحف صدرها للاقتراحات والمناقشات بشأن المنهاج الثالث في شهور مايس وحزيران وتموز من عام ١٩٣٧ ، وكذلك في الاسابيع التي سبقت عقد المؤتمر الثامن عشر حصلت مناقشات عامة بشأن مقترحات مولوتوف بصدد هذا المنهاج ، وقد جمعت لجنة المنهاج هذه المقترحات التي نشرت في اكثر من ٦٠٠ صحيفة ، واكثرها كانت صادرة عن اخصائيين وخبراء ، على ان مقترحات الرجل العادي كانت تهم من حيث معرفة شعور الرأي العام اكثر منها من حيث التهيئة الفنية للمنهاج .

٤ — المناهج الطويلة الأمد : على أن لجنة المنهاج قد تفكر في بعض الاحيان بوضع برامج لمدة خمس عشر سنة ، بل ان اول منهاج وطني ، منهاج كهرباء روسيا

الذي عني به لينين عام ١٩٢٠ كان يتضمن برنامجاً يطبق بخمسة عشر عام ويؤول الى انقلاب في الصناعة والزراعة والمواصلات ، ولكن هذا المنهاج أنجز بأقل من عشر سنين ، وقام مقامه المنهاج الخماسي الاول لعام ١٩٢٨ ، ولقد اثبتت التجربة ان الانسان لا يستطيع ان يسيطر على المستقبل لان في الحياة مفاجآت وتطورات نفسانية واجتماعية ليست في الحسبان ، ولذلك كان تطبيق المناهج لايجري وفق الخطة والاوقات المرسومة ، ولذلك كانوا في روسيا يعملون الى المناهج القصيرة الاجل . ان واضعي المناهج رجال واقعيون يعملون الى مدة خمس سنوات فيها كثير من التوقع والافتراض وقليل من العمل ، ومع ذلك يكفي ان يوضع فيها قليل من مشاريع الاعمال الكبيرة كالمناجم والسكك والصناعات ، فهذه المدة كافية ليظهر فيها الحزب المرحلة التي يعتمد بلوغها في النمو الاقتصادي . ومع ذلك فلدى لجنة المناهج مشاريع تتعلق بتوليد الكهرباء و براد تطبيقها بمدة خمسين سنة ، وهي عبارة عن شبكة من محطات الكهرباء والري والترع التي تصل انهار سيبيريا بروسيا الاوربية ، وكذلك فان الاحتفاظ بالغابات ، وحماية الارض ، وتوزيع الثبات والماشية ، وانشاء الطارق ، والسكك الحديدية والمعامل والتجريات الجيولوجية ومعدل زيادة السكان ونشكلمهم وتوزيعهم ، كل ذلك يخضع لخطة يراد ترتيبها لآمد طويل جداً ، ولو طلب الى رئيس لجنة المناهج ان يقدم مخططاً اقتصادياً لروسيا عام ١٩٥٤ لكان سهلاً عليه ولقام بعمل واقعي ، ولكن باستطاعته ايضاً ان يقدم مخططاً عما ستكون عليه روسيا عام ٢٠٠٠ ولكن هذا المخطط لن يخلو من الافتراض .

تناج سياسة المنهاج في روسيا

المنهاج الاول : بدى بتطبيق منهاج السنوات الخمس الاول في عام ١٩٢٨ ، وكانت الغاية منه « اعطاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » صناعة ثقيلة تستطيع ان تعمل بالآلات والادوات جميع فروع الانتاج ، وان تعيد تنظيم خطوط المواصلات ، وهما امران لا يستغني عنهما اي بلد يريد الاحتفاظ باستقلاله وحرية ، وكان يجب ان يترتب على ذلك نتيجتان :

١ - ان القيام بهذا الاعمال الواسعة من شأنه القضاء على العطالة ورفع مستوى معيشة جماهير العمال .

٢ - ان الاكثار من صنع التركتورات والآلات الزراعية التي تسلم للكونخوزات اي المشاريع الزراعية الاشتراكية ، سيدل نمو زراعة تعاونية كبيرة والى القضاء على الفقر في الأرياف .

ولقد عينت الحكومة خمس سنوات لتنفيذ المنهاج ، ولكن المهمة المبذولة في سبيله جعلت من الممكن الانتهاء منه بأربع سنين وثلاثة شهور ، وقد انشأت الحكومة في هذه المدة سد الدينير ، والسكة الحديدية التي تصل اتر كستان بسيبريا .

المنهاج الثاني : وبما ان الشعوب السوفياتية تحملت كثيراً من التضحيات والآلام في سبيل تنفيذ المنهاج الاول فقد وضعت الحكومة المنهاج الثاني « في سبيل إخماد سلع الاستهلاك » وفي الوقت نفسه كان المنهاج الجديد بكل الجهد الصناعي الذي بدأه المنهاج الاول ، فقام مصنع ضخمة المعادن في كوزنيسك « سيبريا » التي صار اسمها « ستالينسك » ومعمل آخر هو الثاني من نوعه في العالم في مانيتوغورسك « جنوبي الأورال » وقامت مصانع عظيمة لبناء الآلات الثقيلة في الأورال وكرايما تورسك وخر كوف ومصانع تراكتورات في ستالينغراد وخر كوف وتشليابينسك ، ومصنع آلات زراعية في روستوف ومصانع سيارات في غوري

وموسكو ومصانع آلات زراعية في ساراتوف وعدد كبير من مصانع توليد الكهرباء على نهر الدينير وغير ذلك من المصانع التي تتجاوز الآلاف ، وحفرت الترع التي تصل البحر الابيض بالبلطيق ، والبحر الاسود ببحر قزوين عن طريق الفولغا والدون ، وضوعفت الاموال المبذولة في صناعة وسائل الانتاج ، بنسبة مثلها ، وفي صناعة سلع الاستهلاك بنسبة أربعة أمثالها . وقد نفذ المنهاج الثاني بأربع سنوات وثلاثة شهور أيضاً ، ورافقه اهتمام من الحكومة بعميشة الشعب وبصحته فكان البرنامج يتضمن بناء دور للحضانة والامومة ونقطة الحليب وحدائق الاطفال والمدارس .

كان شعار المنهاج الاول « ان التجهيز الفني يقرر كل شيء » اما شعار المنهاج الثاني فقد اوضحه ستالين في خطاب له ، جاء فيه « ان بين رؤوس المال الثمينة الموجودة في العالم ، رأس مال هو أثمانها واقواها ، هو (القادة Cadres) ، فالرجال الاختصاصيون هم الذين يقررون كل شيء . واذا استطعنا ان نكون رجالاً صالحين في الصناعة والزراعة والنقل والجيش ، فبلدنا ان يفلح » . وكان هذا الشعار بدء حركة تنظيم العمل ، او الاقتصاد في الجهد مع الاكثار من الانتاج ، وبطلق عليها اسم الحركة « الستاخانوفية » نسبة الى العامل ستاخانوف الذي استطاع ان ينتج من الفحم أربعة عشر مثلاً من انتاج العامل العادي وهي حركة ترمي الى الغرض الذي كان يرمي اليه المهندس الامريكي « تابلز » حين وضع خطته في تنظيم العمل والتي اطلق عليها اسمه .

والحق ان ستالين عندما قصد الى تقديم الصناعة الثقيلة على كل شيء ، انما كان يفكر بقوة روسيا واستعدادها لحرب طارئة عاجلة كما يدل على ذلك خطاب له القاه سنة ١٩٣٥ في حفلة المدرسة الحربية : « كان لنا رفاق يسألوننا لم انشاء الصناعة وشيوعية الزراعة والآلات والتعمدين والتراكاتورات والسيارات . لم لانعطوهم الشعب عوضاً عن ذلك سلعاً ومواد اولية تصنع منها مواد الاستهلاك ولم لانعطوهم هذه الاشياء التي تجمل العيش .

نعم : ان المليارات الثلاثة من الروبلات الذهبية التي جنبناها من الانتصاد والتوفير الذي خلقناه للصناعة ، كان بإمكاننا ان نستعملها في استيراد مواد اولية وفي صنع مواد استهلاكية ، ولكن منهاجهم هذا لا يعطينا صناعة تمدين ، ولا تراكتورات ولا سيارات ولا طائرات ولا دبابات ، اننا سنكون عزلاً من السلاح امام اعدائنا الخارجيين ، فيتحطم بناء الاشتراكية في بلادنا ونصبح اسرى البورجوازية الداخلية والخارجية .

المنهاج الثالث : كان هذا المنهاج يرمي الى زيادة الانتاج في الصناعة والزراعة ولذلك زادت مخصصاته بنسبة ٧٤ في المائة تقريباً عن مخصصات المنهاج الثاني فيما يتعلق بانتاج آلات الانتاج وبنسبة ٨٨ في المائة فيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية وبنسبة ٧٣ في المائة فيما يتعلق بوسائل النقل ، وهو يقضي ايضاً بعدم حصر الصناعات في المناطق الاولى بل بتوزيعها وتعميمها في المناطق الاخرى ، وبانشاء مصانع نسيج جديدة لاستعمال قطن آسيا الوسطى وزيادة مصانع توليد الكهرباء والفولاذ والفحم والصناعة الكيميائية والاسمنت ، ومن جهة ثانية فالمنهاج يثابر على اهتمامه بالاستهلاك ويقرر زيادة مقادير حصص الاستهلاك بنسبة ٥٠ في المائة وزيادة نفقات الدولة على التأمين والتعليم والصحة وسواها من الخدمات العامة . ولكن الحرب جاءت فحوت المنهاج عن طريقه الاصلية .

المنهاج الرابع : لما وضعت الحرب أوزارها بدأت الحكومة بنقل البلاد من حال الحرب الى حال السلم ، بدون ان تدفع « منهاجاً » معيناً فألفت كثيراً من المفاوضات التي كانت تتطلبها حال الحرب ، واستبدلتها بمفاوضات اقتصادية جديدة فتحوّلت مفاوضات « انشاء الدبابات » لمفوضية « انشاء وسائل النقل » ومفوضية « التموين » لمفوضية « الآلات الزراعية » ولقد عنيت الحكومة بزيادة المفاوضات الاقتصادية حتى بلغت في آذار ١٩٤٦ مقدار سبع وثلاثين وزارة . ولكن هذه الفترة التي سارت بها الحكومة بلا منهاج لم تكن طويلة إذ لم يبدأ عام ١٩٤٦ ،

حتى شرعت الحكومة بوضع منهاج للاقتصاد الروسي يسير من النقطة التي وقف عندها منهاج الثالث اثناء تطبيقه أي حوالي عام ١٩٤١ . ان هدف منهاج الجديد إعادة بناء المناطق المهتمة ، والعودة الى مستوى ما قبل الحرب في الصناعة والزراعة ثم تجاوز هذا المستوى ، ولذلك يضع المشروع امام البلاد المهمات الاساسية التالية :

١ - زيادة مستوى انتاج الاوائل الصناعية مرة ونصف المرة عما كان عليه من قبل .

٢ - زيادة انتاج مواد الاستهلاك ، ورفع مستوى الدخل الوطني ومستوى استهلاك الشعب وإلغاء نظام البطاقات في وقت قريب والاستعاضة عنه بتجارة سوفياتية واسعة منظمة وتخفيض الاسعار .

٣ - تأمين التقدم الفني في جميع فروع الاقتصاد الوطني لانه شرط أساسي في زيادة الانتاج ورفع مستوى المستهلكين .

كل ذلك في سبيل تطور النظام السوفياتي الذي كان قد تقرر في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي ثم اوقفته الحرب ، وهذا التطور يرمي الى بناء مجتمع اشتراكي لا طقي والانتقال باستمرار من الاشتراكية الى الشيوعية والوصول الى مستوى اكثر الاقطار الرأسمالية تقدماً ورقياً .

تمويل المناهج الاقتصادية :

ان روسيا ، كما رأينا ، بلد يملك جزءاً كبيراً من خيرات العالم ومواده الأولية المختلفة الانواع ، لذلك لم يكن مستحيلاً عليه ان يستقدم اليه أحسن الآلات فيستعملها في بلاده ويحني منها احسن الثمرات ويلقي اليه العالم المتحدن بخاصة الآثار الفنية التي استحدثها ابناؤه الالمان والافرنسيون والابيتاليون والانكليز والامريكيون ، وهكذا قامت المعامل الضخمة التي كانت تغرأ الدروس ، ولكن المشكلة التي كانت تعترض ستالين والتي أشغلت من قبله لينين ، هي كيف

يمكن تدارك النفقات التي يتطلبها الانشاء الصناعي .
لقد اتبع الروس في سبيل ذلك سياسة اكتفائية صارمة فهم قد ضغطوا على
المستوردات فقللوا منها جهدهم ، ونشطوا الصادرات ، ولو كانوا بحاجة ماسة اليها
كالاغذية وسواها من المواد الاولية فأخذوا يكثرون من انتاج ذهب سيبيريا
يدفعونه ثمناً لمشترياتهم حتى اصبحت روسيا ثاني دولة في انتاج الذهب ، وأخذوا
يعقدون قروضاً ويمنحون امتيازات - كما كان يرتأي لينين - وأخيراً ، رأوا ان
الوسيلة الرئيسية لوفاء الدين هي التصدير ، فانصرفوا الى التصدير مهمة وعزيمة ،
ولا سيما تصدير المواد الغذائية الذي كان يحذر منه لينين .

فأصدر الروسيون الزبدة والسكر والحنطة لشراء الآلات والادوات والمعامل
ورغمًا عن حاجتهم للغذاء ورغمًا عن قلة الانتاج التي نزلت بالبلاد سنة ١٩٣١ ،
ولكنهم لقاء ذلك سمعوا لانقاص مستورداتهم لكل ما ليس ضروريا للاستهلاك
المحلي ، ولقد كان الشاي من حاجات البلاد الضرورية وشراؤها القومي وكانت البلاد
تستورد منه ٧٥٠٠٠ طن سنة ١٩١٣ فبسط المقدار الى ٢٤٠٠٠ طن سنة ١٩٣٠
واعلنت الحكومة انها ستعوض عليهم شايًا من مزارع باطوم ، وبانتظار ذلك ،
استبدلوه بمغلي الجزر وغيره من النباتات ليساهموا عوضاً عنه ببناء معمل ،
وكذلك منعت الحكومة استيراد الصابون وجلود الاحذية والارز والورق والقهوة
وقد كان الصوف يستورد من البلاد الاجنبية ولكن لم يستورد منه غرام واحد
سنة ١٩٣٢ ، واستمعات الحكومة بمواد غريبة لصنع الاحذية والملابس وكذلك
اوقفت استيراد القطن بحجة أن آسيا الوسطى والقوقاز قادران على انتاجه . فبمنع
الحكومة استيراد القطن والصوف اقتصدت حالا ٢٥٤ مليون روبل ذهبي ،
خصصت لبناء المعامل .

ان تصدير القوت ومنع استيراد مواد الاستهلاك كان الطريقة الرئيسة للاتفاق
على المنهاج الخماسي ، وكذلك فالحكومة عنيت بتصدير النفط والخشب وزادت
استخراج الذهب ، وقد كانت بارعة في تغطيتها عجز ميزانها التجاري مع الولايات

المتحدة وبوفره مع انكلترا وفرنسا وبلجيكا وبأخذها اعتمادات من المانيا وايطاليا ،
والانصاف يوجب الاعتراف بان روسيا كانت وفية بعهودها في ذلك الحين
ولم تترك وسيلة إلا اتبعتها في سبيل حوز العملات الاجنبية Devises حتى باعت
اللاوحات الفنية المعروضة في المتاحف الوطنية على ان العبء الثقيل في ذلك كله انما
اتى على الصادرات الزراعية وهو الذي املى على الحكومة سياستها الشيوعية
في الزراعة .

السياسة الزراعية :

كانت الملكية الزراعية قبل ثورة ١٩١٧ في دور انتقال بين الشيوع والفردية ،
وكان كثير من الفلاحين في الشمال الغربي والجنوب بدأوا يملكون الاراضي عقب
اصلاحات ستولين بينما بقي الآخرون محتفظين بالملكية الشائعة على طريقة « المير »
الشبيهة بملكية المشاع في سوريا ، فكانت الاراضي توزع بين الاسر القروية ،
وكل منها تزرع سهمها ، وعندما شبت نار الثورة وضع الفلاحون ايديهم على الاراضي
وتوازعوها فيما بينهم .

فمنذ عام ١٩٢٩ عملت الحكومة على ادخال الاشتراكية في الزراعة ، ويمكننا
فيما يأتي تلخيص الحجج التي تذرعت بها الحكومة للاستعاضة عن الزراعة الخاصة
الفردية بنظام المزارعة المشتركة :

١ — نظام المزارعة المشتركة هو النظام الوحيد الذي يتفق مع ما تدعو اليه
المبادئ الشيوعية من تكوين وحدات زراعية ضخمة ، يشترك المزارعون في
العمل فيها تحت رقابة حكومية محكمة .

٢ — نظام المزارع المشتركة يمكن الحكومة من الزام المزارع بزراعة اي
محصول ترغب الدولة في زراعته ، بصرف النظر عما اذا كان المحصول سيعود بفائدة
اكبر من غيره على الفلاحين ام لا .

٣ — المزارعة المشتركة تتيح للحكومة الاستيلاء على نسبة كبيرة من انتاج

المزارع المشتركة تزيد عما تستطيع الاستيلاء عليه من عدد كبير من الفلاحين المستقلين يزرعون نفس المساحة من الأرض .

٤ — تستطيع الحكومة إرغام المزارع المشتركة على استعمال الآلات الزراعية الحديثة ، ولو أدى ذلك الى زيادة تكاليف الانتاج ، بينما يأبى المزارعون المستقلون ادخال أي تحسين جديد في زراعتهم ، إلا اذا عاد عليهم بالفائدة العاجلة .

٥ — اقامت الحكومة مصانع عديدة لانتاج الجرارات Tractors ، روعي في تصميمها ان تتحول في الحال من صناعة الجرارات الى صناعة الدبابات . ويهم الحكومة ان تبيع من هذه اكبر عدد ممكن .

٦ — لا تكبد المزارع المشتركة أية خسارة مالية للدولة كالمزارع الحكومية التي ترتفع تكاليف الانتاج الزراعي بها ، لكثرة نفقات الادارة ، ولتقاضي عمالها وموظفيها اجوراً ورواتب ثابتة ، بصرف النظر عما تغله هذه المزارع من محصول بينما المزارع المشتركة لا تعوض اعضاءها من عملهم الزراعي فيها الا من دخلها الصافي العيني والنقدي ، فاذا نقص الدخل ، اضطر الاعضاء الى قبول الدخل الضئيل ، والافلال من استهلاكهم الشخصي تبعاً لذلك ، ولا تتدخل الدولة لمساعدتهم إلا في حالة حدوث مجاعة فعلية .

وقد وقف ستالين في اجتماع الحزب متسائلاً عن كيفية حل المعضلة الزراعية واجاب بنفسه على سؤاله قائلاً : « ان الحل الوحيد للخلاص من هذه المشكلة هو تحويل المزارع الصغيرة المشتقة الى مزارع اشتراكية موحدة ، ولذلك يجب أن نحول جميع مزارع الفلاحين الى مزارع مشتركة : نزود بالتراكتوات (آلات الجر) والآلات الزراعية الاخرى ، على أن يتم ذلك تدريجياً ، ولكن من غير ميوعة ، وبالاتقان والقدوة الحسنة ، ولكن من غير ضغط او إكراه ، ومهما يكن من الامر فقد تكفلت فروع الحزب الشيوعي بالعمل على تنفيذ هذا الامر ، وسارت هذه الحركة بسرعة فائقة فاستطاعت ان تقضي على طبقة الملاكين القرويين وقد قال ستالين في خطاب له القاه في سنة ١٩٣٣ : « لقد عرفت ادارة الحزب الشيوعي ان

تنظم مائتي ألف مؤسسة زراعية جماعية في مدة لا تتجاوز الثلاث سنين ، وقد ظفر الحزب بأن جعل ٧٠ ٪ من الاراضي تابعا للكونخوز فاستطاع أن يحصد ١٢٠٠ مليون بود (البود مكيل روسي يعادل ١٦ كيلو تقريباً) بعد أن كان لا يأخذ إلا ٥٠٠ مليون من المستثمرات الفردية . وظفر الحزب بأن جعل روسيا الدولة التي تملك اكبر اقتصاد قروي في العالم ، أما عملنا اليوم فهو أن نجعل الكونخوز بلسفياً حقاً .

الاساس الاجتماعي والحقوق للنظام الشيوعي :

ان تأمين الارض أدى الى زوال الطبقة المالكة الزراعية ، وان انشاء حياة اقتصادية جماعية قروية ادى الى زوال طبقة صغار الفلاحين ، وإن تأمين المعامل أدى الى زوال طبقة الصناعيين كما ان تنظيم التوزيع ادى الى زوال طبقة التجار . وقامت على انقاض الطبقات الزائلة جماعات جديدة ، من كونخوزيين وموظفي الصناعة والتجارة .

أصبح النظام السوفياني قائماً على أساسين : ملكية الدولة ، وملكية التعاونيات . وهناك شيء من الملكية الفردية .

١ - الملكية الفردية :

ان الدستور السوفياني يعلن جواز تملك مواد الاستهلاك ملكاً فردياً وينص في المادة ١٠ / على ان « للافراد في المدن حق التصرف بدخلهم ومدخراتهم التي هي ثمرة عملهم ، وبالادوات المنزلية وبالأشياء الشخصية ومواد الزينة ، وبدور السكن وبأدوات الاقتصاد المنزلي المعاون » أما في الزراعة فيمكن أن يملك الفرد بعض وسائل الانتاج ، فاعضو الكونخوز حق التصرف الشخصي بداره وبقطعة من الارض ملاصقة ، وبادوات الزراعة الصغيرة ، وبما شئته المنتجة .

وبحوز نقل الملكية الفردية بطريق الارث والوصية الى الفروع والزوج ،

ومثل ذلك ما يملكه الفلاحون وصغار الصناع من أدوات انتاج .
ولا تذكر الاحصاءات نسبة الملكية الفردية من اصل الملكية الوطنية وإنما
تذكر نسبتها من أصل مجموع وسائل الانتاج . وقد كانت هذه النسبة قبل المنهاج
الاول ٢٢,٢ في المائة فصارت في نهاية المنهاج الثاني ١٠,٣ في المائة .

٢ - ملكية الدولة :

ان الدولة تملك الارض وما تحت الارض والمياه والجراج والمعامل ووسائل
المواصلات والمصارف والسوفخوز (المشاريع الزراعية الحكومية) .
وارتفعت نسبة هذه الملكية بين المنهاجين الاول والثاني من ٧٦,٥ الى
٩٠ في المائة من اصل مجموع وسائل الانتاج .

٣ - الملكية التعاونية :

تشمل الملكية التعاونية الكولخوزات (التعاونيات الزراعية) والتعاونيات
التجارية ، وتعاونيات الحرف الصغيرة ، وقد ارتفعت من ١٠,٣ الى ٣٠,٧ في
المائة من مجموع رؤوس المال المنتجة . أما بالنسبة لمجموع رؤوس المال الزراعية
فقد ارتفعت من ١ الى ٢٠,٣ في المائة وتفسر ضالة نصيب الكولخوزات بان
ملكية الارض باقية للدولة ، وإنما تملك الكولخوزات حق استمتاع دائم بالارض
اما بالنسبة لمساحة الاراضي المزروعة ، فعندما وقعت الحرب الاخيرة كان ٨٦,٤
في المائة من الاراضي المزروعة للكولخوز و ٣,٩ لحصص الكولخوزيين الفردية
و ٨,٠ في المائة للفلاحين الفرديين مما يدل على رجحان الملكية الجماعية . وإن
تكون الملكية الجماعية على هذا الشكل هو الذي يتيح لأجهزة التهييج أن تتصرف
بوسائل الانتاج كما تشاء وان تجعل الانتاج خاضعاً للحاجة .

الاقتصاد الزراعي

يميزون في روسيا ثلاث طرائق للاقتصاد الزراعي : الاقتصاد الحكومي

الخالص والاقتصاد الجماعي والاقتصاد الفردي وثاني هذه الانواع هو الراجح بدليل ان مجموع محاصيل عام ١٩٣٦ وزع بين الانواع الثلاثة فأصاب الاول ١١ في المائة والثالث ٢ في المائة والثاني ٨٧ في المائة .

أ — الاقتصاد الجماعي (الكوخوز) : ان الكوخوز هو في الاصل فريق من العمال يعملون بالاشتراك على اساس تعاون موقت وابتدائي ، وهو مؤسسة كانت منتشرة في روسيا بين العمال الموسمين الذين يقصدون المدن ليعملوا أيام الشتاء ولكنه صار في العهد الشيوعي المؤسسة الزراعية النموذجية وهو يتألف من اندماج عدد من الاقتصادات القروية الفردية فالفلاحون يرتبطون بالكوخوز ويقدمون ارضهم — ماعدا الحصة المعدة للاستمتاع الشخصي — والقسم الاكبر من ماشيتهم وآلاتهم وهذه الاموال تصبح مشاعة . أما الحياة الاقتصادية فيسيرها ، وفق منهاج موحد ، مجلس ادارة ينتخبه المجلس العام لاعضاء الكوخوز .

نظام العمل في الكوخوز :

أصدرت الحكومة سنة ١٩٣٢ قانوناً جديداً ، ينظم العمل في المزارع ويقسم الاعضاء الى فرق يصل عدد كل منها الى مائة وتقسّم الفرق الى مجموعات صغيرة ، تتكون من اعضاء يمت بعضهم الى بعض بصلة القرابة او الجوار أو غير ذلك ، ويمهد الى كل فرقة بعمل معين من الاعمال الزراعية طول الدورة الزراعية (ثلاث سنوات او اكثر) ، كما يعهد اليها بعدد محدود من حيوانات الجر والآلات الزراعية . وبذلك تمكنت المزارع من تحديد عمل كل فرقة وما يقع على أعضائها من مسؤولية .

وبهذه الطريقة ، أي بتوزيع العمل بالمزارع على عدد من الفرق اعضاؤها دائمون ، وتقسيم وسائل الانتاج فيما بينها ، استطاعت مجالس الادارة أن تحصر الاعمال الزراعية المختلفة ، وتقف على عمل كل فرقة ، ومقدار الوقت الذي تؤدي فيه كل منها العمل الموكلول اليها ، وتحديد مسؤولية كل عضو من

أعضائها عن عمله ، وعن الآلات الزراعية التي يعمل بها .

ويقتطع من المحصول نصيب الدولة أولاً ، وهو بمنزلة الضرائب التي تستوفي عيناً ، ثم المقادير التي عينت للبذار وغذاء الماشية المشتركة ، والتأمين وغير ذلك مما هو ضروري لاستمرار الانتاج ، والباقي يوزع بين المنتسبين بالنسبة الى « ايام العمل » ويجري دفع نصيب المنتسب نقداً اذا كانت ادارة الكونخوز باعت المال للدولة او المستهلكين ، والا فيدفع عيناً .

ويطلق اسم يوم العمل على كميات العمل الاتفاقية ، التي يختلف مقدارها بحسب نوع العمل وصفته والتي تفيد لحساب كل كونخوزي عن ايام شغله .

احدث التعمديلات لنظام الكونخوز : ان الاحكام التي ذكرناها تتضمن خلاصة نظامي الكونخوز الصادرين سنة ١٩٣٠ وشباط ١٩٣٥ على ان الثاني اورد تعديلات هامة على النص الاول كانت وسيلة لزيادة الانتاج نحو الحياة الجماعية .

فالنص الجديد يؤكد ان الارتباط بالكونخوز لا يلغى الاقتصاد الفردي للمنتسبين بجملته ، بل يحتفظ كل نار (عائلة) بحق الاستمتاع الخاص بدار سكنها وبقطعة من الارض خاصة بزراعته الشخصية (وتختلف مساحتها حسب المناطق بين ربع الهكتار والهكتار) وبماشيته ماعدا الخيل (والماشية تتضمن بقرة وعتاجين وعدداً من الماعز والخنازير والدجاج والطيور) فالكونخوز يقتضي اذن وجود عدد من الاقتصادات الفردية الصغيرة الى جانب اقتصاد كبير واحد ومشاع .

ولكي نفهم تماماً طبيعة اقتصاد الكونخوز يجب ان نفهم ان ادارتها - الديمقراطية الكونخوزية - تجري كما في جهاز الدولة . فاعضاء الادارة ولا سيما رئيسها يرشحهم لدى الهيئة الناجبة الكونخوزية للجنة الشيوعية بحيث ان حياة الكونخوز تجري حسب توجيهات الحزب . وبما ان الحزب يوجه الدولة فاقصاد الكونخوز شأن من شؤون الدولة ، ولا يحمل أحد تبعة مباشرة فيه

تقدير الاجور :

ان اجر الفلاح لا يشبه أجر العامل الصناعي فهو يتناول اجرة معينة وانما وضعت الحكومة طريقة لدفع الاجور مستندة الى « ايام العمل » المعينة حسب سلم تتراوح بين نصف اليوم واليومين . ان اجر الفلاح ليس كأجر العامل ، فهو يرمز الى كمية من الاشياء التي يستطيع الفلاح تناولها بعد أن يؤدي ما عليه الدولة فالكوئلوز مؤسسة اجتماعية ضرورية لسد الحاجات الاجتماعية ، لاسد حاجات عمالها . لقد اتبع قبل سنة ١٩٣٠ في دفع اجور المزارع المشتركة ، نظام العمل او المهارة اللازمة لتأديته . وكانت الاجور المعينة تصرف حسب الافواه التي تأكل في عائلة العضو ، أي بحسب أفراد عائلته ، بصرف النظر عن عدد البالغين منهم الذين يستطيعون العمل بالمزرعة ، وذلك لترغيب الزراع في الانضمام الى المزارع المشتركة ، وقد نتج عن ذلك ان أخذ بعض الاعضاء بالنهرب من الاعمال الصعبة الشاقة ، والتراحم على الاعمال الهينة السهلة . فتقرر في أول الامر تخصيص ٥٪ من الدخل الصافي للمزارع لتوزيعه على الاعضاء ، حسب كمية الارض والماشية والادوات الزراعية التي اشترك فيها العضو في المزرعة ، ولكن لم يستمر العمل بذلك طويلا . اذ اعتبر مناقضاً للافكار الشيوعية ، التي تحرم الدخل غير المكتسب .

وقد عدلت الحكومة نظام دفع الاجور في سنة ١٩٣٠ ، وقررت تقديرها تبعا لنظام العمل بالقطعة ، حيث تقدر الاجور حسب كمية العمل وطبيعته وجودته ضاربة صفحا عن مسابقة القاعدة الشيوعية القائلة : « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » عاملة بالقاعدة التي أخذ بها الدستور السوفياتي ، الصادر سنة ١٩٣٦ حيث يقول « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب ما يؤديه من عمل ، ومن لا يعمل له ليس له الحق في أن يأكل » . ويقوم مجالس ادارة كل مزرعة بتقدير

الاعمال الزراعية على أساس غير نقدي حيث لا يتقاضى اعضاء المزارع أجوراً كاجور عمال المصانع او المزارع الحكومية ، بل ينالون اجرهم من الدخل الصافي للمزرعة . وتختلف الاجور التي تقدر في كل مزرعة عن الاخرى كما تختلف باختلاف نوع الانتاج الذي تقوم به المزرعة ، وتبع طريقة خاصة في تقدير الاجر او الجزاء الذي يحسب لكل عضو نظير مايؤديه من عمل . ويقدر الجزاء بوحدة تدعى « يوم العمل » وفي نهاية السنة تحدد ادارة المزرعة مقدار ما ينحصر « كل يوم عمل » من صافي دخل المزرعة .

وتسهل لعملية تقدير قيمة العمل ، تقسم الاعمال في المزارع الى سبع مجموعات : المجموعة الاولى اقل قيمة ، وتشمل الاعمال البسيطة التي لا تحتاج الى دراية او مهارة خاصة ، كاعمال الحراثة وتنقية المحاصيل ، وكل يوم بعمله العضو الذي يدخل ضمن هذه المجموعة ، يقدر له بنصف « يوم عمل » فحسب . أما المجموعة السابعة وهي اكبر المجموعات قيمة ، فتشمل الذين يعملون الاعمال الصعبة الدقيقة التي تحتاج الى درجة كبيرة من الكفاءة والتجربة ، كأعمال سواقي آلات الجر وآلات الحصاد المركبة واعمال مديري المزارع . ويقدر لكل يوم بعمله بالمزرعة أفراد هذه المجموعة بيومي عمل .

ولتحريك الحافز الشخصي لدى المزارعين ، قررت الحكومة منحهم مكافآت في شكل « ايام عمل » اضافية ، تسجل لهم اذا زاد انتاجهم عن متوسط الانتاج العام بالمزرعة ، وفرقة الحقل مثلاً تمنح المكافآت الإضافية ، اذا زاد انتاج قطعة الارض المخصصة لها عن متوسط الفرق الاخرى ، وتمنح فرقة انتاج الالبان المكافأة اذا حصلت من ابقارها على كمية من اللبن ، تزيد عن متوسط غيرها من الفرق وهكذا . وتصل المكافآت التي تدفع للفرق النشيطة الى ١٠٪ من مجموع ايام العمل المسجلة لها ، يدفع منها ١٥٪ للاعضاء الممتازين و ٣٠٪ لرئيس الفرقة ويوزع الباقي على الآخرين .

واذا نقص انتاج فرقة من الفرق عن المتوسط ، لرداءة عمل أفرادها ، يجوز

لإدارة المزرعة ان تحسم أيام العمل التي سجلت لها حتى ١٠ / منها .
توزيع دخل المزارع المشتركة :

يتكون دخل المزارع الاجمالي من دخلها العيني والدخل النقدي . فالدخل العيني هو ما يبقى لديها مما تنتجه من محاصيلها بعد بيع ما يبيعه منها ، والدخل النقدي عبارة عن قيمة ما يباع من هذه المحصولات ، ويتكون الجزء الاول من الدخل النقدي من قيمة ما تورده المزارع اجبارياً الى الحكومة بأثمان منخفضة لتغذية المدن وعمال الصناعة ، ولسد حاجة الدفاع ، ولتكوين احتياطي انكبات المجاعة . وما يبقى بعد تسديد الضرائب ، وطلبات الحكومة الاخرى ، واجور محطات آلات الجر ، ومصروفات الادارة والانتاج المختلفة ، يكون الدخل الصافي لكل منها .

وفيما يلي بيان ما تقوم المزارع بسداده من الدخل العيني والنقدي :

من الدخل العيني :

- ١ — كميات الحبوب والمحصولات الاخرى المقرر توريدها اجبارياً للحكومة وتوصف رسمياً بأنها « بيع اجباري في شكل ضريبة » .
- ٢ — كميات الحبوب التي تكون الحكومة قد اقرضتها للمزارع .
- ٣ — الأجر العيني الذي يدفع لمحطات آلات الجر ، نظير ما تقوم به من خدمات
- ٤ — كميات الحبوب والعلف التي تحجز للبذر ، او تحفظ كاحتياطي في حالة عجز المحصول القادم .
- ٥ — الكميات التي تخصص للاعانات الاجتماعية . ولتغذية معاهد الاطفال .
- ٦ — الكميات التي تخصص للبيع للمنشآت التعاونية او في الاسواق لتصرف قيمتها على شراء آلات زراعية ، وادوات بناء محتاجها المزارع .

من الدخل النقدي :

- ١ — ضريبة الدخل .
- ٢ — ضريبة البيع على ماتود المزارع يبعه من منتجاتها .
- ٣ — قيمة التأمين على ما تملكه المزارع .
- ٤ — القروض التي تكون المزارع اقترضتها من الحكومة .
- ٥ — مقدار يتراوح من ٥ الى ٢٠ ٪ / يخصص لتحسين المزارع والتوسع فيها
- ٦ — النفقات التي تصرف في عملية الانتاج ، وحاجات المزارع الاخرى
- ٧ — نفقات الادارة التي يجب الا تزيد عن ٢ ٪ / من الدخل النقدي .

ب — الاقتصاد السوفياتي : السوفوز : ان الزراعة الحكومية الصرفة تتجلى

في السوفكوز او ما يدعي « بمصانع حنطة الدولة » فالسوفكوز مؤسسة زراعية حكومية يعمل بها عمال مأجورون تحت اشراف مدير وموظفين تعينهم الدولة — او الحزب في الواقع — وتستوفي الخزينة ريعها . واذا اجتمع عدد من السوفخزات يؤلف منها تروست ، والتروست ترتبط بمفوضية الشعب لدى الزراعة وتجمع المصادر السوفياتية على أن المزارع الحكومية لم تحقق الآمال التي عقدت عليها وقد وجه امين سر الحزب نظر الحكومة الى اوجه النقص في ادارتها والى تكاليف الانتاج الباهظة فيها والى انها لا تدار على اساس اقتصادية ، ولا تغل دخلا يعادل ما ينفق عليها . وفي عام ١٩٣٤ صرح رئيس لجنة المنهاج ان انتاج المزارع الحكومية يقل عن المزارع المشتركة رغم ما تملكه من وسائل فنية وآلية وقد ادى هذا النقد الى تغيرات واسعة النطاق في المزارع الحكومية ، فجزئت المزارع الضخمة الى وحدات صغيرة وحددت المساحة القصوى لكل مزرعة منذ عام ١٩٣٢ ولكن ذلك كله لم يؤثر في الامر ، فأصدرت الحكومة مراسيم عديدة منذ نهاية عام ١٩٣٥ تقضي بحل عدد كبير منها وتحويلها لمزارع مشتركة بحيث بلغت الاراضي التي هي من هذا القبيل ٢٠ مليون هكتار في سنة ١٩٣٦ واولائل ١٩٣٧ ، بل ان مرسوما صدر ليطبق في جيورجيا وحدها بتاريخ تموز سنة ١٩٣٦ قضى بتصفية جميع

السوفوزات ، وبيع اموالها للكونلوزات بالدين وكل هذا يشير الى اتجاه جديد نحو الغاء السوفوز والاكتفاء بالكونلوز والخلاصة ان مؤسسة الكونلوز قدمت للدولة الوسائل الاساسية اللازمة للانشاء الصناعي .

البحث الثالث

التنميج المرن

المنهاج الفرنسي للتجديد والتجديد

Plan Français de modernisation et d'équipement

يوصف التنميج بأنه مرن عندما يراد تحقيقه من غير التأثير المباشر على الانتاج ومن غير ان تملك الدولة وسائل الانتاج ، وبينما تعمل الدولة في التنميج الكامل كما يعمل المستحدث القائم على مشروع واحد ، فانها تعمل في التنميج المرن بصورة غير مباشرة عن طريق توزيع المواد الاولية ورقابة الاسعار ورقابة رؤوس الاموال ، ورقابة فتح الاعتماد الخ ... ولا تعمل الا في ناحية من النشاط الاقتصادي .

ولكي يكون تنميج مرن يجب ان تكون هذه التدابير متناسقة فيما بينها في نطاق المنهاج — والا كان الاقتصاد موجهاً وحسب — ويجب ان يشمل هذا المنهاج كافة الفاعليات الاقتصادية ، حتى ولو كان عمل الدولة لا يجري الا على بعضها . ولقد جاء في التقرير العام عن منهاج التجديد والتجديد الفرنسي « ان هذا المنهاج في جوهره اسلوب انسجام في انجاء الفاعليات ووسيلة ليعين كل فرد مكان جهده بالنسبة لجهده سواء . وفي اقتصاد مثل اقتصادنا يجمع في آن واحد قطاعات مؤمنة وقطاعاً حراً واسعاً ، يجب ان يشمل المنهاج المصالح الحكومية والمشاريع الخاصة وبالتالي يجب ان يكون منهاج توجيه ومنهاج ادارة » .

ان قلة الاختصاصيين والاحصاءات لا تتيح لفرنسا اللجوء الى صيغة كالتي اخذت بهاروسيا، لذلك اتجهت فرنسا نحو صيغة تتلاءم ووضعها فمنذ تحرير فرنسا ، هيأت وزارة الاقتصاد العناصر اللازمة لنظام تنميجي ، تؤمن ان لاغنى عنه لتفسيق اعمال مختلف دوائر الدراسات الاقتصادية .

وبديهي ان عمل ادارة المنهاج لا يكون مفيداً وناجحاً الا اذا كانت تتمتع ادارته بسلطة كافية لفرض آرائها ، وكانت تملك العناصر الضرورية لقيادة السياسة الاقتصادية وهذا ينقص ادارة المنهاج ، فقد كانت في اول الامر هيئة ادارية تقوم بعمل اداري محض ، فلم تستطع ان تصنع شيئاً خلال السنة الاولى ، ولكن الجميع كان يشعر بالحاجة لوجود (منهاج عام) لا سيما عندما صار من الضروري الاتيان بحلول جديدة لقضايا التجارة الخارجية وقضايا التمويل .

وكانت الشرائط الاقتصادية والاجتماعية تتطلب وقتئذ ان توجه فرنسا بسرعة نحو سياسة تجديد وتجيز تمتد الى مختلف الفاعليات الضرورية لا يمكن تنفيذها الا بتوحيد العمل اي التنميج . فصدر مرسوم في عام ١٩٤٦ تقضي به الحكومة بوضع (منهاج اول عام للتجديد والتجيز الاقتصادي في فرنسا وفي اراضيها عبر البحار) وفي عام ١٩٤٩ استعيض عن المنهاج الاول بمنهاج جديد اقتضته الضرورات الخارجية يتيح انسجام الجهد الفرنسي مع جهود « المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي » ، ولئن غير هذا التعديل اتجاه الاقتصاد الفرنسي فانه لم يغير الشكل الاداري للمنهاج ولا روحه .

وضع المنهاج وتنفيذه ورقابته :

يضع المنهاج هيئة تدعى (مجلس المنهاج) وتتألف من رئيس الحكومة ، والوزراء وخمسة نقابيين وخمسة صناعيين ، واربعة زراع ، وممثلين عن الاقتصاد الفرنسي عبر البحار ، وممثل عن دوائر الابحاث العلمية ، ومن خبير ، وتعين الاهداف التي يجب بلوغها وتعلي التوجيهات الضرورية لاجهزة المنهاج . وقد اجتمع هذا

المجلس في نهاية عام ١٩٤٥ ، ووضع التوجيهات التي يجب ان يستوحىها الموظفون ، ووجهها الى مفوضية المنهاج . وقد جاء فيها :

« بما أن تنفيذ المنهاج يتطلب تعاون الجميع ، فلا بد ان تساهم بوضعه جميع العناصر الحيوية في الامة . ولذا يجب ان تجمع طريقة العمل في كل قطاع بين الادارة المسؤولة ، والخبراء الاقتصاديين وممثلي النقابات المهنية ، من اعمال وارباب عمل ومهندسين) .

ان المفوض العام ودوائره يضعون التوجيهات العامة للجان التجديد ، ويتابعون باستمرار تطور دراساتها ويحرصون على ان تكون كل لجنة مستطبعة مراعاة حاجات اللجان الاخرى وحدودها وتأثيرها بأعمال سواها ، ومراعاة آراء لجنة بلاد عبر البحار ، وهم مسؤولون عن توحيد اعمال مختلف اللجان .

وبحسب الفقرة الاولى انشئت لجان التجديد التالية :

لجنة القوة المحركة (كالفحم الحجري والماء والكهرباء) .

لجنة (الصناعات الاساسية) كالتعدين ، وأدوات البناء والصناعة الكيماوية .

لجنة الصناعات التحويلية (كالآلات والسيارات والآلات الزراعية والنسيج) .

لجنة الزراعة (التجهيز الريفي ، الانتاج الحيواني ، الانتاج النباتي) .

لجنة الشؤون المختلفة (النقل الداخلي ، اليد العاملة ، الاستهلاك ، التجديد

الاجتماعي ، السينما ، اراضي عبر البحار ، الزيوت ، الهاتف والبرق ، السياحة)

وتقسم هذه اللجان نفسها الى شعب للعمل .

تجمع اللجان ممثلي الادارة ، والشخصيات الأكثر تمثيلاً وجدارة

وتقدمية في فرع الاقتصاد الانتاجي الذي تعنى به ، من رؤساء مشاريع ، ومهندسين

وعمال وفنيين .

وقد يكون رئيسها رب عمل أو نقابياً أو فنياً ، ونائب رئيسها هو دائماً

المسكرتير العام أو مدير وزارة .

وتهيأ أعمال هذه اللجان من قبل دوائر المنهاج، ويوجهها المفوض العام المنهاج المرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء والذي هو مندوبه . وفي خلال الشهور الستة الأولى عقدت اللجان التي كان يبلغ عدد افرادها اكثر من الف شخص ، مائة واثنين وستين جلسة عامة وثلاثمائة واحد و تسعين جلسة مختلطة تناولت وضع التوصيات اللازمة لكل فرع من فروع النشاط للجان المختصة . وقد جمعت هذه التوصيات ونسقت فتألف منها وثيقة واحدة هي المنهاج المقدم لمجلس المنهاج في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

مضمون المنهاج الفرنسي الاول :

- كانت اهداف المنهاج الاول للتجديد والتجهيز ما يلي :
- تأمين رفع مستوى معيشة السكان بسرعة ، ولا سيما الغذاء .
- تجديد وتجهيز الفعاليات الأساسية (من فحم ، وكهرباء ، وتعدين ، واسمنت ، وآلات زراعية ، ومواصلات) .
- تجديد الزراعة .

- تخصيص الاصلاح بأكثر ما يمكن من الوسائل مع مراعاة حاجات الفعاليات الأساسية ومع تجديد صناعة أدوات البناء وصناعة البناء والاشغال .
- تجديد وإنشاء صناعات التصدير لتأمين توازن الميزان الحسابي في

عام ١٩٥٠ .

وهكذا وضعت الأسس اللازمة للقيام في المرحلة الثانية بتغيير شرائط المعيشة ولا سيما المساكن ، وقد جاء في المقدمة ان المنهاج يعترف :

- تحديد اهداف الانتاج لعام ١٩٥٠ للفروع الرئيسية للاقتصاد بما في ذلك البناء ، اذ أن اهداف المنهاج الأولى تراعي بصورة خاصة الحدود التي تفرضها الموارد التي يمكن الوصول اليها حتى عام ١٩٥٠ .
- تبني برامج انتاج وتجديد لكل من عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠

عن الفاعليات الأساسية الست : الفحم ، الكهرباء ، التعدين ، الاسمنت ، الآلات الزراعية ، والنقل الداخلي . وتنفيذها حالاً لكامل المدة ومنحها الوسائل التي تحتاجها من أجل ذلك .

— الاستمرار أو القيام بالأعمال المختلفة الضرورية في فرنسا والخارج من أجل تأمين المواد اللازمة من قوى محرك ومعادن وعملة اجنبية ويدعامة بكميات كافية لبلوغ أهداف عام ١٩٥٠ .

— أن يحدد في الوقت المناسب وفي كل سنة من أجل السنة المقبلة برامج سنوية للإنتاج ، والتجديد ، لاعادة البناء ، والتمويل والاستيراد الخ ... وهذه البرامج الموضوعية في نطاق الأهداف المحددة لعام ١٩٥٠ تتوقف على الوسائل المادية التي يمكن توقع حوزها وعلى تقدم البرامج الأساسية ، وعلى النتائج الحاصلة في العمل الذي يجب ان يؤمن المتمات اللازمة من الموارد المشتركة لجميع فعاليات التجربة ، ومن تقدم التجديد والقوة الانتاجية في مختلف الفروع .

— تطبيق الطرائق التي تتيح وضع المنهاج وملاءمته مع الظروف وتتيح تأمين تنفيذه ، ويجب ان تكون هذه الطرائق مستوحاة من الطرائق التي أملت وضع المقترحات في التقرير الحالي ، إذ يجب للقيام بعمل جماعي ايجاد منظمة جماعية واستشارة جماعية مستمرة) .

ثم إن أهداف المنهاج ذكرت في جدولين يفصل احدهما برنامج الفعاليات الأساسية ، والثاني ، أهداف الانتاج .

منهاج عام ١٩٤٩ - ١٩٥٢

كان التقرير الثالث أقرب الى ان يكون تقريراً عن الاقتصاد العام منه عن تحقيق المنهاج إذ أن المنهاج الاصلي قد صرف النظر عنه وحل محله في كانون الثاني ١٩٤٩ منهاج جديد لمدة اربع سنين حددت أهدافه من حيث ان تاريخ

٣٠ حزيران ١٩٥٢ يصادف بالنسبة للبلاد المستفيدة من منهاج مارشال الأجل النهائي لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها الخارجية .

وقد جاء في الجواب الافرنسي على سؤال « المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي » بصدد البرنامج الطويل المدى ان « تحقيق اهداف المنهاج الجديد يقتضي ويؤول الى تغير هام في الكيان التقليدي للاقتصاد القومي وفي مبادلاته الخارجية . فلا تستطيع فرنسا أن تتلاءم مع التغير الأساسي في وضعها الخاص ، من غير انقلاب عميق ، في عالم انقلب فيه التوازن القديم المدفوعات العالية .

والواقع ان المنهاج الافرنسي قد فقد صفته كوثيقة داخلية ليصبح احدي حلقات المنهاج الواسعة المنظمة الاوربية ، ولذا صار واجباً ان يتلاءم مع الكيان الاقتصادي الافرنسي والاهداف الفرنسية ، ومع الضرورات الخارجية ايضاً .

ان هذا يتيح لنا ان نفهم سبب تأخر المنهاج الجديد في الصدور مع انه لم يكن إلا تحقيقاً للجواب الفرنسي ، فالأمم الاوربية وقد قبلت الاشتراك في منظمة اوربية مشتركة كان عليها ان تضع مناهجها مراعية في ذلك المناهج الاخرى . وقد تبين بعد ان تلقت المنظمة الاوربية أجوبة الدول ، ان مناهجها لم تكن متناسقة ، وأن من الضروري تحقيق الانسجام فيما بينها ولا سيما بين المناهجين البريطاني والافرنسي ، الأمر الذي يدل على ان وضع المناهج الدولية أصعب مما يتصوره بعض الفنيين .

إن الاهداف التي وضعها المنهاج الفرنسي هي التالية :

١ - حلول المنتجات الوطنية أو منتجات بلاد عبر البحار ، محل المستوردات الحالية من الخارج ، بقدر الامكان .

٢ - انماء الصادرات ، وتغيير طبيعتها مع مراعاة تطور الطلب ومقدار ما تستطيع فرنسا أن تساهم به في توازن البلاد الاوربية الاخرى مع بذلها الجهد للاحتفاظ بالأسواق الافرنسية الخارجية التقليدية .

٣ - أن تحول موارد التموين ومقاصد التصدير تسهيلا للتوازن مع مختلف المناطق النقدية ، وخصوصاً حل مشكلة الدولار .

٤ - إنماء الفعاليات التي من شأنها الاقتصاد بالدولارات أو جلبها ، مثل النقل البحري والسياحة وإنتاج المواد الأولية الضرورية في أراضي عبر البحار .
ويجب أن يراعى المنهاج أنه « بسبب تميز البلاد القديمة المتجددة بالآلات ، وصعوبات الدفع التي تحدو بالبلاد جميعاً إلى تحديد مستورداتها حتى القدر الممكن ، ومزاحمة البلاد التي تجد نفسها أمام ضرورات التصدير نفسها ، أصبحت المنتجات التي اعتادت فرنسا على تصديرها (كالخمر والمنسوجات ومواد الزينة) معرضة للخطر » فلا يكفي إنمائها لوحدها لموازنة الاقتصاد الفرنسي .

لذلك تجد نفسها مضطرة لتدبير اقتصادها بغية إنمائه ، وبذل الجهد لانماء الفروع الجديدة المعدة للتصدير : كالمنتجات الزراعية والمعدنية وأدوات البناء والمنتجات الكيماوية ، وهذا الإنماء ضروري لكفاية حاجات الاستهلاك الداخلي وتأمين تموين الفعاليات التصديرية الأخرى من غير لجوء إلى الاكتثار من الاستيراد كما في السابق .

إن التغير الأساسي هو في تصدير المواد الغذائية الأساسية ، لذا يجب أن يزيد رصيد ميزان المبادلات الزراعية الخارجية ، يضاف إلى ذلك أن الصادرات الصناعية الثقيلة والخفيفة يجب أن تصدر بنسبة ٨٠ ٪ إلى الخارج .

٢ - أهدافه الانتاجية :

يستهدف المنهاج زيادة الانتاج الصناعي بنسبة ٤٠ ٪ (ليرتفع استخراج الفحم إلى ٦٠ مليون طن بعد أن كان ٤٧ مليون طن عام ١٩٣٨ و ليرتفع انتاج الكهرباء إلى اربعين مليار كيلوات بعد أن كان ١٨ عام ١٩٣٨ وإلخ ..) وزيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٢٥ ٪ (اذ يقرر المنهاج مثلاً انتاج ١٠٠ مليون كنتال لقاء ٨١ كنتال كانت تنتجها فرنسا قبل الحرب ، على أن يرتفع انتاج الهكتار الواحد إلى ٢٠ كنتال بعد أن كان ١٤ قبل الحرب) .

أما ما يتعلق بالصادرات فيقرر المنهاج ان تزيد بنسبة ٧٥٪ وبين الزيادة التي يجب ان يبلغها كل نوع من انواع المنتجات .
وأما ما يتعلق بالاستيراد فيقرر المنهاج انقاصه بنسبة ٢٠٪ وبين نسبة نقصان كل نوع من انواع المنتجات .

٣ - التمويل :

ثم ان المنهاج اهتم بالأموال اللازمة لبلوغ اهدافه فقدرها وخص كلاً من فروع الانتاج بمقدار منها فالفعاليات الاساسية نالت ١٧١٠ مليارات ، منها ٥٠٠ للزراعة و ٣٧٠ للكهرباء كما نال البناء ٧٥٠ مليارات والآلات ١٥٥٠ .

٤ - ملاحظات عامة على التنبؤ الافرنسي :

كان المنهاج الفرنسي مغرقاً في التفاؤل ، فهو يفترض اموراً كثيرة ، كاليد العاملة ، لأن المنهاج يتطلب زيادة الفعاليات بنسبة ٣٠٪ لبلوغ اهدافه الانتاجية الامر الذي يقتضي :

١ - زيادة في حصة العمل بتحسين الاساليب .

٢ - زيادة ساعات العمل في بعض القطاعات وزيادة عدد العمال بمقدار ٣٠٠ ألف ، ومن الوجهة الزراعية يفترض سلفاً ان قد حلت قضايا الاسمدة والجراثيم والمحروقات وتجهيل مايوني هكتار مع تحسين طرائق الزراعة .

ولا شك ان تحقيق مثل هذه الامور على جانب من الصعوبة لذلك كان المنهاج الفرنسي اقرب الى ان يكون برناجماً .

أما من الوجهة الفنية ، فقد كان ينقص فرنسا رجال الاحصاء حين وضع المنهاج الاول اذ لم يكن يزيد عددهم على خمسة عشر اخصائياً ، ولم يكن لديها آلات الاحصاء . ثم ان فرنسا كان لديها اجهزة رقابة اكثر مما كان لديها اجهزة ادارة . لذلك يرى البعض انه لو زادت الدولة في اعتمادات دوائر المنهاج لما زادت حصيلتها الانتاجية .

وهكذا وضع المنهاج من غير ان يكون في فرنسا عناصر وطرائق تتيح اعطاء مقياس للدخل القومي ، او احصاءات عن الاجور .

بيد ان المنهاج الفرنسي يمتاز بأنه مرن واقتصادي وديمقراطي ، وقابل للانسجام مع الضرورات السياسية والاقليمية ، ويمكن احتذاؤه في البلاد الديمقراطية التي اصبحت التنهيج ضرورة قومية فيها . وليس الناس في فرنسا متفقين حيال التنهيج ، ففريق منهم يرى فيه وسيلة من وسائل التوجيه الاقتصادي ، وفريق آخر يرى فيه أداة عليا للتوزيع ، وفريق آخر يراه نتيجة لظروف خارجية وضرورات وطنية والكثيرون يرون فيه داء ضرورياً على ان يبقى مؤقتاً . على ان دوائر المنهاج ولجان التجديد أثبتت ضرورة وجودها وفوائده بأعمالها المتعلقة بالمنهاج وبالدراسات الاخرى مثل اعمال لجنة الميزانية الوطنية ، ودراسات الدخل القومي . اما لجان التجديد فانها اذ جمعت بين ارباب العمل والعمال والفنيين لدراسة المواضيع المشتركة أنتجت اعمالاً كثيرة لا صلة لها بالمنهاج .

ثم ان المنهاج ليست له صفة إلزامية إلا في بعض القطاعات الاقتصادية ، وانما هو تخرصي توقيمي بالنسبة للآخرى ، ولكن هذا لم يمنع اللجان من القيام بواجباتها رغم انها كانت تكتفي باصدار التوجيهات ، والواقع ان المنهاج الالزامي لا يألف كل الائتلاف مع اقتصاد حر ، فهو يصبح ممكناً ان اعلن تقنين المواد الأولية للصناعة مثلاً ، كما انه ممكن التطبيق حتماً في فروع الفعاليات التي تراقبها الدولة كالنفط والكهرباء ، أو التي تحتاج لاموال كثيرة كالملاحة ، على ان المنهاج يستطيع عملياً توجيه القطاعات الاخرى عن طريق رقابة وتوجيهه بعض الفعاليات كالقوة المحركة والنقل والتسليف .

واخيراً ان مستقبل كل منهاج يتوقف على الرجال الذين يسرونه ، والاساليب التي يستعملونها اكثر مما يتوقف على القوانين التي تنظمه ، فاذا أحكم تطبيقه يمكن أن يكون أداة اقتصادية ناجعة في الإصلاح الاقتصادي .

البحث الرابع

الخطط الجزئية Les Plans Partiels

ان من الدول من لاتزال تقاوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ولايعنمها ذلك من ان تستخدم اساليب التنبؤ لاهداف معينة ومحدودة . والولايات المتحدة الامريكية هي اول دولة حاولت القيام بتجربة من هذا النوع في « ادارة وادي التنسي T.V.A » التي تعتبر نموذجاً لمثل هذه التجارب .

كان وادي التنسي يمتد بين سبع ولايات (دول States) من أفقر المناطق في الولايات المتحدة ، وكان زراعياً في الاصل ، وكان يتعرض دائماً لخطر فيضان نهر التنسي ، مع تعرضه للجفاف . ولم تستثمر فيه الثروات المنجمية ، بينما كانت تعطي ارضه الضعيفة انتاجاً ضعيفاً وكان السكان غير كثيرين ، ويتمتعون بقوة شرائية ضعيفة لذلك لم يتقدم احد من الافراد لاستثمار موارد هذه المناطق .

وقد رأى روزفلت ان على الحكومة ان تتولى العمل حيث يتخلى الافراد ، فوضع منذ توليه الحكم برنامجاً لتحسين شرائط المعيشة في هذه المنطقة ، وتولي تأليف جهاز اداري مستقل مالياً وادارياً ، عهد اليه بامر دراسة الوسائل والقيام بالتنفيذ . هذا الجهاز الذي دعى (Tennessee Valley Authority) اخذ على نفسه تنشيط الانماء الزراعي والصناعي في الوادي وقدم عدد الوسائل الاولى التي تضمن هذه النتيجة :

١ — وضع حد للفيضانات .

٢ — سقاية الاراضي الجافة ،

٣ — جعل النهر قابلاً للملاحة .

٤ — مكافحة انجراف التربة

٥ — استعمال الموارد المائية لاستخراج الكهرباء .

ولقد كان يقوم بوجه هذا المشروع بعض الصعوبات مثل قلة الاعتمادات ، وعدم وثوق ذوي العلاقة بل ونفور الرأي العام من مثل هذه التجربة ، وقد استطاع روزفلت وإيمان القائمين على المشروع ان يتغلب على نفرة الرأي العام ، كما ان الاموال قدمتها الخزينة بشكل قرض بمبلغ ٦٥ مليون دولار يخصص ٦٥٪ منها لتمويل انتاج القوة الكهربائية و ٢٠٪ الاشغال المكافحة للفيضانات و ١٥٪ لتنظيم الملاحة .

والواقع ان النفقات ارتفعت حتى ٨٠٠ مليون دولار انفق منها ٥٥٠ في سبيل الكهرباء وقد بني المشروع على ان يعطي ربعاً ناشئاً عن بيع القوة الكهربائية ، وقد استطاع فعلاً ان يوازن نفقاته من بيع الكهرباء .

أما ما يتعلق بذوي العلاقة ، فان الادارة لم تكن تتمتع بأي سلطة قانونية لتفرض عليهم منهاجها او مفاهيمها ولذا كان عليها ان تستعمل الاقتناع . وقد كان لديهم منهاج للاشغال الواجب القيام بها ، فلم تعلنه ائلاً يكون موضوعاً للنقد . بدأ العمل عام ١٩٣٣ وسط اللامبالاة العامة التي لم تتغلب عليها الدعاية الرسمية ولا جهد الفنيين . فمن الوجهة الفنية كان يجب ان يقلع الفلاحون عن انهاء الارض وقطع الاشجار ، وكان المشروع يقتضي تعاون الصناعيين والفلاحين . فعني الفنيون بحل المشاكل التي من شأنها ان ترضي السكان لينالوا ثقتهم وليدخلوهم في حظيرة المنهاج ، فأوصت على الآت زراعية استشارت بشكاها وتصحيحها ذوي العلاقة ، مما ادى الى ايجاد صلة عملية بين الادارة والناس والى اشاعة الثقة في نفوسهم . ثم حاولت الادارة تجربة اخرى عام ١٩٣٥ اذ اسست في كل منطقة « جمعيات لتحسين الزراعة » يديرها مجلس منتخب من قبل « الفلاحين المحربين » اي الفلاحين الذين كانوا يقبلون معونة الادارة ليطبقوا على اراضيهم اساليب الزراعة الحديثة . وقد كان هؤلاء الفلاحون يعرضون أنفسهم للخطر ، اذا كانوا يتعهدون ان يزرعوا منتجات غير التي اعتادوها — وان كانت في الواقع اقل انها كالارض — ولكنهم يستفيدون من

النصائح العملية الزراعية التي كانت تقدمها لهم الادارة وكانوا يبالغون الاسمدة مجاناً. والعشرون الفا من الفلاحين الذين كانوا قبلوا في السنة الاولى «عقد ادارة التنسي»، أصبحوا من دعايتها، فأنسمت المشاريع، وقامت في الوادي تعاوينات مزدهرة. ان الحكومة لا تمارس اي احتكار صناعي في الوادي وانما همها تشجيع المهـم الفردية، واثارة روح التنافس فمن وجهة عقد الكهرباء تتعهد الادارة بان تسلم المستهلك التيار بنصف سعره المعتاد، مما أدى لتنشيط الاستهلاك في سائر الولايات المتحدة، ولاشك ان «ادارة التنسي» تعتبر نجاحاً كبيراً لذلك تلقى الكونغرس بعد الحرب الثانية منهاجاً دعي منهاج «الادارات السبع»، يرمي الى الاخذ بالمبادئ نفسها حيال وديان أخرى في الولايات المتحدة.

مقارنته منهاج التنسي بالتنميج السوفيياتي :

ليست تجربة التنسي بعيدة في مفاهيمها عن التنميج السوفيياتي، فقد عني السوفيياتيون بحل قضايا استثمار الاراضي المتأخرة. وقد كان لينين يؤكـد ان الفلاحين يرتبطون بالنظام الجديد عن طريق الكهرباء، والري اكثر مما يرتبطون به عن طريق الخطب. ثم ان القادة السوفيياتيين كانوا يرون في الاشتراك بوسائل الانتاج شرطاً أساسياً في نهضة الزراعة اذ يتيح وحده استعمال الفن الحديث. ولكنهم فهِموا أيضاً أنه لا يمكن انشاء تعاوينات زراعية الا اذا ثبت بالمشاهدة سمو العمل الجماعي على العمل الفردي من حيث الحصيللة الانتاجية. فنشأ عن ذلك السوفخوزات، «او الحقول الحكومية» التي انشئت على اراض غير مستثمرة، واديرت على أساس المبادئ الصناعية، فكل مستخدم في السوفخوز، من العامل الى المدير، كان بحكم عمال الصناعة، ومهندسها، ولم تصبح السوفخوزات مراكز تجارب الا فيما بعد.

ولقد رأى الفلاحون ان هذه الحقول التي كانت تطبق فيها الطرائق الفنية والتي يمكن ان يعطي فيها العامل أقصى ما يستطيع من جهد، كانت تعطي حصائل تفوق حصائلهم وتبين لهم ان هذه الحقول وحدها تتمتع باموال كافية لشراء الجرارات

واستئجارها ، ولشراء الماشية والبذار فلما تبينت مزايا الزراعة الجماعية باشرت الحكومة السوفياتية بتطبيق سياستها في تشجيع الكولخوز ، فارسلت الخبراء والمرشدين لاسداء النصائح ولا سيما في العمل الاداري الذي تتطلبه المنظمات الجديدة : فقويت الفكرة التعاونية التي كانت تأتلفها الطبقة الزراعية ، وانتشرت عمليات الاشتراكية الزراعية بسرعة وقوة ، فظهر الكولخوز ونظمت القوانين احكامه وكلفت صيانه. ان « جميات تحسين الزراعة » تشبه السوفخوز ، ولكن تجربة وادي التنسي انما جرت في ارض محدودة واقتضت استثماراً نفرت منه رؤوس المال الخاصة .

البحث الخامس

التنهيج الدولي

عندما كان ممثلو الدول مجتمعون في جنيف لينفقوا على مكافحة الافيون ، ولينسقوا جهود الشرطة الوطنية ، او ليدرسوا مشاكل الشغل في المناجم ، ما فكر احد منهم بتسمية مقرراتهم « بالمناهج » ولكن منذ عام ١٩٤٠ بدأت تظهر في العالم محاولات كثيرة للتنظيم اسميت « بالمناهج » دون أن تستحق هذه التسمية اذ كانت عبارة عن برامج اجتماعية واقتصادية وضعت استجابة لبعض التمنيات ، اكثر مما كانت تحجب نداء الواقع ، على أن التجارب التي جرت خلال السنين الاخيرة والضروريات العملية أدت الى التفكير بوضع مناهج اقتصادية واجتماعية مدروسة واقعية في النطاق الدولي .

كانت هذه المناهج تبغني أمرين أساسيين :

- ١ - تقديم المساعدة وتمويل البلاد الاجنبية ، مثل مناهج مارشال وهي من الناحية الفنية مناهج جزئية استندت اتفاقات دولية .
 - ٢ - اتفاق بعض الدول المعنية على بعض الشؤون المشتركة .
- وان احدث هذه المناهج وأهمها هو مناهج المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي

الذي فرض ضرورة تنسيق مختلف المناهج في بلاد أوروبا الغربية بغية توزيع المعاملة الاجتماعية والبضائع التي وضعها منهاج مارشال تحت تصرفها .

على أن من المبالغة أن ندعو بالمناهج وثيقة كانت في الاصل دراسة علمية وتوقعية Conjoncturelle للاقتصاد الاوربي . ثم أكمل هذا التقرير وعدل بحذف واطافة ارقام موحدة في المناهج الوطنية فلا يستحق هذا التقرير الدائم أن يعتبر منهاجاً .

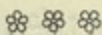
ومع ذلك فإن هذه الدراسات ودراسات دوائر الأمم المتحدة أظهرت اختلال الاقتصاد الاوربي كما أن دوائر المنظمة الاوربية أظهرت ماسيشاً عن ذلك من نتائج وطلبت الى الدول المختلفة اما أن تعيد النظر بمناهجها بمجمعاتها بحسب الهدف المشترك المراد بلوغه كما جرى في فرنسا واما أن تدخل بعض التعديلات على مفاهيمها كما جرى في بريطانيا . فخرج عن ذلك برنامج مشترك لأوروبا، يشبه المنهج البريطاني، من حيث أن المنهج العام هو منهاج الانظمة الاوربية .

ثم ان الديمقراطيات الشعبية مناهجها المشتركة ، فيما بينها ، او بينها وبين الاتحاد السوفياتي ، وهذه المناهج قاصرة على التجارة الخارجية . على أن هناك محاولات حقيقية للتنهيج في النطاق الدولي ، ولئن كانت الاساليب المتبعة فيها أكثر دقة، فإن هذا التنهيج يشبه التنهيج في أوروبا الغربية، الا أن بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ذهبتا بعيداً في طريق التنهيج المشترك . ومثل ذلك المنهج الذي وضعته دول شرقي آسيا لتنسيق اقتصادها ، والذي اسمى بمناهج كولومبو .

ان هذه النظرة العامة السريعة تدل على أنه لا ينكر أحد ضرورة عقد الاتفاقات المشتركة التي يجب أن تتجلى بشكل مناهج جزئية (مالية أو تجارية أو صناعية) أو بشكل مناهج عامة لجماعات اقتصادية ومن المؤكد أن البلاد المختلفة تود باخلاص الوصول الى نتائج محسوسة ، وتشعر بضرورة ادارة الاقتصاد العالمي ادارة مجدية .

ان التطور الفني أدى الى ضعف الحدود الاقتصادية ، والى جعل البلاد محتاجة

بعضها لبعض كما انهارت الحدود القديمة بين الولايات ، ولكن التطور الفني من السرعة بحيث يحفر هوة عميقة بين النطاق الاقتصادي والنطاق النفساني ، فبينما تسقط الحدود الاقتصادية تبقى الحدود الروحية قوية ، وكل مجموعة اقتصادية أصبحت تنهج نحو الاكتفائية إما بصورة لاشعورية وإما لأنها لا تؤمن بسلام دائم ، ولا تتركها إلا إذا لم تجد فيها مصلحتها . ولم يعد الانتاج نتيجة جهود الآخرين ، ولكن نتيجة الامكانيات الداخلية ، وأكثر مما هو نتيجة الربح النسبي ، الامر الذي يحدو بنا ان نبحث في النطاق الدولي عن تعويض للاخطاء الوطنية ولوعن طريق تحديد الاستيراد . على أن مثل هذه السياسة انما هي سياسة اقتصادية موجهة ، ومن الغريب أن نجد دعاة الحرية في النطاق الداخلي يصبحون من دعاة التوجيه في النطاق الدولي ، ولعل ذلك لانهم لا يجدون في التوجيه الاقتصادي الدولي صمامة أمان نافعة ولكن الميكانيكيين لا يعتبرون صمامة الامان قطعة أساسية في الآلة ، ويمكننا أن نتساءل ماذا كان من الممكن تنظيم السوق العالمية من غير تدخل في الانتاج او في الاستهلاك أي من غير تنهيج اقتصادي حقيقي يفترض وجود جهاز مركزي لإدارة الاقتصاد متمتع بسلطات واسعة ، هذا الجهاز الذي يتراءى وجوده خياليا في النطاق العالمي بينما أصبحت أسسه متينة في نطاق المجموعات الاقتصادية .



أبحاث الكتاب

الصفحة

٣

المقدمة

الباب الأول : المذاهب والنظم الاقتصادية في القرون الوسطى ٧

الفصل الأول : الوقائع والأفكار الاقتصادية في العالم العربي ٨

البحث الأول : الوقائع الاقتصادية ٨

البحث الثاني : الأفكار الاقتصادية ١٣

الفصل الثاني : النظم والأفكار الاقتصادية في العالم الغربي ٢١

البحث الأول : النظم الاقتصادية ٢١

البحث الثاني : الأفكار الاقتصادية ٢٧

الباب الثاني : الثورة النقدية والسياسية الماركاتيلية ٣٠

الفصل الأول : الثورة النقدية في القرن السادس عشر ٣١

البحث الأول : مظاهر التطور في القرن ٣١

السادس عشر

البحث الثاني : الثورة النقدية ٣٤

الفصل الثاني : المبادئ والسياسات الماركاتيلية ٤٦

البحث الأول : أسس المذهب الماركاتيلي ٤٦

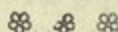
٤٩	البحث الثاني : نمو المذهب الماركنتيلي
٥٢	البحث الثالث : ما للمذهب الماركنتيلي وما عليه
٥٦	الباب الثالث : الثورة الصناعية
٥٨	الفصل الاول : مراحل الانقلاب الصناعي
٦٣	الفصل الثاني : اسباب الانقلاب الصناعي
٧٠	الباب الرابع : الثورة الفردية
٧٢	الفصل الاول : مؤسسو الاقتصاد السياسي
٧٢	البحث الاول : الفيزيوقراطيون
٧٧	البحث الثاني : ادم سميث
٨١	الفصل الثاني : المذهب المدرسي
٨١	البحث الاول : الاتجاه الانكليزي المتشائم
٨٥	البحث الثاني : الاتجاه الفرنسي المتفائل
٨٧	البحث الثالث : ستوارت ميل
٩١	البحث الرابع : المذهب المدرسي في العصر الحديث
٩٣	الفصل الثالث : مبدأ الحرية الاقتصادية
٩٨	الفصل الرابع : نقد مذهب الحرية الاقتصادية
١١١	الفصل الخامس : الحياة الاقتصادية في القرن التاسع عشر
١١٩	الباب الخامس : معارضة المذهب المدرسي
١٢١	الفصل الاول : معارضة الطريقة المدرسية : المذهب التاريخي
١٢٥	الفصل الثاني : مذاهب التدخل الاقتصادي

١٢٥	البحث الاول سيسموندي وتشريع العمل	١٢١
١٢٨	البحث الثاني : ليست ومذهب الاقتصاد القومي	١٢١
١٣٣	الفصل الثالث : الاشتراكية المثالية ١٧٥ : المناهج	١٢١
١٣٤	البحث الاول : سن سيسمون وطلبة الاقتصاد	١٢٢
	المناهج	١٢٢
١٣٨	البحث الثاني : فوريه والعمل المتع	١٢٢
١٤١	البحث الثالث : رواد رشيدال والجمعية التعاونية	١٢٢
١٤٣	الفصل الرابع : الفردية الثورية : الفوضوية والنقابية	١٢٢
١٤٣	البحث الاول : برودون واصول الفوضوية	١٢٢
١٤٧	البحث الثاني : النقابية الثورية	
١٥٢	الفصل الخامس : كارل ماركس او الاشتراكية العالمية	
١٥٣	البحث الاول : عرض الافكار الماركسية	
١٥٨	البحث الثاني : نقد الماركسية	
١٦٤	الفصل السادس : المذاهب المستمدة من المسيحية	
١٦٤	البحث الاول : مذهب لوبلهي	
١٦٧	البحث الثاني : الكاثوليكية الاجتماعية	
١٧١	الفصل السابع : الوان اخرى من الاشتراكية	
١٧٣	الفصل الثامن : بين الاشتراكية وخصوصها	
١٧٣	البحث الاول : تعريف الاشتراكية	
١٧٩	البحث الثاني : بين الاشتراكية وخصوصها	

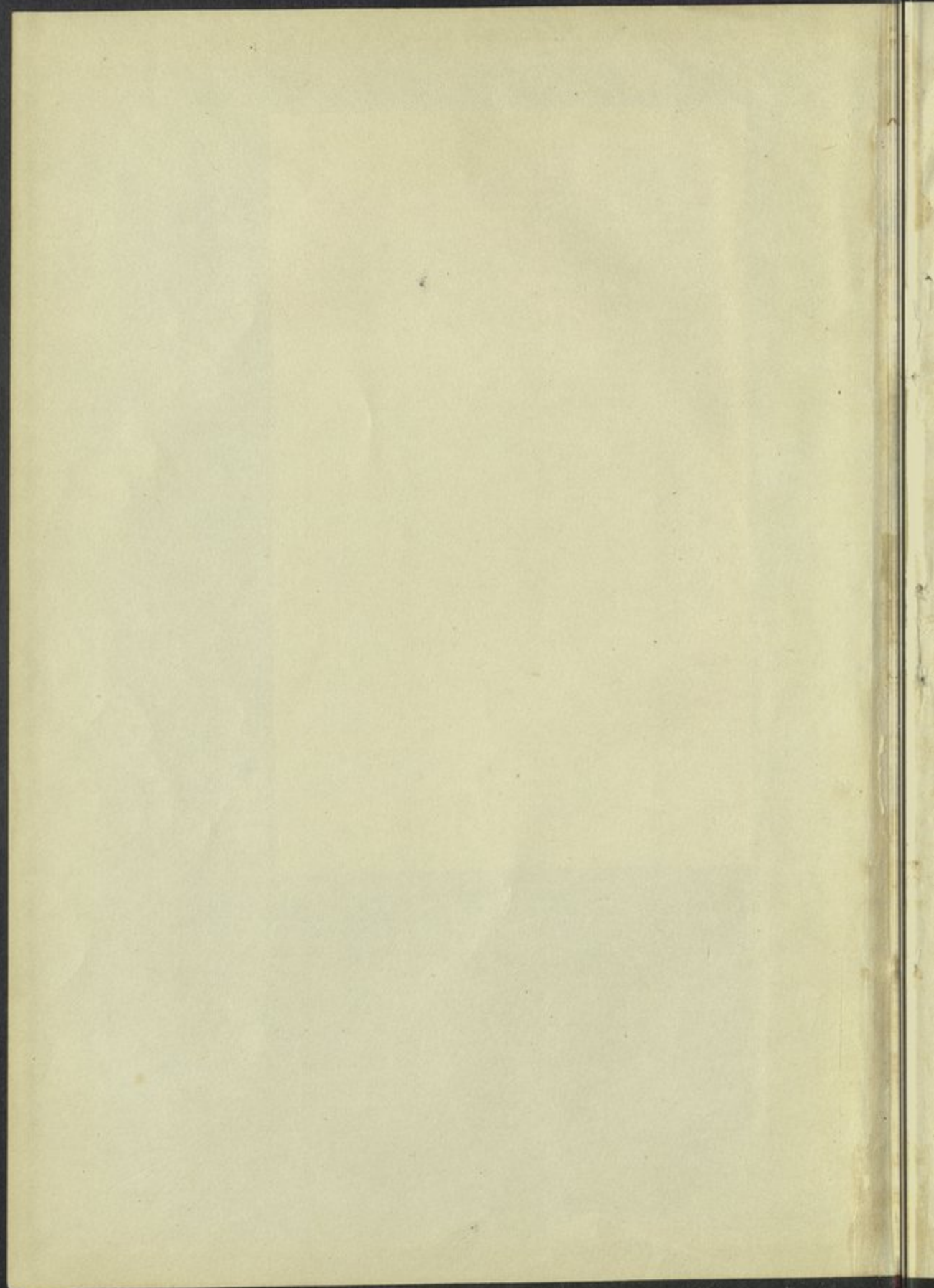
الباب السابع : المذاهب والنظم الاقتصادية في القرن العشرين

١٨٦	الفصل الاول : النظام الاقتصادي في القرن العشرين
-----	---

١٩١	الفصل الثاني : المذاهب الاقتصادية في القرن العشرين	٨٦١
١٩٣	البحث الاول : الاقتصاد الموجه او المراقب	٧٦١
١٩٨	البحث الثاني : الاقتصاد الموجه في الولايات المتحدة	٧٦١
٢٠٨	الفصل الثالث : التنهيج الاقتصادي	٧٦١
٢١١	البحث الاول : التنهيج الكامل	٧٦١
٢٢١	البحث الثاني : الاقتصاد المنهجي الروسي	٧٦١
٢٤٦	البحث الثالث : التنهيج المرن	٧٦١
٢٥٥	البحث الرابع : المناهج الجزئية	٧٦١
٢٥٨	البحث الخامس : التنهيج الدولي	٧٦١



٢٨١	الفصل الاول : ...	٧٦١
٢٨١	الفصل الثاني : ...	٧٦١



DATE DUE

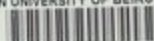


330.9:Sa18mA:c.1

السمان، احمد

موجز تاريخ المذاهب والنظم الاقتصادي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01015529



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

